

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجبالي ليابس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص الاقتصاد المالي

بعنوان :

دراسة نموذج ماليزيا في المالية الإسلامية
حوصلة خصوصيات و امكانية التعميم

تحت اشراف أستاذ التعليم العالي: لبيق محمد البشير

من إعداد الطالبة: سلاك عائشة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د بورحلة علال
مشرفا و مقررا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د لبيق محمد البشير
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر	د باشوندة رفيق
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر	د بن عيو الجبالي
ممتحنا	المركز الجامعي عين تموشنت	أستاذ محاضر	د جديدن لحسن

السنة الجامعية 2015/2014

إهداء:

إلى والدي العزيزين اللذان طالما انتظرا هذه الثمرة، أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي اللذين ساندوني و دعموني كثيرا، جزاهم الله كل خير

إلى كل محب للمالية الإسلامية

و إلى كل من آزرني بالمشورة و الدعاء، و هم فوق الحصر

جزى الله الجميع عني خير الجزاء

شكر و تقدير :

الحمد لله رب العالمين؛ و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد و على اله و صحبه
اجمعين، و بعد:

أتقدم بجزيل الشكر و وافر الاحترام و التقدير إلى الاستاذ الدكتور لبيق محمد بشير على إشرافه العام، و
توجيهاته ونصائحه القيمة؛ و اهتمامه الدائم بالمالية الإسلامية.

و إلى رئيس اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية و رئيس المجلس العلمي؛ فقد منحوني فرصة التريص
قصير الأجل بالأردن، و التي كانت زاخرة بالمراجع و المعلومات القيمة حول المالية الإسلامية، و كيفية
تطبيقها في ماليزيا.

إلى الأساتذة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة؛ مثننا لهم كل التوجيهات و الارشادات التي ستثري هذه
الرسالة.

المخلص:

يتمثل هدف البحث في دراسة الركائز و الخصوصيات التي اعتمدها ماليزيا في تطبيق المالية الإسلامية؛ و كيف أن هذه التجربة التي تتميز بالحدثة النسبية حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي، و استطاعت أن تتجاوز أزماتها الاقتصادية و المالية.

و خلصت هذه الدراسة الى تأثر المالية و بشكل ايجابي بالأخلاق؛ حيث اظهرت نتائج التجربة الماليزية الى تحسن الاداء الاقتصادي لها، بالتركيز على المالية الاسلامية و كيفية الخلاص من ازمة جنوب شرق اسيا لسنة 1997، كما ان المالية الاسلامية اظهرت ثباتا من خلال جعل الركن الخامس للإسلام في صلب العملية الاستثمارية للبلاد؛ و المتمثل في صندوق الحج كمؤسسة مالية تحقق عوائد و تساهم في استقرار البلاد و هذا ما يشير الى قوة الصيرفة الاسلامية الماليزية؛ من خلال دعمها قانونيا من طرف البنك المركزي الماليزي، كما ان تشجيع الابتكار عن طريق مؤسسات التعليم للمالية الاسلامية ساهم و بشكل كبير في صدارة ماليزيا للمالية الاسلامية.

الكلمات المفتاحية: صندوق الحج (تابونج حجي)، الاخلاق، سوق الحلال، المالية الإسلامية، بنك إسلام ماليزيا، الصكوك، البوميوترا.

Le Résumé

L'objectif de la recherche est étudiée les Piliers et les particularités, adoptée par la Malaisie dans la finance islamique. Et comment cette expérience qui est caractérisée par la courte durée ; atteint des taux élevés de croissance économique et a réussi à surmonter les crises économiques et financières.

Cette étude a conclu que la finance est influencée par l'éthique positivement, et les résultats ont montré que l'expérience Malaisienne améliore sa performance économique en se concentrant sur la finance islamique dont laquelle est la façon de se débarrasser de la crise asiatique du Sud-Est 1997

En outre, la finance islamique a montré stable en faisant le cinquième pilier de l'Islam au cœur du processus d'investissement du pays, cette institution financière Vérifiez les rendements et contribuer à la stabilité du pays.

Ceci fait référence à la force de la banque islamique de Malaisie, par le biais légalement pris en charge par la banque centrale de Malaisie, d'encourager l'innovation par les établissements d'enseignement de la finance islamique, et a contribué de manière significative à la prééminence de la finance islamique de la Malaisie.

Mots-clés: Fonds Hajj (Tabung Haji)- éthiques- marché halal - Finance Islamique - Bank Islam Malaysia – les sukuks- Boumipoutra

Summary

The objective of the research is studying Pillars and peculiarities, adopted by Malaysia in Islamic finance. And how this experience which is characterized by short duration; achieved high rates of economic growth and overcome the economic and financial crises

This study concluded that finance is positively influenced by the ethics, and the results showed that the Malaysian experience improves its economic performance, focusing on Islamic finance and how to get rid of the South Asian crisis in 1997.

In addition, Islamic finance has shown steady through making the fifth pillar of Islam in the heart of the country's investment process, this financial institution Check yields and contribute to the stability of the country.

This refers to the strength of Islamic banking in Malaysia, through legally supported by the central bank of Malaysia, to encourage innovation by educational institutions of Islamic finance, and contributed significantly at the preeminence of Islamic finance in Malaysia.

Keywords: Hajj Fund (Tabung Haji)- ethics- halal Market - Islamic Finance - Bank Islam Malaysia - the sukuks- Boumipoutra

قائمة المحتويات

i.....	إهداء
ii.....	شكر
iii.....	الملخص
v.....	قائمة المحتويات
xviii.....	قائمة الجداول
xix.....	قائمة الأشكال
1.....	المقدمة العامة

الباب الأول المالية الإسلامية و واقعها التطبيقي

الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للمالية الإسلامية و ضوابطها

12.....	تمهيد
13.....	1/ كفاءة الاقتصاد الإسلامي
13.....	1-1/ استغلال عوامل الإنتاج
15.....	2-1/ حقيقة المشكلة الاقتصادية في الإسلام و أسبابها
16.....	3-1/ طبيعة الخطر في الاقتصاد الإسلامي
17.....	1-3-1/ حدود المخاطر
18.....	2-3-1/ المشتقات المالية من منظور الشريعة الإسلامية
19.....	4-1/ تحقيق التكافل الاجتماعي
20.....	1-4-1/ وسائل فردية إلزامية
20.....	1-1-4-1/ النفقة
20.....	2-1-4-1/ الكفارات
20.....	3-1-4-1/ النذر
20.....	1-3-1-4-1/ اثر الكفارة و النذر على المالية الإسلامية
22.....	2-4-1/ وسائل فردية تطوعية
22.....	1-2-4-1/ الوصية
22.....	2-2-4-1/ العارية
22.....	3-2-4-1/ الهدية و الهبة
23.....	5-1/ أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي بالمقارنة مع غيره من النظم
23.....	1-5-1/ إيمان كل فرد

- 24 2-5-1 / الرقابة الخارجية
- 24 1-2-5-1 / رقابة أفراد المجتمع بعضهم على بعض
- 24 2-2-5-1 / رقابة السلطة (ولاية الحسبة)
- 24 6-1 / اعتماد المعدن النفيس في التداول
- 26 2 / المالية الإسلامية
- 26 1-2 / تعريف المالية الإسلامية
- 26 1-1-2 / مفهوم المال
- 27 2-1-2 / مصادر المال في الإسلام
- 27 1-2-1-2 / الزكاة
- 27 1-1-2-1-2 / تعريف الزكاة
- 28 2-1-2-1-2 / خصائص الزكاة و شروط تحصيلها
- 29 3-1-2-1-2 / أثر الزكاة في إعادة توزيع الدخل و الثروة
- 30 4-1-2-1-2 / الزكاة و أثرها على الاستهلاك
- 32 2-2-1-2 / الخراج
- 32 3-2-1-2 / العشور
- 33 4-2-1-2 / الغنائم
- 33 5-2-1-2 / الجزية
- 33 3-1-2 / الإيرادات المالية في الإسلام
- 33 1-3-1-2 / الجعالة
- 33 1-1-3-1-2 / الصفة الشرعية للجعالة
- 34 2-1-3-1-2 / تطبيقات الجعالة
- 34 2-3-1-2 / الأجر
- 34 4-3-1-2 / الربح
- 35 1-4-3-1-2 / تعريف الربح
- 36 2-4-3-1-2 / أسس تحديد الربح
- 36 3 / ضوابط المعاملات المالية الإسلامية الأساسية
- 36 1-3 / ترشيد السلوك الاستهلاكي
- 36 1-1-3 / مفهوم الترشيد الاستهلاكي
- 38 2-1-3 / أسباب زيادة الاستهلاك
- 38 1-2-1-3 / صناعة الأزمات

39 2-2-1-3 / الإشهار اللامع
39 2-3 / تحريم إشهار الإفلاس
40 3-3 / تحريم الربا
40 1-3-3 / تعريف الربا
41 2-3-3 / تحريم الربا
41 1-2-3-3 / في الاقتصاد الرأسمالي
41 2-2-3-3 / في الاقتصاد الاشتراكي
42 3-2-3-3 / تحريم الربا في الإسلام
42 3-3-3 / أنواع الربا
42 1-3-3-3 / ربا الفضل
42 2-3-3-3 / ربا النسيئة
43 4-3-3 / آثار الربا
44 4-3 / الابتعاد عن البيع الفاسد
45 1-4-3 / تعريف الغرر
45 2-4-3 / أنواع بيوع الغرر
46 1-2-4-3 / البيع على البيع
46 2-2-4-3 / بيع الحصاة
46 3-2-4-3 / الملامسة و المنايذة
46 4-2-4-3 / بيع حبل الحبل
47 5-2-4-3 / بيع النجش
47 6-2-4-3 / بيع العينة
47 4-3 / الضوابط الإسلامية للرهن
47 1-4-3 / تعريف الرهن
47 2-4-3 / أنواع المرهون
48 5-4-3 / ضوابط الرهن
49 الخلاصة

الفصل الثاني: المقومات الأساسية لأداء المالية الإسلامية

50 تمهيد
51 1 / صيغ التمويل و الصكوك و التأمين المتداولة في المالية الإسلامية
51 1-1 / الصيغ المتداولة

51 المضاربة /1-1-1
51 تعريف المضاربة /1-1-1-1
52 انواع المضاربة /2-1-1-1
53 شروط المضاربة /3-1-1-1
54 التطبيق المعاصر لعملية المضاربة /4-1-1-1
54 المشاركة /2-1-1
54 تعريف المشاركة /1-2-1-1
54 أنواع المشاركة /2-2-1-1
56 السلم /3-1-1
56 تعريف السلم /1-3-1-1
57 الأحكام المترتبة عن بيع السلم /2-3-1-1
57 الأطراف في عملية بيع السلم /3-3-1-1
58 أهم المخاطر التي تعرض لها صيغة التمويل بالسلم /4-3-1-1
58 عملية السلم و دورها في تفعيل العملية الإنتاجية /5-3-1-1
58 كيفية الاستفادة من السلم في الوقت الحاضر /1-5-3-1-1
59 بيع المرابحة للأمر بالشراء /4-1-1
59 تعريف المرابحة للأمر بالشراء /1-4-1-1
60 تطبيق بيع المرابحة للأمر بالشراء حسب الشريعة /2-4-1-1
61 الاستصناع /5-1-1
61 تطبيقاته المعاصرة /1-5-1-1
61 الإجارة /6-1-1
61 تعريف الإجارة /1-6-1-1
62 أركان الإجار /2-6-1-1
62 أنواع الإجارة /3-6-1-1
63 بيع المساومة مع خيار الشرط للمشتري فقط /7-1-1
63 الخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي /2-1
63 الكفالة /1-2-1
64 شروط الضمان /1-1-2-1
65 خدمة التمويل من خلال القرض الحسن /2-2-1
65 تعريف القرض الحسن /1-2-2-1

- 65.....2-2-2-1/التطبيقات المعاصرة للقرض الحسن
- 67.....3-2-2-1/ صندوق القرض الحسن
- 67.....4-2-2-1/ المستفيدون من صندوق القرض الحسن
- 68.....5-2-2-1/ التضخم على القروض
- 68.....3-1/ الاستثمار في الصكوك
- 68.....1-3-1/ تعريف الصكوك
- 69.....2-3-1/ خصائص و ضوابط الصكوك الإسلامية
- 71.....3-3-1/ بعض أنواع الصكوك الإسلامية
- 72.....1-3-3-1/ صكوك المقارضة ، أو القراض، أو المضاربة الشرعية
- 72.....2-3-3-1/ صكوك المشاركة
- 73.....3-3-3-1/ صكوك المرابحة
- 73.....4-3-3-1/ صكوك ملكية منافع الأعيان المؤجرة
- 73.....5-3-3-1/ صكوك السلم و الاستصناع
- 74.....4-1/ التأمين الإسلامي
- 74.....1-4-1/ ماهية التأمين الإسلامي
- 74.....2-4-1/ إباحية عقد التأمين التبادلي
- 75.....3-4-1/ مخاطر التأمين التبادلي
- 75.....4-4-1/ أهمية التأمين بالنسبة للبنك
- 77.....2/ دور الدولة الإسلامية في تفعيل قطاع الوقف
- 77.....1-2/ دور الدولة في ضبط الاقتصاد
- 77.....1-1-2/ تفعيل آليات السوق
- 78.....1-1-2/ التسعير
- 78.....2-1-2/ نظام الحسبة من خلال توجيه النصح و الإرشاد للمتعاملين في السوق
- 79.....3-1-2/ محاربة الاحتكار
- 79.....4-1-2/ تحقيق التضامن الاجتماعي
- 80.....2-2/ تحقيق التكامل بين القطاع العام و الخاص
- 81.....3-2/ دور الدولة الإسلامية في تفعيل قطاع الوقف، كقطاع مكمل للقطاعين العام و الخاص
- 81.....1-3-2/ تاريخ الوقف في الإسلام
- 82.....2-3-2/ تعريف الوقف
- 82.....3-3-2/ أركان الوقف

- 83..... 4-3-2 / دور الوقف في تفعيل العملية التنموية
- 84..... 5-3-2 / نماذج الوقف الحديثة
- 85..... 3 / المؤسسات العالمية الداعمة لسوق المالية الإسلامية
- 85..... 1-3 / المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية
- 86..... 2-3 / المركز الدولي للتحكيم التجاري الإسلامي
- 86..... 3-3 / مجلس الخدمات المالية الإسلامية
- 87..... 4-3 / الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف
- 87..... 5-3 / الاتحاد العالمي للتكافل
- 88..... 6-3 / هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
- 89..... 7-3 / مركز إدارة السيولة
- 90..... 8-3 / البنك الإسلامي للتنمية
- 91..... الخلاصة

الفصل الثالث: واقع المالية الإسلامية وسط المالية العالمية

- 92..... تمهيد
- 93..... 1 / تضامن المالية الدائمة مع المالية الإسلامية
- 95..... 1-1 / المالية الدائمة المدعمة للمالية الإسلامية
- 95..... 1-1-1 / مساوئ المالية العالمية
- 96..... 1-1-1-1 / شدة المضاربة في سوق العملات
- 96..... 2-1-1-1 / هشاشة النظام المالي
- 96..... 3-1-1-1 / الأخلاق مبدأ نسبي
- 96..... 1-1-1-1-1 / النزعة المادية الاقتصادية
- 97..... 2-1-1-1-1 / المذهب التطوري
- 97..... 3-3-1-1-1 / النزعة التاريخية
- 98..... 4-3-1-1-1 / التفسير التجريبي و النفعي للأخلاق
- 102..... 2-1-1 / مشاريع المالية الدائمة
- 105..... 2 / واقع المالية الإسلامية في الاختلافات الفقهية، و ضرورة توحيد الأحكام الشرعية
- 105..... 1-2 / اثر الاختلافات الشرعية للمذاهب الفقهية في توحيد أحكام المالية الإسلامية
- 106..... 1-1-2 / المذهب الحنفي
- 106..... 2-1-2 / المذهب المالكي
- 106..... 3-1-2 / المذهب الشافعي

107 /4-1-2 المذهب الحنبلي
108 /2-2 القواعد العامة للمعاملات المالية الإسلامية
108 /1-2-2 القاعدة الأولى الأمور بمقاصدها
108 /2-2-2 القاعدة الثانية لا ضرر و لا ضرار
108 /3-2-2 القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك
109 /4-2-2 القاعدة الرابعة العادة محكمة
110 /3-2 الحاجة إلى الرقابة الشرعية
110 /1-3-2 وظيفة ومهام هيئة الرقابة الشرعية
111 /2-3-2 توحيد المرجعية الشرعية
112 /3 تفعيل و تطوير الهندسة المالية الإسلامية
112 /1-3 الحاجة للهندسة المالية الإسلامية
114 /2-3 متطلبات استقرار المالية الإسلامية
115 /3-3 التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية
115 /1-3-3 التحديات الداخلية
119 /2-3-3 التحديات الخارجية
121 /4-3 الاهتمام بتعليم المالية الإسلامية
123 خلاصة

الباب الثاني: كيفية تطبيق المالية الإسلامية في ماليزيا

الفصل الأول: حوصلة وخصوصيات الاقتصاد الماليزي والقدرة على تجاوز الأزمات

125 التمهيد
126 /1 حوصلة عن ماليزيا وامكانات اقتصادها
126 /1-1 الثقافة و الدين
127 /2-1 وصول الإسلام إلى ماليزيا
128 /1-2-1 دخول الإسلام عن طريق العرب
128 /2-2-1 دخول الإسلام عن طريق الهند
129 /3-2-1 دخول الإسلام عن طريق الصين
129 /3-1 إمكانات الاقتصاد الماليزي
130 /1-3-1 الثروة الطبيعية لماليزيا
130 /2-3-1 مساهمة الادخار المحلي في تمويل التنمية الماليزية

133 القدرة التنافسية /3-3-1
134 / 4-3-1 تشجيع التكنولوجيا من خلال الممر السريع للوسائط المتعددة
134 " MSC" /1-4-3-1 المركز العالمي لماليزيا للاتصالات اللاسلكية و خدمات الوسائط المتعددة أو مشروع
135 /1-4-3-1 اهداف المشروع
136 /2 خصوصية النموذج المالي في توجهاته
130 /1-2 تبني الاقتصاد الإسلامي
137 /2-2 النظرة إلى الشرق
138 /3-2 عدم فاعلية النظام العالمي
139 /4-2 الاهتمام بالفكر الإسلامي الحديث
140 /5-2 كفاءة القيادة
141 /6-2 تحقيق الشراكة الذكية مع دول جنوب شرق آسيا
141 /1-6-2 علاقة ماليزيا بالصين
142 /2-6-2 التعاون لبلدان جنوب شرق آسيا
143 /1-2-6-2 خصائص النمو لجنوب شرق آسيا
145 /3 القدرة على إدارة الأزمات الاقتصادية
145 /1-3 الأزمة الاقتصادية عام 1985
145 /1-1-3 مؤشرات الأزمة الاقتصادية عام 1985
146 /2-1-3 الخلاص من الأزمة
146 /2-3 الأزمة الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق آسيا 1997
147 /1-2-3 ماليزيا قبل الأزمة
148 /2-2-3 مؤشرات الأزمة الماليزية لسنة 1997
149 /3-2-3 أسباب أزمة 1997 على ماليزيا
149 /4-2-3 الخلاص من الأزمة
153 الخلاصة
	الفصل الثاني: الركائز الأساسية التي تعتمدها ماليزيا في تطبيق المالية الإسلامية
154 تمهيد
155 /1 إسلامية التعليم المحلي و العالمي
155 /1-1 تشجيع التعليم الإسلامي من طرف الحكومة الماليزية في السبعينات
156 /1-1-1 التعليم بواسطة التلفزيون

156.....	2-1-1 / التعليم بواسطة الإذاعة
157	2-1 / إسلامية التعليم عالميا
157	1-2-1 / إسلامية المعرفة في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا
158	1-1-2-1 / الموارد و التمويل
158	2-1-2-1 / أهداف الجامعة الإسلامية
160	2-2-1 / الأكاديمية العلمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA)
161	3-2-1 / المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF)
161	4-2-1 / الهدف من تعليم المالية الإسلامية
162	2 / خلق نظام مالي إسلامي إلى جانب النظام التقليدي
162	1-2 / اندماج البنوك الإسلامية في النظام المصرفي
165	1-1-2 / عمليات البنوك الإسلامية
165	1-1-1-2 / الاستثمارات الإسلامية فيما بين البنوك
166	2-1-1-2 / النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين البنوك IICCS
166	3-1-1-2 / توسيع قاعدة الخدمات والأدوات المصرفية الإسلامية
168	4-1-1-2 / الجمعية التعاونية
170	2-1-2 / وسائل السياسة النقدية الإسلامية
170.....	1-2-1-2 / شهادات الاستثمار الحكومية
172	2-2-1-2 / الكمبيالات الإسلامية المقبولة
172	3-2-1-2 / سندات "كاجاماس" للمضاربة
173	3-1-2 / دور بنك نيجارا ماليزيا في تفعيل السياسة النقدية الإسلامية
176	2-2 / السوق المالي الماليزي
176.....	1-2-2 / إنشاء السوق المالي الإسلامي لماليزيا
177	2-2-2 / عمليات السوق المالي الإسلامي
177	1-2-2-2 / العمليات العاجلة
178	2-2-2-2 / الشراء بكامل الثمن
178	3-2-2-2 / البيع على المكشوف
178	3-2-2 / المشتقات المالية
178	4-2-2 / المؤشرات الإسلامية
178	1-4-2-2 / المؤشر الإسلامي لرشيد حسين المحدودة داوجونز
179	2-4-2-2 / المؤشر الشرعي كوالالمبور

179 5-2-2/ شروط التداول
179 1-5-2-2/ الشروط اللازمة لتداول الصكوك
183 2-5-2-2/ الشروط الخاصة بالأسهم
186 6-2-2/ الاختلافات الفقهية لتداول الأوراق المالية الإسلامية الماليزية
188 3-2/ العقود النازمة لصناعة التكافل في ماليزيا
189 1-3-2/ التكافل على أساس الوكالة الخالصة
190 2-3-2/ التكافل على أساس الوكالة المعدلة
190 3-3-2/ التكافل على أساس الوكالة و المضاربة
190 4-3-2/ التكافل على أساس الوديعة
191 الخلاصة

الفصل الثالث: النماذج الماليزية الناجحة في المالية الإسلامية

192 تمهيد
193 1/ مؤسسة الحج كهيئة مالية إسلامية
193 1-1/ رحلات الحج لماليزيا و إنشاء صندوق الحج
193 1-1-1/ رحلات الحج
193 1-1-1-1/ رحلات القرن السابع عشر
194 2-1-1-1/ رحلات الحج عهد الاحتلال البريطاني
194 3-1-1-1/ رحلات الحج بعد الاستقلال
195 2-1-1/ قانون إنشاء صندوق الحج الماليزي
195 1-2-1-1/ القانون رقم 8 سنة 1969
195 2-2-1-1/ القانون 168 (تعديل) سنة 1973
195 3-2-1-1/ القانون رقم 535 سنة 1995
196 2-1/ تعريف تابونج حاجي
196 1-2-1/ عمليات صندوق الحج
196 1-1-2-1/ البيع بالثمن الآجل
197 2-1-2-1/ المشاركة
197 3-1-2-1/ المضاربة
197 4-1-2-1/ المرابحة
197 5-1-2-1/ القرض الحسن
197 6-1-2-1/ الإيجار

198	3-1 / الهيكل الإداري والوظيفة المالية و هدف صندوق الحج
198	1-3-1 / الهيكل الإداري لصندوق الحج
203	2-3-1 / الوظيفة المالية
203	1-2-3-1 / التمويل و المساعدة المالية
203	2-2-3-1 / صندوق الاحتياطي
203	3-2-3-1 / توزيع الأرباح لمؤسسة الحج
203	4-2-3-1 / موجودات الصندوق
204	4-1 / الغرض من إنشاء الهيئة
204	1-4-1 / المهام
206	2-4-1 / أهداف الهيئة
206	5-1 / أعمال صندوق الحج
207	1-5-1 / الاستثمار في صندوق الحج
207	1-1-5-1 / الشركات التابعة لهيئة صندوق ادخار وشؤون الحجاج بماليزيا
211	2-1-5-1 / المساهمة في رؤوس الأموال
211	3-1-5-1 / الاستثمار قصير المدى
212	4-1-5-1 / الاستثمار في الأسهم
216	2-5-1 / خدمات الحج
216	1-2-5-1 / تنظيم رحلات الحج
216	1-1-2-5-1 / تنظيم رحلات الحج في ماليزيا
217	2-1-2-5-1 / تنظيم رحلات الحج في الأراضي المقدسة
219	2-2-5-1 / الخدمات المقدمة من صندوق الحج
221	2 / سوق الحلال العالمي
223	1-2 / السياسات الاقتصادية المتبعة لتحسين وضع البومبيوترا
223	1-1-2 / هندسة إعادة توزيع الثروة
224	2-1-2 / مهام مجلس الوصاية الشعبية MARA للنهوض بالبومبيوترا
224	1-2-1-2 / تكوين القوة العاملة
225	2-2-1-2 / الخدمات الاستشارية وبرنامج التنمية التجارية في 1974
225	3-2-1-2 / البرامج الاستثمارية
227	3-1-2 / الخطة التكميلية لدعم البومبيوترا
228	1-3-1-2 / إنشاء صناديق حصص الاستثمار

229	2-2/ حصة ماليزيا من سوق الحلال العالمي
		2-2-1/ التأكيد على دور القطاع الخاص للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في صناعة
230	الحلال
235	2-2-2/ ميزة المنتج الماليزي
235	2-2-3/ مؤسسة المعايير الماليزية
235	2-2-4/ المؤسسات المالية الإنمائية المدعمة لصناعة الحلال
238	خلاصة
240	الخاتمة العامة
250	قائمة المصادر و المراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
114	إصدارات صكوك الخليج حسب معايير بازل 3	الجدول رقم 01
120	إصدارات الصكوك الإسلامية من الدول غير الإسلامية	الجدول رقم 02
150	نسبة الودائع في المصارف الإسلامية	الجدول رقم 03
167	الخدمات المصرفية الإسلامية المتداولة في البنوك الإسلامية	الجدول رقم 04
169	تطور عدد المصارف التقليدية و الإسلامية في ماليزيا	الجدول رقم 05
170	تطور عدد المصارف و النواذ الإسلامية في ماليزيا	الجدول رقم 06
182	إجمالي الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات في بورصة ماليزيا	الجدول رقم 07
185	تطور نسب عدد الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	الجدول رقم 08
204	عدد المودعين و نسب عوائدهم	الجدول رقم 09
210	المؤشرات المالية لمجموعة صندوق الحج	الجدول رقم 10
214	المؤشرات المالية لصندوق الحج	الجدول رقم 11
220	حصيلة الزكاة لصندوق الحج	الجدول رقم 12
222	تجارة الحلال على مستوى القارات	الجدول رقم 13

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
84	عملية تصكيك المشروع الوقفي	الشكل رقم 01
174	إجمالي الأصول البنكية	الشكل رقم 02
175	إجمالي الأصول التمويلية	الشكل رقم 03
176	الودائع الإجمالية	الشكل رقم 04
198	الهيكل التنظيمي لصندوق الحج	الشكل رقم 05
205	عدد المودعين لفترة 2009-2013	الشكل رقم 06
229	مساهمة ماليزيا في سوق الحلال	الشكل رقم 07
232	التمويل الإسلامي حسب القطاع	الشكل رقم 08
233	التمويل الإسلامي حسب الغرض	الشكل رقم 09
234	التمويل الإسلامي حسب القطاع المحلي	الشكل رقم 10

المقدمة العامة:

تسعى المالية الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و هذا يعتبر تحدي بالنسبة لجميع النظم الاقتصادية؛ و من هنا يتبين الدور الهام و الفعال في كيفية تعبئة موارد المجتمع لتحقيق الأهداف المرجوة، فحاول النظام الوضعي الذي يقوم على الليبرالية الاقتصادية من خلال حيادية الدولة في التعامل مع الأسواق، و العمل بقاعدة دعه يعمل دعه يمر، وفصل الأخلاق عن الاقتصاد أن يحصل على الأموال بكافة الطرق؛ و التي أدت إلى كوارث على الصعيد الفكري وانغماس العالم بالأزمات المالية العالمية.

و رغم كل هذا، فنحن المسلمون نجد هذا النموذج الغربي سبيلا لحياتنا، و منهجا نتبعه بكل معطياته الذي لا يتوافق مع ديننا و منطقتنا، ذلك أن المغلوب كما يقول ابن خلدون: (مولع أبدا بالاقْتداء بالغالب، في شعار وزيه، و نخلته، و سائر أحواله و عوائده، و السبب في ذلك أن النفس تعتقد الكمال فيمن غلبها، فتنقاد إليه) و هذا هو حال الدول الإسلامية؛ و لكن الإشكال لا يمكن تجاوزه إلا من خلال فاعلية العقل المسلم، و الرجوع لأصولنا، و التمسك بتعاليم ديننا الحنيف، الذي يقدم لنا المبادئ و الشروط و الأخلاق لسلوكنا اليومي، و كيف يساهم في تسوية و استقرار التوازن الاقتصادي، فحرم الربا و نهى عن بيع الغرر و التشهير بالمفلس، كما عارض تداول الرهن لما من هذه العمليات من فائض قيمة غير حقيقي و غبن للطرف المتعاقد؛ و أعلن عن تسامحه بالتكافل الاجتماعي ووصى على سمو الأخلاق فجعل من غشنا ليس منا، و حيب في الحط بالدين، و التيسير على الغارمين؛ كل هذا من اجل تقوية أواصر المجتمع، و لان المؤمنين إخوة جعل الصدقة و الهبة و التبرعات و الزكاة و الوقف سلوكا يوميا، يجعل من المالية الإسلامية أمرا دائما.

و كان كفيل أن تترسخ هذه المبادئ و يتم التعامل بها من طرف المؤسسات المالية الإسلامية، لتبناها دول غربية سعت طيلة سنين أن تفرضها كقوانين و أنظمة، و التي وجدتها فينا تربية نشانا عليها منذ الصغر؛ ليتحمل الإنسان كل المسؤولية حيال أي خلل يوجد في المجتمع.

فأصبحت المالية الإسلامية تحتضن مئات المؤسسات المنتشرة في دول عديدة، فمنها من طبقها بقرار سياسي مثل إيران و السودان و باكستان بأسلمة جميع قطاعاتها؛ و منها نظام مزدوج بين المالية الإسلامية و التقليدية كالأردن و لبنان و العراق، إلا انه لم يحقق نجاحا و شهرة في نمودجه كما بينه لنا النموذج الماليزي.

وأصبحت المالية الإسلامية الماليزية نموذجا متطورا، و ساعد هذا التنامي الاقتصادي مجموعة من الركائز و القوانين التي طبقتها الحكومة الماليزية؛ فكرست جهودها لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال التكافل و التوازن الاجتماعي بين المجموعات العرقية للمجتمع الماليزي دون تمييز؛ من خلال هندسة توزيع الثروة ردما لفجوة التفاوت الطبقي بين العرقيات المختلفة في ماليزيا التي كانت في صالح البوميوترا (الماليزيون المسلمون)، حيث تم بمجموعة من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية رفع نصيبها من الدخل القومي بنحو 30 % بعد ما كان نصيبها لا يتجاوز 3% في الستينات، وهذا لم يتم بحرمان العرقيات الأخرى، على العكس، فنصيبها ثابت إلا أن توسيع حجم الثروة يزيد من فرصة البوميوترا.

فكان التصنيع وسيلة لزيادة الثروة، حتى أنها أصبحت تنتج و تصدر الصناعات العالية التكنولوجيا؛ بعد أن كانت محصورة بتصدير المواد الأولية من مطاط و قصدير، كما بنت مدينة ذكية متعددة الوسائط لتحسين خدماتها المدنية و اختزال تكاليف كانت تحد من مالية المواطن الماليزي.

و لدواعي الحاجة إلى نظام ادخاري إسلامي للراغبين في الحج من البوميوترا (المسلمون الماليزيون)، برزت أول مؤسسة مالية إسلامية في ماليزيا تسمى بصندوق الحج، فكان الراغبون بالحج من المسلمين يدفعون أقساطا ادخارية ليتم استثمارها على مدى سنوات لتوفير تكاليف الحج؛ الأمر الذي شجع بقيام أول مصرف إسلامي عام 1983 و إصدار القانون الخاص بالبنوك الإسلامية، بدعم من البنك المركزي الماليزي (نيجارا)، كما كونت اللجنة الاستشارية الشرعية لمراقبة و ضبط الأحكام الشرعية، و أصدرت قانون التكافل لسنة 1984، و كونت سوق مالية إسلامية بمؤشرها الإسلاميين، ليتواجد نظام مزدوج و يتفاعل مع البنوك التقليدية. و عليه فان نموذج

ماليزيا يراعي مبدأ التدرج و هو مبدأ إسلامي أصيل، بحيث يسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية، حيث ان المجتمع يحتوي على غير المسلمين اللذين يفضلون التعامل مع البنوك التقليدية.

و في إطار سوق الأوراق المالية الإسلامية وفرت ماليزيا خدمات الصكوك الإسلامية، و قد أتاحت هذه السوق الفرصة أمام الاستثمارات الإسلامية، خاصة و أنها تطبق في إصدارها للصكوك معايير هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما يسعى البنك المركزي لان يلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية من حيث الإشراف الشرعي و تعزيز قراراته؛ بالاجتهادات الضرورية مع مختلف مؤسسات و مراكز تعليم المالية الإسلامية بإنشاء صندوق وقف لتمويل الأكاديمية العلمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية سنة 2008، و المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي لعام 2006، الذي يعتبر من الانجازات التي تهدف إلى تعزيز و تنمية رأس المال الفكري الإسلامي حتى تكون مرجعا عالميا للمالية الإسلامية، و كيف يساهم في تحقيق التوافق بين الاستقرار المالي و التوازن الاجتماعي.

هذه الأسواق المالية التي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، و التي وجدت سهولة في تمويل جزء من سوق الحلال عن طريق الصكوك الإسلامية الذي شجع فئة البوميوترا، و باقي المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و منظمة المعايير الماليزية، لتقدم المنتج الماليزي بالجودة و الخاصية التي لا توجد في أي مكان آخر و يكون متوافقا مع قواعد الشريعة الإسلامية؛ فيتعدى الأسواق المحلية ليقدم للعالم في سوق الحلال كعلامة تجارية تنافسية لمنتج الكوشر، و الذي يقبل عليها غير المسلمين أيضا.

هذه المقومات التي اعتمدها ماليزيا لتحقيق المالية الإسلامية جعلتها تؤتي ثمارها؛ و التي تتجسد في القدرة على تجاوز أزمة 1997 و المعروفة بأزمة جنوب شرق آسيا، فكان وضع ماليزيا استثنائي لعدم رضوخها بشروط صندوق النقد الدولي، و إيجادها موارد اقل تكلفة بفهم و معرفة أسباب الأزمة و محاربتها للمضاربة على عملتها في السوق الموازية، فخفضت من الدعم الحكومي الذي لم يلق أي إضرابات، بل أن الشعب اقبل على البنوك

ليودع كل ما توفر لديه من فوائض نقدية في البنوك الإسلامية، و في اقل من عامين استطاعت أن تمسك بزمام الأمور.

فمن المعروف أن هذا النموذج يتميز بالحدائثة النسبية، حيث استطاعت ماليزيا تجاوز الأزمة في غضون سنوات قلائل، و تحقيق معدلات اقتصادية عالية لفتت إليها الأنظار من خلال التضامن بين الشعب و الحكومة، و التنبه إلى معطيات الاقتصاد الماليزي، و الجدية و الطموح في التطور، هذا كله من خلال العمل بمبادئ النظام الإسلامي الذي تحاول ماليزيا به، أن تتمرد على التبعية المطلقة من جانب الدول الإسلامية للغرب.

أسباب اختيار الموضوع:

إن موضوع الدراسة المتعلقة بالمالية الإسلامية و التي استطاعت ماليزيا تطبيقها إلى حد بعيد بالقياس إلى الدول الإسلامية؛ انشا فينا الفضول لاختيار هذا الموضوع، و من أهم الاسباب ما يلي:

-تبيان ان المالية الإسلامية التي تستند على البعد الأخلاقي شرط اساسي و مهم في تحقيق العدالة و التمويل الدائم، الذي تفتقده المالية الوضعية من خلال فصل الأخلاق عن النشاط التمويلي.

-شدة الحاجة إلى تطبيق المالية الإسلامية في معاملاتها، و حاجة المجتمعات المسلمة لها، بحيث أنها تهدف إلى تحسين مالية الطبقة الفقيرة و توسيعها بالنسبة للطبقة الغنية، ما يخلق توازن اجتماعي و اقتصادي.

-بيان شمولية المالية الإسلامية، و أنها بقواعدها تعتمد على العنصر البشري الفعال، الذي يسعى دائما للبحث و التطوير لتحصيل المال الذي ينبع و يصب في إطار الحلال.

-قدرة ماليزيا على تحقيق نموذجها في المالية الإسلامية، بالاعتماد على الوسائل القانونية التي اعتمدها البنك المركزي و المطالبة الشعبية للفئة المسلمة الماليزية، و تضامن كلاهما لتحقيق الاستمرار.

هدف الدراسة:

يتمثل هدف البحث في دراسة الخصوصية التي يتمتع بها النموذج الماليزي، الذي تؤوله بان يحقق متطلبات التنمية المستديمة وفق الفرضيات المنوطة به؛ خاصة و أن ماليزيا تحقق نموذجا إسلاميا ناجحا رغم أنها تجمع تعددات دينية، فيشكل المسلمون ستون بالمائة من العدد الإجمالي للسكان مقارنة بالدول الإسلامية التي لا تزال تأمل بتطبيق الرأسمالية، على الرغم من أن جميع سكانها مسلمون، و لاشك أن إغفال خصوصيتها في تعاملها مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي قد أسهم بشكل كبير في فشل مخططاتها التنموية.

الإشكالية:

يتطلب هدف الدراسة الإجابة على الإشكال التالي:

كيف تمكنت ماليزيا من تحقيق نموذجها في المالية الإسلامية؟

فرضيات البحث:

للإجابة على هذا الإشكال نفترض أن:

- المبادئ الأخلاقية تلعب دورا في استقرار المالية.
- تتميز المالية الإسلامية بعمليات تمويلية إضافية مقارنة بالأنظمة الوضعية.
- تسعى المالية الدائمة إلى تحقيق نفس أهداف المالية الإسلامية.
- تمكنت ماليزيا من تجاوز أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997، بواسطة انتهاج التمويل الاسلامي ايضا.
- يعد صندوق الحج الماليزي من المشاريع المالية التي دعمت الطبقة الفقيرة.
- استطاعت المؤسسات التعليمية الداعمة للمالية الإسلامية، إنجاح النموذج الماليزي في المالية الإسلامية.

- يعتبر دور البنك المركزي (نيجارا) فعال لدعم المالية الإسلامية، الذي كان يطلب شعبي للفئة المسلمة

الماليزية.

و على أساس الفرضيات، يتطلب الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المبادئ الأساسية للمالية الإسلامية؟

- كيف استطاعت الاختلافات المذهبية أن تحد من توحيد أحكام المالية الإسلامية، و ما هو السبيل إلى

ذلك؟

- ما عي خصوصيات النموذج الماليزي في تحقيق المالية الإسلامية؟

- كيف تمكنت ماليزيا من تجاوز أزمة 1997، مع العلم أن الاقتصاد الماليزي لم يكن يعاني من أي

ضعف في الأداء الاقتصادي؟

- ما مدى أهمية مؤسسات تعليم المالية الإسلامية في ماليزيا؟

- كيف استطاع صندوق الحج الماليزي أن يخدم الحجاج بما يكفي أداء فريضة الحج، و استثمار أموال

المودعين من الحجاج؟

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى التعرف على الموضوع المراد

دراسته و إعطاء الوصف الكامل له، من خلال جمع البيانات و المعلومات اللازمة، و التي يستطيع الباحث

توصيف الظاهرة أو المشكلة و تحليلها، حيث اتسع استخدام هذا النوع في البحوث الاقتصادية و غيرها من

التخصصات الأخرى.

الدراسات و الأعمال العلمية السابقة التي أسهمت في الموضوع:

هذا البحث من الموضوعات المطروحة على ساحة الدراسة من أمد قريب في عالمنا العربي والإسلامي؛ و الدراسات المتخصصة حوله لا يتجاوز عمرها خمس عشرة سنة، و لقد كان لجميع من سبقني الفضل في بروز هذا العمل، لذلك لم اغفل مرجعا رجعت إليه، اعترافا بالفضل و أداء لأمانة البحث و التي تنقسم إلى:

-نجاح عبد العليم عبد الوهاب ابو الفتوح(مدخل الى الاقتصاد الاسلامي، طبعة 2015)، و الذي يبين ان النظام الاقتصادي الاسلامي ليس اقتصادا رأسماليا يستبعد الربا فقط؛ و ليس اقتصادا اشتراكيا بالمفاهيم الحديثة و المعاصرة للاشتركية المثالية و العلمية و غيرها، و هو ليس وسطا بينهما، بل الاقتصاد الاسلامي كيان متفرد بأصوله العقائدية الاسلامية، منها يستمد اهدافه و خصائصه المتميزة، ليوازن بين المصالح المادية و الاخلاقية، في منظومة من القيم لا تتغير و لا تتبدل مبادئها القائمة على الشريعة الاسلامية.

- محمد عمر شابر(مستقبل علم الاقتصاد من منظور اسلامي، طبعة2005)، حيث يضع الظاهرة الاقتصادية ضمن اطارها العقدي و الوجداني و الاجتماعي و السياسي، و يوضح كيف تتداخل هذه العوامل و المجالات، و كيف يؤثر بعضها في بعض، صعودا و انحدارا في حياة الامم، و ذلك على عكس الدراسات الاقتصادية التقليدية؛ التي تستنسخ النظريات و القرارات الاقتصادية الغربية المبنية على اسس نظرية و اعتبارات و معطيات نفسية و اجتماعية و تاريخية، تختلف في كثير من اسسها و منطلقاتها عن عقيدة الامة الاسلامية و واقعها و معطياتها.

- مهاتير محمد(موسوعة تون مهاتير محمد، طبعة 2004)، و التي تشمل عشرة مجلدات حول تجربة ماليزيا الناجحة؛ و التي استنبط منها بعض الدروس المستفادة:

● دور السياسة المحلية هام و ضروري في تقوية النظام المالي الاسلامي.

● اهمية دراسة التجربة الماليزية بكل معاييرها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية؛ حيث ان تجسيد النظام المالي الاسلامي يتطلب تعاون جميع القطاعات و ليس فقط اقامة جهاز مصري، بل يجب ان يدعم بقطاع

الأسر و الاطار القانوني و تفعيل قطاع التعليم بجميع مراحلها، و كيف لهذه العوامل متجمعة ان تحقق الأثر الايجابي على الاقتصاد الكلي.

● ربط الركن الخامس من اركان الاسلام بعملية التنمية؛ بإيداع مدخرات الفئة المسلمة في صندوق الحج (تابونج حج)، و استثمار الاموال بالصيغ الاسلامية في المشاريع الاقتصادية التي حققت عوائد عالية للصندوق و الماليزيين المسلمين.

● ضرورة التعاون و التكامل في ظل العولمة المالية؛ حيث هذا التعاون الذي يتسم بالمفهوم الاسلامي، يجعل ماليزيا و الدول المتعاقدة معها يحققون نوعا جديدا من الشراكة و هي الشراكة الذكية التي تهدف الى ربح الطرفين، و هذا الامر جلي بين دول جنوب شرق اسيا، التي حققت معدلات نمو مرتفعة لم تحقها بعد اكبر دول النظام الرأسمالي.

- كتاب هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية: المعايير الشرعية(مملكة البحرين- طبعة 2009)؛ و التي تصدرها لجنة من الاساتذة الخبراء و الاقتصاديين و الشرعيين المصرفيين، و هي دراسات تستدعي ضرورة المتابعة و الاستمرار نقدا و تقويميا على كل الصيغ، بتقويم المعاملات المالية لأحكام المتاجرة و شروطها و ضوابطها الشرعية؛ و ما يجوز عنها و ما لا يجوز، و هذه المعايير قد تم تطبيقها في عدد من الدول الاسلامية، حيث ان الادوات المالية الصادرة في هذا الكتاب يشمل 39 اداة، و هي متنوعة و مبتكرة لتؤدي المصارف الاسلامية الدور المأمول منها.

- مواقع الانترنت الرسمية الخاصة بالبنك المركزي الماليزي (نيجارا)؛ و بحوث خاصة لرؤساء تنفيذيين و خبراء لمؤسسات تعليم المالية الإسلامية بماليزيا، امثال محمد اكرم لال الدين و سعيد بوهرارة.

-محادثات علمية من خلال القنوات الفضائية على شبكة الانترنت؛ و الخاصة بالتجربة الماليزية مع أهم الشخصيات الماليزية كرئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، ومديرة البنك المركزي الماليزي (نيجارا ماليزيا) اختر زيتي عبد العزيز .

الصعوبات: رغم توفر الكتب في المالية الإسلامية و النموذج الماليزي الإسلامي؛ إلا أن الصعوبة تتمثل في انتقاء المعلومة التي هي في حد ذاتها تختلف في أحكامها بين تحريم و تحليل، هذا الأمر الذي يجعل أحكام التعاملات المالية تختلف من دولة إلى أخرى، فأحكام المذهب الشافعي المطبق في ماليزيا لا يتوافق و أحكام المذاهب الأخرى للدول الإسلامية.

و سنحاول بادن الله تكوين هذا البحث "دراسة نموذج ماليزيا في المالية الإسلامية " و تقسيمه إلى بابين على النحو التالي:

المقدمة العامة

الباب الأول: المالية الإسلامية و واقعها التطبيقي

الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للمالية الإسلامية و ضوابطها

الفصل الثاني: المقومات الأساسية لأداء المالية الإسلامية

الفصل الثالث: واقع المالية الإسلامية وسط المالية العالمية

الباب الثاني: كيفية تطبيق المالية الإسلامية في ماليزيا

الفصل الأول: حوصلة و خصوصيات الاقتصاد الماليزي و القدرة على تجاوز الأزمات

الفصل الثاني: الركائز الأساسية التي تعتمد عليها ماليزيا في تطبيق المالية الإسلامية

الفصل الثالث: النماذج الماليزية الناجحة في المالية الإسلامية

الخاتمة العامة

الباب الأول

المالية الإسلامية و واقعها
التطبيقي

الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للمالية الإسلامية و ضوابطها

تمهيد

جاء الإسلام ليصحح كل سيء في الإنسانية من غش و احتكار و فساد، و ليحث على التعاون والتكافل. و يعد الاقتصاد الإسلامي جزءاً من نظام إسلامي كامل؛ فالأعمال التمويلية الإسلامية بمختلف صيغها ما هي إلا وسائل يقصد منها سد الحاجات و الوفاء بمتطلبات الجانب الاقتصادي في هذه الحياة. و لما كان الإنسان يحقق مهمة الاستخلاف على الأرض و عبادة الله عز و جل؛ لم تدع الشريعة الإسلامية مجالاً من مجالات الحياة إلا و بينت ما يحتاجه الإنسان من أحكام و تنظيم، و من ذلك احتياج الناس لكسب المال وتوفير الاحتياجات الحياتية، فوضعت الشريعة الإسلامية الضوابط التي تلزم الأطراف حدود التعامل، كي لا يتجاوز بعضهم حدود الآخرين في المعاملات، بتحقيق المنفعة للغني و الفقير، و ضماناً لسلامة المال.

1/ كفاءة الاقتصاد الإسلامي

من أولى الواجبات الاقتصادية، توفير كافة متطلبات الإنتاج لتحقيق الزيادة في الفائض الاقتصادي المنتج، و لتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة سواء كانت بشرية أو مادية، يستدعي توفير المناخ الأمني و التشريعات و بناء رأس المال الاجتماعي الأساسي لتوفير الخدمات اللازمة لتسهيل عملية الإنتاج، و العمل على إيجاد المؤسسات الاقتصادية التي تنسجم في تكوينها و عملها مع المفاهيم الإسلامية؛ كالعامل على إنشاء بنوك التمويل و الادخار الإسلامية و مؤسسات الإنتاج و التسويق و التعاونيات و التوجه للإنتاج النافع. فالإسلام حرم إنتاج كل ما فيه ضرر للإنسان و المجتمع، و حث على إنتاج الطيبات و الأشياء الضرورية، فتكون الاستراتيجية الإنتاجية واضحة بالنسبة للمسلم من خلال¹:

- توفير إنتاج و عرض المواد الغذائية و السلع الأساسية بأسعار تنافسية معقولة.

- الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج السلع الرأسمالية الأساسية.

- توجيه الموارد الاقتصادية المتوفرة لإنتاج الضروريات و الابتعاد عن أنماط الاستهلاك الكمالية؛ من

خلال وضع سياسة إعلامية موجهة للحد من النمط الاستهلاكي المستورد، و التوجه للإنتاج الوطني النافع.

- الحد من التبعية للعالم الخارجي و زيادة التكامل بين بلدان العالم الإسلامي فكانت العديد من الدول

الإسلامية تقع فريسة للمستعمر، و اتخذت حياة الإنسان الغربي قدوة لبناء اقتصاد كامل و شامل. بحيث كانت

هذه التبعية الفكرية و الاقتصادية سببا في إدخال المؤسسات الربوية في العالم للحد من التبعية بكل أشكالها و

زيادة التكامل، من خلال إنشاء سوق إسلامية مشتركة، كما عملت أوروبا في إطار الاتحاد الأوروبي².

1-1/ استغلال عوامل الإنتاج: إن أي مجتمع له وسيلته في العمل و الإنتاج و رأس المال؛ و

الاستخدام الأمثل لهذه القوى ضرورة لتقدمه و انطلاقه. فوجود جزء من هذه القوى دون عمل؛ يمثل عبئا

¹ إبراهيم فاضل الدبو-الاقتصاد الإسلامي- دراسة و تطبيق- دار المناهج للنشر و التوزيع-الأردن-الطبعة الأولى 2004-ص30

² إبراهيم فاضل الدبو-نفس المرجع-ص32

ضخما على اقتصاده. بل يؤثر على الجوانب الأخرى الاجتماعية السياسية و الثقافية، بدون أن ننسى الضغوط النفسية الواقعة عليه من خلال احتياجاتهم للمال، وفقدانهم لروح الانتماء للمجتمع الذي لا يجدون فيه عملا. فهذه المجتمعات ملزمة بتنفيذ أمر الله تعالى في السعي و العمل، باستخدام كافة الإمكانيات المتاحة من شباب عاطل، و ثروات مادية ضخمة. وتؤكد الإحصائيات أن ما يستغل في العالم العربي الإسلامي من ثرواته الطبيعية لا يزيد عن **10%**، بل أن الشركات الأجنبية هي التي تستثمرها¹. و على هذا الأساس، فإن الإسلام يفضل العمل على العبادة، حيث يقول الله تعالى: "فاقرؤوا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى و آخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله و آخرون يقاتلون في سبيل الله فاقروا ما تيسر منه" (سورة المزمل: الآية 20)، فالموارد الاقتصادية التي يتمتع بها العالم الإسلامي تعتبر ثروة غير مستغلة؛ بما أنها وحدات إقليمية منفردة فهي تمتلك طاقات على النحو التالي:

أ/ الطاقة البشرية: يزيد المسلمون في العالم عن 1.6 مليار نسمة، حوالي خمس سكان الأرض .

ب/ الطاقة الطبيعية و الإنتاجية: تقدر مساحة الدول الإسلامية 31 مليون كلم²، ما يساوي 4/1

مساحة جميع القارات في العالم.

- ينتج أكثر من 3/1 الإنتاج العالمي من احتياطي النفط في العالم، و يعرض 2/1 نصف المعروض من

البتروال في سوق البتروال العالمية.

- يملك حوالي 75% من احتياطي النفط في العالم، و 25% من احتياطي الغاز الطبيعي.

- ينتج أكثر من 85% من الأرز.

- حوالي 99% من التمر.

¹ أحمد عبد العظيم محمد - المنهج الإسلامي في الرقابة على الإسلام - المركز الأميل للطبع و النشر و التوزيع - القاهرة، مصر - الطبعة الأولى - 2004 - ص 47.

-يملك 30% من زيت الزيتون.

-يملك 43% من القطن و 75% من القطن الحريري.

-ينتج 56% من القصدير ، و 23% من الالومنيوم و 56% من القصدير، و حوالي 40% من

الكروم الذي تكثر في تركيا.

-يملك حوالي 200 مليون رأس غنم؛ و بذلك هو الأول الذي يملك هذه الكمية بين الأمم.

-يملك سمات ذات شمس ساطعة، تمد بطاقة شمسية لا حدود لها كبديل للنفط في المستقبل

ج/ الموقع الاستراتيجي : تقع في الوسط بين نصف الكرة الشمالي و الجنوبي، و بين شرق العالم و

غربه¹.

1-2/ حقيقة المشكلة الاقتصادية في الإسلام و أسبابها: يعترف الإسلام بوجود المشكلة الاقتصادية

من خلا سوء الاستخدام؛ لكنه لا يعتبر هذه المشكلة هي مشكلة الموارد من حيث ندرتها، حيث يقرر الإسلام

أن الأصل في هذه الموارد هو الوفرة، و ليس الندرة لقوله تعالى: " و الأرض مددناها و القينا فيها رواسي و

انبثنا فيها من كل شيء موزون و جعلنا لكم فيها معاش و من لستم له برازقين و من شيء إلا عندنا

خزائنه و ما نزله إلا بقدر معلوم "(سورة الحجر: الآية 19 - 22)

فأسباب المشكلة الاقتصادية هي سلوك الإنسان غير المسئول، من خلال عدم العدالة في توزيع الموارد و

الثروات التي قدرها الله للناس جميعا، و تبذيره لها فيما يزيد عن حد كفايته، بإشباع حاجاته متجاوزا بذلك

الحدود التي حددها الله للتعامل مع هذه الموارد²، فالله سبحانه و تعالى ضبط دورة المياه حول الأرض، فصدق

رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قال : " ما من عام بمطر من عام" ن و بالفعل فان التجار من أسطح

¹ عبد الرحمن الجويبر- المنظمات الدولية الإسلامية و التنظيم الدولي - الدار العربية للموسوعات - بيروت، لبنان - الطبعة الثانية - 2011 - ص 54، 57.

² إبراهيم محمد البطاينة -- زينب نوري الغريزي - النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطبعة - عمان -الأردن- الطبعة الأولى 2011-ص 66،68،73

القارات يقدر 60 ألف كيلومتر مكعب، بينما يسقط عليها سنويا 96 ألفا من الكيلومترات المكعبة من ماء المطر¹. إذ لا قدرة للإنسان على إشباع حاجاته من السلع و الخدمات، خاصة وان النظريات الحديثة تؤكد هذه الفكرة؛ بقانون تناقص المنفعة الحدية للسلعة، و بالتالي ترجع أسباب المشكلة الاقتصادية في وقتنا الحالي إلى:

1. الاستغلال السيئ للموارد من قبل الإنسان، نتيجة تقصيره في العمل، و تقاعسه عن القيام باستغلال الموارد المتاحة له.

2. عدم قيام الدولة بتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، و تحقيق حد الكفاية لأفراده الذي يعتبر واجب على الدولة.

3. السلوك الترفي في إشباع الحاجات و الرغبات المادية؛ حيث تستهلك الوحدات الاقتصادية بناء على قدرتها الشرائية، دون النظر إلى الحاجة الفعلية مما ترتب عليه إهمال حاجات الآخرين².

1-3/ طبيعة الخطر في الاقتصاد الإسلامي: إذا عرفنا الخطر بأنه احتمال وقوع خسارة، فمن الواضح حينئذ أن الخطر غير مرغوب في الشريعة الإسلامية، لأنه تعريض المال للتلف والضياع، وهو ينافي مقصد الشريعة من حفظ المال وتنميته. فبالرغم من أن كثيرا من الأعمال الفاضلة التي أمرنا بها الإسلام تتضمن قدرا من المشقة، فإن المشقة في نفسها غير مقصودة في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى: "وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى" (سورة طه- الآية 02)، و أيضا "وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ" (سورة الحج: الآية 78)

¹ سيف الدين الكاتب - دلالات الإعجاز العلمي في القرآن الكريم - دار الشرق العربي - لبنان - بيروت- الطبعة الأولى - 2006 ص-687.

² إبراهيم محمد البطاينة - المرجع السابق- ص66، 68، 73.

وليس في النصوص الشرعية الأمر بالتعرض للمخاطر، وإنما فيها اشتراط الضمان في الربح، لقوله صلى الله عليه وسلم: "الخروج بالضمان". فالمخاطر هنا تابعة للنشاط الحقيقي المنتج لأنها تابعة للملكية، وليست مستقلة بحيث تصبح هدفا في ذاتها. أما الضمان المستقل عن الملكية فهو غرر بإجماع الفقهاء؛ و يوضح هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من خلال أن "الأجر على قدر المشقة"¹.

1-3-1/ حدود المخاطر: إن تحمل المخاطر ضروري للنمو والابتكار والازدهار، لكن الجميع يدرك

أن المخاطر يمكن أن تعيق الاستثمار والإنتاج وهذا يعني أن للمخاطر طرفين؛ طرف ضروري للنمو الاقتصادي وطرف ضرر ويكبح النشاط الاقتصادي. و هذان الطرفان يقابلهما طرفان في الميول النفسية نحو المخاطر:

1- روح الإقدام والمغامرة من جهة؛ من خلال المقامرة بشراء تذكرة اليانصيب و الذي يدل على

الرغبة فيها.

2- الحذر و كراهة الخطر من جهة أخرى بشراء وثيقة التأمين.

ونجد في المقابل نوعين من الضوابط في الشريعة الإسلامية، فيما يتعلق بالمخاطر بتحريم الربا و ربح ما لم يضمن من جهة، و تحريم القمار والميسر من جهة أخرى، والفرق بين هذين النوعين يرتكز حول الملكية، فالضمان الذي اشترطه النبي صلى الله عليه وسلم يتعلق بالملكية، أما الميسر فهو تحمل مخاطر مستقلة عن الملكية.

فالمخاطر المقترنة بالملكية تحفز على حفظ المال وتنميته نحو النشاط الإيجابي وتحقيق القيمة المضافة؛ اذن الملكية تمثل محور اتزان بين الميل للمغامرة وبين كراهة الخطر. و لأن فصل المخاطر عن الملكية يؤدي إلى مخاطر

¹ سامي بن إبراهيم السويلم - التحوط في التمويل الإسلامي - البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر - جدة - الطبعة الأولى - 2007-ص62،63

أخلاقية، فإن السماح بالحصول على الربح قبل ثبوت الملكية المستلزم للضمان؛ يؤدي إلى غلبة المجازفات الضارة على النشاط الاقتصادي، كما هو حال المشتقات المالية¹.

1-3-2/ المشتقات المالية من منظور الشريعة الإسلامية: يرى المدافعون عن المشتقات أنها أدوات

لنقل المخاطر من الوحدات المنتجة كالشركات والمؤسسات التي لا ترغب في تحمل مخاطر الأسعار؛ إلى الوحدات القادرة على تحمل هذه المخاطر، وهي المؤسسات المالية وبيوت السمسرة الكبيرة. و بذلك ترتفع إنتاجية الوحدات الاقتصادية، وهذا ما يسمى بالتحوط، إذ أن المشتقات هي نفسها أدوات المجازفة والرهان على تقلبات الأسعار والاسترباح من ذلك. وواقع الأمر أن المجازفة هي الغالبة على المشتقات؛ حيث تبلغ نسبة العقود المستخدمة بغرض المجازفة وفق الإحصائيات الرسمية أكثر من 97% من إجمالي العقود؛ بينما تقتصر أغراض التحوط على أقل من 03%، فعملية تبادل المخاطر هي معادلة صفرية لأنه يحقق الخطر من إحدى الطرفين على حساب الآخر؛ وهذا هو أكل المال بالباطل الممنوع بالنص والإجماع. فإذا كان الأول يتجنب المخاطر فالثاني يتعرض لها قصداً واختياراً. وهو ما يؤدي إلى تقلبات الأسواق، فأمر غير مقبول شرعاً².

فحسب بنك التسويات الدولية، وصل المبلغ التقديري التجاري المباشر في عقود المشتقات المالية التي لم تسدد حوالي 592 ترليون دولار أمريكي بنهاية 2008؛ ما يقارب عشرة أضعاف قيمة الناتج المحلي الإجمالي لجميع بلدان العالم. ورغم هذا و في نهاية جوان 2009 بلغ حجم عقود المشتقات على اختلاف أصنافها 25371 مليار دولار أمريكي، وهي موزعة كالآتي:³

■ 2470 مليار دولار عقود مشتقات العملات

¹ نفس المرجع - ص 65،664.

² نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية - دولة الكويت - ديسمبر 2009 - يناير 2010 - العدد الثاني - ص 2.

³ الأزمة المالية العالمية لعام 2008-2009-مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية-منظمة المؤتمر الإسلامي-جويلية 2009 -ص 8،7،6.

▪ 15472 مليار دولار عقود مشتقات سعر الفائدة

• 879 مليار دولار عقود مشتقات الأسهم

• 689 مليار دولار عقود مشتقات السلع

▪ 5855 مليار دولار عقود مشتقات أخرى

حيث إن أكبر صناديق التحوط و المعروف بصندوق إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل (LTCM) الذي أنشأها كل من سكولز(Scholes)؛ و روبرت ميرتون (Merton)، اللذان تحصلا على جائزة نوبل في الاقتصاد لتصميمهما نماذج رياضية تسمح بالتحوط التام من مخاطر الأسواق المالية، و بعد عام واحد من الجائزة أفلس الصندوق و ضاعت معه مليارات الدولارات العديدة من المستثمرين¹. و حسب هذه الوقائع، نفهم أن حقيقة الأزمة المعاصرة هي أزمة مالية بالدرجة الأولى؛ لذلك يجب أن يتوقف حجم الاستدانة مع حجم ملكية الأصول العينية؛ فحددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك نسبة التوسع للإقراض بحدود 8٪، لترفعها إلى 10٪ في اجتماعاتها الأخيرة المعروفة ببازل 3.

1-4/ تحقيق التكافل الاجتماعي: أعطى الإسلام الأسرة قدرا عظيما من العناية و الاهتمام، و دعا إلى إقامة العلاقة الأسرية على أساس المودة و الرحمة و تحمل المسؤولية لتحقيق العيش الكريم لجميع الأفراد، التي تشمل الأبوين و الأولاد و فروع الأبوين من الأجداد و الجدات و العممة و العم و فروعهما، الحالة و الحال و فروعهما، و لكل هؤلاء حقوق و عليهم واجبات، فالحقوق للأقارب الأقربين أقوى من الحقوق التي تكون لمن هم أبعد منهم و هكذا فشرع نظام النفقات²، لقوله تعالى: "يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير

¹ فريد كورتيل- الأزمة المالية العالمية... التنبؤ بالأزمة فرض الاستثمار المتاحة في ظلها و الحلول الممكنة لمواجهتها - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة سكيكدة - الجزائر - ص 13.

² عماد عادل أبو مغلي - العلاقات الاجتماعية في القرآن الكريم - دار الكندي - اربد -الأردن - الطبعة الأولى - 2009 - ص 276.

فللوالدين و الأقربين و اليتامى و المساكين و ابن السبيل و ما تفعلوا من خير فان الله عليم" (سورة البقرة:

الآية 215)

1-4-1 / وسائل فردية إلزامية

1-1-4-1 / النفقة: و التي تتمثل في نفقة الأقارب، من زوجة و أبناء و أباء و إخوة و بقية الأرحام

الاحتاجين منهم للنفقة¹؛ لقوله تعالى: " يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين و الأقربين

واليتامى و المساكين و ابن السبيل و ما تفعلوا من خير فان الله عليم" (سورة البقرة: الآية 215)

و تشمل أيضا الميراث و الذي هو انتقال ملكية الشيء من إنسان إلى إنسان، و هو علم الفرائض،

و الفرائض هي الحصص المقدرة في كتاب الله، و سنة نبيه للوارثين لقول الله تعالى : " و أورثناكم أرضهم

و ديارهم" (سورة الأحزاب: الآية 27). بمعنى نقلنا إليكم تملك أرضهم و ديارهم.

الميراث نظام جاءت به الشرائع السماوية، فقبل الإسلام قد خلا علم الميراث في كثير من أوضاعه من

العدالة الواجبة، فيرث من لا يستحق الإرث، و يحرمون الكثيرين ممن يستحقونه. فجاء الإسلام بأحكامه

العادلة، وإصلاحه الشامل، فوضع له نظاما متكاملًا، حدد فيه نصيب الورثة، و بناه على أساس العدالة،

فأنصف فيه المحروم، و صان له حقه² و ضمن حقوق الجيل القادم.

1-4-1-2 / الكفارات: هي التي تكفر الذنب أو تستره؛ و هي قدر من المال يعطى ككفارة اليمين

و القتل، و كفارة الفطر عمدا بدون عذر مقبول شرعا في نهار رمضان فهي ستر لفعل و تغطيته، فيصير بمثلة

¹ عبد الملك عبد الرحمن السعدي -الوقف و أثره في التنمية -هيئة إدارة و استثمار أموال الوقف المكتبة الوطنية - بغداد - العراق - الطبعة الأولى، 2000 ص 64.

² احمد محي الدين العجوز -- الميراث العادل في الإسلام بين الموارث القديمة و الحديثة و مقارنتها مع الشرائع الأخرى- مؤسسة المعارف- بيروت- الطبعة الأولى - 1986 - ص 1009.

ما لم يعمل. وهذه الكفارات في بعض مصارفها، توجه لإطعام عدد من المساكين و من هنا كانت وسيلة لتحقيق التكافل¹.

1-4-1-3/ النذر: هي اليمين المغلظة، و هي يمين يكفرها بقدر من المال لتحرير رقبة أو صيام

شهرين أو إطعام ستين مسكيناً، فعن ابن عباس رضي الله عنه قال من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين، و من نذر نذراً فيما يطيق، فليوف بنذره².

1-4-1-3/ اثر الكفارة و النذر على المالية الإسلامية

يقول الله تعالى : " و الذين يظاهرون من نساءهم ثم يعودون بما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ذلك لتؤمنوا بالله و رسوله و تلك حدود الله و للكافرين عذاب اليم " (سورة المجادلة: الآية 3-4)

فهي من الآيات القرآنية الكثيرة التي تفرض الوفاء بالنذر و الكفارة، حيث أن الله فرضها طعمة للفقراء، و ذلك من خلال نسب مختلفة:

- ففي كفارة الحنث باليمين، تكون إطعام عشرة مساكين.
- كفارة الصيد في الإحرام تكون مثل ما قتل من النعم أو إطعام مسكين.
- كفارة الفدية في الصيام بإطعام مسكين.
- كفارة الفدية بخلق الرأس في الحج، و الصيام أو الصدقة.

¹ احمد بن علي بن حجر العسقلاني- فتح الباري شرح صحيح البخاري- دار الريان للتراث- بدون طبعة - 1986 - ص 603.
² عبد الله بن محمد بن أبي شيبة - المصنف أحاديث الأحكام - دار الفكر - سنة النشر 1994 - ص 472.

و بالتالي الركن الغالب في النذور و الكفارات هو الصدقة، بإطعام المساكين أو كسوتهم فهي اقتطاع جزء من دخل فئة من المجتمع، لإضافتها إلى فئة الفقراء و المحتاجين. و تكون على شكل سلع يحتاجها أي إنسان، و بالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية داخل المجتمع المسلم. لتحقيق المنفعة الكلية من حيث الطلب على السلع الضرورية طالما أنها تبتعد عن الإسراف و التبذير.

1-4-2 / وسائل فردية تطوعية

1-2-4-1 / الوصية: وهي أن يوصي الشخص عند موته بنسبة من ماله لا تزيد عن الثلث.

1-2-4-2 / العارية: وهي تمكين الشخص غيره من استخدام وسائله مجاناً، شريطة أن يردها له؛ وجعلت في مقابل هذا الحق وجوب الوفاء بالجميل للمعير، برد أدواته إليه مع المحافظة عليها وصيانتها لقوله تعالى: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها" (سورة النساء: 57).

1-2-4-3 / الهدية و الهبة: و قد حثت الشريعة عليها، لدورها المهم في تقوية النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الألفة و المودة بين أفراد المجتمع؛ لقوله صلى الله عليه و سلم: "تهادوا تحابوا"¹.

1-5 / أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي بالمقارنة مع غيره من النظم: إن الرأسمالية و المادية الماركسية ومقابلتهما بالتطبيق، جعلت من المادة أسلوباً و هدفاً، و كانت الدوافع المحركة فيها للنشاط الاقتصادي والموجهة له تدور حول المنفعة؛ بتملك المال في الرأسمالية أو تملك السلطة في الاشتراكية. و تتجلى عظمة الإسلام باهتمامه بهذه القضية المحورية في صلاح دنيا الناس الاقتصادية و غيرها، إلى الحد الذي يعلق فيه إيمان الشخص على توفر هذا الشعور الغيري لديه، لقول صلى الله عليه و سلم: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه". و هذا ما يدعمه جورج سول في كتابه المذاهب الاقتصادية الكبرى "إن علم الاقتصاد ليس

¹ عبد الملك عبد الرحمن السعدي-الوقف و أثره في التنمية -هيئة إدارة و استثمار أموال الوقف المكتبة الوطنية ببغداد - العراق - الطبعة الأولى-2000- ص 65

بدراسة يمكن فصلها عن دراسة الجوانب الأخرى، من سلوك الإنسان كحياته السياسية أو الاجتماعية أو الجمالية أو الدينية أو الأخلاقية. و يجب على علم الاقتصاد أن يظل ذا علاقة بالعدالة و القوانين الأخلاقية "1. ولهذا أرست الشريعة الإسلامية قواعد إلزامية، للسير الحسن للشؤون المالية من خلال المراقبة، والتي تتم كالتالي:

1-5-1/ إيمان كل فرد: و كونها ذاتية يعني أنها تنتمي إلى الذات ، بحيث يكون المراقب و المراقب

فيها شخصا واحدا هو ذات المسلم نفسه؛ من خلال نضج الضمير الديني بالمراقبة و التقوى و التربية الإسلامية و العلم². فينبغي على التاجر أن يكون عالما بالأحكام الشرعية المتعلقة بالتجارة، فمثلا قواعد الربح حسب القاعدة الفقهية "لا ضرر و لا ضرار"، و بهذا أشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله : " من لم يتفقه فلا يتجر في سوقنا " فإيمان كل فرد يحقق رقابة مستمرة؛ إضافة إلى الثواب المرتقب من تحقيق هذا الالتزام لقوله تعالى: " وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم الله " (سورة البقرة: الآية 284)، فكان النبي عليه السلام يأخذ زكاة الأموال الظاهرة (التي لا يمكن إخفاؤها كالزرع و الثمار و المواشي) بالعاملين عليها؛ و يأخذ الأموال الباطنة (الذهب و الفضة و عروض التجارة) ممن يجيء إليه ، و لم يثبت عنه صلى الله عليه و سلم أنه كان يرسل من يجمع زكاة النقود التجارية؛ حتى لا يعرض الناس لفتنة التجسس و التفتيش، لأن ضرر ذلك أكبر من نفعه³.

1-5-2/ الرقابة الخارجية: و هذه الرقابة نوعان ، رقابة أفراد المجتمع بعضهم على بعض، و رقابة

السلطة.

¹ ثناء محمد إحسان الحافظ - التبادل الاقتصادي و ضبطه بمقصد الشريعة - دار الفكر-دمشق-الطبعة الأولى-2010 ص-47،48،50

² نفس المرجع ص-106

³ احمد عبد العظيم محمد-نفس المرجع ص-18.

1-5-2-1/ رقابة أفراد المجتمع بعضهم على بعض :

وهو ما يعرف في الإسلام بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر؛ لقوله صلى الله عليه و سلم : "خير الناس أقرؤهم و أتقاهم و أمرهم بالمعروف و أنهارهم عن المنكر و أوصلهم الرحم". وقد يختلف المسلمون بالمقدرة عليها، سواء أكان ذلك من حيث المركز الاجتماعي أو الحكمة أو العلم أو المقدرة البيانية، لذلك كان كل مسلم مأمورا عليها ضمن حدود قدرته¹.

1-5-2-2/ رقابة السلطة (ولاية الحسبة) :

و الحسبة أصلها هو الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر؛ الذي بعث الله به رسله و أنزل به كتبه، ووصف به هذه الأمة، وفضلها لأجله على سائر الأمم التي أخرجت للناس. و هي جامعة بين نظر شرعي ديني، و قوة سياسته و التي تهتم بالنظر فيما يتعلق بالنظام العام و الجنايات؛ مما يستدعي الفصل فيها خلافا للقبض الذي يهتم بالفصل فيما استعصى من الأحكام.

فاهتم الرسول صلى الله عليه و سلم بأمر الحسبة لمنع الانحرافات و الخروج عن أحكام الشريعة في السوق؛ وقد روى عن النبي الكريم أنه استعمل سعيد بن العاص بن أمية، و ابن عمر رضي الله عنهما، على سوق مكة خاصة فيما يتعلق بتلقي الركبان. وأهم كانوا يتيحوا الفرصة للبدو أن يحضروا السوق، و يعرفوا حقيقة السعر فلا يقع البدوي فريسة لجشع التاجر².

1-6/ اعتماد المعدن النفيس في التداول: إن نقد الدولة الإسلامية هو الذهب و الفضة؛ فكانوا

يتداولون الدراهم التي ترد إليهم من بلاد الفرس، و الدينار التي ترد إليهم من بلاد الروم؛ و ذلك بسبب

¹ ثناء محمد إحسان الحافظ نفس المرجع ص127

² نفس المرجع ص128،130

رحلاتهم التجارية إلى هذه البلدان حيث كانت لهم رحلتان في كل سنة؛ إحداهما صيفا إلى الشام و الأخرى شتاء إلى اليمن¹.

وتكسب النقود أهمية خاصة في النظام الإسلامي، لصلتها الوثيقة بمقاصد الشريعة في حفظ المال، وبأحكام شرعية من أهمها تحريم الربا من اجل الاستقرار النقدي؛ و مع حاجة الاقتصاد للنقود فلا يجب ان يكون مصدرا لتضخم او ركود².

و يرى بعض المفكرين في وقتنا الحالي، لا خلاص للعالم من أزماته إلا بالعودة إلى نظام الذهب؛ كما كان الوضع قبل الحرب العالمية الأولى، حيث انه لا يجوز أخذ الزيادة على القرض بسبب انخفاض القيمة الشرائية لها مع الوقت، أما إذا كانت العملة النقدية ورقية؛ فهي ليست مالا حقيقيا و إنما مال في حكم القانون و لها قوة إبراء. فتجب فيها الزكاة إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة، أو كانت تكمل النصاب مع غيرها من الأثمان و العروض المعدة للتجارة³. فمن وجهة نظر الإسلام لا يصح أن يكون النقد إلا ذهبا أو فضة للأدلة الشرعية الواردة:

- تحريم كثرهما: " يا أيها الذين امنوا إن كثيرا من الأحبار و الرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل و يصدون عن سبيل الله و الذين يكتزون الذهب و الفضة و لا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم
" (التوبة : الآية 34)

- فرض منهما الزكاة باعتبارهما نقدين و أثمانا للمبيعات و أجره للجهود؛ فالزكاة في كل 20 دينار نصف دينار؛ و في كل 200 درهم 5 دراهم⁴.

¹ خالد احمد سليمان شبكة- التكيف الشرعي للأوراق النقدية و ما يبني عليه من أحكام فقهية - دار الفكر الجامعي- الإسكندرية مصر - الطبعة الأولى - 2008 - ص 39

² نفس المرجع- ص44،45

³ محمد رامز عبد الفتاح العزيمي- مشروع إنشاء بنك إسلامي لا يقوم على الحيل الربوية و المخالفات الشرعية المكتبة الوطنية عمان الأردن-

الطبعة الأولى -2008- ص119،120

⁴ نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح -مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي - عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع - اربد عمان - الطبعة الأولى

- 2015- ص91، 93

2/ المالية الإسلامية

للمال دور فعال في تحريك عجلة التنمية، فوضع له تشريعات و تنظيمات تحكم كسبه و إنفاقه، لتضمن استمرار الحياة و عمران الأرض بما يحقق السعادة للفرد و المجتمع؛ وما يجعل الحياة في أعدل صورها، لدى يجب المحافظة عليه من كل إسراف و تبذير و بخل؛ و وجبت تنميته لان الحضارة الإسلامية القوية كان قوامها المال. و يعتبر حفظ المال من اهم الضرورات التي ارستها الشريعة الاسلامية، و ذلك بالتركيز على حفظها، بإيجاب الضمان على المتعدي، و حد القطع في جريمة السرقة، لان الشريعة قصدت من تشريعها في التصرفات المالية انتاج الثروة للأفراد و لمجموع الامة، بفعل السيولة التي وردت عبر النشاطات التي تقوم بها المصارف و المؤسسات المالية المسلحة بالفقه و العلم الشرعي، و التي تلي تطلعات و طلبات اكثر من مليار مسلم في العالم¹.

2-1/ تعريف المالية الإسلامية

2-1-1/ مفهوم المال: يعرف المال عند الحنفية على انه كل عين يجري فيها التنافس و البديل؛ و على هذا فان كل شيء لا يجري فيه التنافس ولا البديل، لا يكون من قبيل المال مثل الميتة و الخنزير؛ لأنها من الأشياء التي ليست أهلاً للتمويل عند المسلمين لعدم التمويل بها، أما جمهور الفقهاء من مالكية و شافعية و حنابلة؛ فقد عرفوا المال كل ما له قيمة بين الناس و أجاز الشارع الانتفاع به، فالميتة و الخنزير و لو لغير المسلمين فإنها تكون من قبيل الأموال خلافاً للحنفية².

المال لغة: هو اسم للقليل و الكثير من المقتنيات؛ و المال في الاصل ما يملك من الذهب و الفضة، ثم اطلق على كل ما يقتنى و يملك من الاعيان، و اكثر ما يطلق عند العرب على الابل، لأنها كانت اكثر اموالهم.

¹ عبد الرحمان النجدي-التنظيم الفقهي و التنظيم القانوني للسوق المالية الاسلامية- دار ابن حازم- بيروت، لبنان- الطبعة الاولى-2011-ص100:83:82.

² محمد حلمي الطوابي- اثر السياسات المالية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة- دار الفكر الجامعي- الإسكندرية- الطبعة الأولى-2007-ص16

المال اصطلاحاً: هو ما يميل إليه الطبع و يمكن ادخاره لوقت الحاجة¹.

و عليه فمعنى المالية عند الجمهور تتحقق بتوافر امرين، أولهما أن يكون الشيء له قيمة بين الناس، وثانيها أن يكون الشيء ذو القيمة بين الناس مما أباح الشارع الانتفاع به. و بناء عليه كل ما يمكن تقويمه بالمال، سواء كان عيناً أو منفعة أو حقاً من الحقوق تكون من قبيل الأموال. فالأعيان لا تقصد لذاتها و لكن لما فيها من منافع، و بهذه المنافع يرفع سعر الأعيان و يرخص².

2-1-2/ مصادر المال في الإسلام

إن مصادر المال في الإسلام، ليست مقصورة على مورد واحد. بل تجمع العديد من الموارد التي تضمن غلة وفيرة لموارد الدولة، حتى يضمن عدم تأثر مواردها في حالة نقص غلة مورد ما؛ إذ يمكن تعويضه من الموارد الأخرى³:

2-1-2-1/ الزكاة

للزكاة أهمية بالغة في حياة الشعوب الإسلامية من جميع النواحي الاقتصادية الاجتماعية و الروحية، فمن جهة هي مورد أساسي للمالية الإسلامية، و من جهة أخرى تعتبر مؤسسة التكافل و التضامن الاجتماعي لتحسين المستوى اللائق للمعيشة.

2-1-2-1-1/ تعريف الزكاة

الزكاة لغة: هي الزيادة و الطهارة و النماء و الصلاح.

اصطلاحاً: هي واجب مالي، تؤخذ من فئة معينة لتدفع لفئات معينة و في أوقات محددة؛ و هي الركن الثالث من أركان الإسلام، فرضت ابتداءً من السنة الثانية للهجرة و اكتملت عناصرها الشرعية في السنة

¹ ابراهيم محمد البطينة، محمد سميرات، زينب الغريزي- مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور اسلامي- دار الامل للنشر و التوزيع-اريد،

عمان- الطبعة الاولى-2005- ص 216

² محمد حلمي الطوابي- المرجع السابق- ص16

³ احمد عبد العظيم محمد-المرجع السابق-ص16

الخامسة للهجرة. ووردت في القرآن الكريم 87 مرة كلها نزلت في المدينة رمز الدولة، و رمز الدستور و رمز النظام الاقتصادي المتوازن¹.

2-1-2-1-2/ خصائص الزكاة و شروط تحصيلها: الزكاة هي نسبة مقتطعة من فائض الثروة

للمسلمين؛ و لا يجوز أن تنفق إلا في أوجه مخصصة والتي حددها الله سبحانه و تعالى للفقراء و المساكين، العاملين عليها، المؤلفة قلوبهم، الغارمين، في سبيل الله، و ابن السبيل². إذ أنها تتمتع بجملة من الخصائص:

أ- اشتراط الحول في الزكاة: بمعنى أن يمر على المال اثنا عشر شهرا عربيا؛ و هذا الشرط إنما هو بالنسبة

للأنعام و النقود والسلع التجارية، و هو ما تحت اسم "زكاة رأس المال"، أما الزرع و الثمار و العسل والمستخرج من المعادن و الكنوز فلا يشترط لها حول؛ و هو ما يمكن أن يدخل تحت اسم "زكاة المدخل"³.

ب- اعتدال معدلات الزكاة: و ذلك من حيث ملائمة سعرها إذا ما قورنت بسعر الضرائب الحالية؛

والتي يقع عبؤها على الأفراد، سواء كانت ضرائب مباشرة على إيرادات المولدين، و غير مباشرة على معاملاتهم الجمركية و مختلف الرسوم و يحدد سعر الزكاة كالتالي:

2.5% من النقد الموجه للاذخار و الحلي الزائدة عن الحاجة؛ و الأوراق المالية وعروض التجارة؛ مما

يجفز الإنسان على تنميتها و استغلالها و مقاومة اكتنازها، حتى تنمو بالفعل و تدر دخلا منتظما، و إلا أكلتها الزكاة بمرور الأيام. و لهذا جاء في الحديث الحث على الاتجار بأموال اليتامى؛ حتى لا تأكلها الزكاة كما قال

النبي صل الله عليه و سلم: "تجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة"⁴.

5% للزرع و الثمار التي تسقى بكلفة و مؤونة.

¹ بشير مصيطفي-الزكاة في الإسلام أو الحل الاقتصادي المنسي -جريدة الشروق - العدد 3207-ص06
² احمد حلف ، حسين الدخيل ، مناجر ناصر حمد الجبوري - الموازنة بين الزكاة و النظرية العامة للضريبة-الملتقى الدولي الأول لجامعة تكريت لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي- الواقع و رهانات المستقبل للفترة 23 - 24 فيفري 2011.
³ حسام الدين بن موسى عفانة - يسألونك عن الزكاة، منشورات لجنة زكاة القدس- الطبعة الأولى - 2007- ص 21
⁴ وضاح نجيب رجب -نفس المرجع، ص 265.

10 % للزرع و الثمار التي تسقى بالأمطار.

20 % على المعادن المستخرجة من باطن الأرض بمشقة¹.

ج- اتسام الزكاة باليقين: فقد وردت في القرآن الكريم تحديد الأموال التي تجب فيها الزكاة؛ و حدد

النطاق الزمني لها و كيفية تحديدها، فاللزكي يكون على بينة بسعرها و الأصناف التي تجب فيها، و بالتالي لا يكون على جهالة بأي أمر من أمورها².

د- الاقتصاد في تكاليف جمع الزكاة: ان نفقات جباية الزكاة تكون عادة في اقل الحدود؛ و لا تتجاوز

نسبة محدودة من حصيلة الزكاة ، مما يساعد على غزارة الحصيلة، و أما العاملين عليها لهم نصيب من حصيلتها لأنهم يأخذون أجورهم منها³.

هـ- تحقيق مبدأ العدالة: تحقق الزكاة العدالة لأنها تؤخذ من القادرين و تعطى للفقراء و المساكين؛ فهي

لا تغطي أي نفقة من نفقات الدولة، بل هي موجهة لطبقة محددة في المجتمع. كما يقرر إعفاء الممول في أمواله حتى تبلغ نصابا، مما يعني ان الإسلام سبق ذلك بقرون فكرة إعفاءات ذوي الدخل المحدود من عبء الضريبة. كما تقرر الزكاة مفهوم الديون من الوعاء؛ و إعفاء المدين إذا كان الدين الذي عليه يستغرق النصاب أو ينقصه أو تأجيل تحصيل الزكاة لأمر ما، أو تعجيلها لما يكسبها مرونة جيدة⁴.

2-1-2-1-3/ أثر الزكاة في إعادة توزيع الدخل و الثروة: قامت الزكاة في العهد الإسلامي

الأول؛ بدور حاسم في كافة التوازن المادي بين فئات المجتمع المختلفة، و كان أهم ما استهدفته هو ضمان حد ادني لمعيشة كل فرد في حدود ضروريات الحياة الملائمة.

¹ محمد حلمي الطوابي - اثر السياسات المالية للشرعية، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى - 2007 - ص 65 .

² نفس المرجع- ص 67.

³ نفس المرجع ، ص 69.

⁴ نفس المرجع- ص71،72، 74.

و مع اعتبار أن الزكاة تمثل اقتطاعاً من دخول من تجب عليهم؛ نجد أنها من هذا الجانب تؤثر في إعادة توزيع الدخل بسبب تأثيرها في دخول من تفرض عليهم. و قد بين أحد الكتاب انه لو طبقنا ظاهرة تناقص المنفعة الحدية للدخل كلما زادت عدد وحداته، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية للدخل اقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير. و على ذلك فان نقل عدد وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير، يسبب كسباً للفقير أكثر من خسارة الغني، و إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء اللذين يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك، عن غيرهم من الأغنياء ينعكس أثره على زيادة الإنفاق التلقائي، و ما يترتب عنه زيادة الدخل القومي بكمية مضاعفة؛ تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك لتأمين مستوى الطلب الفعال بإضافة استثمارات جديدة، و جذب عدد كبير من العمالة مما يساهم في الحد من الركود الاقتصادي¹.

إن للزكاة دور كبير في إحداث التوازن بين الاستثمار و الادخار ($I = S$) بتضييق الفجوة بين الاستثمار و الادخار؛ من خلال أن الزكاة تتكرر طوال العام على اعتبار " زكاة الدخل " أو مرة واحدة في السنة على الأموال النامية، و بالتالي يكون لها اثراً إيجابياً على المؤشرات الاقتصادية إلى أن تختفي مشكلة الركود الاقتصادي².

2-1-2-1-4/ الزكاة و أثرها على الاستهلاك: إن الزكاة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي

للمجتمع؛ و من تضييق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي و الدخل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل. و ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة إما منحها مباشرة للفقراء و المساكين أو عن طريق تدعيم الفئة ذات الأجور المتدنية. فإذا أعيد توزيع الدخل عن طريق أخذ الصدقة من الأغنياء إلى الفقراء، فان نسبة الدخل متاح من الدخل الكلي يزداد بالنسبة لفئة الفقراء و المساكين و ينخفض بالنسبة للأغنياء و أصحاب الملكية؛ و حسب الدراسات الاقتصادية الكلية انه إذا تغير الميل الحدي للاستهلاك لصالح الفئة ذات الميل الحدي الأكبر،

¹ عوف محمد الكفراوي -النظام المالي الإسلامي، دراسة مقارنة- مؤسسة الثقافة الجامعية- الإسكندرية- 2003- ص 289.
² وضاح نجيب رجب -التضخم و الكساد الأسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع-الأردن-الطبعة الأولى 2011-ص 257

فسوف يؤثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني¹، على أساس تفسير السلوك الاستهلاكي الراشد للمسلم بتعظيم دالة المصلحة الاجتماعية، التي توازن بين إشباع حاجة الأفراد من السلع و الخدمات الضرورية، و بين الوفاء بحاجة الآخرين من أفراد المجتمع، و على افتراض تقسيم المجتمع إلى فئتين هما مجموعة الأغنياء و مجموعة الفقراء.

و يفترض أن الميل الحدي للاستهلاك لمجموعة الفقراء b_2 اكبر من الميل الحدي للاستهلاك لمجموعة

الأغنياء b_1 ؛ و بالتالي يمكن كتابة دالة الاستهلاك في الإطار غير الإسلامي على الشكل التالي :

$$C = C_0 + b_1(Ry) + b_2(1 - R)y \dots \dots \dots \textcircled{1}$$

و بإدخال عامل الزكاة مع الافتراضات السابقة، يفترض النموذج أن ذلك يمثل الإطار الإسلامي للاستهلاك، كما توضحه المعادلة التالية²:

$$^*C = C_0 + b_1(R - Z) + b_2(1 - R + Z)y \dots \dots \dots \textcircled{2}$$

حيث :

C : الاستهلاك في الاقتصاد الغير الإسلامي

C_0 : الاستهلاك المستغل

Ry : دخل الأغنياء و تمثل $0 < R < 1$

$(1 - R)y$: دخل الفقراء .

*C : الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي

¹ البشير عبد الكريم -الحل الإسلامي لمعضلة تناقص الميل الحدي للاستهلاك-ص20،21-يوم 18-11-2014 عن موقع:

conference.qfis.edu.qa/app/media/7137www.

² بوخاري عبد الحميد ، زرقون محمد- دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي- جامعة ورقلة-ص16 -بتاريخ 2013/04/16 عن

موقع :

Faculty.mu.edu..sa/ download.php.PFid = 44365

Z: معدل أداء الزكاة.

و بطرح المعادلة ① من ② نحصل على:

$$C - C^* = (b_2 - b_1) Z y \dots \dots \dots \textcircled{3}$$

و حيث أن الميل الحدي للاستهلاك لمجموعة الفقراء (b_2) أكبر من الميل الحدي للاستهلاك لمجموعة الأغنياء (b_1)؛ فإن الجانب الأيسر من المعادلة ③ أكبر من الصفر. و بالتالي فإن الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي أكبر من الاستهلاك في الاقتصاد غير الإسلامي¹.

2-1-2-2/ الخراج: هو مقدار معين من المال واجب الدفع، يفرض على الأرض التي فتحها المسلمون عنوة، و تبقى في يد أهلها ملكا يتوارثونها. و يعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من اجتهد في فرض الخراج؛ و نصابها لا يقل عن خمس و لا يزيد عن النصف، وذلك بمراعاة عدة وجوه:

1. مدى جودة الأرض المفروض عليها الخراج.

2. نوع الزرع الذي تنتجه.

3. طبيعة الري و السقي للأرض².

2-1-2-3/ العشور: العشور هي الضرائب المفروضة على أموال التجارة الصادرة من البلاد

الإسلامية و الواردة إليها؛ و أول من فرضها في الإسلام عمر بن الخطاب، و تمثل ضريبة العشور الضرائب الجمركية التي تفرض حديثا بنسبة معينة من قيمة السلعة أو نوعها³.

¹ نفس المرجع ص 17

² -احمد عيد العظيم محمد-المرجع السابق ص 22، 23

³ نفس المرجع ص 24

2-1-1-4 / الغنائم: هي كل ما يظفر به المقاتلون المسلمون من أموال الكفار من الأسرى)

الرجال، الأرض، الأموال)، و السبي(نساء، أطفال)، و الأسلاب(لباس، سلاح، عتاد) لقوله تعالى: "و أعلموا إنما غنمتم من شيء فان لله خمسة و للرسول و لذي القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله و ما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان و الله على كل شيء قدير".

2-1-1-5 / الجزية: هي مبلغ من المال يفرض على غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، مقابل ما

يتمتع به من حقوق (كحق الحماية، الأمن، حق العمل، حق الحرية، حق الإعفاء من الخدمة العسكرية...).

لقوله تعالى: "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله و لا باليوم الآخر، و لا يحرّمون ما حرم الله ورسوله و لا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون" (سورة التوبة: 29)¹.

2-1-3 / الإيرادات المالية في الإسلام: إن تطبيق العدالة في الأجرة تتحقق عن طريق التراضي؛ أو

أجر المثل الذي يمثل متوسط الأجر السائد في السوق، حتى تلي المصالح المختلفة و الحوافز المتنوعة، و للإسلام خاصيته في الإيرادات المالية، والتي تتنوع إلى:

2-1-3-1 / الجعالة: الجعالة عقد يلتزم فيه احد الطرفين(و هو الجاعل) بتقديم عوض معلوم(و هو

الجاعل)؛ لمن يحقق نتيجة معينة في زمن معلوم او مجهول(و هو العامل)، و هي مال أمانة لا تضمن إلا بالتعدي أو التقصير.

2-1-3-1-1 / الصفة الشرعية للجعالة: إن الأصل في الجعالة عدم اللزوم، فيحق لكل من الجاعل

و العامل فسخها بإرادة منفردة، و لكنها تلزم الجاعل اذا شرع العامل في العمل؛ و اذا تعهد العامل بعدم الفسخ خلال مدة معينة، فعليه الوفاء بما تعهد به².

¹ نفس المرجع ص25.

² هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – الجعالة المعيار الشرعي رقم 15 ص 216

2-1-3-1-2 / تطبيقات الجعالة: تطبق الجعالة في الأنشطة التي لا يمكن فيها تحديد العمل مثل:

-التنقيب عن المعادن و استخراج المياه.

-تحويل الديون: الجعل مشروط بتحصيل الديون كله فيستحق الجعل كله او تحصيل جزء منه، فيستحق

من الجعل ما حصله من الدين.

-السمسرة: و هي الحالة التي يكون استحقاق الجعل فيها مشروطا بإبرام العقد الذي جرى التوسط من

اجله.

-الحصول على التسهيلات التمويلية للمشروعات التي يكون محلها مشروعاً، مثل المراجعة المؤجلة الثمن،

أو الإيجار مؤجل الأجرة، أو الإقراض بدون فائدة أو إصدار خطاب ضمان، أو اعتماد مستندي شريطة عدم

اتخاذ ذلك ذريعة لعمليات الإقراض بفائدة¹.

2-3-1-2 / الأجر: الأجر في الإسلام قد يكون أجر عمل أو أجر مال، فما يعطى للعامل لقاء

عمله هو أجر عمل؛ و يدخل في إجارة الأشخاص. أما ما يعطى لصاحب سيارة أو آلة أو أرض أو بناء فهو

أجر مال (الإجارة)؛ و الأجرة تكون مبلغاً معلوماً، كحصّة من الناتج (الزرع، التمر) كما في عقد المزارعة و

المساقاة، وقد تكون الأجرة حصته من الربح الصافي كما في عقد المضاربة².

2-3-1-2 / الربح**2-3-1-2 / تعريف الربح: هو الفرق بين ثمن بيع السلعة؛ و ثمن شرائها مضافاً إليه**

المصاريف التجارية، أو هو الزائد على رأس المال، نتيجة التقلب في الأنشطة الاستثمارية المشروعة، بعد خصم

النفقات و سعيه للحصول على تلك الزيادة. و الخلاصة أن الربح هو الفرق بين الإيرادات و التكاليف³.

¹ نفس المرجع ص 217-218.

² رفيق يونس المصري-في الاقتصاد الإسلامي-دار المكتبي-دمشق-سوريا-الطبعة الثانية-2009بحوث ص251.

³ محمود عبد الكريم ارشيد-النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي-دار النفائس-عمان-الطبعة الأولى-2011ص181.

2-1-3-4/ أسس تحديد الربح : هناك عدة أسس يتحدد الربح فيها و هي :

أ- فترة دوران رأس المال: تؤثر دورة رأس المال في تحديد هامش الربح، فكلما قصرت دورة المال قلت المخاطر؛ و قل هامش الربح المطلوب كالأطعمة و نحوها بحيث يدور في السنة عدة مرات. و بين مال بطئ الدوران لا يدور في السنة إلا مرة واحدة فزادت المخاطر؛ كالعقارات و معارض السيارات و البواخر والسفن و الطائرات... الخ

ب- طريقة سداد ثمن البيع : المعروف عند التجار أن البيع الحال المقبوض يكون فيه الربح أقل؛ في حين تكون نسبة الربح في البيع المؤجل أعلى، نظرا لاحتمالية إعسار المشتري أو مطله أو عدم سداده، كما هو الحال في البيع بالتقسيط¹.

ج- الموازنة بين درجة المخاطرة و هامش الربح: معدل الربح يتغير مع تغير درجة المخاطرة؛ فالمشروعات عالية المخاطر أرباحها تكون أعلى من غيرها، كأن ينقل سلعة من بلد إلى آخر تروج فيه السلعة أكثر من بلده عن طريق التصدير فيعظم ربحه.

د- استشارة أهل الخبرة من أهل السوق: إن لولي الأمر مهمة تحديد الأرباح عن طريق التسعير الجبري و ذلك باستشارة أهل الرأي من أهل السوق عند قيامه بتحديد الربح، ومع ذلك لا بد من العودة لجمع الفقه الإسلامي المنعقد في جدة لقرار رقم 46 (518)؛ و الذي ينص على أن يترك للناس أمور بيعهم وممتلكاتهم و أموالهم، و ليس هناك تحديد بنسبة معينة للربح، وهذا متروك لظروف التجارة مع ما تقتضي به الآداب الشرعية؛ من رفق وقناعة و سماحة في ظل سلامة التعامل البعيد عن الحرام و الغش و التدليس والاحتكار، و لا يتدخل و لي الأمر بالتسعير إلا حيث يجد خللا في السوق الناشئة من عوامل مصطنعة².

¹ نفس المرجع ص184.

² نفس المرجع ص185,186.

3/ ضوابط المعاملات المالية الإسلامية الأساسية

إن الميكافيلية و الدعوة إلى أن الغايات تبرر الوسائل؛ هي دعوة مرفوضة في الفكر الإسلامي لأنها محاولة مكشوفة لتقنين المعصية و قتل القيم. فزيادة الإنتاج في مجتمع ما على حساب المجتمعات الأخرى؛ مثل ما يحدث في بعض المجتمعات الغربية في عملية التبادل غير المتكافئ للسلع و الخدمات، يؤدي إلى الافتقار المادي والمعنوي للدول غير الصناعية، ففي الوقت الذي يموت فيه الكثيرون جوعاً في العالم الثالث، نجد بعض الدول المتقدمة تلقي بآلاف الأطنان من القمح في المحيط حتى لا ينخفض سعره، وتنفق على الجيوش و الأسلحة أكثر من **750** ملياراً¹ سنوياً؛ في حين أن المالية الإسلامية تسعى إلى تحقيق المصلحة المعتبرة، و التي هي المحافظة على مقاصد الشريعة الإسلامية، بان تحفظ عليهم دينهم و انفسهم و نسلهم و اموالهم و عقولهم²؛ فما هي أهم الضوابط للمالية الإسلامية؟

3-1/ ترشيد السلوك الاستهلاكي

3-1-1/ مفهوم الترشيد الاستهلاكي: إن ترشيد الاستهلاك يعني الاستخدام الأمثل للمال و سد الحاجات و التوازن و الاعتدال في الإنفاق و الاستقامة؛ و من ثم فإنها محل لمقصد الشريعة لحفظ المال، و لعل مفهوم الكفاية التي يقرها نظام التوزيع الإسلامي؛ يمكن أن يحدد لنا الاعتدال و الترشيد في الاستهلاك و هذا يختلف من عنصر لأخر³ ذلك وفق ترتيب الأولويات حسب المنهج الآتي:

¹ احمد عبد العظيم محمد-المرجع السابق-54،46.

² نجاح عبد العليم عبد الوهاب عبد الفتوح-مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي-عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع- اربد، عمان- الطبعة الأولى

2015-ص5.

³ كامل صكر القيسي- ترشيد الاستهلاك في الإسلام - دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري بدبي - الطبعة الأولى -2008 - ص 45.

أ- ضرورات الحياة: التي لا غنى عنها و هذه تتمثل في المأكل و الملبس و المسكن الضروري؛ و التي تمثل مفهوم حد الكفاف لقول عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: " ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال : بيت يسكنه ، و ثوب يوارى عورته ، و حلف الخبز و الماء"¹.

ب- الحاجات: و هي السلع التي يقترن استهلاكها برفع الحرج و الضيق عن الناس بدفع المشقة؛ فتجعل الحياة أكثر راحة، لقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ " (سورة المائدة: الآية 87).

ت- الكماليات (التحسينات): كماليات الحياة هي التي يقترن استهلاكها بالشعور بالنعيم أو بدرجة عالية من الرفاهة؛ باعتبار أن تركها لا يسبب الحرج، و استخدامها لا يكون فيه إفراط، و ليس من الضروري أن تكون السلع و الخدمات مرتفعة الأثمان حتى يقال أن الإنفاق الاستهلاكي يتسم بالإسراف؛ فقد تشمل أيضا السلع المنخفضة الثمن و التي هي حلال².

فالاستهلاك بحد ذاته ليس مذموما بل الإسراف و التبذير؛ هذا ما قد دفع معظم البلدان إلى فرض ضرائب عالية على الاستيراد، للسلع التي تتسم بطابع الترف و المباهاة للحد من السلوكيات الاستهلاكية السلبية على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي؛ إلا أن الأسعار و حدها غير كافية للتقليل من الاستهلاك التبذيري، للأشخاص الذين لديهم القدرة على الإنفاق. فمن الضروري تغيير المواقف و الذوق و التفضيل، و هنا تكمن قدرة الاستهلاك الإسلامي على توجيه الأذواق الفردية ضد الاستهلاك التبذيري؛ فيشجع شبكة الضمان الاجتماعي و الزكاة و سائر النفقات الخيرية على تخصيص الموارد، و المحافظة عليها و يصنع السلامة و الثروة و ينمي الإنتاج. و لان الاستهلاك يعتبر أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد و احد مؤشرات الرفاهية في المجتمع؛ فيعتبر مفهوما منافسا للادخار، حيث يعتبر هذا الأخير تنازل الجيل الحالي عن جزء من الاستهلاك

¹ إبراهيم محمد البطاينة ، زينب نوري الغريبي- النظرية الاقتصادية في الإسلام - دار الم للنشر و التوزيع و الطباعة - عمان، الأردن - الطبعة الأولى -2011- ص 231 .

² عبد الرحمن يسرى احمد- دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي - دار الإسكندرية- بدون طبعة- 2007- ص 68،65.

الحالي لصالح الأجيال القادمة من اجل تحقيق الثروة¹، هذا ما يؤدي إلى غياب الفجوة ما بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. و ما وصي به الرسول محمد صلى الله عليه و سلم في ترك جزء من الأموال إلى الورثة؛ فالاستهلاك مرتبط مباشرة بالادخار و الذي يفعل الاستثمار، من خلال تحريم الاكتناف فسحبها عن مجال التداول و تجميدها ينقص المال المكتتر على مر الزمن لأنها تتكرر في كل عام بضرية الزكاة.

فعلى مستوى الاقتصاد الكلي أبرزت دراسات أن الميل الحدي يتناقص مع زيادة الغنى؛ و نحن نعلم أن المجتمعات تطمح و تسير نحو الغنى، و عليه فان المضاعف سينخفض و يؤدي إلى الركود الاقتصادي لما له من تأثير على الإنتاج².

ولكن طبيعة الواقع الاستهلاكي للنظام العالمي؛ شجع هذا النموذج بالإفراط في الطلب على السلع والخدمات، فنجد أن هناك عوامل ساهمت في توسعه ليلعب دورا بارزا ومسببا رئيسيا للأزمة المعاصرة.

3-1-2/ أسباب زيادة الاستهلاك

3-1-2-1/ صناعة الأزمات: يتسم النظام الرأسمالي بجمية الأزمات؛ وهذا راجع إلى توجيه رؤوس

أموال من قطاع إلى آخر الناتج عن عدم القدرة على تحقيق أرباح محددة، كما كان الأمر بالنسبة لمشكلة مواجهة Y2 K؛ حيث أن حرف Y يرمز لكلمة (Year) سنة، والرمز K2 يرمز لسنة 2000. و هي تعبر عن المشكلة التي كان من المتوقع أن تتعرض لها الأجهزة التي تحتوي على أجزاء تحكم مبرمجة؛ و مدججة لعنصر التاريخ اليومي وبالتالي فإن مثل هذه الأجهزة ستتوقف عن العمل مع منتصف الليل من الأول يناير سنة 2000، والتي تقدر بنحو 3% من مجموع الأجهزة في العالم، وهي تعادل مليار ونصف مليار جهاز. فانخفضت أسعار الفائدة في سوق الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة امتدت من 2001 إلى 2006

¹ كامل صكر القيسي - مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي- ترجمة رفيق يونس المصري- دار الفكر - دمشق - الطبعة الثانية -2005 - ص 370،70،68

²Imane Karich : le système financier islamique, larcier 2002- p 23

لتصل إلى 1.75%؛ نتيجة التخوف من الركود الاقتصادي في قطاع تكنولوجيا المعلومات و كساد المخزون الكبير. فكان التحول في الإنفاق والاستثمار، لصالح القطاع العقاري والإسكاني، نتيجة الاضطرابات في قطاع التكنولوجيا وانخفاض أسعار الفائدة، مما جعل المواطن الأمريكي يقبل على الشركات العقارية؛ لشراء المنازل والعقارات لترتفع أسعار المنازل بنسب تتجاوز 100% خلال (2001-2003)¹.

فالهدف من صناعة الأزمات، هو الزيادة في الاستهلاك أو إجراء تحول أساسي يؤدي إلى الزيادة في استهلاك منتجات معينة بذاتها؛ لجني المكاسب الطائلة في وقت قصير، حيث تتواجد مراكز صناعة الأزمات في العديد من دول العالم، و في بعض الشركات المتعددة الجنسيات التي تتعدى ميزانيتها بعض الدول، و هذا ما يتعد عن الفكر الأخلاقي².

3-2-1-2 / الإشهار اللامع: حيث أدرك مهرة الباعة جنون لذة الشراء، ففتنوا في عرض ما يبيعون بحسن الوضع و تزويق المعروض و إيهام الترخيص، و كثرة الإعلان في شكل جذاب يوقع في الوهم أن الشراء فرصة لن تعود، و أن ملكية الشيء تملك الحياة سعادة و غبطة. و لو انك دخلت بيوت الأغنياء و الطبقة الوسطى، لرأيت كثيرا مما لا حاجة بالبيت و زاد تعقده، و احتاج إلى زيادة الخدم، و الأتباع للعناية بنظافته و ترتيبيه؛ فاذا الشيء لم يجد فيه المالك كل ما يتصور و يتخيل أصبح اقل قيمة مما أمل؛ و لا تزال قيمته في نقصان حتى يصبح عاديا تافها كأنه و الحرمان سواء³.

3-2 / تحريم إشهار الإفلاس: إن المفلس في الاقتصاد الإسلامي؛ هو الذي لم يبق معه شيء يفي بديونه، و قد ضمن له الشرع حصانة تستر كرامته الإنسانية، فعن عبد العزيز رضي الله عنه كان لا يبيع خادم الرجل و لا مسكنه في الدين، بل إن أكثر الفقهاء و خاصة الشافعية ذكروا أن القاضي يبغي للمفلس ما يكفيه سكنا، و طعاما بما يليق بحاله من باب ارحموا عزيز قوم قد دل.

¹ عمر يوسف عبد الله عباينة- الأزمة المالية المعاصرة- علم لكتب الحديث- اربد-الأردن-الطبعة الأولى-2001- ص128،129

² محسن احمد الخضير-الاقتصاد الإبداعي-إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع-القااهرة-الطبعة الأولى -2009-ص225،226

³ احمد أمين - موسوعة الحضارة الإسلامية - المجلد 11 - دار نوبلي- بيروت - لبنان- الطبعة الأولى- 2006 - ص 104.

فإشهار الإفلاس الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية هو الطريقة السهلة للقضاء على أي مطالب قانونية؛ و هو بمثابة ممحاة تمحو كافة العقود للمؤسسات، و بالتالي المصارف ستجد نفسها فجأة تمتلك قصورا و بيوتا و أشياء أخرى كثيرة لا تريدها حقا، و ستواجه مشاكل عديدة للتخلص منها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها أكثر من 02 مليون أمريكي أشهر إفلاسه عام 2005، و هذا تضيق شديد على الناس، فالأصح أن يشدد القانون على التوسع في الدين لأنه السبب أما الإفلاس فهو نتيجة¹.

فتجاوز الاستدانة في الإسلام لمن يرى أن ذمته تفي بالدين؛ أو القدرة في المستقبل على الوفاء اذا كانت الاستدانة في غير سرف و لا فساد؛ و قد اشترى رسول الله صلى الله عليه و سلم شعيرا من يهودي بالدين في نفقة أهله، و رهنه درع. فدل ذلك على جواز الاستدانة، إلا أن نتائجه و آثاره تكمن في حالة العجز الذي يؤدي إلى الكذب و الخلف و المذلة².

3-3/ تحريم الربا

3-3-1/ تعريف الربا:

الربا لغة : ربا ، رباء، أي زاد و نما ، و غنى الشيء أي زاد.

شرعا: هو فضل حال عن عوض، شرط لأحد المتعاقدين.

3-3-2 / تحريم الربا: الربا محرمة في جميع الديانات و جاء تحريم الربا في التوراة، ففي الإصحاح

الثاني و العشرين من سفر الخروج: "إن أقرضت فضة لشعبي الفقير الذي عندك فلا تكن له كالمرابي و لا

¹ سامر مظهر قنطقجي- ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية مراكز البحوث - أكتوبر 2008 - ص 64.
² الصادق عبد الرحمن الغرباني- أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي - دار الكتب الوطنية- عمان، الاردن- الطبعة الأولى - 2002 - ص 223.

تمنعوا عليه الربا" أما في الديانة المسيحية فقد وضعت عقوبات شديدة لأولئك الذين يتعاملون بالربا، فبالإضافة إلى إلزامهم برد الربا، فقد اعتبر المرابي كالمترد يحرم من الدفن الديني هو و من ساعده¹.

كما أن الاقتصاد المعاصر يقوم على أساس مادي صرف؛ فنظرتة للربا أو ما يسميه الفائدة ينطلق من مصلحة اقتصادية لا من أساس آخر، و يقوم على قطبان الاقتصاد الرأسمالي (للدول الغربية)، و الاقتصاد الماركسي الاشتراكي، و قد تضاعف هذا الأخير أمام الاقتصاد الرأسمالي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

3-3-2-1/ في الاقتصاد الرأسمالي: يقدر الاقتصاد الرأسمالي الفائدة و يجعلها أساسه الذي لا يقوم

بدونه؛ من خلال التقلبات الكبيرة في أسعار بعض أنواع الفائدة المرتبطة بأسعار الأسهم الاستثمارية التي لا تعرف استقرارا بتأثير العرض و الطلب، و منافسات كبرى الشركات العالمية، و تقلبات أسعار العملة، والأوضاع السياسية لدول الاستثمار العالمي²؛ إلا أن هذا النوع من الاقتصاد يضع قيودا للفائدة للخروج من الأزمات، و هذا ما صرح به موريس آلي الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، و الذي اقترح للخروج من الأزمة و إعادة التوازن شرطين هما :

- تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر.

- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2 %

و هذا ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا و نسبة الزكاة في النظام الإسلامي³

3-3-2-2/ في الاقتصاد الاشتراكي: يرى كارل ماركس أن تبادل النقود بمزيد من النقود لا يتفق

مع طبيعة النقود ووظيفتها؛ و لكن هذا النظام و رغم دعوته لإلغاء الربا، فانه يبيحها لاعتبارات خاصة و

¹ رغداء زيدان - كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية - مجلة الشهاب - العدد الثاني - أبريل 2011 - ص 51 .

² عيد العظيم جلال أبو زيد - فقه الربا، دراسة مقارنة و شاملة للتطبيقات المعاصرة- مؤسسة الرسالة ناشرون، 2003، ص 23،22.

³ سامر مظهر قنطقجي-ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية- بتاريخ 2010/10/12 عن موقع : www.kantakji.com

بحدود معينة لا تتجاوز 4 %، و ذلك تعويضا عن الكلفة التي يبذلها المصرف المركزي في سبيل تقديم القرض، و بالتالي هذه النسبة اقل منها في البلدان الرأسمالية¹

3-3-2-3/ تحريم الربا في الإسلام: إن الله سبحانه و تعالى احل الطيبات لنا في هذه الأرض، لقوله

تعالى: "يسألونك ماذا احل الله لهم قل احل لكم الطيبات" (المائدة:الاية04). فالربا محرمة بدليل من الكتاب و السنة و بالإجماع .

-من الكتاب لقوله تعالى: " و احل الله البيع و حرم الربا"(سورة البقرة: الاية275)

-و قد ثبت تحريم الربا بأكثر من حديث عن عبادة بن الصامت قال : قال الرسول صل الله عليه و سلم:" الذهب بالذهب و الفضة بالفضة و البر بالبر و الشعير بالشعير و التمر بالتمر و الملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد " دل هذا الحديث على حرمة الربا و التعامل فيها عند اتحاد الجنس مكيلا كان أو موزونا، و لقوله صلى الله عليه وسلم: " كل قرض جر نفعاً فهو ربا "، لان المرابي يشترط نفعاً أو زيادة مشترطة في العقد.

-أما الإجماع فعن ابن قدامة قال : " أن كل قرض شرط فيه أن يزيده حرام بلا خلاف"²

3-3-3/ أنواع الربا: للربا نوعين و تتمثل في:

3-3-3-1/ ربا الفضل: أي الزيادة بان تكون المبادلة بين شيئين متماثلين مع اشتراط الزيادة في

احدهما؛ و المعروف أن ربا الفضل يكون في البيوع، لا في الديون و القروض مع القبض في المجلس، و هو لا يكون إلا في الجنس الواحد من الأموال الربوية.

¹ عبد العظيم جلال أبو زيد - المرجع السابق - ص 24.

² أسامة السيد عبد السميع - الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم - دار الفكر الجامعي-الطبعة الأولى - 2009- ص 138، 139، 140.

3-3-2/ ربا النسئئة: و هئ الزئاءة عئء التأخئر؛ فئكون مشروءة مقءما لأءء المتعاقءئ فئ عقق المعاوضة بءون مقابل، و فكون فئ الجنس الواءء، و فئ الجنسئئ، و فئ الءئون و القروض، و فئ البئوع ، بقول رسول الله صلى الله عئله و سلم: " الذهب بالذهب ، و الفضة بالفضة، و البر بالبر و الشعئر بالشعئر ، و التمر بالتمر، و الملح بالمح، مثلاً بمثل، سواء بسواء ، ئءا بئء ، فإءا اءئلفء الأصناف فبئعوا كئف شئئم إءا كان ئءا بئء".

فإءا اءئلفء الأصناف فلا بوءء ربا فضل؛ و ئئما بكون بالنسئئة إءا لم بكن ئءا بئء، اما إءا كان ئءا بئء فلا بئشرط التساوي و الفضل جائز¹.

3-3-4/ آثار الربا: للربا آثار وءئمة على الاقئصاء نءكر منها:

- ارئفاع أئمان السلع و الءءماء، و ذلك لان الشركات المنئءة لها سئلءاً إلى رفء أئمانها تعوئضا عن الفوائء البسئطة أو المركبة البئ سئقوم بسءاءها.

- ارئفاع ظاهرة التضحم فئ الأئمان المتءاولة، و البئ لا بقابلها زئاءة فئ الإئاء.

- ءءوئ الأزماء الاقئصاءة و إعاقاة النمو الاقئصاءئ؛ و هءه الأزماء بئئع عنها إفلاس كئئر من الشركات و المنشآت الصغئرة الممولة بالربا و بقاء الشركات العملاقة مئءكمة فئ أسعار السواق. ءئء بقول كئئر الاقئصاءئ الشهئر: " إن الربا هو سبب الكساء الءئ عم العالم، و إن المءمع لكئ بءقق آماله فئ التئمة عئله أن بصل فئ تعامله الاقئصاءئ إلى الءرءة البئ تبصء فئها ءرءة الفاءءة صفرًا".

- تئرئكز الشروة فئ بء قلة من المءمع، هئ الفئة الممولة بالربا باستءلال الآءرئئ، ئقابلها فئة مقئرضة فقئرة تعجز غالباً عن سءاء فوائء الءئون و بالتالئ ازءءاء الفءوة بئئ طبقات المءمع².

¹ عبء العظئم ءلال أبو زئء- المرءع السابق- ص25.
² نفس المرءع- ص 25.

- تعرض الدول المودعة لرؤوس أموالها في حسابات البنوك الأجنبية الربوية؛ لأخطار اقتصادية شتى مثل قرارات تجميد الأموال، و قيام الدول الغربية باستغلال حاجات الدول الفقيرة إلى القروض بفرض سعر الفائدة، و بالتالي تفرض ربط اقتصاديات الدول المقترضة بالدول المقرضة، إما أن تدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي للدول المدينة لها بحجة تأثير ذلك على قدرتها على وفاء ديونها؛ و إما أن تجعل إعفائها عن فوائد الديون المستحقة لها على تلك الدول ذريعة لنهب خيرات تلك البلاد بطريق غير مباشر. و يذكر في هذا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في فرض أسعار النفط على بعض دول الخليج العربي بعد حرب الخليج؛ حيث أصبحت هذه الدول مدينة للمصارف الأمريكية، و في شهر مارس سنة 2000 منشهر مارس ارتفعت أسعار النفط إلى **\$ 30** للبرميل الواحد، فضغطت أمريكا على بعض بلدان الخليج العربي لزيادة إنتاجها من النفط بغية خفض الأسعار¹.

- انخفاض القيمة للعملة الورقية، فإذا كانت النقود المقترضة مالا حقيقة كما هي دنائير الذهب أو دراهم الفضة قبل الحرب العالمية الأولى؛ فهذا مسلم بأنه لا يجوز أخذ الزيادة على القرض بسبب انخفاض القيمة الشرائية لها، أما إذا كانت العملة النقدية ورقية، فهي ليست مالا حقيقيا، و أنها مال في حكم القانون و لها قوة إبراء، و تجب فيها الزكاة إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة، أو كانت تكمل النصاب مع غيرها من الأثمان و العروض المعدة للتجارة.

أما إذا حصل تدهور حاد لقيمتها بسبب تخفيض الدولة لقيمتها النقدية أو بسبب كثرة الديون؛ فان هذا يعد عيبا في القرض، و لربما من الناحية الشرعية يجب إعطاؤها قيمتها ذهباً وقت القرض².

3-4/ الابتعاد عن البيع الفاسد: النهي عن بيع الغرر من أهم الموضوعات المنهى عنها في العقود؛

والتي يؤدي إلى بطلانه، فقد جاءت السنة النبوية المشرفة بالنهي عن الغرر و المجهول.

¹ نفس المرجع- ص26.

² محمد رامت عبد الفتاح العزيمي- مشروع إنشاء بنك إسلامي لا يقوم على الحيل الربوية و المخالفات الشرعية المكتبة الوطنية عمان الأردن- الطبعة الأولى -2008- ص119،120.

3-4-1/ تعريف الغرر: الغرر هو الخطر و كما قال القاضي عياض رحمه الله تعالى " ماله ظاهر

محبوب، و باطن مكروه " و قد تكون من الغرارة و هي الخديعة؛ و ينقسم الغرر من حيث درجته إلى كثير و متوسط و يسير، و من حيث أثره إلى مفسدة للمعاملة أو غير مفسد لها¹.

أ- الغرر الكثير: و هو ما غلب على العقد حتى أصبح العقد يوصف به و من شأنه أن يؤدي إلى النزاع؛ و هذا يتأثر باختلاف البيئات و العصور و مرجعه إلى العرف مثل بيع التمر قبل ظهوره، و الإجارة إلى اجل مجهول .

ب- الغرر اليسير: ما لا يكاد يخلو منه عقد؛ و ليس من شأنه أن يؤدي إلى نزاع مثال بيع الدار دون رؤية أساسها، و هذا الغرر لا يؤثر في العقد .

ت- الغرر المتوسط : ما كان بين الكثير و اليسير مثل بيع ما يكمن في الأرض، أو ما لا يعرف إلا بكسره أو إجارة الشجر المثمر و لا يؤثر الغرر المتوسط في العقد.

أنواع الغرر هذه لا تؤثر في صحة عقود التبرعات و لو كان كثيرا؛ مثل الهبة و الوصية، فإذا وهب شخص لآخر ما تثمره نخلة العام القادم، فإن أثمرت قليلا أم كثيرا أو لم تثمر قط، فإنه لا يخسر شيئا إلا انه لم يدفع عوضا².

3-4-2/ أنواع بيوع الغرر: أما اذا كان الغرر في عقد معاوضة مالية مثل البيع و الإجارة و

الشركة؛ فتندرج فيها قاعدة الظلم و كل معاملة تشتمل على غرر فهي محرمة و من بينها:

¹ أبو سعيد ليعيد بن احمد -أحكام البيع و آدابه في الكتاب و السنة - دار الإمام مالك للكتاب -2008 - ص 41.

² هيئة المحاسبة و المراجعة للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية-المعيار الشرعي رقم (31) ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية ص 503 عن موقع :

3-4-2-1/ البيع على البيع: وهو بيع الرجل على بيع أخيه و شراءه على شراءه؛ و هذا محرم لما فيه

من ظلم، أي أن يقول الرجل اشترى سلعة بعشرة و أن يقول أبيعك مثلها بتسعة. أما شراءه فيكون عندما يقول لمن باع سلعة بتسعة؛ أن يقول إني اشتريها منك بعشرة فهذا من شراءه على شراءه¹.

3-4-2-2/ بيع الحصاة: و قد نهى الرسول الكريم: "من بيع الحصاة و بيع الغرر؛ أي أن الرجل

يعطي الآخر حصاة، و يقول ارم هذه الحصاة على هذه الأرض، فما وصلت إليه الحصاة من الأرض فهي لك بكذا قيمة، فقد تكون الرمية ضعيفة فيخسر، و قد تكون قوية فيغنم².

3-4-2-3/ الملامسة و المنابذة: و قد نهى نبينا الكريم عنها؛ كان يقول الرجل أي ثوب لمستته فهو

لك بكذا، و قد يلمس ثوبا غالي أو رخيص، فالعقد داخل بين الغنم و العُرم. أما المنابذة هو أخذ حصاة فأنبذها على هذه الثياب، فما وقعت عليه من الثياب يكون لك بقيمة كذا، فالعقد دائر بين الغنم و العُرم³.

3-4-2-4/ بيع حبل الحبلية: و قد نهى النبي الكريم عن هذا البيع؛ حيث كانوا يتبايعون ما في بطن

الناقة، فقد يخرج هذا العمل ميتا و قد يخرج ذكرا أو أنثى، أو ذكرين أو أنثيين، حيث تكون الاحتمالات كثيرة، و بيع الثمار قبل بدو صلاحه⁴.

3-4-2-5/ بيع النجش: النجش هو أن يمدح الرجل سلعة و يطلبها بثمن ثم لا يشتريه بنفسه،

ولكن ليسمع غيره فيزيد في ثمنه؛ فقد روي عن ابن عمر رضي الله عنه قال: "نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن النجش"، و هو المزايد الصوري الذي يخدع المشتريين الحقيقيين و يزاحمهم، فيدفعوا في السلعة أكثر من ثمنها⁵.

¹ صادق راشد الشمري- أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية - البازوري الأردن- الطبعة الأولى - ص 141.

² نفس المرجع - ص 141.

³ نفس المرجع - ص 141.

⁴ نفس المرجع - ص 141.

⁵ علي عبد الستار علي حسين- الأرباح التجارية من منظور الفقه الإسلامي- دار النفائس للنشر و التوزيع-الأردن-الطبعة الأولى-2011-ص231.

3-4-2-6/بيع العينة: أن يبيع شيئاً لغيره بثمان مؤجل (مؤخر) و يسلم الشيء للمشتري، ثم يشتريه

البائع منه (قبل قبض الثمن) بثمان نقدا بأقل مما باع به. أما اذا بيع الشيء لطرف ثالث، سواء بثمان اقل او أكثر و نقدا فهذه جائزة¹.

إن المذهب الشافعي يرخص بيع العينة، الذي خالفه الأئمة الثلاث أبو حنيفة، و مالك، و احمد بن حنبل وقالوا أن بيع العينة حيلة إلى الربا.

3-4/ الضوابط الإسلامية للرهن

3-4-1/ تعريف الرهن: كل ما جاز بيعه جاز رهنه، و هو جعل عين مالية أو ما في حكمها وثيقة

بدين يستوفي منها أو من ثمنها إذا تعذر الوفاء²، لقوله تعالى: " و إن كنتم على سفر و لم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة" (سورة البقرة: 238)

3-4-2/ أنواع المرهون: ان أنواع الأموال التي هي مرهونة كثيرة، منها المستحدثة في العصر

الحاضر.

أ- المرهونات القديمة: و هي الأموال المرهونة من الأنواع التي يعدها الناس مالا؛ و قد جرى رهن هذه الأموال منذ أن عرف الناس هذا العقد إلى يومنا هذا، و من نماذجها رهن الذهب و الفضة، الأنعام، الثمر و الزرع، و رهن العقارات.

ب- المرهونات الحديثة: و هي الأموال المرهونة نتيجة تطور العصر، و ازدهار الأعمال الاقتصادية و من

نماذجها³:

¹ أبو السعيد بلعيد بن احمد- أحكام البيع و آدابه- دار الإمام مالك للكتاب- الجزائر- الطبعة الثالثة-2008- ص62
² الصادق عبد الرحمن الغربي- أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، دار الكتب الوطنية-عمان، الاردن- الطبعة الأولى 2002 ، ص 226.
³ مصطفى بن شمس الدين - أثر الظروف الطارئة في عقد الرهن في الفقه الإسلامي- ص 18-اطلع عليه بتاريخ 2014/08/06-ماخوذة عن موقع [http://majles.alukah.net/t46989:](http://majles.alukah.net/t46989)

- رهن الأوراق المالية و الصكوك: كالصكوك الإسلامية و أسهم المؤسسات المالية الإسلامية و أسهم مؤسسات أصل نشاطها حلال، و يجوز رهن صكوك و اعيان موصوفة في الذمة (سكن، محل، عقار)، و لا يجوز رهن الأسهم الممتازة، و السندات الربوية، و شهادات الاستثمار التقليدية، و أسهم الشركات التي يكون الغرض من إنشائها محرماً مثل تصنيع الخمر، و شركات التأمين.

- رهن الحسابات الجارية و التأمينات النقدية: في حالة رهن حساب جاري لدى المؤسسة لصالحها، عليها أن لا تستخدمه لصالح المؤسسة، و يلزمها نقله إلى حساب استثمار بحيث يتحول من حكم القرض إلى أحكام المضاربة تجنباً لانتفاع المؤسسة به، و يستحق صاحب الحساب ربح رب المال، و تستحق المؤسسة ربح المضارب.

- رهن الحسابات الاستثمارية: و يجوز للمؤسسة على سبيل الرهن و بإذن من العميل؛ أن تحجز على الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار الإسلامية، فتوقف حقه في الاسترداد كما يجوز أن تحجز على حسابه الاستثماري بإذنه حتى تسترجع مقدار الدين.

- رهن الديون: يجوز للمؤسسة أن تدخل في مدينة مع العميل، و تقبل رهناً منه ديناً له على الغير موثقاً بخطاب اعتماد مستندي، أو خطاب ضمان، أو ورقة تجارية كالكميالة أو السند الأذني¹.

3-4-5 / ضوابط الرهن: للرهن ضوابط في الشريعة الإسلامية، و التي تتمثل في²:

➤ لا يحق للمرهن أن يستفيد من الرهن و هو في حيازته؛ فلا يحل له أن ينتفع بشيء منه بوجه من الوجوه، و إن أذن له الراهن فهو ربا، لأنه سيسئوفي دينه كاملاً فتبقى له المنفعة (زيادة).

➤ إذا عجز المدين عن الوفاء بالدين حق للدائن بيع الشيء المرهون و استيفاء دينه منه؛ و لا يحق للدائن المرهن أن يمتلك المرهون مقابل دينه، إلا إذا وافق المدين على بيعه إياه و المقاصة بين ثمنه و مقدار الدين.

➤ الرهن يفك حبسه عند قضاء كل الدين.

¹ المعيار الشرعي رقم (39) -الرهن و تطبيقاته المعاصرة-هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - ص 8 ، 9 ، 10
² الصادق عبد الرحمن الغربي- المرجع السابق- ص 226.

الخلاصة:

إن من أهم تعاليم الإسلام لتحقيق العدالة و التكافل الاجتماعي، هو إزالة الربا و الغرر و ترشيد السلوك المالي بمجموعة من الضوابط؛ و ذلك للحصول على الكسب بدون زيادة لتحقيق القيمة العادلة، و بناء اقتصاد سليم تتحقق فيه أوجه المصلحة للجميع، و ليس لكسب مطلق و بحتية خسارة طرف و ربح طرف آخر، كما أن تعدد مصادر و موارد المالية الإسلامية، يخلق نوعا من التوازن الاجتماعي و الاقتصادي من خلال التكافل الذي يحصل من دخل الغني إلى دخل الفقير عبر الزكاة مثلا، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من السلوك التمويلي التي تتسم بالطابع الدائم.

الفصل الثاني: المقومات الأساسية لأداء المالية الإسلامية

تمهيد:

إن المالية الإسلامية أصبحت صناعة مالية متطورة على الصعيد الإسلامي و الدولي؛ و لها مكانتها البارزة و دورها القيادي في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى العالمي، حيث أن هذا التطور السريع و المستدام في المالية الإسلامية حركته مجموعة من المقومات الأساسية، التي تضبط أدائها و تنميتها؛ و ذلك لان المالية الإسلامية لها القدرة المستمرة على تطوير أدواتها، بتعدد صيغها التمويلية في مجال إدارة المخاطر البنكية حيث ان منهجية العمل المالي الإسلامي؛ تبنى على أساس المشاركة و المضاربة (اقتسام المخاطر) و ليس على الإقراض و الاقتراض. كما أن تفعيل دور قطاع الوقف الذي تختص به المالية الإسلامية؛ يسد حاجة تمويلية لخدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بتوفير موارد تسد حاجة القطاعين العام و الخاص، و هذه الخصوصيات في الصيغ و التمويل، تفعلها مؤسسات داعمة للمالية الإسلامية التي تعمل على توفير الخدمات اللازمة لتطوير البحث بابتكار منتجات مالية إسلامية ذات مرونة، و التي تحافظ في نفس الوقت على شرعية تداولها ليعزز دور المالية الإسلامية .

1/ صيغ التمويل المتداولة و الصكوك و التأمين في المالية الإسلامية

يعد الاستثمار و التمويل أساس عمل المصارف الإسلامية؛ ذلك لان المصرف الإسلامي هو مصرف استثمار و أعمال، و يتم هذا التمويل و الاستثمار ضمن القواعد الشرعية الحاكمة لمعاملات المصرف، و التي تكفل شرعية النشاط و عدالة الربح. حيث عمل صناع المصارف الإسلامية على إحياء صيغ الاستثمار و التمويل الإسلامي، و حرصوا على انتقاء هذه الأدوات الملائمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية المعاصرة؛ فادخلوا التعديل و التطوير المناسب على كل منها، حتى يمكن الاعتماد عليها من خلال النشاط المصرفي؛ فاليوم يجب أن تتوفر فيه ثلاثة شروط أساسية، بأن تكون السلعة المراد بيعها موجودة، و أن يكون البائع مالكا للسلعة و مخاطرها المحتملة، و تكون في قبضة البائع ماديا أو حكما، و تفرض هذه الشروط لتجنب احتمال الغرر و النزاع فيما يتعلق بمحل العقد؛ غير أن هناك استثناءين اثنين بالنسبة للسلم و الاستصناع فاهما بيعتين آجلتين في إطار العمل الإسلامي؛ فيمكن وجود أسواق سلع للتسليم الآجل بموجب القواعد المتعلقة بالسلم و الاستصناع، و عليه لا تنطبق هذه الأحكام على الأسواق الآجلة الحديثة التي تتعامل بالعقود المستقبلية (عقود الخيار، المشتقات المالية، المبادلات swaps)¹. فما هي هذه الصيغ؟

1-1/ الصيغ المتداولة

1-1-1/ المضاربة

1-1-1-1/ تعريف المضاربة: و هي اتفاق بين أرباب المال و المضاربين، فأرباب المال يملكون المال

و المضاربين شركاء لهم بالعمل، وكلاهما يتشاركون في الربح². و توزيع هذا الربح بينهما يتم بنسب متفق

¹ محمد أيوب ترجمة عمر سعيد الأيوبي - النظام المالي في الإسلام، أكاديميا انترناشيونال و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، لبنان، 2007، ص 397.

² رفيق يونس المصري- النظام المصرفي الإسلامي- دار الكتب للطباعة و النشر-مصر-الطبعة الأولى-2001-ص24

عليها ابتداء؛ أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده، بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه، و يسمى صاحب المال رب المال، أما الطرف الآخر العامل أو المضارب¹.

1-1-1-2/ أنواع المضاربة: و تنقسم إلى

1-1-1-1-1/ من حيث الشروط:

المضاربة المقيدة: و هي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة؛ و مقبولة شرعا يقيد بها المضارب للعمل في إطارها.

المضاربة المطلقة: هي المضاربة التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال؛ دون مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية.

1-1-1-2-1-1/ من حيث عدد الشركاء:

-المضاربة الثنائية: و التي تتم بين طرفين، يقدم فيها الطرف الاول المال، و يقدم الثاني العمل، و عليه تكون المضاربة بين العامل و رب المال فقط.

-المضاربة المشتركة او المتعددة او الموازية: و هي المضاربة التي يتعدد ارباب الاموال و المضارب واحد، او يتعدد المضاربون و رب المال واحد، او يتعدد ارباب المال و المضاربون، و هذه المضاربة ناجمة عن جواز خلط مال المضاربة².

● فالبنك عندما يدخل شريكا في المضاربة؛ فهو يعد في نظر المساهمين بالمال بمعاينة المضارب (صاحب العمل)، ضمن المضاربة المطلقة التي تخول له حق توكيل غيره في استثمار المال.

¹حسين محمد سمحان- موسى عمر مبارك - محاسبة المصارف الإسلامية - دار المسيرة للنشر و التوزيع - الأردن-الطبعة الثانية-2011-ص114
² نفس المرجع-ص115.

● أما في نظر المضاربين (رجال الأعمال و أرباب التجارة)، فهو يعتبر صاحب رأس المال؛ و بالتالي دفع المضارب مال المضاربة إلى غيره بناء على المضاربة المطلقة في مقابل حصوله على جزء من الأرباح¹.

3-1-1-1/ شروط المضاربة المشروعة:

1-3-1-1-1/ شروط رأس المال:

- ان يكون رأس المال معلوما قدرا و نوعا.

- إن يكون رأس المال من النقود، و يجوز ان يكون رأس المال عينا(عروضا)؛ كما يجوز أن يكون رأس المال في صورة موجودات معدة للاستغلال؛ و تقاس قيمتها العادلة عند التعاقد، كما لا يصح أن يكون دينا.

-قبض المضارب للمال قبض أمانة لا قبض ضمان، فالمضارب يعتبر أمين على المال و وكيل عن رب المال فيجوز له البيع، و الرهن و الشراء، و الاستثمار، و التأجير.

-يتمكن المضارب من التصرف بالمال دون اشتراط حيازته فعلا له؛ و هذا يمثل الأساس لوضع المضاربة في حساب المضاربة، و تمكين المضارب من السحب منه دون الرجوع للمصرف لأخذ موافقته.

-رأس مال المضاربة ترتفع فيه المخاطر؛ حيث يتم دفع كامل رأس المال من قبل المصرف أو رب²، و قد رويت في القصص أن العباس عم الرسول صل الله عليه و سلم كان إذا دفع المال مضاربة، اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحرا، و لا يتزل به واديا، و لا يشتري به دابة ذات كبد رطبة، فان فعل ذلك ضمن؛ فبلغ ذلك للنبي الكريم فأجازه³.

2-3-1-1-1/ شروط الربح: يشترط الفقهاء في الربح أن يكون معلوم المقدار بنسب معينة، و لا

يختلف الحكم سواء كان الربح بالتساوي أو بالتفاوت، على أن يكون التفاضل معلوم المقدار بالنسبة، لا بالمبلغ

¹ خثير مسعود، بوقرين عبد الحليم - الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، عنوان المداخلة مشروعية المضاربة في الاقتصاد الإسلامي- المركز الجامعي بغرداية- ص 07.

² نفس المرجع- ص 07

³ صادق راشد الشمري - أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، اليازوري، الأردن، الطبعة الأولى- 2011- ص 275، 276

المعين؛ أما الخسارة فقد اتفق الفقهاء على أنها تكون على رب المال، طالما انه لم يقصر أو لم يخالف الشروط، لما يتوافق بضياح وقته و جهده و عمله.

1-1-4/ التطبيق المعاصر لعملية المضاربة: لهذه الصيغة التمويلية فوائد و مزايا عديدة باعتبارها

صيغة شرعية؛ كما أنها صيغة استثمارية توفيقية تجمع بين من يملكون المال، و مع من ليس لديهم الخبرة الكافية لاستثماره، و بين من ليس لهم المال و لكن لهم الخبرة و الدراية الكافية في استثمار الأموال و نمائها.

كما يمكن أن تحل كأفضل صيغة محل التعامل المصرفي الربوي؛ و بالأخص في صيغة السحب على المكشوف (**over draft**)، و تساعد على الحد من التضخم النقدي الذي يتسم به التعامل المصرفي التقليدي، باعتبار أن لها ضوابط تتحدد (بالزمان- المكان- نوع التجارة والنشاط الشرعيين)¹

1-1-2/ المشاركة: تعد المشاركة من أهم صيغ التمويل الإسلامية، حيث تلائم طبيعة المصارف

الإسلامية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما تعتبر بديلا ناجحا في كثير من الأحيان لتمويل المراجعة المثير للجدل.

1-1-2-1/ تعريف المشاركة: هي عقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو

الأعمال أو الوجاهة؛ ليكون العُثم بالْعُرم بينهم حسب الاتفاق، أو هي عقد بين المشاركين في رأس المال و الربح². فعقد المشاركة هو وكالة و أمانة، فكل من الشريكين و كيل عن صاحبه، و هو موكل له فهو يتصرف بنصيبه بالأصالة و في نصيبه بالوكالة³.

¹ رحيم حسين، سلطاني محمد رشدي - الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، المداخلة بعنوان نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات صغيرة و المتوسطة : المضاربة ، السلم و الاستصناع ، يومي 21 و 22 / 11/ 2006 - ص 07
² حسين محمد حسين سمحان - تطبيق المصارف الإسلامية لمعيار المحاسبة المالية رقم (4) في عمليات المشاركة المتناقصة الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، المجلة العربية للإدارة ، مج 30، ع2 ديسمبر 2010 ، ص 07.
³ صادق راشد الشمري - المرجع السابق، ص 292.

و هي تقديم المصرف و العميل المال بنسب متفاوتة أو متساوية من اجل إنشاء مشروع جديد أو شركة أو المساهمة في مشروع قائم، و هذه المشاركة تكون بحصة في رأس المال بصفة ثابتة، أو متناقصة و مستحقا لنصيبه من الأرباح، و تقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك.

1-1-2-2/ أنواع المشاركة

1-1-2-2-1/ المشاركة الدائمة (الثابتة): هي اشتراك في مشروع معين بهدف الربح دون تحديد

أجل معين لانتهاء العقد؛ و مثل ذلك اشتراك البنوك الإسلامية في إنشاء شركات المساهمة.

1-1-2-2-2/ المشاركة المنتهية بالتمليك: هي المشاركة التي يعطى فيها الحق للشريك الآخر،

بشراء حصة المصرف تدريجيا، فتتناقص حصته و تزيد حصة الشريك الآخر، إلى أن ينفرد بملكية جميع رأس المال.

1-1-2-2-3/ المساهمات: هي المشاركة التي يمتلك فيها الشريك أسهما؛ أو وحدات تمثل ملكية

رأس المال المنشأة و تنقسم إلى:

1- شركة العنان: و هي اشتراك اثنين أو أكثر بمالها أو بالعمل في الربح و الخسارة؛ و لا يتصرف

احدهما إلا بإذن شريكه و معرفته، و هذه الشركة الأنسب للعمليات المصرفية الإسلامية و هي الأكثر شيوعا، من شروطها:

- ان يكون رأس المال حاضرا يمكن التصرف فيه لا دينا، و لا يشترط تساوي حصة الشريكين برأس

المال.

- توزيع الربح بين الشركاء حسب الاتفاق، أما الخسارة فتوزع حسب مساهمة كل طرف في رأس

المال.

• يسمح كل واحد من الشركاء لأصحابه في التصرف، و لا يجوز منع أي منهما عن العمل¹.

ب- شركة المفاوضة: هي العقد الذي يتساوى فيه الشركاء في كل شيء، سواء بحصة المال و العمل، و الحصة من الربح و الدين، فيكون كل منهما كفيلا ووكيلا عن الآخر.

ج- شركة الأبدان أو شركة الأعمال أو شركة الصنائع: هي عقد على تقبل عمل من الأعمال و الاشتراك في أدائه، سواء اتحدت الصنعة كالخياطين، أو اختلفت كالحيايط و الصباغ، على أساس أن يقتسما ما يأتي لهما من دخل حسب ما يتفقان عليه².

د- شركة الوجوه أو الذمم: هو عقد لمن لهم السمعة و الجاه يحسنون تصريف البضاعة، فيقوموا بشراء بضاعة بالنسيئة من بعض الشركات، معتمدين على سمعتهم، و يبيعها بالنقد على أن يقسموا الربح أو الخسارة فيما بينهم حسب نسبة الضمان من كل شريك، و هي بذلك لا تتطلب رأسمال حيث تقوم على الائتمان³.

1-1-3/ السلم :

1-1-3-1/ تعريف السلم: السلم لغة معناه الإعطاء و الترك و التسليف؛ و هو بيع يتقدم فيه رأس

المال و يتأخر المثمن لأجل، و هو مشروع في الكتاب و السنة.

حيث ان المبدأ العام للشريعة لبيع السلعة غير الموجودة في قبضة البائع لا يجوز؛ أجاز النبي الكريم صلى الله عليه وسلم بيع السلم، حين قدم إلى المدينة بعد الهجرة من مكة، فكان الناس يسلفون في الثمار (التمر) السنة و الستين و الثلاث⁴، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " من اسلم فيسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى اجل معلوم "

و قال: " إن السلم شرع رخصة لدفع حاجة المفاليس " و ذلك نظرا للحاجة إليه.

¹ نفس المرجع ، ص 239.

² حسين محمد حسين سمحان-المرجع السابق، ص 908.

³ صادق راشد الشمري -المرجع السابق، ص 294.

⁴ محمد أيوب - نفس المرجع ، ص 398.

1-1-3-2/ الأحكام المترتبة عن بيع السلم: و هي الشروط المتوجب تحقيقها في عقد السلم:

➤ التأكد من تعجيل رأس المال السلم و تسليمه للبائع فعلا في مجلس العقد؛ قبل أن يفترق العاقد (قبض رأس مال السلم)، و ذلك لدفع بيع الدين بالدين احترازا عن آكل الربا، و أن يكون معروف المقدار كما ينبغي التأكد من سلامة الضمانات.

➤ أن يكون ذو صفات معينة محددة تنفي عنها الجهالة؛ بحيث تستوعب الجنس كالقمح أو القطن أو الأرز أو التمر، و الصفة في النوع من خلال انه جيد أو وسط أو رديء، و معلوم القدر، و أن يتم تعيين مكان تسليم المسلم فيه¹.

➤ أن يكون الأجل معلوما، فيمكن أن تكون المدة ما بين بضعة أيام و عدة سنين، تبعا لطبيعة السلعة المعنية، و يمكن التسليم على دفعات أو أقساط إذا اتفق على ذلك².

1-1-3-1/ الأطراف في عملية بيع السلم: إن عملية بيع السلم تتم بين طرفين، البائع و المشتري

لمنتوج معين؛ و لكن بظهور البنوك و دورها الفعال في تقديم المنتجات المالية الإسلامية، ظهر مصطلح آخر بما يسمى بالسلم الموازي، حيث تثبت عمليات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس مال السلم من المسلم.

* المسلم فيه (المبيع)

* رأس مال السلم و هو الثمن المدفوع عاجلا على ما يريده من مال مقابل التزامه بالوفاء بالبضاعة أجلا، حيث سيستفاد من هذا التمويل في تغطية نشاطه الإنتاجي أو الصناعي.

* المشتري (المصرف) أو المسلم الممول يحصل على السلعة التي يريد المتاجرة بها في الوقت الذي يريده؛

كما أن المصرف سيستفيد من رخص الثمن لهذه السلعة فيؤمن بذلك تذبذب الأسعار و تقلباتها³.

¹ صادق راشد الشمري -المرجع السابق، ص 251.

² محمد أيوب - المرجع السابق، ص 407.

³ صادق راشد الشمري -المرجع السابق ص 252.

1-1-3-4 / أهم المخاطر التي تنجم عن صيغة التمويل بالسلم:

* عدم التزام العميل بتسليم السلعة في الوقت، أو الكمية بالمواصفات المتفق عليها في العقد.

* مخاطر انخفاض سعر السلعة بعد استلام المصرف لها.

* مخاطر الاحتفاظ بالسلعة بعد تسلمها، قبل الوقت المتفق عليه، و المصرف ملزم بالاستلام و هنا

يتحمل المصرف التكاليف المترتبة على ذلك (التخزين، تأمين التلف).

* مخاطر ناتجة عن الكوارث الطبيعية، التي قد تؤدي إلى عدم قدرة العميل على تسليم السلعة¹.

1-1-3-5 / عملية السلم و دورها في تفعيل العملية الإنتاجية: يساهم السلم في تمويل النشاط

التجاري و الصناعي، من خلال إنتاج و تصدير السلع و المنتجات الرائجة سلماً، أو إعادة تسويقها بأسعار مجزية، و يتعامل المصرف مع التجار بصفته رب السلم أو الممول. و يكون التاجر بصفة مسلم إليه، و يحصل التاجر على المال عاجلاً مقابل التزامه، بتسليم سلع موصوفة في الذمة في وقت آخر. و يكون للتجار الحق للتصرف بالمال الذي تسلمه لشراء المواد الأولية للسلع المطلوبة، على أن يطالب بالوفاء بالمسلم فيه و تسليمه عند حلول الأجل.

1-1-3-5-1 / كيفية الاستفادة من السلم في الوقت الحاضر: السلم هو البديل الشرعي للقرض

بالفائدة؛ حيث انه يحقق كثيراً من منافع المتعاقدين، فمن لم يكن لديه السيولة النقدية، وعنده القدرة على إنتاج السلع و المحاصيل بكميات كبيرة بعد أجل معين و يريد ضمان تصريفها ، فيتمكن من الحصول على السيولة النقدية، و يسلم البضاعة أو الحصول في وقته إلى المشتري؛ وهذا بنفسه يشجع على الإنتاج المستقبلي في الزراعة و الصناعة و العمل، و يسد باب تصريف البضاعة و كسادها. و حسب مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره التاسع بأبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في 1-6 أبريل 1995، يقر بان السلم و

¹ المرجع نفسه- ص 258.

تطبيقاته المعاصرة أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي، و في نشاط المصارف الإسلامية من حيث مرونتها، و استجابتها لحاجات التمويل المختلفة على أساس:

أ- أنه يصلح لتمويل عمليات زراعية مختلفة، حيث يتعامل المصرف الإسلامي مع المزارعين اللذين يتوقع أن توجد لديهم السلعة، فيقدم لهم بهذا التمويل نفعا بالغا، و يدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقيق إنتاجهم.

ب- يمكن استخدامه في تمويل النشاط الصناعي، ولاسيما تمويل المراحل السابقة لإنتاج و تصدير السلع و المنتجات الرائجة، وذلك بشرائها سلما و إعادة تسويقها بأسعار مجزية.

تطبيقه في تمويل الحرف عن طريق إمدادهم بالآلات و المواد الأولية كرأس مال سلم؛ مقابل الحصول على بعض منتجاتهم و إعادة تسويقها¹.

و بهذا يصبح عقد السلم مصدرا لتمويل التجار باحتياجاتهم من المال العاجل؛ بدلا من الإقراض الربوي، و نفس المنافع التي يتحصل عليها المزارعين و الصناعيين، و أصحاب الحرف باستخدام التمويل اللازم عن طريق عقد السلم؛ ليقوموا بعد ذلك بتسليم المصرف السلع المعينة في وقت محدد، و ليقوم المصرف بإعادة تسويق هذه المنتجات، بمختلف الطرق الشرعية المتاحة و تحقيق الأرباح. كما يمكن للمصرف الإسلامي الاستفادة من عقد السلم في التجارة الخارجية ليلي حاجات العملاء².

1-1-4 / بيع المراجعة للأمر بالشراء

1-1-4-1 / تعريف المراجعة للأمر بالشراء: و هي أن يتقدم الراغب بشراء سلعة إلى المصرف؛ لأنه

لا يملك المال الكافي لسداد ثمنها نقدا، و لأن البائع لا يبيعها له إلى أجل، إما لعدم مزاولته للبيع المؤجلة، أو

¹ علي عبد الستار علي حسين-الأرباح التجارية من منظور الفقه الإسلامي-دار النفائس للنشر و التوزيع-الأردن-الطبعة الأولى، 2011- ص 155، 154.

² احمد سليمان خصاونة - المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية عالم الكتب الحديث- اربد، الأردن- الطبعة الأولى- 2008- ص 90، 91.

عدم معرفته بالمشتري أو لحاجته إلى المال النقدي، فيشتريها المصرف بثمان نقدي و يبيعها إلى عميله بثمان مؤجل أعلى¹.

و هناك ايضا ما يسمى بالمراجحة الدولية؛ حيث يقوم المصرف الإسلامي عن طريق الوسطاء في الأسواق المالية الدولية، بشراء و بيع السلع من و إلى الشركات الأجنبية، و هو عمل لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنه يحرم البلدان الإسلامية من جزء كبير من السيولة المحلية و يعيق تداول الأموال، و عمليات تولد الدخل اللازمة لدوران عجلة التنمية الاقتصادية؛ و تعرض الأموال المستثمرة بهذه الطريقة إلى جميع أنواع المخاطر المصرفية منها المخاطر السياسية، ودراسة تطورات ميزانية البنوك لمعرفة المخاطر التي قد تتعرض لها تلك البنوك، من عرض النقود و الموازين التجارية و موازين المدفوعات و تقلبات أسعار صرف عملاتها. فالبنوك الإسلامية تترتب في اتخاذ قراراتها للدخول في استثمارات ذات مخاطر شديدة؛ لضعف البنية الأساسية في الدول الإسلامية و عوامل عدم الاستقرار السياسي و عدم التأكد².

1-1-4-2/ تطبيق بيع المراجحة للأمر بالشراء حسب الشريعة: قبل عام 2008 كانت بعض

المصارف تفتح الاعتماد المستندي باسم العميل و تأتي المستندات باسمه؛ وهذا يعني أنها لم تدخل في ملك البنك، ليأخذ المبلغ الذي يريده و يكتب عقد بيع المراجحة، ثم يقوم العميل بعد ذلك بالشراء مباشرة من البائع، فالبنك باع قبل أن يملك، و الدلالة على ذلك أن طالب الشراء هو الذي يقوم بالتأمين على السلعة التي يشتريها المصرف³، ولكن مجلس الخدمات المالية الإسلامية جعل من المراجحة عقد مالي متفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لها حق الملكية في الموجودات كجزء من أنشطتها التمويلية، و المدعمة بالموجودات على مركزها المالي لفترة قصيرة من الزمن في انتظار إعادة بيعها؛ و هو أمر لا نشاهده

¹ علي عبد الستار علي حسين- المرجع السابق- ص114
3 بكر الريحان- دور المصارف الإسلامية في الحد من الآثار السلبية للعولمة -الملتقى الإسلامي تحت عنوان تحديات العولمة للمصارف

الإسلامية، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية، (19-21) /05/2001- ص17.

³ علي عبد الستار علي حسين-المرجع السابق- ص135.

في المصارف التقليدية¹.

1-1-5/ الاستصناع : لم يعرف أحد من الفقهاء عقد الاستصناع كعقد مستقل عن السلم سوى

فقهاء الحنفية؛ فقد عرفه بقية الفقهاء على انه تابع لعقد السلم، فحسب تعريف السمرقندي للاستصناع على انه عقد على بيع في الذمة وشرط عمل على الصانع².

1-1-5-1/ تطبيقاته المعاصرة: استطاعت المصارف الإسلامية اعتماد الاستصناع كأداة استثمار، و

مجالاً لتمويل الحاجات العامة و المصالح الحيوية و النهوض بالاقتصاد الإسلامي، الذي يستغني بها المصرف عن القروض المقترنة بالفائدة عن شهادات الاستثمار؛ من خلال تصنيع المباني الجاهزة أو الإطارات، بحيث يلتزم المقاول بتنفيذ العمل المتفق عليه، على أن يقدم رب العمل المواد اللازمة لذلك سواء كلها أو جزئها و أن تكون مطابقة للمواصفات المتفق عليها³.

1-1-6/ الإجارة

1-1-6-1/ تعريف الإجارة: هي عقد على المنافع بعوض أو تملك منافع شيء مباحة مدة معلومة

بعوض، أو عقد على منفعة مباحة معلومة، و مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل بعوض معلوم.

و بالتالي هي عقد ملزم للطرفين و لا يجوز فسخه في حالة استيفاء المنفعة المعقود عليها، ولا يجوز ان

تجمع مع عقد الاجارة جعالة او سلف و لو حدث هذا تصبح الاجارة فاسدة.

و من هذا المنطلق فان عقد الإجارة، يعد واحداً من أهم العقود في الشريعة الإسلامية.

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية - الفقرة 52-مارس 2008 ص17

² علي عبد الستار علي حسين-المرجع السابق- ص161.

³ نفس المرجع- ص175.

1-1-6-2/ أركان الإجارة

1- **العاقد:** ويشمل اطراف العقد (المؤجر و المستأجر) ممن له حق الإيجاب و القبول فيه؛ و تشترط أهلية العاقد و الأهلية في صلاحية الشخص للإلزام و الالتزام، و أن يكون رشيدا و أن يتم العقد من مالك أو وكيل أو ناظر، و أن يتم العقد باختيار المتعاقدين فان وقع تحت إكراه بغير حق فالعقد باطل.

2- **الصيغة (الإيجاب و القبول):** الصيغة هي احد أركان العقد، و لا تتم إلا بتوافق إرادتين كالبيع و الإجارة، و التقاء المنفعة هي المقصودة بعقد الإجارة بالأصل، سواء كانت منفعة آدمي أو حيوان أو عين من الأعيان، مثلا بيع الجمل بما حمل يعني بيع بنقل ملكية أو بيع المنفعة دون نقل الملكية لتبقى ملكيتها لصاحبها¹.

3- **المعقود (اجرة و منفعة):** و هي ما يلتزم به المستأجر عوضا عن المنفعة التي يملكها و التي هي المقصود بعقد الإجارة؛ و كل ما يصلح ثمنا للبيع يصلح أن يكون أجرة في الإجارة، و يشترط في الأجرة ما يشترط في الثمن و يجب العلم بالأجرة لقول النبي الكريم صل الله عليه و سلم: "من استأجر أجيرا فليعلمه أجره"، و هي العوض التي يعطى مقابل منفعة الأعيان، أو منفعة الآدمي فيقال أجرتك السيارة.

1-1-6-3/ أنواعها: أهم أنواعها ينقسم الى²:

- عقد الإجارة التشغيلية (وهي الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتملك)، أي لا تنتهي بتملك المستأجر للموجودات المؤجرة.

- عقد الإجارة المنتهية بالتملك (التأجير المنتهي بالاقضاء) و تشمل الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق الهبة و الإجارة عن طريق البيع بثمن رمزي؛ أو غير رمزي يحدد في العقد، أو عن طريق البيع قبل انتهاء مدة عقد الإجارة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة.

¹ صادق راشد الشمري المرجع السابق- ص326،327.

² نفس المرجع- ص326،330.

و الجدير بالذكر أن البنوك التقليدية لا تستخدم الإجارة في المنقول أو العقار لتمويل عملائها؛ فهو أمر محظور عليها، فيجب أن تقوم فقط بتمويل الشركات المالية المتخصصة، التي تقوم بمزاولة ذلك النشاط، و هنا يبرز احد الأدوار الهامة للبنوك الإسلامية في تلبية حاجات كبيرة من السوق المصرفي، و في نفس الوقت المساهمة في البناء الاقتصادي، و المالي للعديد من المشروعات النافعة¹.

1-1-7/ بيع المساومة مع خيار الشرط للمشتري فقط: يمثل بيع المساومة في طلب المتعامل من

المصرف أن يشتري له سلعة معينة دون تحديد سعرها؛ فيشتري المصرف السلعة من طرف ثالث، بسعر ليس للمتعامل دخل في تحديده و بربح لا يعلمه، و حيث أن للمتعامل الحق في قبول السلعة و بالسعر المحدد من قبل المصرف أو رفضها، فان المصرف يتفق مع الطرف الثالث على إعادة البضاعة إليه في غضون فترة معينة إذا لم تتم الصفقة مع المتعامل؛ و تسمى هذه العملية بالاصطلاح الشرعي "خيار الشرط"، وهكذا فان للمتعامل الخيار في قبول شراء السلعة من المصرف أو رفضها، و للمصرف الخيار في إتمام الصفقة من البائع الأصلي أو فسخها².

2-1/ الخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي: و تتمثل في مجموعة من الخدمات و تتمثل في:

1-2-1/ الكفالة: ان الكفالة والرهن مرتبطان بحالة الدين، لكن لكل منهما وظائف مختلفة، فعقد

الكفالة يتكفل به طرف ثالث بتسديد الدين، وللدائن الحق بأن يطلب التسديد من المدين و الكفيل، وإذا أجب الكفيل على سداد الالتزام فإن المدين ملزم بالدفع للكفيل، وإذا لم يدفع المدين يتوجب على الكفيل سداد الدائن، فالكفالة إحدى حالات القرض يجب أن ترد، ويستطيع أن يطلب ضمانات يمكنه الرجوع إليها في حال عدم وفاء المقترض بالتزامه، وقد وضع الإسلام المبادئ العريضة لهذا الأمر أيضا لقوله تعالى: "وإن كنتم

¹ رفيفي بونس المصري-النظام المصرفي الإسلامي- دار المكتب للطباعة و النشر و التوزيع- الطبعة الأولى- 2001- ص24.
² بكر الريحان- مداخلة: دور المصارف الإسلامية في الحد من الآثار السلبية للعولمة ، الملتقى الإسلامي تحت عنوان تحديات العولمة للمصارف

الإسلامية- عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية-(19-21) / 2001/05- ص17.

على سفر ولم تجدوا كتابا فرهان مقبوضة" (سورة البقرة: الآية 283)، فيدخل الضمان تحت الكفالة في القانون التجاري الإسلامي على شكل الكفالة و الرهن؛ فالنبي صل الله عليه وسلم اقترض من يهودي مقابل رهن ذرعه ومات وهي مرهونة.

ويحق للكافل الحصول على الزكاة بل حتى الصدقة لان مفهوم الغارمين ينطبق عليهم؛ فيجبرون على دفع ديون الآخرين ككفلاء لهم. أما الرهن فيسلم المدين شيئا كرهن لضمان تسديد الدين، ويعتبر الرهن أيضا أمانة لدى الدائن¹.

1-1-2-1/ شروط الضمان: للضمان شروط تتمثل في:

- لا يكون الضمان نافذا في حالة السلع الموجودة أمانة لدى المدين الأساسي؛ كأن تكون سلعا مرهونة لديه أو أصول أخذها على سبيل الإجارة.

- يمكن أن يطلب المصرف أنواعا من الضمانات لتأمين قروضه كخطابات الضمان، استخدام الشيكات (ذات التاريخ المؤجل)، السندات الأذنية، تجميد ودائع نقدية، ضمانات أطراف ثالثة، هامش الجدية (نقود تؤخذ من عميل محتمل، لضمان أداء أي تنازل أو التزام يقدمه قبل تنفيذ العقد الرسمي)، عربون (يؤخذ كجزء من الثمن عند تسوية الدفع بعد تنفيذ العقد الرسمي).

- يكون الراهن مالك مخاطر السلعة المرهونة ومكافأته؛ وبناء على ذلك إذا تلف الرهن أو فقد دون إهمال أو خطأ من جانب المرهون، فإن الخسارة تقع على الراهن (المدين).

- عندما تنتهي مدة الرهن؛ ويجل أجل الدفع دون أن يدفع، يستطيع المرهون التقدم بطلب إلى المحكمة ببيع السلعة المرهونة واستعادة الدين من إيرادها ورد الزيادة إذا وجدت.²

¹ محمد أيوب- النظام المالي في الإسلام- أكاديمية أنترناشيونال- بيروت- بدون طبعة- 2009-ص284.
² نفس المرجع ص285،286،287.

1-2-2-1/ خدمة التمويل من خلال القرض الحسن: يعتبر القرض الحسن من المكونات الرئيسية

للمالية الإسلامية، و هي خدمة بالغة الأهمية في تمتين النسيج الاقتصادي و الاجتماعي، و تشمل على تقديم القروض الحسنة بدون مقابل للمواطنين، لمساعدتهم في مواجهة ما تتطلبه بعض الحالات الاجتماعية كالعلاج والتعليم و الزواج لقول الله تعالى: " و إن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة و إن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون" (البقرة 280)

1-2-2-1/ تعريف القرض الحسن: القرض الحسن هو ما يعطيه المقرض من المال إرفاقاً بالمقترض،

ليرد إليه مثله دون اشتراط الزيادة؛ و هي قرض بدون مشاركة و ضمن حدود ضيقة و لآجال غير طويلة، حيث إن المادة 66 من النظام الأساسي للبنك الكويتي، تنص على تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية، وفي مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض من بدء حياته المستقبلية، أو تحسين مستوى دخله ومعيشته¹؛ كمن يقوم بإحياء الأرض الموات أو ارض الإقطاع من الشباب الذي يفتقر إلى الإمكانيات المادية، وبالتالي هو تمويل للمشروعات الإنتاجية الصغيرة التي توفر لهم مصدر كسب دائم للنهوض بالتنمية².

1-2-1-2/ التطبيقات المعاصرة للقرض الحسن: يعتبر الإقراض من أهم النشاطات المصرفية للبنوك

التقليدية، فهو يشكل مصدراً من أموال البنك التقليدي، و هو مجال استخدام تلك الأموال، على أساس التعامل بها مشروط بالزيادة.

و أما البنوك الإسلامية فلا تتعامل بالربا، و لكنها تتعامل بالقروض المشروعة، من خلال القرض الحسن دون تحميل العميل أية أعباء، او عمولات او مطالبته بأي عائد؛ و لكن يجوز للبنك أن يأخذ مقابلاً للتكاليف، و المصروفات الإدارية التي أنفقها مقابل منح القرض، شريطة أن لا تزيد عن المصاريف الفعلية و أن لا ترتبط

¹ رفيق يونس المصري-النظام المصرفي الإسلامي- دار المكتب للطباعة و النشر و التوزيع-الطبعة الأولى -2007- ص 24.
² عيد الرحمن يسري احمد-المرجع السابق ص 176.

بأجل. فالنشاط الاقراضي الحسن ليس من النشاطات الرئيسية للبنك الإسلامي؛ وإنما هو خدمة اجتماعية لعملائه المحتاجين والمضطرين ممن لديهم سبب موجود و مشروع، من خلال الطرق التالية¹:

1/ قروض قصيرة الأجل لعملاء البنك لمواجهة الحاجة للسيولة المؤقتة، الموسمية أو الطارئة، فاذا تقدم المستفيد بالورقة التجارية، و أراد صرف قيمتها قبل موعد الاستحقاق، وكان هذا المستفيد عميلاً للبنك وله حساب جار، فعلى البنك أن يصرف قيمتها له دون خصم. لأن البنك يستثمر بالحساب الجاري لهذا العميل ولا يدفع له أرباح عن هذا الاستثمار؛ فبيت التمويل الكويتي حينما أراد التعامل مع شركات وبنوك أجنبية، اشترط عليها أن تتعامل معه على غير أساس الربا أخذاً وعطاءً، فوافقت تلك الشركات والبنوك وهي راغمة.

- ومن باب ضع وتعجل، الغالب فيها أن يأتي المدين بعد أن يوسر الله عليه ويسدد الدين، فيقول للدائن ضع شيئاً من الدين وتعجل الوفاء مني حالاً؛ وهنا الذي يأتي هو الدائن طالبا التعجيل بالوفاء من المدين. - كما يعتبر الحل الأمثل لعملية خصم الكمبيالة تحت مظلة العقود الصحيحة شرعاً، كعقد المضاربة والشركة وبيع المراجحة في حالة إذا لم يكن لطالب الخصم حساب جارٍ.

- فعلى البنك أن يدفع قيمة الكمبيالة كاملة باتفاق مع المدين، على أساس أن المال تمويل من البنك يقوم الساحب باستثماره، والنتيجة بينهما على ما يتفقان عليه في إطار أحد العقود الصحيحة في الإسلام.

- أو يقوم صاحب الكمبيالة ببيعها للبنك بعوض (غير نقد) يستلمه في الحال؛ ثم يذهب ويبيع العوض بنقده؛ وهنا يحصل صاحب الكمبيالة على مقصده، ويحل البنك محله في تحصيله.²

فالقرض يجب أن يرد، ويستطيع أن يطلب ضمانات يمكنه الرجوع إليها في حال عدم وفاء المقترض

بالتزامه.

¹ محمد نور الدين أردنية - القرض الحسن و أحكامه في الفقه الإسلامي، مذكرة ماجستير - كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين - 2010 - ص 109.

² محمود محمد سليم الخوادة - المصارف الإسلامية - دار الحامد للنشر والتوزيع - عمان - 2007 - ص 197، 198، 199، 200.

2/ الإقراض العوضي لتأدية الخدمات المتعلقة بالمصرف كالضمان و الكفالة و الاعتماد المستندي.

3/ القروض الاجتماعية و التي يكون القصد منها المساعدة في أمور و غايات الزواج، التعليم، والشراء

لبعض الحاجات المتزلية الأساسية.

1-2-1-3/ صندوق القرض الحسن: حيث إن مصادر المال في هذا الصندوق يتم تمويله بما يلي:

- المبالغ التي يخصصها المصرف من رأسماله، أو أي مصادر أخرى كالحسابات الجارية.

- المبالغ التي يودعها اهل الخير، للاستفادة منها في صندوق القرض الحسن.

- عوائد استثمار الأموال المتراكمة في هذا الصندوق.

- نسبة من الغرامات المترتبة على المتعاملين مع المصرف، نتيجة إخلالهم لشروط العقود التي يبرمها

معهم.

1-2-1-4/ المستفيدون من صندوق القرض الحسن: تختلف الشروط التي يضعها المصرف

الإسلامي لمنح القرض الحسن، فهناك مصارف تمنح القرض الحسن على من لا يجد وسيلة إنتاج فتقوم بتوفيرها

له، فيتحول هذا الفرد من إنسان عاطل عن العمل، إلى إنسان يعيل نفسه و غيره من خلال¹:

1. الطلبة في مستويات التعليم المختلفة حتى و لو بنسب معينة كمساعدة تعليمية.

2. المرضى اللذين لا يجدوا العلاج حسب إمكانياتهم.

3. خسائر الكوارث، و الأمور المفاجئة غير المتوقعة، و هذه النقاط تدخل ضمن الخدمة الاجتماعية

المقصودة من وراء القرض الحسن.

¹ محمد نور الدين أردنية - المرجع السابق - ص 110.

4. أصحاب المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي يقوم بها الأفراد؛ و هذا الجانب هو استثماري من قبل المصرف لذوي المشاريع الصغيرة¹.

1-2-1-5/ التضخم على القروض: الإقراض في الإسلام عمل خير؛ ويتخلى المقرض عن السلع والنقود إلى المقرض مدة القرض دون أي تعويض في المقابل، فإذا انخفضت قيمة القرض بسبب التضخم أو أسعار الفائدة، أو معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، أو سعر الذهب أو بعض السلع الأخرى فلا يمكن أن يزيد في قيمة الدين. فقرر مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثامنة (21-27/ يونيو 1993)، فيما يتعلق بتأثير التضخم على الديون على أن يتفق الدائن والمدين يوم السداد(لا قبله) على أداء الدين بعملة مغايرة لعملة الدين، أو على أقساط محددة من عملات متعددة أو بكمية من الذهب، وأن يتم السداد حسب الاتفاق.²

1-3-3/ الاستثمار في الصكوك

1-3-1/ تعريف الصكوك

المعنى اللغوي: الصكوك جمع، مفرده صك بمعنى الكتاب.

التعريف الاصطلاحي: فالصك هو عملية تحويل الأصول المالية غير السائلة، إلى أدوات قابلة للتداول في سوق رأس المال، و كذلك الديون إلى سندات.

فالتصكيك هو عملية تحويل الأصول و الموجودات و الديون؛ إلى صكوك تصدر في السوق الأولية، و تتداول في السوق الثانوية، و يفهم من هذا ان عملية التصكيك في الاقتصاد التقليدي، تتمخض عنها الأسهم و

¹ نفس المرجع ص111.

² محمد أيوب -النظام المالي في الإسلام- أكاديميا أنترناشيونال- بيروت- بدون طبعة- 2009-ص293.

السندات و التي يطلق عليها " الأوراق المالية"، مما يتيح تمييز الأوراق المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية و تسميتها بـ " الصكوك الاستثمارية الإسلامية"¹.

و قد صدر قرار عن مجمع الفقه الإسلامي بتحريم السندات الربوية إصدارا و تداولا؛ لأنها تمثل قروضا ربوية سواء سمي العائد، فائدة او ريعا او عمولة او ربحا.

أما إذا طرحت سندات لا تدر عائدات فلا بأس؛ كالتى تصدرها الحكومات في أوقات الكوارث، أو تصدرها المؤسسات الخيرية، لأنها تعتبر قرضا حسنا فيجوز إصدارها و تداولها وفق الضوابط الشرعية للتصرف في الديون.

و قد عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بأنها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال على حصص متساوية؛ و ذلك بإصدار صكوك ملكية برأسمال على أساس وحدات متساوية القيمة و مسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال. و تعتبر هذه الصكوك بديلا شرعيا للسندات الربوية و غيرها من المنتجات المالية في الاقتصاد التقليدي و التي تكتنفها محاذير شرعية².

1-3-2/ خصائص و ضوابط الصكوك الإسلامية: حيث تتميز الصكوك الإسلامية بأنها:

1 - وثيقة تصدر باسم مالكيها أو لحاملها بفئات متساوية القيمة، لإثبات حق مالكيها فيما تمثله من حقوق و التزامات مالية.

2 - أنها تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار، أعيانا أو منافع أو خدمات أو خليطا منها و من الحقوق المعنوية و الديون و النقود؛ و لا تمثل دينا في ذمة مصدر لحاملها.

3 - أنها تصدر على أساس عقد شرعي بضوابط شرعية، تنظم إصدارها و تداولها.

¹ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك-محاسبة المصارف المالية- دار المسيرة للطباعة و النشر و التوزيع- الطبعة الأولى-عمان، الاردن- 2009، ص 292.

² نفس المرجع-ص292.

4- إن تداولها يخضع لشروط تداول ما تمثله.

5 - إن مالكيها يتشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار؛ و يتحملون

غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم من صكوك.

6- تنظم عقود إصدار الصكوك العلاقة بين طرفيها؛ أي مصدر الصك و المكتتب فيه، و تترتب آثار

هذه العقود من حقوق و التزامات بين طرفيها. بمجرد انعقاد العقد¹.

7 - و يراعى في نشرة الإصدار ما يأتي:

أ - أن تتضمن نشرة الإصدار شروط التعاقد، و البيانات الكافية عن المشاركين في الإصدار و أمين

الاستثمار، كما تتضمن شروط تعيينهم و عزلهم.

ب - أن تتضمن نشرة إصدار الصكوك تحديد العقد الذي تصدر الصكوك على أساسه؛ كبيع العين

المؤجرة أو الإجارة أو المراجعة أو الاستصناع أو السلم أو المضاربة.

ت- أن يكون العقد الذي اصدر الصك على أساسه، مستوفيا لأركانه و شروطه، و إن لا يتضمن

شرطا يتنافى مع مقتضاه أو يخالف أحكامه.

ث - أن ينص في النشرة على الالتزام بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، و على وجود هيئة شرعية

تعتمد آلية الإصدار و تراقب تنفيذه طوال مدته.

ج - أن تنص النشرة على أن يتم استثمار حصيلة الصكوك، و ما تتحول إليه تلك الحصيلة من

موجودات بصيغة من صيغ الاستثمار الشرعية.

¹ نجاح عبد العليم عبد الوهاب ابو الفتوح- أصول المصرفية الإسلامية- عالم الكتب الحديث -إربد، الأردن- الطبعة الأولى-2014- ص 234.

ح- أن تنص النشرة على مشاركة مالك كل صك في الغنم؛ و أن يتحمل الغرم بنسبة ما تمثله صكوكه من حقوق مالية.

خ - أن لا تشتمل النشرة على أي نص يضمن به مصدر الصكوك لمالكة قيمة الصك الاسمية، في غير حالات التعدي و التقصير، و لا قدرا معيناً من الربح؛ لكن يجوز أن يتبرع بضمان طرف ثالث مستقل، مع مراعاة ما جاء بالمعيار الشرعي رقم (5) بشأن الضمانات للبند (6/7)، كما يجوز أن يقدم مصدر الصك لمالكة بعض الضمانات العينية او الشخصية لضمان مسؤوليته في حالات تعديه أو تقصيره، مع مراعاة البند (3/4/1/3) من المعيار الشرعي رقم (12) بشأن الشركة (المشاركة) و الشركات الحديثة و العقود الواردة فيه.

د- يجوز أن تصدر الصكوك لأجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة بالضوابط الشرعية؛ و قد تصدر دون تحديد اجل، و ذلك بحسب طبيعة العقد الذي تصدر الصكوك على أساسه¹.

ذ - يجوز أن ينظم مصدر الصكوك أو حملتها طريقة مشروعة للتحوط من المخاطر؛ أو للتخفيف من تقلبات العوائد الموزعة (احتياطي معدل التوزيع)، مثل إنشاء صندوق تامين إسلامي بمساهمات من حملة الصكوك أو الاشتراك في تامين إسلامي (تكافلي)، بأقساط تدفع من حصة حملة الصكوك في العائد، أو من تبرعات حملة الصكوك، فلا مانع شرعا من اقتطاع نسبة معينة من العائد².

1-3-3/ بعض أنواع الصكوك الإسلامية: تتنوع الصكوك بحسب الصيغ، و التي يمكن أن نذكر

منها:

¹ نفس المرجع- ص235.

² نفس المرجع- ص235.

1-3-3-1 / صكوك المقارضة أو القراض أو المضاربة الشرعية¹: فصكوك المقارضة هي أداة

استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة؛ على أساس وحدات متساوية القيمة و مسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة، و ما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه.

و صكوك المقارضة قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب؛ باعتبار ذلك مأذوناً فيه من المضارب عند نشوء السندات مع مراعاة الضوابط التالية:

أ . إذا كان مال القراض المجمع بعد الاكتتاب، و قبل المباشرة في العمل بالمال ما يزال نقوداً. فإن تداول صكوك المقارضة يعتبر مبادلة نقد بنقد، و تطبق عليه أحكام الصرف.

ب. إذا أصبح مال القراض ديناً، تطبق على تداول الصكوك المقارضة أحكام التعامل بالديون.

ج . إذا صار مال القراض موجودات مختلطة من النقود و الديون و الأعيان و المنافع؛ فإنه يجوز تداول صكوك المقارضة وفقاً للسعر المتراضى عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعياناً و منافعاً أما إذا كان الغالب نقوداً أو ديوناً، فتراعى في التداول الأحكام الشرعية التي سيجرى الاجتهاد فيها. و في جميع الأحوال يتعين تسجيل تداول الأصول في سجل الجهة المصدرة.

1-3-3-2 / صكوك المشاركة²: و هي صكوك استثمارية تمثل ملكية رأس المال المشاركة؛ و لا

تختلف عن صكوك المضاربة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك، و حملة الصكوك. و المشاركة كما هو معلوم، هي تقديم المشاركين المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء استثمار جديد، أو المساهمة في استثمار قائم، و يتم تقسيم الأرباح و الخسائر، بقدر حصة كل شريك في رأس المال.

¹ نفس المرجع ص 236

² نفس المرجع ص 236.

1-3-3-3 / صكوك المراجعة¹: المصدر لتلك الصكوك هو البائع لبضاعة المراجعة؛ و المكتبتين فيها هم

المشترون لبضاعة المراجعة، و حصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة، و يملك حملة الصكوك سلعة المراجعة و يستحقون عائد من ثمن بيعها.

1-3-3-4 / صكوك ملكية منافع الأعيان المؤجرة²: هناك نوعان من هذه الصكوك بحسب

مصدرها:

النوع الأول: واثق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة بنفسها؛ أو عن طريق وسيط مالي

بغرض إجارة منافعها و استيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، و تصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

النوع الثاني: واثق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين موجودة (مستأجر) بنفسه؛ أو عن طريق

وسيط مالي بغرض إعادة و استيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، و تصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

1-3-3-5 / صكوك السلم و الاستصناع: صكوك السلم هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة

التسليم بثمان عاجل؛ و السلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون لأنها موصوفة تثبت في الذمة، و صكوك الاستصناع مثل صكوك السلم، إلا انه يجوز تأجيل ثمنها، و المبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع او البائع بالسلم، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع او التداول، و في حالة إصدار الصك من قبل احد الطرفين سواء البائع أو المشتري، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

و الاستصناع كما هو معلوم عقد بيع بين المستصنع (المشتري) و الصانع (البائع)، بحيث يقوم الثاني ببناء

على طلب من الأول بصناعة سلعة موصوفة المصنوع، أو الحصول عليه عند اجل التسليم، على ان تكون مادة

¹ نفس المرجع - ص237.

² نفس المرجع- ص237.

الصنع أو تكلفة العمل من الصانع، و ذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه و عليه و كيفية سداده حالاً أو مقسطاً أو مؤجلاً¹.

1-4/ التامين الإسلامي

يسعى التامين الإسلامي إلى تحقيق التكافل و التعاون الاجتماعي، و هو يختلف في طبيعة عقده من حيث انه عقد تبرعي؛ على عكس التامين التجاري الذي هو عقد اذعان، يلزم المتعاقدين على دفع الأقساط.

1-4-1/ ماهية التامين الإسلامي: التامين التبادلي هو عقد تبرعات، و يتمثل بقيام مجموعة من الناس

بتامين أنفسهم ضد مخاطر مشتركة و ظروف متشابهة؛ و الجهة المشرفة عليهم هي المشتركون أنفسهم اللذين ينتظمون إما في صورة شركة أو جمعية، و لا تهدف هذه الشركة أو الجمعية إلى ربح، و إنما الغرض منها تمكين أعضائها من الحصول على خدمات التامين بأقل تكلفة ممكنة؛ فيتعهدون بدفع اشتراكات دورية وفق جدول زمني يتفق عليه لتغطية الخسائر التي يتعرض لها بعضهم، و في الحالات المعينة المحتمل حدوثها في المستقبل، و توزع هذه الخسائر على جميع الأعضاء دورياً.

1-4-2/ إباحية عقد التامين التبادلي: عقد التامين التبادلي هو احد العقود التي لم يرد نص بتحريمه،

فهو مباح بضمان خطر الطريق لمذهب الحنفية، و ضمان خطر الطريق يسمح بقياس التامين عليه؛ كما انه يشبه عقد الاستئجار على الحراسة، اذ يبذل فيه المستأمن جزء من ماله في سبيل الحصول على الأمان؛ و يشبه الجعالة بحيث يلتزم بدفع مبلغ من المال لمن يقوم له بعمل معين، كما في التامين عندما يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التامين للمؤمن له اذا قام بعمل معين و الذي هو دفع الأقساط. و التامين عند المذهب المالكي يقاس بالوعد

¹ نفس المرجع- ص237

الملزوم، فذهبوا إلى انه كما يتحمل الواعد في مذهب المالكية خسائر الموعد التي التزم بها؛ يتحمل المؤمن ما التزم به للمؤمن له في حادث معين محتمل الوقوع بطريق الوعد الملزم¹.

3-4-1/ مخاطر التأمين التبادلي²: هناك مخاطر يتعرض لها كل من يتعامل بالتأمين التبادلي، ليشمل

كل من البنوك الإسلامية، و كفاء المدين، و المدين على حد سواء، و التي ممكن أن تتمثل في وفاة المدين، أو عدم قدرته على العمل نتيجة عوامل خارجة عن إرادته كالشلل أو الجنون؛ و هذا يعني أن البنك الإسلامي لن يستطيع تحصيل دينه من هذا الشخص إلا باللجوء إلى تسييل الضمانات الموجودة لديه(ان وجدت) أو الرجوع على الكفاءة؛ و هذا يؤثر سلبا في كثير من الأحوال على المعاملات و العلاقات بين أفراد المجتمع خاصة عند ذوي الدخل المحدود منهم، فالبنك لن يقبل أن يتساهل في تحصيل حقوقه طالما أن بإمكانه تحصيلها من الكفاءة؛ و الكفاءة بدورهم لن يقبلوا إلا باستعادة حقوقهم من ورثة المدين، مما يثير نزاعا و خلافا بين أفراد المجتمع، في حين أن حفظ أموال الناس و المحافظة على توادهم و تراحمهم و على تماسك المجتمع المسلم هو هدف تحريم كثير من المعاملات كالربا و الغش والنجش و غيرها. لذلك كانت فكرة إنشاء صندوق تأمين خاص بمديني البنك هدفه تسديد دين المدين في حالات معينة كالوفاة أو الشلل أو الجنون؛ بسبب سد احد أبواب المفاسد و النزاع، و حفاظا على حقوق جميع الأطراف في مختلف الظروف و الأحوال المعاصرة.

4-4-1/ أهمية التأمين بالنسبة للبنك³: يعتبر من أساليب السيطرة على مخاطر التمويل، و تتمثل

بطلب البنك من العميل أن يؤمن لصاحب البنك ضد خطر عدم السداد لدى شركة التأمين. بحيث إذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق، فان البنك يحصل على التعويض المناسب من شركة التأمين، هذا و قد يقوم البنك بدفع أقساط التأمين على أن يحملها على تكلفة التمويل؛ و غالبا ما تكون العمليات التمويلية المؤمن عليها ذات درجة مخاطرة بسيطة، و من أهم صور التأمين على التمويل نذكر:

¹ عثمان بابكر- التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة-البنك الإسلامي للتنمية- ندوة رقم43-الدار البيضاء،المغرب- الطبعة الأولى-2005-ص481،484،485.

² حسن محمد سمحان، موسى عمر مبارك- المرجع السابق-ص102.

³ محمد محمود المكاوي-التمويل المصرفي و الإسلامي-المكتبة العصرية للنشر و التوزيع - مصر،المنصورة - الطبعة الأولى-2010-ص292

1. التأمين على إعسار المدين.

2. التأمين الخاص بالتصدير.

3. التأمين على الكمبيالات المخصوصة.

أما فيما يتعلق بالتأمين في حالة المشاركة (التعاون)، فالأصل يختلف عنه في حالة الإقراض (التجاري) للأسباب التالية¹:

1. التأمين لدى شركات التأمين التجارية غير شرعي، لأن له صلة بالربا و الغرر و الغبن و القمار و المراهنة، و أكل أموال الناس بالباطل.

2. العميل في حالة التمويل بالمشاركة (التعاون) شريكا و ليس مدينا، و بالتالي ليس هناك مديونية يمكن التأمين ضد مخاطر عدم سدادها.

3. التمويل بالمشاركة تجب على البنك أن يتحملها. وفي حالة فشل السوق و ما ينجم عن ذلك من خسارة؛ فان البنك يشترك مع الشريك في الخسارة بنسبة التمويل الذي قدمه. و في حالة الفشل الأخلاقي للشريك، فيجب عليه أن يرد للبنك رأسماله.

و بالتالي من المتوقع أن ينحصر دور التأمين في حالة التمويل المصرفي الإسلامي، في التأمين ضد المخاطر المادية من حريق سرقة و تلف، و غيرها التي تتعرض لها الأصول الممولة من خلال شركات التأمين التعاوني و يقوم العمل فيها بالاشتراك بأقساط محددة ، و إذا لم تكف الأقساط يسدد المشتركين الفرق، أما إذا كان هناك فائض فيتم ترحيله للعام التالي أو توزيعه على المشاركين.

¹ نفس المرجع-293.

2/ تفعيل قطاع الوقف المكمل للقطاعين العام و الخاص

تتم الدولة بحفظ نمط الحياة الاجتماعية؛ و تلعب دورها بجدية و حكمة و رؤية شاملة تنبثق من التصور الإسلامي للحياة، و لان دور الدولة في نموذجنا الإسلامي أخذ أبعادا كثيرة حيث يتسع التدخل المباشر لتصحيح كل ما يخل بتحقيق المقاصد العليا للشريعة في حفظ الدين و النفس، العقل، النسل و المال، فهي تقوم بتفعيل قطاع الوقف الذي يعتبر قطاعا استثنائيا للمالية الإسلامية؛ و الذي تزايد دوره في الوقت الراهن، من خلال سد فجوة عدم التكامل بين القطاعين العام و الخاص.

2-1/ دور الدولة في ضبط الاقتصاد

2-1-1/ تفعيل آليات السوق: لا يوجد خلاف بين الفقهاء و الباحثين في الاقتصاد الإسلامي حول

مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ و ذلك لقول الله سبحانه و تعالى: "أطيعوا الله و أطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم" (سورة النساء: الآية 59)، و على هذا الأساس وضع الإسلام منطقة فراغ في الصورة التشريعية التي تنظم بها الحياة الاقتصادية، لتعكس العنصر المتحرك و تواكب تطور العلاقات بين الإنسان والطبيعة، و تدرا الأخطار التي قد تنجم عن هذا التطور المتنامي على مر الزمن، فأى نشاط او عمل لم يرد نص تشريعي يدل على حرمة او وجوبه، يسمح لولي الأمر السماح بإعطائه صفة ثانوية، بالمنع عنه فاصبح حراما او الامر به فاصبح واجبا¹.

فاذا كان النظام الرأسمالي يقوم على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد إلا في حالات معينة من اجل إشباع الحاجات الضرورية؛ فان النظام الاشتراكي يقوم على التدخل المباشر للدولة في كافة

¹ محمد باقر الصدر-اقتصادنا- دار التعارف للمطبوعات-بيروت، لبنان-الطبعة الثانية- 2009-ص 764،765.

القطاعات الاقتصادية، اما دور الدولة الإسلامية فيتمثل في تحقيق التوافق بين مصلحة الفرد و الحق العام للمجتمع¹، و يكمن دور الدولة التوجيهي و التنظيمي للحياة الاقتصادية من خلال:

2-1-1 / التسعير: يعرف التسعير في الاصطلاح الشرعي على انه تقدير السلطان أو نائبه للناس

سعرا، و إجبارهم على التباع قدره، و اتفق جمهور الفقهاء على عدم جواز التسعير في الأحوال العادية، أما في حالة الغلاء فيجوز تدخل الدولة لحماية حقوق المسلمين².

2-1-2 / نظام الحسبة من خلال توجيه النصح و الإرشاد للمتعاملين في السوق: يعتبر نظام الحسبة

أحد أركان الدولة الإسلامية؛ و يقوم بوظيفة مراقبة الدولة للنشاط الاقتصادي في عمومه، و أن يوجه طبقا للقيم الإسلامية التي تساعد على حفظ حياة الإنسان بعناصرها الخمسة " الدين و النفس والعقل و النسل و المال"، و بتجنب التعامل في السلع و الخدمات المحرمة و المكروهة مثل الربا، الخمر و الخنزير، و البعد عن كل ما يؤدي إلى الاحتكار الآثم، و هو ما قام به عمر بن الخطاب رضي الله عنه في فترة خلافته حيث كان يشرف بنفسه على الأسواق و كان يقول: " لا حكرة في سوقنا " وذلك بالامتناع عن الغش بكافة أشكاله كالتطفيف في الميزان، التلاعب بجودة السلعة و عدم الوفاء بالحقوق لان المسلمون عند شروطهم³، فعلى سبيل المثال سلوك المنتج في الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى تنمية الإنتاج ؛ و هي النقطة الوحيدة التي تتفق عليها المذاهب الإسلامية و الرأسمالية و الماركسية بالاستفادة من الطبيعة إلى أقصى حد، فالإسلام حث على العمل و الإنتاج؛ و قيمته بقيمة كبيرة و أصبح العامل في سبيل قوت يومه، أفضل عند الله من المتعب الذي لا يعمل؛

¹ إسماعيل علوي، عادل مباح- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام -عنوان المداخلة: الحرية الاقتصادية و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ص 7، 8، 11، 12. مأخوذة من موقع : PDF ; 03 : 2011 /arabe/WP- content/uploads/iefpedia.com
² نجاح ميديني - تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام- عنوان المداخلة: دور الدولة في الرقابة على النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي ص 13-بتاريخ 2012/02/12 مأخوذة عن موقع :

iefpedia.com/Arab/WP- content/uploads/2011 :03 ;pdf

³ نفس المرجع- ص14

فقاوم الإسلام فكرة البطالة وحث على العمل، و دفع إلى توظيف أكبر قدر ممكن من قوى الطبيعة و ثرواتها للإنتاج و خدمة الإنسان في مجالات الانتفاع و الاستثمار¹ و ذلك من خلال:

أ- أسلوب ممارسة الإنتاج يجب ان يلتزم بالأحكام الشرعية الخاصة بالتمويل و أشكال المشروعات وإحسان الإنتاج و إتقانه؛ و الابتعاد عن التمويل بالربا و الاحتكار و الغش في المنتجات و الإسراف في استخدام الموارد، و تلوث البيئة و الرشوة و خيانة الأمانة.

ب- عملية الإنتاج تعتبر من الحقوق المشتركة؛ فنرى ملكية المال في الإسلام ملكية مزدوجة فهي لله عز و جل ملكية حقيقية، و للبشر ملكية استخلاف و إنابة، مع مراعاة أن حق الله هو حق المجتمع، و بالتالي فيلزم على المنتجين مراعاة صالح المجتمع أداء لحق الله تعالى².

2-1-3/ محاربة الاحتكار: حيث ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الاحتكار حرام؛ فحاربه من خلال

التشجيع على المنافسة العادلة، فالرسول محمد صل الله عليه وسلم جعل الحرية للدخول إلى السوق دونما أية قيود؛ ولا يضربون فيه جزية على احد كما كان اليهود يفعلون³.

2-1-4/ تحقيق التضامن الاجتماعي: الدولة تقدم لأفرادها الكثير من الخدمات المادية و المعنوية؛ و

تحافظ على التضامن القومي بين الأجيال، و في سبيل القيام بخدماها تحتاج إلى أموال من خلال فرض الضرائب أو التمويلات الخارجية، فالجيل الحاضر يقوم بسداد قروض أجيال سابقة؛ و كذلك تتحمل أجيال قادمة بسداد قروض الجيل الحاضر نتيجة لمبدأ التضامن القومي بين الأجيال، فالمال هو مال الجماعة التي ساهمت في إنتاجه؛ و قد خاطب القرآن الكريم بقوله: "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً" (سورة النساء: الآية 05) فلم يقل و لا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً، و إنما اعتبر المال مال الجماعة و لا

¹ محمد باقر الصدر-المرجع السابق- ص 690

² محمد عبد الحلیم عمر- المنهج الإسلامي في الإنتاج - ص18، مأخوذ عن موقع/ www.Kantakji.com/3816/496.doc/media /

³ نجاح ميديني - المرجع السابق-ص 15

يجوز لفرد سفيهه و إن حازه؛ أن يخل بالنشاط الاقتصادي للجماعة المتكافلة و المتضامنة، و لما شرع الحجر على السفهاء و المبذرين، لما فيه من تبديد مال الجماعة و الدخل القومي¹.

2-2/ تحقيق التكامل بين القطاع العام و الخاص: يقر الإسلام حق الملكية الفردية للمال بوسائل

التملك المشروعة؛ ويرى ان حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد و الجزاء، و اتفاهه مع الميول الأصلية في النفس البشرية، و يترتب على هذا حفظ المال لصاحبه بحق التصرف المشروع في المال بالبيع و الإجارة و الرهن و الهبة و الوصية و غيرها من حقوق التصرف الأخرى المشروعة؛ و يضمن صيانتة له من الاعتداء عليه بالغصب و السرقة أو الاختلاس، و الإسلام عندما يبيح للفرد حرية التملك، لا يدع حق الملكية الفردية مطلقا بلا حدود و لا قيود، فهو مسير لا مخيرا في تنميته و إنفاقه و تداوله، فحرم الكسب الخبيث الذي يحصل عليه المرء من غير جهد و لا عمل، كالربا و القمار و الرشوة و نحو ذلك، أو الكائن بغير وجه حق، كالسرقة و النصب و الاحتيال و الغش، أو عوضا لما يضر كثمن الخمر و المخدرات و الخنزير و غيرها. فكان للدولة دور لضبط الحرية الاقتصادية من خلال التدخل لوجود خلل في التوازن الاقتصادي، كمنع الاحتكار و تراكم رؤوس الأموال بأيدي قلة من الناس عن طريق الكسب غير المشروع و استغلال السلطة، فاذا كانت المشكلة في النظام الاشتراكي و الرأسمالي تكمن في سيادة واحد من القطاعات العامة أو الخاصة؛ فالدولة في الإسلام تسعى إلى ضبط إمكانيات الاقتصاد العامة و الخاصة، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع لأفرادها من القطاعين؛ و لأبأس أن يتخلى القطاع العام عن بعض مراكزه لمصلحة القطاع الخاص إذا كان هذا الأخير أكثر كفاءة منه في أداء المهمة، و بشكل مغاير على القطاع العام أن يتدخل في المجال الذي يفشل به القطاع الخاص أو يقصر فيه، فالمنافسة هي أسلوب فعال لتوجيه السياسات الاقتصادية بشكل تكاملي فكلاهما يصب في نهر واحد.

¹ يوسف أبو خليل - الضريبة في الإسلام و التشريع الوضعي، دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة كلية الحقوق - مصر - ص 81 و 83.

2-3/ دور الدولة الإسلامية في تفعيل قطاع الوقف، كقطاع مكمل للقطاعين العام والخاص

2-3-1/ تاريخ الوقف في الإسلام: الوقف شيء قديم جدا عرفته المجتمعات الإنسانية منذ أقدم

العصور؛ و لكن المجتمعات السابقة لمجتمع الرسول عليه الصلاة والسلام عرفت أشكالاً أولية من الأوقاف، و النقلة الكبيرة إنما جاءت من المجتمع الإسلامي الأول في المدينة المنورة، حيث تعددت أغراضه، و تنوعت أهدافه من الصعيد الديني إلى الصعيد المجتمعي. خاصة في القرن الثالث الهجري، حتى وجدنا المجتمع الإسلامي قد توسع و تفتن في الأغراض الوقفية¹، فأوقف الرسول الكريم بساتين أوصى بها أحد اليهود بعد موته على الفقراء و المساكين و الغزاة و ذوي الحاجات، كما أوقف علي بن أبي طالب أرض يبيع، و أوقف عمر بن الخطاب أرضه في خيبر و عثمان بئر رومة الذي مازال هذا البئر حتى وقتنا الحالي يسقي ملايين الحجاج².

و بما أن التعليم هو وسيلة من وسائل الاستثمار البشري، فهناك العديد من الدول العربية الإسلامية التي بدأت الحركة العلمية تعتمد على التعليم الذي يستمد غالب نفقاته من موقوفات المسلمين؛ اللذين حسبوا جزءاً من أملاكهم لإنعاش المسيرة العلمية؛ ففي العراق مثلاً هناك المدرسة المستنصرية التي أسسها المستنصر بالله العباسي عام 725هـ حتى 731هـ و أنفق على بنائها 700 ألف دينار من الذهب؛ بتدريس الفقه على المذاهب الأربعة و تدريس العلوم الأخرى من رياضيات و جبر و فيزياء. و التي لا تزال قائمة حتى الآن مدرسة جامع الأزهر الذي تم بناؤه عام 361هـ؛ والكعبة الشريفة التي هي وقف سيدنا إبراهيم عليه السلام³.

كما أن هناك أوقاف لخدمات الإطعام في المناسبات الدينية كرمضان؛ و في ذكرى مولد النبي صلى الله عليه و سلم و أيام الأعياد و مواسم أخرى، وأسهم الوقف في الصحة البشرية مبان اتخاذها مستشفيات كانت لقاء أجر زهيد ورمزي، فقد أنشأ الخليفة العباسي هارون الرشيد أول مستشفى في بغداد؛ وأخرى لأم الخليفة

¹ منذر قحف-الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته- ص 2،3،4-بتاريخ 2014/12/12 مأخوذة عن موقع :

Mozer.kahf.com/books/Arabic/al-waqf al-islami_ _ partonepdf

² المرسي السيد الحجازي- نفس المرجع-ص 67.

³ عبد الملك عبد الرحمن السعدي - الوقف و أثره في التنمية، هيئة إدارة و استثمار أموال الوقف المكتبة الوطنية - بغداد - العراق - الطبعة الأولى، 2000- ص 159

المقتدر بالله وسمي مستشفى السيدة سنة 203هـ، وإنشاء ثلاث مستشفيات في عصر صلاح الدين الأيوبي مستشفى العتيق بمصر و الفسطاط و الإسكندرية.¹

2-3-2/ تعريف الوقف: يعني الوقف لغة الحبس و المنع، و شرعا تحبيب العين على وجه من وجوه

الخير، و منع التصرف فيها من قبل المالك و من قبل الموقوف عليه معا.

و يعرفه بعض الفقهاء و المحدثين بأنه حبس العين؛ كعمارة سكنية أو استثمار أو أرض زراعية أو غيرها على ملك الله تعالى و التصديق بمنفعتها على جهة من جهات البر ابتداء أو انتهاء، كما عرفت المذاهب الفقهية الوقف بتعريفات متقاربة من حيث المقصد من إنشاء الوقف و دوره التكافلي، إلا أنهم اختلفوا في الأحكام المتعلقة به، نحو حق التصرف فيه و استرجاعه، و مدة الوقف و غير ذلك من الأحكام الفقهية الفرعية². حيث ساعد الوقف العلماء في مواجهة استغلال الحكام؛ و بهذا تفسر الفتاوى دونما خوف على مال أو جاه؛ و إنما لإبراء ذمتهم أمام الله عز و جل في تصحيح المسارات العامة بما يحقق الصالح العام³.

2-3-3/ أركان الوقف: أركان الوقف و شروطه، يتركز على أربعة أركان و هي:

➤ **الواقف:** و يشترط فيه الأهلية الكاملة، و ملكية العين المراد وقفها، و الإسلام.

➤ **الموقوف عليه:** أن يكون أهلا لتملك منفعة حقيقة نحو إنسان، أو حكما نحو مدرسة، و أن يكون

جهة بر و إحسان.

➤ **الوقف:** أن يكون معلوما مملوكا للواقف، و حصول الفائدة المشروعة من الغير الموقوفة.

¹ نفس المرجع-178، 176

² المرسي السيد الحجازي-دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية-مجلة جامعة الملك عبد العزيز-م19-ع2-2006-ص57

³ نفس المرجع-ص77.

➤ الصيغة: و هي اللفظ الصريح بلفظ حبست أو تصدقت، بما يدل على التأييد و هو غير قابل للبيع والاستهلاك¹

4-3-2/ دور الوقف في تفعيل العملية التنموية: لقد لعبت الأوقاف دورا بارزا في تنمية المجتمعات

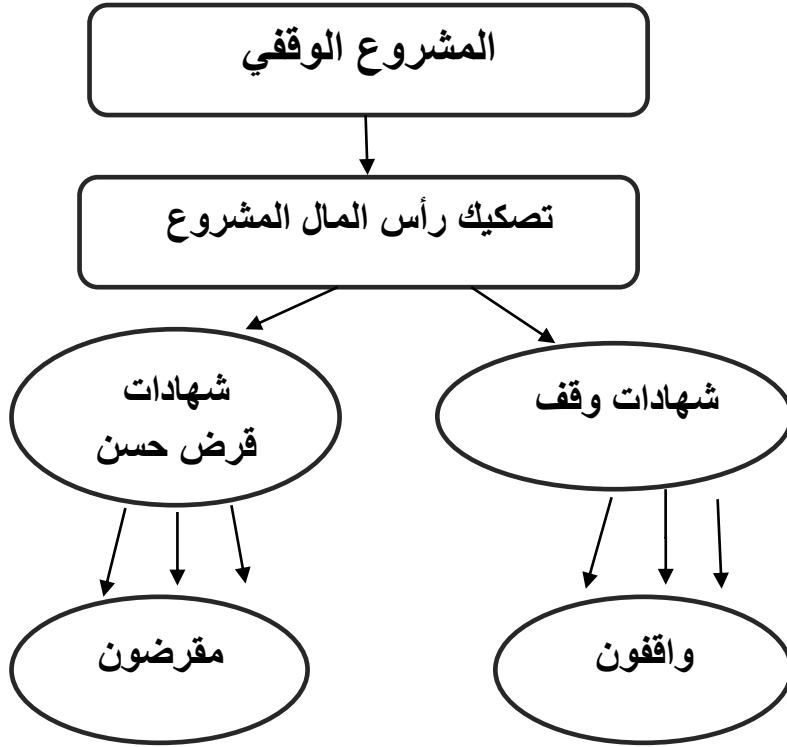
الإسلامية؛ من خلال تطوير العلاقة التفاعلية ما بين البعد العقائدي و البعد التنموي للوقف، فإلى جانب تلك الأوقاف المباشرة التي تقدم خدمات أو منافع مباشرة للموقوف عليهم كالمسجد و المدرسة، هناك الوقف المنتج الذي يندرج ضمن ما يعرف بالاقتصاد الثالث أو قطاع العمل الخيري إضافة إلى القطاع العام و الخاص؛ فنجد صناديق الوقف أداة محورية في نظام الوقف، و هو عبارة عن وعاء لتجميع الهبات الوقفية النقدية من الواقفين بغرض استخدامها للصالح العام؛ و من أجل التأثير في السلوك الخيري عموما و السلوك الوقفي خصوصا؛ يجب مراعاة عوامل موضوعية تؤثر في الأوقاف التي لا يمكن التحكم فيها، من خلال الميل إلى الوقف و طبيعة المشاريع الوقفية المرشحة للتمويل، و هيكل الواقفين، مستوى الثقة في صناديق الوقف، و مستوى الدخل. و مع أن الأصل المرغوب هو تمويل المشروع كلية من خلال الهيئات الوقفية التي تقدم مقابل شهادات الوقف؛ إلا أننا نرى انه و خاصة في حالة عدم كفاية الاكتتاب الوقفي لسبب كبر المشروع، يمكن اللجوء للقروض الحسنة في شكل شهادات قرض حسن، و يمكن للوسيط المتمثل في صندوق الوقف المالي أن يفعل بين فئة المقترضين بالقروض الحسنة من جهة، و فئة المقترضين قرضا حسنا و هم أصحاب المشاريع؛ مع العلم أن القرض الحسن ليس وقفا و إنما باب من أبواب الخير.

و حسب الشكل يمكن تمثيل عملية التصكيك، سواء أكان رأس مال المشروع ممولا كليا بالأوقاف، أو بالقروض الحسنة، أم كان التمويل مزيجا بينهما²:

¹ عبد القادر بن عزوز- فئة استثمار الوقف و تمويله في الإسلام-رسالة دكتوراه-جامعة الجزائر- 2003 - 2004 -ص27.
² رحيم حسين - تصكيك مشاريع الوقف المنتج- مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية-العدد 23 افريل 2014- ص 35-بتاريخ 2014/10/10 عن موقع:

www.giem.info/files/issue/vol_23.pdf

شكل رقم (01) عملية تصكيك المشروع الوقفي



رحيم حسين - المرجع السابق - ص 35

2-3-5 نماذج الوقف الحديثة: إن أهم نماذج الوقف في العالم الإسلامي توجد بالمملكة العربية

السعودية شمالاً بمزارع صالح الراجحي رحمه الله، وهو أكبر وقف خيري على الأرض بمساحة 5600 هكتار،

تشمل أربعين صنفاً من التمر ذو الجودة العالية و تنتج سنوياً عشرة آلاف طن؛ فيصرف ريعه على 12 مصرفاً

محدد بصك الوقفية و 92 جمعية خيرية، كما تقوم بتقديم التمر على المعتمرين في شهر رمضان¹؛ و فضلاً عن

200 ألف نخلة، تضم هذه الأوقاف حقولاً للزراعة العضوية الخالية من أي إضافات أو مواد كيميائية، كل

هذا أسهم في إدراجها في موسوعة فينس بصفحتها كبرى مزارع وقف النخيل في العالم. كما تمتلك الأوقاف

باليمن حوالي 25% إلى 30% لإجمالي الأراضي الزراعية؛ و المتميزة بخصوبتها و قدرتها الإنتاجية العالية في

¹ مزارع الراجحي جنة على الأرض -ALANTV- بتاريخ 2014/12/05 مأخوذة عن موقع:www.youtube.com/watch?v=ARXN2HuD20

زراعة المحصول الغذائي، و في تربية الحيوانات، وتأمين احتياجات المشروعات الصناعية من المواد الأولية الزراعية؛ و من ثم توفر المزيد من فرص العمل في المناطق الريفية التي تحتوي على الفقر في اليمن¹.

3/ المؤسسات العالمية الداعمة لسوق المالية الإسلامية

تعتبر المؤسسات الداعمة بمثابة بنية أساسية لسوق المالية الإسلامية؛ التي تعمل على توفير الخدمات اللازمة من تمويل و تأمين و تخزين و تصنيف و معايرة، و قد تم في مجال تعزيز البنية التحتية للأسواق المالية الإسلامية العالمية بإنشاء العديد من المؤسسات الداعمة للمالية الإسلامية، نظرا لما حققته المالية الإسلامية من تطور كبير يضم 300 مؤسسة، و يدير أرصدة تتراوح بين 880 بليون و واحد ترليون دولار أمريكي؛ و لم يقتصر نشاط الاستثمار في هذه الأدوات على الدول الإسلامية، بل هناك تعاملات واسعة على المستوى العالمي؛ فكان لابد من إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية للارتقاء بمستوى الشفافية و معايير حسن الإدارة في عملها، بما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر و الضبط، و بما يمكنها من الاندماج في النظام المالي العالمي²، و التي تشمل المؤسسات التالية:

3-1/ المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية: و قد تم تأسيس هذا المجلس في البحرين

باعتباره هيئة دولية مستقلة غير ربحية، و لتحقيق الأهداف يقوم بالأعمال التالية:

1. إصدار النشرات التعريفية و الكتب و الدوريات و الموسوعات الفقهية المصرفية، و الدراسات

والبحوث، و غيرها من وسائل النشر الحديثة.

2. عقد المؤتمرات و الندوات و المحاضرات و اللقاءات و ورش العمل لتحقيق أهداف المجلس.

¹ المرسي السيد الحجازي-المرجع السابق-ص75.

² خالد خديجة-عدالة البنوك الإسلامية تحليل نظري و رياضي-رسالة دكتوراه- كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية-تلمسان-2007،2008-ص119.

3. التعاون مع الجهات المختصة لإصدار القوانين الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، والهيئات الإسلامية ذات الصلة، و تشجيع إصدار الأدوات المالية الحكومية و غير الحكومية.

4. إنشاء قاعدة للمعلومات لتقديم رسالة المجلس و العمل المالي و الاقتصادي الإسلامي، بصورة قوية وفعالة من خلال وسائل التقنية المتاحة.

5. المشاركة في إعداد برامج للتدريب، لرفع المستوى المهني للعناصر العاملة في الحقل المصرفي و المالي الإسلامي¹.

3-2/ المركز الدولي للتحكيم التجاري الإسلامي: و يقع المقر الرئيسي لهذا المركز في دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، و قد تم تأسيس هذا المركز باختيار أطراف النزاع المحكم أو المحكمين من خارج المركز.

و تكون القرارات الصادرة قابلة للمراجعة الداخلية الإجبارية للقرارات على أن يعهد بهذه المهمة إلى جهة، مثل مجمع الفقه الإسلامي بجدة أو المجلس الشرعي هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للتأكد من أن الحكم لم يصدر مخالفا للمبادئ الأساسية و القواعد الكلية للفقه الإسلامي².

3-3/ مجلس الخدمات المالية الإسلامية: و تم إنشاؤه في كوالالمبور بماليزيا عام 2002م بمساهمة 12 دولة إسلامية ممثلة في مصارفها المركزية، أو مؤسسات النقد التابعة لها، و بدعم من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

¹ نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح- أصول المصرفية و الأسواق المالية الإسلامية -عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع-إربد، عمان- 2015- ص 220.

² <http://www.cibafi.org/arabic/news/artical.asp?ID=72636>

و يهدف هذا المجلس إلى تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، و إصدار المعايير و الإرشادات المصرفية التي تحكم أعمال و أنشطة المصارف و المؤسسات المالية، في إطار أحكام و مبادئ الشريعة السمحة التي تلتزم بها تلك المصارف و المؤسسات.

و تجدر الإشارة إلى أن البنك الإسلامي للتنمية من الأعضاء المؤسسين و الدائمين في المجلس، وكان للبنك دور فاعل في تأسيسه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنوك المركزية و مؤسسات النقد في الدول الأعضاء بالمجلس¹.

3-4/ الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف: و تم إنشاؤها في البحرين عام **2003 م**، و تعتبر أول وكالة تتخصص في تصنيف المصارف و المؤسسات و المنتجات المالية الإسلامية؛ بدلا من الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية التقليدية، و يصدر عنها تصنيف معتمد على المستوى الدولي.

و تهدف هذه الوكالة إلى مساعدة المصارف الإسلامية على تنمية أعمالها، و طرح منتجاتها في السوق الدولية، بعد أن تتمكن من الحصول على تصنيف دولي من قبل هذه الوكالة؛ كما أنها تضيي الشفافية المطلوبة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، و تمكنها من تقييم حجم المخاطر التي تواجهها.

3-5/ الاتحاد العالمي للتكافل: تم تأسيس مجلس الاتحاد العالمي للتكافل و عقد ملتقاه التأسيسي بالقاهرة في **5 يناير 2007 م**، و تم أيضا تأسيس رابطة شبكات التامين و إعادة التامين الإسلامية التابعة للاتحاد العربي للتامين، و بدأت اجتماعاتها فعليا في **07 فبراير 2007 م**.

و يتكون الاتحاد من شركات التامين سواء التقليدية أو التكافلية؛ و يهدف هذا الاتحاد إلى تشجيع صناعة التكافل الإسلامي، و كذلك التعاون بين الأعضاء في الاتحاد من خلال توعية الجمهور بشأن المنتجات

¹ نفس المرجع ص222.

الإسلامية للتأمين، و تقوية التعاون بين الأعضاء و المؤسسات الأخرى العاملة في الحقل نفسه، من خلال تقديم مظلة عالمية لصناعة التأمين التكافلي.

كما يهدف الاتحاد إلى إعطاء الأعضاء فرصة تداول للمعلومات عن هذه الصناعة و المساهمة في تنميتها من خلال تقديم البحوث و الخدمات المتطورة، و تنمية الموارد البشرية لصناعة التكافل، بالإضافة إلى تشجيع إقامة إطار تنظيمي لتغطية حاجة صناعة التكافل، و بناء أسس قوية لها، و من ضمن أهداف الاتحاد كذلك، التوصل إلى فتاوى محددة بشأن التكافل و إعادة التكافل لإقامة سوق نامية، و كذلك تشجيع شركات التكافل، و إعادة التكافل لتطوير المنتجات الملائمة، و التي يمكن أن تروج من قبل المصارف من خلال التأمين المصرفي، و إقامة صناعة إعادة التكافل التي تحتاجها المنطقة بشدة لتغطية متطلبات شركات التكافل¹.

3-6/ هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: كانت الهيئة في البداية ورقة عمل قدمها

البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع السنوي لمحافظة البنك في اسطنبول في مارس 1987؛ و تكونت بعده لجان عديدة، و صدر عنها دراسات و تقارير ليصبح هيئة المحاسبة المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية. بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 01 صفر 1410 هـ الموافق 26 فبراير 1990 م في الجزائر؛ و قد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411 هـ الموافق 27 مارس 1991 م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح.

حيث أصدرت حوالي 70 معيارا في مجال العمل المصرفي و المالي الإسلامي إلى الآن؛ كما تسعى لخلق أدوات مالية إسلامية جديدة بتوظيف أسس و مفاهيم الهندسة المالية، و قد أدى تطبيق معايير الهيئة من قبل العديد من المراكز الإسلامية في العالم؛ و استطاعت جني مزايا و فوائد مهمة و هذا ما يؤكد ارتفاع عدد أعضاء الهيئة حاليا إلى أكثر من 200 عضوا من 40 بلدا، و كان تمويل الهيئة يتم عن طريق مساهمات

¹ نفس المرجع- ص 223

يدفعها الأعضاء المؤسسون (البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة دار المال الاسلامين شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، مجموعة دلة البركة، بيت التمويل الكويتي)؛ و قد نص النظام الأساسي المعدل على إنشاء مال "وقف و صدقة" لتمويل نشاطات الهيئة و رسم الاشتراك السنوي¹.

3-7/ مركز إدارة السيولة: في عام **2002** م تم انشاء مركز إدارة السيولة، الذي يعمل على

تطوير سوق ثانوية نشطة لمنتجات الخزنة العامة قصيرة الأجل و المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ حيث تشكل البنوك و المنشآت الإسلامية التي لديها فائض في السيولة الأساس الاستثماري الأولي للصكوك (أي لمنتجات الخزنة العامة القصيرة الأجل)، و تتعدد أهداف مركز إدارة السيولة كما يلي²:

1. تسهيل إيجاد سوق نقدية بين البنوك، تتيح لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ان تدير أصولها على

نحو متنوع.

2. تمكين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من المشاركة، ليس فقط كجهات استثمارية بل أيضا

كجهات إقراض.

3. إتاحة أدوات مالية قصيرة الأجل (صكوك خزنة)، تتميز بالسيولة العالية و إمكانية الاتجار بها،

كما يسمح لمؤسسات الخدمات الإسلامية استثمار فوائضها فيها.

4. إتاحة فرص استثمارية قصيرة الأجل أكثر توافراً مع الشريعة الإسلامية، و أكثر تنافسية في

أسعارها مما تتيحه تعاملات المضاربة السلعية.

5. تمكين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من تحسين سيولة محافظاتها الاستثمارية.

6. العمل على إيجاد نشاط سوقي ثانوي يمكن فيه الاتجار النشط في هذه الأدوات.

¹ عبد الرحمن النجدي-هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - المنامة ، البحرين-1413، 2010م - ص 13، 18، 19

² نجاح عبد العليم عبد الوهاب ابو الفتوح- المرجع السابق -ص 222

3-8/ البنك الإسلامي للتنمية: أنشئ البنك الإسلامي للتنمية في أكتوبر 1975م، ليكون بذلك أول مؤسسة مالية إسلامية ذات طابع دولي متفق عليه، و الذي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء و المجتمعات الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية¹ و ذلك من أجل تحقيق ما يلي:

1. المشاركة في رؤوس أموال المشروعات و المؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء.
2. الاستثمار في مشروعات البنية الاقتصادية، و الاجتماعية في الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى.
3. منح قروض لتمويل المشروعات، و البرامج الإنتاجية في القطاعين الخاص و العام في الدول الأعضاء.
4. إنشاء إدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، من بينها صندوق لمعاونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

5. الرقابة على صناديق الأموال الخاصة.
6. قبول الودائع و اجتذاب الأموال لاستثمارها في القطاعات الحيوية.
7. تقديم المعونات الفنية للدول الأعضاء.
8. توفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية بالدول الأعضاء.
9. إجراء الأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية و المالية و المصرفية الإسلامية وفقاً لأحكام

الشريعة الإسلامية؛ و التعاون مع جميع الهيئات و المنظمات و المؤسسات ذات الأهداف المماثلة في إطار التعاون

الاقتصادي العالمي².

¹ سامي حسن حمود - البنك الإسلامي للتنمية و تحديات العولمة - الملتقى الإسلامي تحت عنوان تحديات العولمة للمصارف الإسلامية - عمان - المملكة الأردنية الهاشمية (19-21) يوم 2001/5-2001/5 ص 02.

² نفس المرجع ص 16

الخلاصة:

إن واقع المالية الإسلامية يجعل منها مالية متنوعة لتعدد صيغها التمويلية؛ التي يشارك الفرد فيها حسب الإمكانية سواء شراكة بالمال اذا لم تتوفر له الخبرة و لم يتمتع بالدراية والكفاءة، و ذلك بالتفاهم على نسبة من الربح اذا تحقق. كما ان الدولة تجد من قطاع الوقف او القطاع الخيري، مصدرا آخر لتمويلاتها العمومية، و الذي يسعى مالكة من ورائه رضا الله و تنمية المجتمع، فاذا عجز القطاع العام عن دفع نفقاته، و عارض القطاع الخاص دفع مستحقته؛ نجد الوقف يهب أموالا لتسد الحاجة التمويلية فيتحقق التوازن؛ هذه الصيغ و الموارد تحتاج الى مؤسسات تدعمها وتطورها، فكانت التي ذكرناها سابقا ذات طابع خيري لا تسعى الى الربحية؛ و لكن هدفها هو تطوير و تحديث مختلف الصيغ التي يجب ان تواكب الاحتياجات العصرية و تتفاعل مع المالية الدولية.

الفصل الثالث: واقع المالية الإسلامية وسط المالية العالمية

تمهيد:

إن المالية الإسلامية و رغم تعدد صيغها و مواردها و دعم مؤسسات لها؛ تقابلها تحديات تجتد نفسها قطرة ماء حلال في بحر حرام، هذا الأمر الذي يصعب عليها مسيرتها خاصة أن واقع المالية العالمية يسعى إلى تحقيق الأرباح بكافة الطرق المشروعة و غير المشروعة، ليكون هذا الأخير منفصلا عن الأخلاق. ففي الطرق المشروعة، تجتد المالية الإسلامية متنفسا لها من خلال المالية الدائمة، التي تدعمها منظمات غير حكومية و جمعيات دولية، تساهم معها في نشر الاستقرار للطبقة المحرومة من التمويل على شكل قروض مصغرة، و تشجيع الاستثمارات المسئولة اجتماعيا. أما التحدي الثاني الذي تواجهه المالية الإسلامية، هو اختلاف الأحكام الشرعية لتعدد المذاهب الفقهية في الدول الإسلامية؛ مما يجعل ضبط الأحكام الشرعية غاية في الصعوبة، و لهذا و جب على المالية الإسلامية ضرورة تفعيل و تطوير الهندسة المالية، لتجتد في توحيد و ضبط الأحكام، القدرة على البقاء قوية أمام المالية العالمية.

1/ تضامن المالية الدائمة مع المالية الإسلامية

سمحت بعض الدول الإسلامية سواء الآسيوية أو الإفريقية بتأسيس بنوك إسلامية فيها؛ أغلبها تحتضنه إحدى المجمعين الماليين الكبيرين، دار المال الإسلامي و مجموعة البركة، بمشاركة رأس المال الوطني بطبيعة الحال.

فتأسست في المملكة الأردنية "بنوك إسلامية"، على رأسها البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار و البنك الوطني الإسلامي الأردني، بموجب قانون خاص تحت رقم 13 لسنة 1978؛ و في تركيا تأسس أول بنك إسلامي فيها بنك فيصل الإسلامي سنة 1983، ثم بيت البركة للتمويل سنة 1985، وبنك الأوقاف الكويتي التركي سنة 1989، و التي بلغت فروعهم الثلاثة إلى 15 فرع، و بنك إسلام ماليزيا سنة 1983.

لتتعدى الحدود الإسلامية، و يتركز في الكثير من الدول الغربية، وذلك بمبادرة من رجال الأعمال المسلمين و المؤسسات المالية الإسلامية، كتأسيس دار المال الإسلامي في سويسرا سنة 1981، و بنك كابريس الإسلامي في قبرص سنة 1982، بالإضافة أنها تأخذ أشكالاً متعددة من أهمها¹:

- إنشاء بنوك إسلامية جديدة.
- تحول بنوك تقليدية إلى إسلامية.
- تحويل بعض الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية.
- و على النطاق الدولي، قامت مؤسسات مالية دولية و بنوك عالمية مثل **Citi Group** و **HSBC** بفتح نوافذ متخصصة للعمل البنكي الإسلامي.

¹خالدي خديجة - عدالة و كفاءة البنوك الإسلامية- رسالة دكتوراه-جامعة العلوم الاقتصادية و التسبير و العلوم التجارية-تلمسان-2007، 2008-ص 118.

فالبنوك الإسلامية ليست مجرد بنك عادي لا يتعامل بالفائدة أحمذا أو عطاء؛ فالحقيقة أنه بنك يبنى على العقيدة الإسلامية، و عليه فالإيديولوجية تختلف تمام الاختلاف عن إيديولوجية غيره من البنوك و التي تتمثل في¹:

1. إن النظام الاقتصادي الإسلامي، هو النظام الذي نسير عليه و نؤمن به.
 2. البنك ملتزم بتعاليم الإسلام، و تجسيد المبادئ الإسلامية عقائديا و فقهيها و سلوكيا.
 3. هو جزء من تنظيم إسلامي عام، مهمته خدمة المجتمع الإسلامي.
 4. تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي، و ليس محض شعار يرفع.
 5. إنها بنوك استثمارية تنموية تقوم على المشاركة.
 6. إنها بنوك اجتماعية، إضافة إلى أنها بنوك اقتصادية.
- فالخصائص المميزة و الأساسية للبنوك الإسلامية تختلف كل الاختلاف عن التقليدية؛ لكونها تأخذ العامل الاجتماعي في اهتمامها، بل و تطمح لجعل المال يخدم المجتمع، على عكس التقليدي الذي يسخر كل المجتمع لخدمة المال. فالهدف الإسلامي أكبر من أن يستبعد التعامل بالفائدة، ليتخطاها و يوجه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمار، بربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، و الدليل على ذلك انتشارها العالمي، ولهذا السبب وجدت المالية الدائمة في التمويل الإسلامي عوامل مشتركة؛ حتى تساندها و تتعاون معها في خضم النظام المالي العالمي.

¹ محمد رامز عبد الفتاح العريزي-مشروع إنشاء بنك إسلامي لا يقوم على الحيل الربوية و المخالفات الشرعية-المكتبة الوطنية-الأردن، عمان- الطبعة الأولى-2008-ص33.

1-1/ المالية الدائمة المدعمة للمالية الإسلامية

إن تطبيق المعايير الاحترازية و متطلبات رأس المال؛ ليست وحدها حلول لضمان التمويل و الابتعاد عن الأزمات، و لكن يجب تسليط الضوء على ما يسمى بالمالية الدائمة، من خلال الاهتمام أيضا بالعامل الاجتماعي، و زرع فكرة التضامن و الأخلاق؛ ففي الوقت الذي تتطلب 90٪ من الأصول لتستثمر في المنتجات التقليدية، فإن 10٪ فقط تستثمر في التمويل المستدام¹.

فالمالية المتضامنة والاستثمار المسئول اجتماعيا و القروض المصغرة و المبادرات الخيرية؛ تدعم المالية الإسلامية في تطبيقاتها و مفهومها، فهي تدمج المعايير الاجتماعية و المالية بالمعايير البيئية، لاختيار أنجح محفظة من منظور التنمية المستدامة، و هي تستبعد الأموال الأكثر شيوعا في البلدان الانجلوسكسونية لأسباب أخلاقية و دينية مثل التسلح القمار التبغ و الكحول².

1-1-1/ مساوى المالية العالمية

إن المالية الدولية تعمل على تجميع مصادر رؤوس الأموال بصورة مجموعة واحدة في السوق، انطلاقا من تشابه أهدافها و أنشطتها معا، فتنهار أسواق الأوراق المالية عندما يتجه سلوك هذه المصادر نحو سحب استثماراتها بشكل مفاجئ؛ متسببة في نزول حاد لقيمة العملة المحلية، و مهددة للوسطاء الماليين، و في مقدمتهم المؤسسات المصرفية التي تمنح القروض الائتمانية الى المستثمرين المحليين؛ حيث ان المضارين في السوق المالي، هم الأوائل المدركون لأهمية هذه التطورات التي تضرب بقوة اقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة، و الدول المتطورة بصفة عامة. و كردة فعل وضعت قيود على تدفقات رؤوس الأموال من و إلى الخارج، و هي بذلك تقلل من فاعلية و كفاءة النظام المالي العالمي من خلال³:

¹Andrèane Fulconis Tielens- pour une finance durable – Banque Stratégie,N°294 juillet – Aout 2011 – p 3.

² Michel Ielart -de la finance éthique al éthique de la finance-document de recherche n03 ,2014-p8

³ عيد الحكيم مصطفى الشرقاوي – العولمة المالية و إمكانية التحكم – دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، مصر- الطبعة الأولى- 2003- ص 29.

1-1-1-1 / شدة المضاربة في سوق العملات: بسبب تقلب آراء المضاربين و اختلافهم؛ فيبيعون

عدد كبير من الأسهم سواء بهدف إخراج استثماراتهم، أو بهدف شرائها بعد انخفاض أسعارها، و لكن هذه العمليات المصطنعة ادت الى إشعال النار في أسواق أخرى، للعمل بالمثل من قبل مؤسسات مضاربة أخرى، الأمر الذي يندر بأزمات مالية متكررة.

1-1-1-2 / هشاشة النظام المالي: إن عدم قدرة الأسواق المالية المحلية للمنافسة الخارجية؛ و عدم

التحكم فيها و مراقبتها لقلة الخبرة، يشجع المستثمرين الأجانب بالتعامل فيها و تحقيق الربح السريع، بحيث يمكنهم رفع أسعار الأسهم و السندات بصورة سهلة و غير أخلاقية في بعض الأحيان، و التي لا يدرك السماسرة المحليون حقيقتها.

1-1-1-3 / الأخلاق مبدأ نسبي: إن دراسة المبادئ الأخلاقية و القيم تتطلب ألا تنفصل عن

العملية الاقتصادية؛ حيث انه لا معنى للحديث اذا فصلنا الأخلاق عن أي نشاط، أما اذا وقعت هذه القطيعة، سينجر عنها أزمات و مشاكل تخلق الاختلاف الرهيب الذي يعيشه النظام الرأسمالي الراهن، و ذلك بفصل الأخلاق عن المعاملات المالية، فكانت هذه الفكرة ناشئة عن نزعات¹.

1-1-1-1-1 / النزعة المالية الاقتصادية: تعد المدرسة الماركسية في مقدمة المدارس التي مهدت

لظهور علم الاجتماع الأخلاقي؛ حيث أن الظاهرة الأخلاقية في نظر الماركسية وثيقة الصلة بالظاهرة الاقتصادية.

و الواقع أن الأخلاق في نظر الماركسيين مثلها كمثل السياسة و القانون؛ إنما تتوقف على الأحوال

الاقتصادية و الظروف المعيشية لكل مجتمع من المجتمعات و بحسب تطورها؛ و ذلك من خلال العلاقات

¹ حسين عبد الحميد احمد رشوان- الأخلاق – مؤسسة شباب الجامعة – مصر – الطبعة الاولى-2008- ص 166.

الاقتصادية التي تقوم عليها أساليبهم في الإنتاج و التبادل. فالحالة الاقتصادية هي التي تحدد أفكارنا على الخير و العدالة، و عليه فان الظاهرة الخلقية واقعة تاريخية نسبية و ليست مطلقة.

و يقول انجلز أن أفكار الخير و الشر تختلف من شعب لأخر و من حقبة لأخرى؛ فليس في دائرة الأخلاق حقائق نهائية و مبادئ مطلقة، لان تغيير طرق الإنتاج لابد أن يقضي الى تغيير مماثل في معايير الناس الأخلاقية و طرق حكمهم على الأفعال.

1-1-1-1/ المذهب التطوري: داع المذهب التطوري في القرن 19، و يعد هربت سبنسر من

أصحاب هذا المذهب؛ حيث اخترع سبنسر عبارة البقاء للأصلح، و اعتبرها القوة الرئيسية التي تكمن وراء التقدم التطوري، فالصراع من اجل البقاء داخل المجتمعات او بينها في نظره تؤدي الى خلق التوازن الاجتماعي، لان هذا التحول هو الذي تمر به جماعة من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس¹.

و ربط سبنسر فكرة الضمير الأخلاقي لمبدأ التطور، فيحتفظ بها أفراد الجنس البشري مادامت هي صالحة و ذات فائدة؛ و انه لا يؤمن بإمكان قيام أخلاق مطلقة بل إلى الأخلاق النسبية. و يبدو ذلك في اختلاف الأحكام الخلقية من مجتمع إلى آخر و من حقبة إلى أخرى. كذلك فهو لا يرى أن للأخلاق صبغة دينية، و لكنه يقر ان القوانين الأخلاقية لا تقل وضوحا عن قوانين الطبيعة نفسها.

1-1-1-1/ التزعة التاريخية: يعد كارل مافهايم الممثل الحقيقي للزعة التاريخية؛ اذ نظر إلى

الأصول التاريخية و الظروف الاجتماعية كمصادر رئيسية أساسية لنشأة القيم، و عليه فان القيم و المبادئ لا توجد خارج التاريخ؛ و إنما هي وليدة عمليات التاريخ و الصراعات التاريخية و العمليات الثقافية و الأوضاع الطبقيّة. و بالتركيز على ذلك البعد التاريخي، نجد ان القيم الأخلاقية هي نتاج ارتباط الإنسان بالأنا و المجتمع، و تخضع في نفس الوقت لحركة الزمان التاريخي، حيث ان تغير القيم يحدث عندما يصبح المجتمع ديناميكيا،

¹ نفس المرجع - ص 170.

ويظهر صراع القيم عندما تكون هناك جماعتان أو أكثر مختلفان و حدث بينهما التوافق، او سيطرت إحدهما على الأخرى قيم موضوعية تصدر عن المجتمع و التاريخ¹.

1-1-1-3-4/ التفسير التجريبي و النفعي للأخلاق: نادى فرنسيس بيكون Bacon بوجوب

تطبيق المذهب التجريبي على دراسة الأخلاق؛ و هو المنهج الذي اتبعته المدرسة الانجليزية، و يقوم هذا المذهب على أساس تفسير الشعور الأخلاقي على نحو يمثل الشعور الحسي و هذا الأخير الذي يؤدي إلى المعرفة.

فالخير معناه تجريبيا، كل ما يثير في النفس الشعور بالارتياح، و الفعل الخبيث، هو كل ما يثير في النفس الشعور بالقلق. و على هذا فان التجربة هي التي تكون الضمير، حيث يقول هيومان ان المادة هي المرشد الأساسي في حياة الإنسان؛ كما أكد جون لوك هذا المعنى، فمبدأ اللذة و الألم هو مقياس كل قيمة و كل حكم قيمي، و بذلك أضفى أصحاب هذا المبدأ على القواعد الأخلاقية حكما نفعيا.

وهكذا نرى أن المذهب التجريبي النفعي في مجال الأخلاق؛ يتجاهل العنصر الذاتي الذي غالبا ما يتعارض مع القيم الحسية، فتحكم على اللذة بأنها لا خلقية، و التي يجب ان تضاف الى معطيات التجربة لتكوين الخصائص الذاتية للضمير الأخلاقي².

ان من خلال هذه النظريات نلاحظ ان الأخلاق لها مفهوم نسبي؛ و عليه فأى نظام لا يشتمل على الأخلاق خاصة في الميدان المالي، و هو ما قام عليه النظام الرأسمالي، زاد من حدة تطور حب الإنسان للمال فأصبح الجشع و الطمع يحفز على الاستثمار، و التي تكون نتائجه أكثر سلبية مع الحرية الاقتصادية فنتج عنها ممارسات غير مشروعة و ممنوعة و حتى إجرامية، و التي يصعب حصرها في إطار أو عدد معين و من بينها:

1-تجارة المخدرات: لعل أهمية عمليات تبييض الأموال تتعلق بتجارة المخدرات نظرا للمردود الضخم

من الاموال التي تدرها هذه التجارة؛ و قد أعلن رالف لايندر و هو خبير مالي في مكافحة الممارسات المصرفية

¹ نفس المرجع - ص 172.

² نفس المرجع - ص 177.

غير المشروعة، ان تهريب المخدرات يساهم في حدوث عمليات تبييض أموال قيمتها 125 مليار دولار على مستوى العالم، و التي تمثل 25% من قيمة إجمالي تبييض الأموال المرتبطة بالمخدرات فقط و البالغة 500 مليار دولار سنويا¹.

أمثلة: لعل اهم عمليات تبييض الأموال تتعلق بما قام به رئيس بانما المخلوع " "لورييغا"؛ حيث سمح لعصابات المخدرات الدولية في مدينة مدلين الكولومبية، باستخدام بانما كمحطة التعامل في تجارة المخدرات، مقابل الحصول على مبالغ مالية طائلة يتم إيداعها في البنوك العالمية لإجراء عمليات الغسيل لها، و قد تم اعتقاله بعدما غزت الولايات المتحدة الامريكية بلاده، و حكمت عليه بالسجن لمدة 40 عاما، و قد ساهم بنك الاعتماد و التجارة الدولية في مدينة فلوريدا الأمريكية في تسهيل إيداع أموال المخدرات المنقولة من كولومبيا إلى أمريكا؛ ثم كان يقوم البنك بواسطة فروع المتعددة بتحويل الأموال إلى كولومبيا بصورة قانونية، و قد أدى إلى انهيار البنك تماما بسبب تورطه في هذه العملية.

ب- الرشوة: تعتبر الرشوة من اكثر الجرائم التي يمكن ان تؤدي الى الحصول على اموال طائلة غير مشروعة، فتصبح مصدرا من مصادر الأموال المراد تبييضها، حيث فرضت عقوبات تتمثل في الحبس و الغرامة المالية. و الأمثلة عن ذلك كثيرة من بينها؛ فضيحة الرشوة في اليابان تلك التي قام بها رئيس الوزراء السابق (كاكاو يتاناكا) سنة 1972 بحصوله على 1.2 مليون دولار من اجمالي 12 مليون دولار دفعتها شركة لوكهيد الأمريكية كرشوة لشراء طائرات ترايستار، و حكم على تاناكا بالسجن و إلزامه بدفع غرامة مالية².

ت- اختلاس الأموال: و هي جريمة مرتبطة بالفساد الإداري، و ذلك بإيداع الأموال المختلسة الكبيرة القيمة في بنوك أجنبية خارج البلاد، لعودتها في المستقبل إلى البلاد بصورة مشروعة؛ و تجدر الإشارة إلى استمرار حالات الاختلاس في ظل حرية السوق و تحرير الاقتصاد، بسبب استلام المعونات الأجنبية الاقتصادية

¹حمدي عبد العظيم - غسيل الاموال في مصر و العالم - الدار الجديدة للنشر- مصر- الطبعة الاولى - 1997 - ص 131.

² نفس المرجع-ص132

من الدول الصديقة، و التي ينظر إليها كبار العاملين في الدولة على أنها أموال مجانية، يجب الحصول منها على أكبر قدر ممكن بطريقة مشروعة فيصبح محلاً للتبييض¹.

ث- التهرب الضريبي: وهو التهرب الغير مشروع من الضريبة او الغش الضريبي؛ اذ يقوم المكلف كليا او جزئيا من التخلص من تأدية ودفع الضرائب المستحقة عليه، و ذلك عبر ممارسة الغش و التزوير في القيود و مخالفة القوانين و الأنظمة المعتمدة، و هذا التهرب الضريبي يعتبر مصدر جني أموال طائلة تكون هدفا لعمليات تبييض الأموال².

ج- الاتجار بالنساء و الأطفال: بدأت ظاهرة الاتجار بالنساء في أوروبا بمعرفة " مافيا الدعارة" ، لتهريب نساء من دول أوروبا الشرقية بعد انهيار النظام الشيوعي في هذه البلاد، و أشارت احد التقارير الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة و مقرها في جنيف، إلى أن العديد من الفتيات يتركن أوروبا الشرقية هربا من الفقر و البطالة . و أن أعمارهم تتراوح بين 15 و 20 سنة بحثا عن الثراء. ليتسع نطاقها ليصل إلى عدة دول، فتودع هذه العصابات المداخل المحققة من التجارة غير المشروعة في حسابات سرية في البنوك الأجنبية. التي فروعها تنتشر في مناطق جغرافية متعددة حول العالم³.

ح- الاتجار غير المشروع بالأسلحة: ان الإتجار غير المشروع بالأسلحة، يعني صنع الأسلحة و أجزاءها ومكوناتها، بتهريبها و نقلها عبر الحدود بصورة غير مشروعة و ترويجهها. و لقد ثبت الانتشار غير المضبوط للأسلحة في مناطق العالم، التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي و من نزاعات عنيفة، ليشكل عائقا رئيسيا للسلام و التنمية الاقتصادية.

¹ نفس المرجع - ص 133.

² مهدي محفوظ - علم المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي، دراسة مقارنة- جامعة بيروت للاقتصاد - 1994 - ص 379.

³ حمدي عبد العظيم - مرجع سابق- ص 50.

و تتراوح تقديرات أعداد الأسلحة الصغيرة و الخفيفة الموجودة بين أيدي الناس؛ ما بين 100 مليون و 500 مليون قطعة، منها ما بين 80.5 مليون بندقية اي كي، و 47 مليون كلاشينكوف، و ذكر انه بالإمكان شراء بندقية كلاشينكوف في بعض البلدان النامية بمبلغ 10 دولار، أو مقابل دجاجة أو عترة¹.

خ- جرائم السياسيين: يهدف الفساد السياسي الذي يقترن باستغلال النفوذ إلى جمع الثروات و تهريب الأموال الى الخارج؛ للقيم بغسلها و عودتها مرة أخرى في صورتها المشروعة².

ح- التعامل بالربا: يرتكز تداول سوق المالية العالمية (سلع و خدمات) على اساس التعاطي اخذا وعطاء بسعر الفائدة، و الذي يعتبر المتغير المحفز لهذا السوق، فيشمل:

- الاسهم في شركات تنتج المحرمات او تتاجر بها، كما لا يجوز اصدار الاسهم الممتازة التي لها خصائص مالية تضمن راس المال او الربح؛ او تقديمها عند التصفية او عند توزيع الارباح.
- ان عقود الخيارات التي تقوم على اساس ان المعقود عليه، ليس مالا و لا منفعة و لا حقا ماليا، فلا يجوز تداولها.

- التعامل بالسلع و العملات من خلال تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد اجل و دفع ثمن عند التسليم، و يتضمن شرطا يقتضي ان ينتهي فعلا بالتسليم، و هذا العقد غير جائز لتأجيل البدلين؛ او تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد اجل، و دفع الثمن عند التسليم دون ان يتضمن العقد شرطا يقتضي ان ينتهي بالتسليم الفعليين، بل يمكنه تصفيته بعقد معاكس، و هذا النوع غير جائز اصلا.

-التعامل بالمؤشر لمعرفة حجم التغير في سوق معينة فتجرى عليه مبيعات، و لا يجوز بيع و شراء المؤشر، لأنه مقامرة بحتة و هو بيع شيء خيالي لا يمكن وجوده؛ والتعامل ببعض انواع بطاقات الائتمان، التي

¹ عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي- العولمة المالية و تبييض الأموال- دار الجامعة الجديدة، 2007- ص 144- 147.
² نفس المرجع- ص 199.

يفرض عليها فوائد ربوية على مجموع الرصيد غير المدفوع خلال فترة محددة من تاريخ المطالبة¹

مؤشرات للمالية غير الشرعية²:

- يشكل الاقتصاد غير الشرعي لجمهورية التشيك حوالي 10% من الناتج المحلي الاجمالي.
- كل عام تصل حوالي 30 مليار فاتورة مخدرات غير شرعية للولايات المتحدة الامريكية من المكسيك.
- أكثر من 2 مليار دولار فاتورة مغسولة في بولندا كل عام.
- سويسرا متورطة بحوالي 500 مليار دولار فاتورة غسل أموال كل عام.
- تمثل السوق السوداء 8.4% من الناتج المحلي الاجمالي البريطاني .
- المال المغسول في بيلاروسيا حوالي 30% من الناتج المحلي الاجمالي.
- أموال محظورة أنتجت و غسلت في كندا ما بين 5 مليار دولار إلى 17 مليار دولار في العام 1997.
- تقريبا 2.7 مليار دولار تغسل في كولومبيا كل عام.
- مبيعات المخدرات المحظورات تنتج بحدود 48 بليون دولار سنويا؛ حيث يحاول المجرمون إرجاعها إلى الاقتصاد السائد من خلال غسلها (لسنة 1998).
- إجمالي الأرباح غير الشرعية من 2 إلى 5% من PIB العالمي؛ أو ما يعادل 1 إلى 3 ترليون دولار (لسنة 1996)

1-1-2/ مشاريع المالية الدائمة: إن المالية الإسلامية تجعل من الزكاة و الصدقات و التبرعات؛ التي

تقوم بها الأفراد و البنوك الإسلامية تمويلا يدفع إلى الفقراء أو الجمعيات مباشرة³؛ الأمر الذي يدعم أهداف

¹ محمد محمود العجلوني-البنوك الاسلامية احكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية-دار المسيرة للنشر و التوزيع-الطبعة الاولى، 2008- عمان- ص326،327،328.

² عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي-المرجع السابق ص200.

³ Michel lelart .op.cit. p8

المالية الدائمة؛ و من اجل ذلك وضع برنامج لتشجيع الحصول على الائتمان المصرفي لدعم العاطلين عن العمل بفتح 10 مليون حساب جديد للفقراء من خلال المؤسسة العالمية (IMCE)¹ لصناديق الادخار؛ حيث أن 90 % من الأسر لا يستطيعون الحصول على الخدمات المالية الرسمية، كما يهدف هذا البرنامج إلى تطوير وإنشاء الإطار المناسب، من خلال خفض الرسوم على المنتجات المالية، فتقدم بأسعار وهامش ربح مستحق للبنك في متناول الجميع، بتطوير قنوات التوزيع البديلة مع مكاتب البريد والتجار المحليين الذين يستفيدون من خدمات مالية نيابة عن البنك.

حيث ترى رابطة القرض المصغر في فرنسا الزيادة في عملية التمويل الصغير بمساهمة موظفيها ومتطوعين لشرح عمل القرض المصغر؛ و ذلك بما يقارب 2200 فرع لـ 2000 مشروع في السنة، و أيضا إنشاء شراكة مع بنك القرض أفلأحي و شنايدر الكتريك و Climat cdc و دانون، من خلال استثمار 30 إلى 50 مليون اورو في برامج الحفاظ على النظم الايكولوجية الطبيعية، و الاستصلاح الزراعي و منع إزالة الغابات، و كان من مشاريعها أيضا زراعة 7000 هكتار من أشجار مانغروف، و هذا بهدف تخزين حوالي 900 ألف طن من الكربون خلال 20 سنة القادمة².

● و في عام 2006 نشر نيكولاس ستيرن نائب الرئيس السابق للبنك الدولي تقريرا بشأن اقتصاديات تغير المناخ، فواجب على العالم أن يخصص على ما لا يقل عن 1% من العائدات، للتخفيف من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري حتى سنة 2050، و إلا سيفقد الاقتصاد العالمي بين 5 و 20 % من ناتجها المحلي الإجمالي.

¹ IMCE : Institut mondial des caisses d'épargne

²Christian Sautter- états généraux de l'économie social et Solidaire- Banque Stratégie n° 294juillet – Aout 2011 – p38 .

● كما أصدرت لأول مرة الصكوك الخضراء، أو صكوك المبادرات المسئولة اجتماعيا بقيمة 1 مليار رينغت و التي أصدرتها هيئة الأوراق المالية الماليزية لتمويل حماية الموارد الطبيعية، و تشجيع استخدام موارد الطاقة المتجددة¹. كما توصي البنوك بوضع خطة للتغيرات المناخية، بالتعاون مع منظمات أصدقاء الأرض و اعتماد قانون البيئة في أكتوبر 2008 لتطوير و تمويل الاستثمارات الموفرة للطاقة بالتعاون مع صناعة التأمين، و ذلك بهدف تجديد كامل لـ 400 ألف مسكن لسنة 2013 باعتبارها موفرة للطاقة، و تجديد معدات النقل، و إنشاء صندوق لدعم و تطوير الحرارة المتجددة، و أيضا التسويق المسئول لمنتجات وعلامة التنمية المستدامة من المنتجات و الخدمات المصرفية و المالية المصممة على أساس ثلاث معايير هي²:

معيار الأمن: إعلام العملاء على مستوى حماية رأس المال، و العائد المعروف مسبقا.

معيار المسؤولية: بإعلام العملاء بدرجة اندماج المعايير الاجتماعية و البيئية في تصميم المنتج.

معيار المناخ: إعلام العميل على حجم انبعاث الغازات السنوية للاحتباس الحراري (ثاني أكسيد

الكربون ، غاز الميثان.....)

● مبادرة كلينتون العالمية، حيث تعقد هذه المبادرة كل سنة ابتداء من 2005 بمشاركة رؤساء دول وقيادة في مجال العمل الخيري و محبو الخير ورواد غير حكوميين. حيث تقوم هذه المبادرة على أن الاستثمار و فرص توزيعهما غير متساو، و لزيادة فرصة نجاح كل فرد في كل بلد، و خاصة ما تشهده السنوات الأخيرة من زيادة هائلة في عدد المنظمات غير الحكومية التي تعمل في جميع أجزاء العالم؛ و باستعمال التكنولوجيا التي تتيح اليوم لملايين الأشخاص بالتبرع بمبالغ صغيرة من خلال الرسائل النصية، أو عبر الانترنت، و سرعة المرونة التي تمتلكها المنظمات غير الحكومية في التصدي للمشكلات العالمية؛ فهي تشكل أكبر قدر من التقدم في الأماكن

¹ Global SUKUK REPORT 1Q-Bank Negara Malaysia-p4:www.Mifc.com

²Finance et développement durable – groupe caisse d'épargne – Extrait du document de référence 2008 –p 4

التي يكون فيها الأشخاص شبكات من التعاون الخلاق، فيحقق أكبر عائد بصورة مذهشة¹. ومن بين هذه المنظمات "شركاء من أجل الصحة" ومؤسسة "بيل وميليندا غيتس" ومؤسسة "ستاركهيريغ" و"بروكتور أند غاميل" و"وولمارت" و"دويتشي بنك"؛ والتي توفيق بين المصالح المالية والمصالح الاجتماعية، وتتيح خبرتها مع المجتمع المدني، كما تخصص إيرلندا والنرويج والمملكة المتحدة ميزانيات المعرفة الأجنبية في الاقتصاديات الضعيفة، ففي الفترة من 2005 حتى 2012 ساهمت في تحسين حياة أكثر من 400 مليون شخص في أقل من 180 بلد.

وفي مشروع (Anchor Farm) المنفذ في ملاوي بماليزيا تدعم هذه المنظمات غير الحكومية القطاع الزراعي؛ بحيث تقوم بتشغيل مزرعة كبيرة لها شركات مع الآلاف من أصحاب الحيازات الصغيرة، بحيث تمكنهم من شراء البذور والسماذ بأسعار الجملة وبتوفير الوصول المباشر إلى السوق الذي يتعين عنه دفع ما يقارب نصف دخلهم السنوي لوسطاء التوزيع، و الموهوبون من أصحاب المزارع الصغيرة يحصلون الآن غلة أفضل، فزادت دخولهم في المتوسط بخمسة أضعاف وذلك بهدف الخروج من الفقر².

2/ واقع المالية الإسلامية في الاختلافات الفقهية، و ضرورة توحيد الأحكام الشرعية

2-1/ اثر الاختلافات الشرعية للمذاهب الفقهية في توحيد أحكام المالية الإسلامية: إن أهم

المذاهب الفقهية التي كتب لها البقاء هي المذاهب الأربعة لأهل السنة والتي تتمثل في المذهب الحنفي و المذهب المالكي و المذهب الشافعي و المذهب الحنبلي؛ و هي مذاهب متقاربة لأنها تعتمد على القرآن و السنة و إنما تختلف في مدى أخذها بالرأي في الفقه، فكان أبو حنيفة يعطي للرأي مجالاً واسعاً، بينما الأئمة الثلاثة يأخذون به على نطاق يتسع قليلاً و يضيق كثيراً.

¹ بيل كلنتون - قوة التعاون - مجلة التمويل والتنمية - عدد ديسمبر 2012 - ص 18.

² نفس المرجع - ص 19.

كما توجد بعض مذاهب الشيعة، و هي الزيدية و الإمامية و الإسماعيلية و المذهب الدرزي و الإباضية الذي يدين به بعض من يسمون بالخوارج في جهات قليلة جدا من العالم الإسلامي¹.

2-1-1/ المذهب الحنفي: صاحب هذا المذهب أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، كما أن

مذهبه نقل إلينا على يد أصحابه و تلاميذه كأبو يوسف و زفرين هذيل بن قيس و محمد بن الحسن، و الحسن بن زياد، و بواسطتهم اشتهر المذهب الحنفي²

و كان اكبر حظا من المذاهب الأخرى؛ و يؤلف أتباعه أكثر من ثلث المسلمين في العالم و يقدر عددهم بمائة و ثمانين مليون تقريبا في مصر و سوريا و لبنان و الأردن و العراق، و البلقان و القوقاز و أفغانستان و باكستان و تركستان و آسيا الوسطى، و عند مسلمي الهند و الصين، و في تركيا بالنسبة لمسائل العبادات.

2-1-2/ المذهب المالكي: هو مالك بن انس بن أبي عامر، كما يرجع الفضل لانتشاره من تلاميذه

المصريين كعبد الله بن وهب بن مسلم و عبد الرحمن بن القاسم، أشهب بن عبد العزيز، عبد الله بن عبد الحكم اصبح بن الفرغ، محمد بن عبد الله بن عبد الحكم و محمد بن إبراهيم بن زياد، و كان من أصحاب مالك من شمال افريقيا و الأندلس أسد بن الفرات و سحنون عبد السلام يحي بن يحي بن كثير، و قد دخل المذهب الى مصر في بعض الجهات في العبادات للان ، و بلاد تونس، و الجزائر، طرابلس، المغرب، و موريتانيا و نيجيريا، و السودان، و الكويت، و البحرين، و له أتباع أيضا في البلاد الإسلامية³.

2-1-3/ المذهب الشافعي: صاحبه هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي القرشي ،

فمن تلاميذه الإمام احمد بن حنبل صاحب المذهب الحنبلي، و داود الظاهري مؤسس مذهب الظاهرية، و أبو ثور صاحب المذهب الثوري و ابن جرير الطبري، أبو يوسف بن يحي البويطي، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحي

¹ بدران أبو العينين بدران- تاريخ الفقه الإسلامي و نظرية الملكية و العقود، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، بدون طبعة، و بدون سنة، ص 117.

² نفس المرجع - ص 122.

³ نفس المرجع-ص 137

المزني و الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي. و يغلب المذهب الشافعي اليوم في مسائل العبادات على أهل مصر والأردن ، سوريا و لبنان، و خاصة مدينة بيروت، و في العراق و الهند ، الهند الصينية ، و أهالي إيران و اليمن السنيين، و خاصة اندونيسيا (العبادات و المعاملات) ، و يوجد في جزيرة سيلان، الجزائر، الفلبين، الهند ، باكستان، و الهند¹.

2-1-4/ المذهب الحنبلي: صاحبه أبو عبد الله احمد بن هلال بن حنبل، و تلاميذه هم الأثرم أبو

بكر أحمد بن محمد بن هاني الخراساني البغدادي، و احمد بن محمد الحجاج المروزي، أبو القاسم عمر بن أبي علي الحسين الخرفقي البغدادي و ابو عبد الله بن بكر الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية و تقي الدين احمد بن تيمية.

و كان المذهب الحنبلي اقل المذاهب السنية انتشارا في بغداد و مصر، ثم جدده الإمام محمد بن عبد الوهاب في القرن الثاني عشر للهجرة، و هو اليوم مذهب المملكة العربية السعودية في القضاء الشرعي، و له أيضا أتباع في باقي جزيرة العرب، و في فلسطين و الشام و العراق².

و كان هذا التعدد في المذاهب سببا في انقسام المسلمين؛ و ظهور كثير من التحزبات المذهبية الذميمة، و لم يعرفوا أن هذا الاختلاف كان سببا في مرونة الشريعة الإسلامية و في التيسير على الناس لقول صلى الله عليه وسلم: " اختلاف أمتي رحمة".

- فلم يكن للائمة توجيه خاص يدعو إلى الأخذ بمذاهبهم؛ فأبو حنيفة يقول: لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي. كما انه كان إذا أصدر الفتوى قال: هذا رأي النعمان بن ثابت، و هو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسن منه فهو أولى بالصواب.

¹ نفس المرجع ص 143، 142

² نفس المرجع ص 147، 148

- ويقول الإمام مالك، ما من أحد إلا و هو مأخوذ من كلامه و مردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما الإمام الشافعي فيقول إذا رأيتم كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث، و اضربوا بكلامي الحائط؛ كما نهي أحمد بن حنبل بعض الناس عن التقليد عامة فقال : لا تقلدني، ولا تقلدن مالكا و لا غيرهم، و خذ الأحكام من حيث اخذوا من الكتاب و السنة¹؛ و على هذا الأساس كان الاختلاف في المذاهب ناتج عن الأخذ بالقواعد العامة، التي تطبق حسب الوضع السائد.

2-2/ القواعد العامة للمعاملات المالية الإسلامية: ان الإسلام يشجع على تنمية الثروة على دخل رؤوس الأموال للمؤسسة في القطاعات المشروعة؛ ويسعى إلى الربح الحلال في مختلف النشاطات الزراعية والصناعية و الخدمائية؛ حيث أن النظام المالي الإسلامي يقوم على توزيع الربح و الخسارة من خلال المشاركة، و الاتفاق المتبادل على أساس الثقة. و المتبع لكتب القواعد الفقهية القديمة و المعاصرة، يرى أن العلماء توسعوا كثيرا في إيراد القواعد و الضوابط المهمة التي لها اثر كبير من الناحية العلمية²، و التي تعمل على أن الأصل في المعاملات هو الإباحة ما دل دليل على تحريمه، من خلال:

2-2-1/ القاعدة الأولى الأمور بمقاصدها: هذه القاعدة من القواعد الكبرى بل تأتي على رأس القواعد؛ و أهميتها تأتي من أعمالها للمقاصد و النيات و رد الأقوال و الأفعال و التصرفات إليها. حيث قال ابن القيم " النية روح العمل و لُبُّه و قوامه و هو تابع لها يصح بصحتها و يفسد بفسادها" فأصل هذه القاعدة للحديث النبوي الشريف " إنما الأعمال بالنيات".

و هذا نجسده من خلال عملية الودائع المصرفية، فإذا كان صاحبها يسجلها في حساب جاري، فلا تطبق عليها سعر الفائدة و تكون مضمونة فقط، و أما إذا حددت لها فائدة مشروطة سلفا، كانت قرضا ربويا

¹ نفس المرجع ص175 .

² إسماعيل خالدي- الضوابط و القواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية - الهيئة الشرعية للبنك الكويتي التركي-اطلع عليها بتاريخ 2014/09/23-مأخوذة من موقع:

محرمًا¹.

2-2-2/ القاعدة الثانية لا ضرر و لا ضرار: معنى لا ضرر، لا يُدخل على أحد ضرر لم يدخله

على نفسه، و معنى لا ضرار لا يضار أحد بأحد؛ و أصل هذه القاعدة ما رواه جمع من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "لا ضرر و لا ضرار"، حيث أن الهدف من هذه القاعدة هو دفع الضرر قبل وقوعه من باب الوقاية، كتحریم الاحتكار لما يحتاج الناس إليه من السلع لما فيه من الإضرار بهم².

2-2-3/ القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك: و معنى القاعدة، أن ما علم ثبوته بيقين وجودا أو

عدما لا يرتفع بمجرد الشك، بل إن الأمر المتيقن لا يرتفع إلا بيقين، ولا تثبت الحرمة إلا بدليل، ولا تثبت بالشك لان اليقين لا يزول بالشك³.

2-2-4/ القاعدة الرابعة العادة محكمة: و من القواعد التي لها تأثير كبير في فقه المعاملات قاعدة "

العادة محكمة" وقد لاقت هذه القاعدة قبول عند الفقهاء ما لم تخالف الشرع؛ ومن العادات والأعراف ما لها أهمية كبيرة في المعاملات المالية، فقد كان للعرب بيوع و شركات و مضاربات اقرها الإسلام، بعد أن أبطل منها ما فيه أكل أموال الناس بالباطل كالربا بنوعيه وبيوع الغرر، و الأخرى اقرها بعد تهذيبها و منها بيع السلم و المضاربة و الإجارة المزارعة و المساقاة، فلو تأملنا هذه العقود وجدناها متماشية مع الأعراف التي كانت سائدة، و نابعة من حاجات الناس آنذاك.

و في القضايا العصرية التي يؤثر فيها العرف و تعامل الناس مثلا أجر السمسار إذ لم يحدد في الاتفاق

فانه يخضع للعرف بين التجار، و هذا ما يجري في عقود التجار و البيع لدى مكاتب العقارات، فالعرف أن المكتب العقاري يأخذ العمولة من المستأجر⁴.

¹ نفس المرجع -ص 8

² نفس المرجع-ص9.

³ نفس المرجع - ص 11، 12.

⁴ نفس المرجع-ص13 و 14.

- و على هذا الأساس، نجد من هذه القواعد الأربعة إمكانية توحيد أحكامها؛ من خلال تشكيل رقابة شرعية تهدف إلى ضبط أحكام مشتركة لتسهيل تعاملاتها على المستوى الكلي.

2-3/ الحاجة إلى الرقابة الشرعية: لما كانت البنوك الإسلامية يجب أن تلتزم في معاملاتها وأعمالها

بأحكام الشريعة الإسلامية؛ فإن من حسن سبيل العمل أن توجد هيئة أو إدارة أو مستشار شرعي للقيام بالاجتهاد، والبيان والتوجيه إلى مطابقة ومراقبة أعمال تلك البنوك حتى لا تخرج عن المسار الشرعي، وكذلك التأكد من التزام هذه البنوك في أنشطتها المختلفة، وكافة علاقاتها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتختلف البنوك الإسلامية بحسب قانون كل دولة ونظامها الأساسي في فرض الرقابة الشرعية.

فنصت المادة 49 من النظام الأساسي لبنك قطر الدولي الإسلامي، بوجوب أن يستعين مجلس الإدارة بهيئة رقابة شرعية لأعمال البنك؛ و المادة 6 من قانون المصارف الإسلامية الإماراتي؛ على تأسيس هيئة شرعية لا يقل عن ثلاثة أعضاء، أما المادة 93 من قسم البنوك الإسلامية لقانون بنك الكويت المركزي بتشكيل في كل بنك إسلامي هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال البنك، لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة تعينهم الجمعية العامة للبنك¹.

2-3-1/ وظيفة ومهام هيئة الرقابة الشرعية: إن دور الهيئة الشرعية في الفتوى ينحصر في إبداء

الرأي الشرعي في الأمور والنشاطات والمعاملات التي تعرض عليها أو تسأل عليها الإدارة المعنية في البنك؛ وهي بهذا تعتبر رقابة مسبقة قبل التنفيذ، أما الدور الآخر لهيئة الرقابة الشرعية فهو مراقبة التنفيذ أو ما يعرف بالرقابة الشرعية اللاحقة، من خلال أن المعاملات قد تمت وفق الفتوى الصادرة عن الهيئة، ففي المادة 81 من النظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي تشرف الهيئة على جميع النواحي الشرعية بالشركة، ولها حق التأكد من

¹ جلال وفاء البدرى محمد بن - البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى- دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية، مصر-2008-ص 175.

مطابقة معاملات الشركة وقواعدها، وحق الاعتراض على الأعمال غير المطابقة إن وجدت ويلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ توصياتها.

كما تنص المادة 64 من النظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي على أن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مسئولة على إبداء الرأي حول مدى التزام بيت التمويل الكويتي في جميع معاملاته وعملياته بأحكام الشريعة الإسلامية؛ بفحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمعاملات، ويحق لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية الاطلاع الكامل وبدون قيود على جميع السجلات والمعاملات والبيان والمعلومات، وذلك بتقديم تقارير سنوية.

(و في حالة وجود خلاف بين أعضاء الرقابة الشرعية حول الحكم الشرعي؛ يجوز لمجلس إدارة البنك إحالة الخلاف إلى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي تعتبر المرجع النهائي).¹

2-3-2/ توحيد المرجعية الشرعية: إن من يتأمل الأقوال المنقولة عن أصحاب المذاهب الفقهية، يجد أنها ناطقة بكون التقليد للائمة ليس على حق بل هو قريب للصواب، و لهذا السبب كان الاجتهاد العصري له حصة من المساهمة، فلقد صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI كتابان هما الشرعية والمعايير المحاسبية؛ حيث يمثل هذان الكتابان المرجعية الشرعية والمحاسبية المنشودة، وبالفعل اعتمدت هذه المعايير كل من السودان وسوريا والبحرين، وغير ذلك من الدول كمرجعية ملائمة للمؤسسات المالية الإسلامية²

ومن هذا المنطلق فإن وجود مرجعية شرعية يمكن أن يستند إليها في صياغة معايير متكاملة لجميع المنتجات في المؤسسات العاملة في الدول أو الإقليم؛ و يجعل الاستغناء عن هيئات الفتوى الخاصة، خاصة وأن الهيئة الشرعية التي تفتي وتصدر التشريعات ثم تقوم بنفسها بالتدقيق اللاحق وإظهار الملاحظات على التطبيق؛ تنجرف في بعض الأحيان لتغيير الفتوى التي أصدرتها من قبل حتى لا تكون نتائج التطبيق مخالفة للفتوى، وإن

¹ نفس المرجع- ص185، 186، 189.

² عيد الباري مشعل - تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية، 26 - 27 ماي 2010 - مملكة البحرين، ص07

استمرار العمل بمرجعية الهيئة الشرعية الخاصة أدى إلى خلق بيئة تنافسية غير صحية، استخدمت فيها صفة الفتوى من حيث كونها متحفظة أو متساهلة كعنصر أساسي في المنافسة بين المؤسسات على حساب عنصري جودة المنتج وسعره¹.

فيجب على البنوك المركزية تحمل مسؤولياتها كاملة اتجاه فرض القانون على جميع المؤسسات المالية الإسلامية، وإن من أبرز النتائج المترتبة على ذلك وجود نمط موحد للعمل في المؤسسات المالية الإسلامية أسوة بالمؤسسات المالية التقليدية، التي تعمل وفق نمط واحد يخضع لمرجعات موحدة ومفروضة بقوة القانون، فالسواوة بين المؤسسات العاملة في نفس المجال من حيث فرص المنافسة، يجب أن تكون محل عناية السلطة الاستشرافية².

3/ تفعيل و تطوير الهندسة المالية الإسلامية

يقصد بالهندسة المالية بأنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم و التطوير و التنفيذ لكل من الأدوات و العمليات المالية المبتكرة؛ بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، و كل ذلك في إطار موجه من الشرع الحنيف.

3-1/ الحاجة للهندسة المالية الإسلامية: تبرز الحاجة و أهمية الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول

مبتكرة و أدوات مالية جديدة تجمع بين تعاليم الشرع الحنيف و اعتبارات الكفاءة الاقتصادية؛ و في هذه الفترة بالذات و التي شهد فيها العالم تغيرات جذرية هائلة تمثلت في تغيير أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية إلى النمط الاقتصادي الحر إلى جانب ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات و تكنولوجيات المعلومات، فإن ذلك يفرض ضغوطا تنافسية حادة غير متكافئة بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية و بالذات في أسواق التمويل و الخدمات المصرفية و المالية، و يستدعي ذلك بالضرورة تطوير منتجات مالية إسلامية مستحدثة

¹ نفس المرجع -ص06،08

² نفس المرجع - ص11

تضمن للمؤسسات قدرا من المرونة و نصيبا سوقيا وافرا يساعدها على الاستمرار بفعالية، و الاستجابة لفرص استثمارية وفقا لتطلعات المستثمرين و المؤسسات معا، أو وقاية للمخاطر و اللايقين المحيط بالأنشطة الاستثمارية التي تعتبر من أدوات "التحوط المالي" **Financier-Hedging** ، حيث يمكن توضيح الأساس الإسلامي لمفهوم الهندسة المالية في الإسلام من خلال حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها و اجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا و من سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها و وزر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص من أوزارهم شيئا".

و وجه الدلالة من هذا الحديث، هو الدعوة للابتكار و إيجاد الحلول للمعضلات المالية المختلفة و غير المالية، طالما كانت في مصالح العباد؛ و أيضا الدعوة للاجتهد و ضرورة مواصلته ضمانا لحسن الأداء و بالتالي المنافسة بإيجابية في سوق الخدمات المالية و في غيره من المسائل الحياتية للمجتمع المسلم¹. حيث أن إصدارات الصكوك لسنة 2014 التي تتوافق مع بازل 3 الصادرة من القطاع المالي الخليجي، و التي تهدف إلى جعل المساهمة من مختلف الحكومات و القطاعات الخاصة²، خطوة جديدة على الابتكار الذي يبين قدرة الصكوك على إدارة الخطر.

¹ فتح الرحمن علي محمد صالح- أدوات سوق النقد الإسلامية للهندسة المالية الإسلامية، إدارة التطوير و تنمية الآمال-بنك الاستثمار المالي- ص

²، مأخوذة عن موقع www.islamonline.net

² التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي و التعزيز المشترك – بنك نيجارا ماليزيا- ص 06 مأخوذة من الموقع الرسمي :

www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=116&bb=uploadpdf.

جدول رقم (01) اصدرات صكوك الخليج حسب معايير بازل3

الصكوك	الهيكل	البلد	تاريخ الإصدار	الأجل (سنوات)	الحجم
البنك الأهلي التجاري صكوك الشريحة الثانية	مضاربة	السعودية	20 فبراير 2014	10 سنوات (يمكن استدعاؤها 5 سنوات)	5 مليار ريال سعودي
البنك السعودي للاستثمار	مشاركة	السعودية	05 جوان 2014	10 سنوات (يمكن استدعاؤها 05 سنوات)	2 مليار ريال سعودي
البنك السعودي الفرنسي	مشاركة	السعودية	18 جوان 2014	10 سنوات (يمكن استدعاؤها 05 سنوات)	2 مليار ريال سعودي
مصرف الهلال	مضاربة	الإمارات	30 جوان 2014	دائمة (يمكن استدعاؤها (سنوات))	500 مليون دولار

بنك نيجارا ماليزيا-ص08

حيث نلاحظ تكيف صكوك المضاربة و المشاركة مع بازل3؛ و التي تقدر حجم اصداراتها بقيمة كبيرة و على المدى الطويل الذي يساهم في العملية الاستثمارية، و هذا يدل على ان المالية الاسلامية مطبقة للقواعد الاحترازية التي تهدف الى حماية راس المال، و الذي يعد المقصد الاساسي للمالية الاسلامية.

3-2/ متطلبات استقرار المالية الإسلامية: إن استقرار الهندسة المالية الإسلامية يتطلب أن يجمع

الأدوات و المنتجات؛ بين سلامة الصيغة و صحة الهدف و المال، حيث أن الأزمة العالمية هيأت لها فرصة و عليها أن تغتنمها، بإنشاء بنوك استثمارية عالمية، تحقق رسالة الاقتصاد الإسلامي في إدارة الأصول و استثمار الأموال و ابتكار المنتجات التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد و ذلك من خلال¹:

*الإسلامية غير الربحية، مثل الزكاة و الأوقاف للقيام بدورها الاقتصادي و الاجتماعي.

¹www.Alaswaque.net/article/2008/20024

*تحديث أساليب أداء البنوك الإسلامية لزيادة مواردها بغرض مواجهة التزامها، و ذلك بالاستغاثة بمجموعة من أصحاب الخبرة و المعرفة لمعاونته في وضع استراتيجية حتى عام 2020، تحت عنوان " رؤية من اجل كرامة الإنسان".

* مضاعفة رأس المال المصرح به إلى 30 مليار دينار إسلامي¹ من رأسمال مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ؛ حيث أكدت الدول الأعضاء إسهامها في هذه الزيادة، الأمر الذي سيمكنه من تلبية احتياجات التنمية المتزايدة للدول الأعضاء.

* إدارة أرصده السائلة بما يمكنه من تمويل مختلف الأنشطة مقابل المتطلبات النقدية.

* تعبئة الموارد بإطلاق عمليات تمويل بالعملة المحلية عن طريق الصكوك، من اجل دعم و تنفيذ مشاريع البنية التحتية في دول الأعضاء، و تحقق فعلا في ماليزيا حيث بلغ حجم الإصدار الأول 300 مليون رينغت ماليزي فتجاوز الاكنتاب لما هو مطروح.

* خصخصة البنوك الإسلامية من خلال تطوير و ابتكار أنواع مختلفة للخصخصة، و يمكن ذكرها باختصار فيما يلي²:

أ. تمويل ملكية القطاع العام جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص.

ب. تعاقد القطاع العام مع القطاع الخاص لتقديم خدمات المؤسسة العامة عن طريق نقل الإدارة أو المتاجر بمجمل أو جزء من نشاط هذه المؤسسة للقطاع الخاص مع بقاء ملكيتها للقطاع العام.

¹ الدينار الإسلامي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة.

² عيد الكريم قندورة - الهندسة المالية - الدور، الأهمية و الأثار ص06: تاريخ الاطلاع 18 - 03 - 2011 - على

الموقع www.gmail.com

ت. اعتماد الصيغة الثلاثية (B.O.T) (التشييد، التشغيل، النقل) حيث يكلف القطاع الخاص؛ بإنجاز مشروع ما و السماح له بتشغيله لفترة معينة حتى استرداد تكلفة الإنشاء؛ مع نسبة معينة من الأرباح التي يتم الاتفاق عليها، ثم يقوم بإعادته للقطاع العام بعد انتهاء المدة المحددة.

ث. اعتماد الصيغة الثلاثية (B.O.O) (التشييد ، التشغيل، التملك) أي السماح للقطاع الخاص بتملك المشروع بعد فترة زمنية، مع دفع مترتبات هذا التملك للدولة.

ج. وضع سياسة عامة لإدارة المخاطر، حيث سيؤدي الابتكار المالي على جعل الأسواق أكثر تكاملا و كفاءة مثل المشتقات المالية و التوريق؛ من خلال تجميع المخاطر التجارية أو تشتيتها حسب الحاجة، و كنتيجة لذلك أصبحت الأسواق أكثر سيولة و أكثر عمقا، كما أصبحت الأسعار أكثر تنافسية¹.

3-3/ التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية:

إن البنوك الإسلامية تعاني من تحديات العولمة على المستوى الخارجي؛ و ذلك لان نوعية المناخ المصرفي للتعامل بالربا يفرض عليها صعوبات، و التي تؤثر على السير الحسن لأداء مهمتها، ناهيك عن التحديات الداخلية.

3-3-1/ التحديات الداخلية:

أ. تشريعاً: و ذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف مع تعددها، و للأسف يلاحظ على بعض المصارف الإسلامية تطويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها، مما يصل في بعض الأحيان إلى درجة التساهل و التفریط، هذا الوضع افرز نوعاً من التجزئة للمنتوج المالي الإسلامي، فما هو مقبول في ماليزيا يرفض في السودان².

¹ نفس المرجع-ص.03

² عمار بلحيمر- اندماج المصارف الإسلامية في عصر العولمة- مجلة الدراسات الاقتصادية- دار الخلدونية- العدد9- ص 27،12

ب. قانونياً: فمن الناحية القانونية ادى عدم تمتع هذه المصارف بحماية جزائية لتحصيل حقوقها لدى العملاء، نظراً لان المصارف الاسلامية لا تتقاضى اية عوائد على الأموال المستحقة عن فترة التأخير في الدفع. فالقوانين في الأردن مثلاً تشترط تملك السلع التي يقوم البنك الإسلامي الأردني ببيعها مرابحة- خاصة السلع العقارية - و ما يتبع ذلك من رسوم مزدوجة عند التنازل عنها للعميل، فتصل التكلفة على العميل الى 16 % في تمويل العقارات.

كما أن القوانين في السودان تمنع المؤسسات المالية الإسلامية من تحويل أرباح المساهمين فيها من غير السودانيين؛ لتبلغ المساهمات الأجنبية فيها 60% من رأسمالها¹.

و ان عدم اعتراف المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية في العديد من الدول التي تعمل في نطاقها؛ يجعل من قوانين التجارة و المصارف في البلدان الإسلامية تسير وفق النمط المصرفي التقليدي الذي يحتوي على أحكام لا تتناسب مع الشريعة الإسلامية؛ ففي الجزائر تستمر الحكومة في رفض منح امتيازات للبنوك الإسلامية، لان الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد و القرض المنظم لتأسيس و سير البنوك و المؤسسات بالجزائر، لا يضم شروطاً خاصة بالبنوك الإسلامية التي تخضع لنفس القوانين كما لا يمكنها ان تعرض منتج مالي إسلامي في البورصة الجزائرية².

ج. اقتصادياً: تشهد المالية الإسلامية تداولاً واسعاً؛ حيث أن جوهر التمويل الإسلامي يقوم على عقود الشراكة، فيلغي التعامل بالفائدة و العقوبات المفروطة في حالة التخلف عن السداد، و هي تمويل مهم بالنسبة للشركات المتوسطة و الصغيرة، خاصة في تمويل شراء الأصول أو رأس المال العامل، من خلال استخدام عقود مختلفة مثل المضاربة و المشاركة³.

¹ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي - المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق - دار أسامة للنشر و التوزيع - الأردن - الطبعة الأولى - 1998 - ص 690
² نفس المرجع - ص 27، 13.

³ Technology and Innovation In Islamic Banking-Bank Negara
Malaysia :www.micf.com/index.php?ch=28&p9=72&ac=1198&bb=upload.pdf

و لكن بعد انخفاض سعر البترول من نحو 114 دولار للبرميل في جوان 2014 إلى 58 دولار للبرميل في الثلاثي الأول من 2015، أدى الى تسجيل انخفاض في إصدارات الصكوك العالمية في الثلاثي الأول من 2015 إلى 18.7 مليار دولار أمريكي، بعدما سجلت 24.2 مليار دولار أمريكي لنفس الفترة سنة 2014¹

منع المؤسسات الإسلامية من ممارسة أعمال التجارة، و تملك المعدات و العقارات و استخراجها مع أن تلك الأعمال من صميم أنشطتها، كما أن ندرة الاستثمارات طويلة الأجل و الصغر النسبي للبنوك الإسلامية لا يلائم طموحه².

أما من الناحية الضريبية، فإن المعاملات المالية الإسلامية قد تعاني من ارتفاع الضرائب على الأرباح، فالأرباح التي توزع على الودائع الاستثمارية لا تعامل على أساس أنها جزء من تكاليف المصرف الإجمالية على عكس ما هي عليه في المصارف التجارية الربوية، حيث تعد الفوائد المدفوعة من قبلها جزءاً من تكاليفها الإجمالية مما يشكل ضغطاً على المصارف الإسلامية؛ الأمر الذي تسعى فيه البنوك الإسلامية إلى تمويل المشاريع ذات الأرباح العالية، و رفض المشاريع ذات الأرباح المنخفضة حتى لو كانت تحتل مكان الأولوية في متطلبات التنمية الاقتصادية³.

كما أن التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي التشغيلية و إلزامها بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى المصارف المركزية؛ التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة و هو ما لا يتفق مع منهجها و على سبيل المثال في سوريا يطلب المصرف المركزي 10% من أموال المصارف لتكون لدى المصرف المركزي.

¹ Global Sukuk Report 1Q2015-Bank Negara Malaysia-p2:www.mifc.com

² عمار بلحيمر-المرجع السابق-ص27.12.

³ عيد الرزاق رحيم جدي الهيبي - نفس المرجع- ص691

الافتقار إلى التنظيمات الخاصة التي تحدد إجراءات التأسيس و قواعد المراقبة و التفتيش، و سقوف الائتمان، و مشاكل نسب الاحتياطات و السيولة، و عدم التنسيق فيما بين الإدارات و فيما بين المصارف الإسلامية الأخرى؛ فهل يقبل أن تكون الحوالة الصادرة من قيد مدين على حساب بنك البحرين الإسلامي إلى قيد دائن لصالح بنك قطر الإسلامي مغطاة عن طريق بنك ماهتن في نيويورك¹.

لاحظ البنك الإسلامي للتنمية من خلال تنشيط التبادل التجاري بين الدول الإسلامية الأعضاء بالبنك ضعف نسبة التبادل التجاري البيئي للعالم الإسلامي؛ و التي لم يتجاوز 9,5% سنة 1995 من إجمالي صادراتها، و أما الواردات فقد بلغت نسبتها 10,3% من إجمالي الواردات، ذلك أن المشكلة في أساسها تنبع من فقدان البيانات الأساسية للمعلومات الكاملة عن منتجات البلاد الإسلامية و إمكاناتها في التصدير والتنسيق².

3-3-2/ التحديات الخارجية:

و تكمن في التحدي الكبير ببقاء المنافسة و اشتدادها بين البنوك التقليدية و الإسلامية، و ذلك باتساع نشاط القطاع المالي العربي عموماً و الأوروبي بوجه خاص باتجاه المؤسسات العالمية نحو الاندماج، فالبنوك الغربية التي انتهجت التمويل الإسلامي، تستحوذ على السوق في منطقة المشرق العربي بحوالي 250 مليار دولار مقابل 60 مليار دولار في آسيا الجنوبية، و 5 مليار دولار في أوروبا، و وفقاً لهذا المنطلق فإن السوق الأوروبي أكثر الأسواق التي يمكنها أن تشهد ازدهار البنوك الإسلامية بالمقارنة مع إيران و تركيا³.

خاصة و أنها تحصل على الأرباح من عمليات المراجعة بواسطة نوافذها الإسلامية، فتحدث تسرباً في الموارد للسوق المالي الإسلامي؛ فنجد روسيا أيضاً تسعى إلى تطورات جديدة في التمويل مستقبلاً؛ و بالتحديد

¹ سامي حسن حمود-المرجع السابق-ص16.

² سلمى الحمود-إطار العولمة للاقتصاد الإسلامي-الملتقى الإسلامي تحت عنوان: تحديات العولمة للمصارف الإسلامية-المملكة الأردنية الهاشمية-2001/05/(21-9)-ص10.

³ المصارف الإسلامية-انتشار كبير و تحديات أكبر- تاريخ الاطلاع 2010-10-10 على موقع www.danahayat.com

في شهر أوت 2014 حيث أرسل اتحاد المصارف الروسية كتابا إلى البنك المركزي، يوصى فيه بان تعزيز التمويل الإسلامي من شأنه أن يدعم النشاط الاقتصادي، و يعمل على جذب الاستثمارات من الشرق الأوسط و جنوب شرق آسيا¹. حيث أن عدد المسلمين في روسيا يبلغ 16 مليون مسلم دون أن ننسى رابطة الدول المستقلة، التي تشكل كقوة سكانية تقدر بنحو 281 مليون مسلم (أوزبكستان ، أذربيجان، تركمنستان، طاجكستان ...)، و أن هذه الدول تقوم بمشاريع خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يربط بين تركمنستان و أفغانستان و باكستان بالهند على مدار السنة.

لتنضم أيضا كل من المملكة المتحدة، هونغ كونغ و لكسمبرغ، من خلال إصداراتها الجديدة المبينة في

الجدول التالي²:

جدول رقم (02) إصدارات الصكوك الإسلامية من الدول غير الإسلامية

صكوك سيادية	المملكة المتحدة	هونغ كونغ	لوكسمبورغ
تاريخ الإصدار	25 جوان 2014	18 سبتمبر 2014	30 سبتمبر 2014
الهيكل	إجارة	إجارة	إجارة
العملة	جنيه إسترليني	دولار أمريكي	أورو
العائد	2.096 %	2 %	0.436 %
مبلغ الإصدار	399.5 مليون دولار أمريكي	1 مليار دولار أمريكي	271 مليون دولار أمريكي
الأجل	5 سنوات	5 سنوات	5 سنوات

بنك نيجارا ماليزيا - ص 4

¹ CIS Region a growing opportunity for Islamic Finance _ bank Negara Malaysia _ p 5 :

www.miFc.com/index.php?ch=28&pg=72&ac=113&bb=upload_pod

² التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي و التعزيز المشترك - بنك نيجارا ماليزيا - ص 4 - تاريخ الاطلاع 2015/05/15 - على الموقع الرسمي

www.miFc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=1168&bb=upload_pdf

و الملاحظ أن هذه الدول الكبرى تجدد في المالية الإسلامية تمويلا جيدا، على أساس الإجارة لمدة خمس سنوات بعمليتها المحلية، خاصة و أن هونغ كونغ تطرح لأول مرة إصدار يعد الأكبر بالدولار الأمريكي.

3-4/ الاهتمام بتعليم المالية الإسلامية، و فتح فروع لها: في ظل النظام المالي الإسلامي العادل وتجربة

المصارف الإسلامية الناجحة؛ اوصى مؤتمر علماء المسلمين السابع المنعقد بالقاهرة في سبتمبر عام 1972م على ضرورة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي بمختلف معاهد و جامعات العالم الإسلامي¹، كما تم اعتمادها كمقاييس في برامج الاكاديميات الغربية، و هذا ليس محبة للمسلمين، فمصارفنا تشهد تأخيرا واضحا و مؤكدا بسبب غياب الشفافية و التسيير السيئ ما يعيق تنميتها، فكيف للبنوك الغربية ان تفلت من يدها توظيفا لرؤوس أموال الفئة المسلمة البالغة 1 مليار نسمة؟ فقامت الكثير من البنوك بتوفير خدماتها الإسلامية، و من بينها:

* في سنة 2003 فتح بنك هونغ كونغ و تشنغهاي، فرعا إسلاميا له في بريطانيا مزودا بحوالي 21

وكالة عبر كامل التراب البريطاني.

* في 2005 قام البنك البريطاني بتقديم خدمة أحسن للمسلمين في بريطانيا البالغ عددهم 02 مليون

نسمة؛ حيث هذا البنك يحترم الاستثمار في النشاط الحلال و الذي لا يخالف الشريعة الإسلامية، فقد أكدت

الإحصائيات أن 70% من مسلمي بريطانيا يفضلون تسيير أموالهم وفقا للتعاليم الإسلامية، فقام بنك "

لويديس TSB " بإنشاء حساب خاص للطلبة المسلمين ببريطانيا، و قد فتح 2500 حساب بنكي إسلامي مما

رفع حجم نشاط البنك.

¹ اسامة السيد عبد السميع- مرجع سابق-ص428.

و في فرنسا تبلغ الجالية المسلمة ما بين 4 إلى 5 ملايين نسمة، فانشأ بنك القرض الفلاحي وحدة لبنك إسلامي في البحرين عام 2004، حيث يقدم تعاملات إسلامية بحتة تماماً مثلما تقوم به الوحدة الإسلامية للبنك.

*البنكين "بي أن بي باري با" و "سوسييتي جنرال" التي التحقت بهذا النشاط من خلال فرعها (فيما ت).

*اهتمام بنك "لاندس اكس" الألماني بتقديم متوجات مالية إسلامية و التعامل بها¹.

إن قيام البنوك الفرعية بتقديم خدمات إسلامية يجعلها تتناسب مع أهداف الجالية المسلمة التي لا تتعامل بالربا؛ و بالتالي تستطيع أن تقدم خدمات لها، لعدم قدرة البنوك الإسلامية العربية الوصول إليها في مختلف أنحاء العالم، الذي يوسع نطاق التعامل الإسلامي على المستوى الدولي.

*تعد شركة إسلام "أي كيو" أول مؤسسة إسلامية في مجال الإدارة الإسلامية، و لديها موقع في شبكة الانترنت لتقديم خدمات التمويل و الاستثمارات بشراء و بيع أوراق مدرجة بالسوق الأمريكي، التي تتيح تصفح أسهم أكثر من 6000 شركة، كما أطلقت مؤسسة "داو جونز كومباني" في فبراير 1999 مؤشر باسم (داو جونز إسلاميك ماركت اندكس) "دي جي" بحيث يضم 600 سهم خاصة بنشاط شركات في 30 دولة حول العالم، حيث كانت قيمتها الإجمالية في نهاية عام 1992 نحو 7.5 تريليون دولار².

¹ عمار بلحيمر -البنوك الأوروبية تتاسلم -جريدة الخبر الأسبوعي -العدد 439 - 2007-ص 12-13
² عيد الحافظ الصاوي - اندماج المصارف الإسلامي في عصور العولمة- دراسات اقتصادية -جامعة القاهرة- ص 261.

خلاصة:

استطاعت المالية الإسلامية أن تحجز مكانة في المالية العالمية؛ هذه الأخيرة التي تسعى إلى التعاون معها من خلال المالية الدائمة التي خلصت إلى أن المالية لا بد أن تستوفي الأخلاق في عملها والمحافظة على البيئة في آن واحد، فرأت أن الهدف الذي تسير عليه هو نفسه المعمول به في المالية الإسلامية كالتسهيل على الغارمين والخط من الدين و عدم تعاملها بالربا الذي يحقق الثمن العادل؛ كما أنها ترى في الزكاة و الصدقات تمويلا دائما للطبقة الفقيرة، ما يستوجب توحيد أحكامها الشرعية باختلاف مذاهبها ليكون مرجعها واحد يعكس وحدة قوتها، هذه القوة التي يجب أن تنشأ بالتطوير والبحث و الدراية التامة بالفرص و التحديات.

الباب الثاني

كيفية تطبيق المالية الإسلامية
في ماليزيا

الفصل الأول: حوصلة و خصوصيات الاقتصاد الماليزي والقدرة على تجاوز الأزمات

تمهيد:

تعتبر ماليزيا دولة مسلمة على اعتبار أن عنصر الملاو المسلم يمثل أكثر من نصف السكان؛ بينما ينتمي باقي السكان إلى عناصر مختلفة. فاختارت أن تنتهج مبادئها الاقتصادية من النظام الاقتصادي الإسلامي، وحوّلت نظرها اتجاه اليابان وكوريا الجنوبية، التي رأت فيهما النموذج الناجح للاقتداء به؛ و أخذت من التعاون الطريقة الأفضل للتخلص من سياسة أفقر جيرانك التي ينتهجها النظام الرأسمالي؛ واستبدلها بسياسة دع جيرانك يزدهرون، فصارت التجارة في الآسيان أسرع من التجارة في المنظمات والتكتلات الإقليمية الأخرى. كما أن الاهتمام بقطاع التكنولوجيا العالية التقنية والبحث العلمي الذي تخصص له الحكومة نسبة 8% من الناتج المحلي الخام، وتشجيع الادخار المحلي الذي يمول نسبة كبيرة من الاستثمارات المحلية؛ دعم مسيرة الاقتصاد الإسلامي الذي واجه الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا سنة 1997.

1/ حوصلة عن ماليزيا وامكانات اقتصادها

تتكون ماليزيا من قسمين وهما ماليزيا الغربية وماليزيا الشرقية، ويفصل بينهما بحر الصين بفاصل مسافته 750 كلم. ولدا سميت بدءا من عام 1963 باسم اتحاد ماليزيا، إشارة إلى اتحاد هدين القسمين. تتكون من 13 ولاية، اثنان منها في القسم الشرقي و 11 الباقية في القسم الغربي. فيتصل القسم الغربي ببابسة القارة الآسيوية عند حدوده مع تايلاند، بينما قسمها الشرقي يقع في شمال جزيرة بورينو الاندونيسية وليس له اتصال باليابس¹.

1-1/ الثقافة والدين

وفقا لاحصائيات 2010 يتكون الشعب الماليزي من 28 مليون نسمة؛ يمثل الملاو السكان الأصليون أو الماليزيون المسلمون نحو 61.3% و تمثل البوذية 19.8% و 9.2% للفئة المسيحية، و 6.3% هندوس و 1.3% فئة الكونفوشيوسية والطاوية². ولقد كانت تلك النسبة في الماضي 99%، لان المسلمون لم يتناسبوا مع الاحتياجات التنموية للمستعمرين فعزلوا أنفسهم وتم تهميشهم؛ بينما لى الوافدون الصينيون والهنود احتياجات البريطانيين في عملية التطوير لاستغلال ثرواتهم. وفي مرحلة ما، أصبح الملايو المسلمون أقلية داخل بلدهم³، وتركزوا في مناطق شبه الجزيرة في بينانغ وبيراك وسيلانجور وكوالالمبور، وفي ولايات شرق ماليزيا في صباح و ساراواك⁴. فمن خلال قيم التسامح والتفاهم تواجدت وحدة ثقافية في ظل تنوع قد أفسحت المجال للتعايش السلمي، وهي المحرك الرئيس للاستقرار السياسي والنمو للذي تتمتع به ماليزيا⁵، وبموجب المادة 11 من الدستور التي تنص أن كل شخص لديه الحق في اعتناق وممارسة دينه. كما تنص المادة 3 من الدستور أن

¹ علي موسى، محمد الحمادي - جغرافيا القارات - دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان - بدون طبعة 1998 - ص 08

² Human Rights and Labor-Bureau of Democracy-International Religious Freedom Report for 2011-p2

³ محمد محاضير - خطابات محاضير محمد - ترجمة عمر الرفاعي - مكتبة الشروق الدولية - القاهرة - الطبعة الأولى - 2007 - ص 94

⁴ شاد سليم فاروقي - دستور دولة ذات أغلبية مسلمة: النموذج الماليزي - منتدى صناعة الدستور أيام 24 - 25 ماي 2011 بالخرطوم،

السودان - المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بدعم من الأمم المتحدة - ص 5

⁵ تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 ماليزيا - البند 47 - الجمعية العامة - الأمم المتحدة - فبراير

2009 - ص 10.

الإسلام هو دين الاتحاد، ويحدد القانون أحكاما لتنظيم الشؤون الدينية¹، فسعت ماليزيا إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجميع الطوائف الدينية بدون تمييز؛ فكان مؤشر التنمية البشري في تحسن دائم، حيث سجل هذا المؤشر سنة 1975 نسبة 0.616، وليحقق 0.723 سنة 1990 وليستقر عند حدود 0.805 سنة 2004 وإلى حد اليوم².

1-2/ وصول الإسلام إلى ماليزيا

تقع ماليزيا أقصى الجنوب الشرقي لآسيا، وشكلت احد أهم معابر التجارة في العالم، وتشرف على مضيق ملقا احد أهم المضائق الملاحية الذي كان عبر العصور مركزا للتجارة بين الدول العربية والصين، وقد نشأت هذه العلاقة قبل الإسلام بقرون ماضية بطريقة غير منتظمة، ثم تطورت وازدهرت إلى علاقة منتظمة قبيل ظهور الإسلام واستمرت بعده³.

ان دخول الإسلام إلى ماليزيا، وكيف وصل لها خاصة في شبه جزيرة الملايو، كانت آراء كثيرة ومتعارضة. فمنهم من يرجعها إلى بلاد العرب مباشرة، ومنهم من يقولون ان الإسلام جاء من الهند، وآخرون يصرحون إلى أصل العلاقة أن الإسلام جاء من الشرق أي من الصين و شمبا.

ولكن من المؤكد و الثابت أن الإسلام وصل إلى جزر الملايو وخاصة ماليزيا بطريقة سلمية، بواسطة التجار الذين أتوا من الحجاز ولم يلق معارضة شديدة فانتشر وأخذ بمجامع القلوب نظرا لما كان عليه التجار المسلمون حين ذاك من كرم الأخلاق والعلم والنبل، فكانوا قدوة حسنة للجميع في المجتمع الجديد⁴. وان نظام الأرض كان يطبق فيها العشرية، ولم تفتح فتحا والذي شمل مكة والمدينة وبلاد الإسلام في اندونيسيا و ماليزيا،

¹Human Rights and Labor-ibid-p 2

²تقرير التنمية البشرية للعام 2006-ص289

³روسني بن سامح – دراسة لأثار الإسلام و العربية في العلوم و الثقافة في ماليزيا – المنارة- المجلد8- العدد 3 – 2002- ص 183.
⁴ محمد زاهيريوانج مت – مؤسسات التعليم الإسلامية في ولاية كلنتن بماليزيا : نشأتها و تطورها و تقسيماتها – مذكرة ماجستير – كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية – جامعة اليرموك - 1996، ص 27.

لأنهم اسلموا ولم تفتح بلادهم¹.

1-2-1/ دخول الإسلام عن طريق العرب: دخل الإسلام إلى أرخبيل الملايو أول مرة القرن الأول

الهجري من بلاد العرب مباشرة ، وكان الدعاة الأولون بعضهم من التجار العرب والفرس، وبعضهم من أبناء البلاد الذين اسلموا واستقوا الثقافة الإسلامية، ثم قاموا بالمساهمة في حركة الدعوة² و أما انتشاره فقد كان في القرن الثالث عشر الميلادي من جهود المتصوفين العرب والهنود والفرس. و هناك أدلة واضحة تدل على وجود اثر انتشار الإسلام في القرون المبكرة و ذلك من خلال:

1. عثر في منقطة " تنجو نجا نجريس " بولاية قدح على بلاط شاهد قديم لقبر داعية صوفي، ونقشت

عليه الكلمات العربية، شيخ عبد المقتدر بن حسين شاه اليرح عام 291 للهجرة.

2. عثر في ولاية كلنتن على الساحل الشرقي على عملة الدينار الذهبي المكتوبة على احد وجهيهما (

الجلوس كلنتن 577) وعلى الوجه الآخر نقشت كلمة المتوكل، والمراد بهذه الكتابة ان قيام دولة كلنتن في هذه السنة 577 ه الموافق 1181 ه وكان سلطانها يلقب بالمتوكل.

3. العثور على الحجر المنقوش عليه في ولاية ترنجانوان على الساحل الشرقي لشبه جزيرة ماليزيا، وقد

نقشت على وجهه كلمات ملايوية بالحروف العربية، ويرجع تاريخه إلى عام 703 ه حوالي 1303 م³.

1-2-2/ دخول الإسلام عن طريق الهند: ذهب معظم الباحثين من المستشرقين إلى أن الإسلام قد

انتشر في عالم الملايو عن طريق الهند. حيث أكدوا أن أول دعوة للإسلام من العرب على المذهب الشافعي جاؤوا من كجران او ملييار الهندية حيث اعتنق الهنود الإسلام، ثم اشتركوا في نقله من الهند إلى الأرخبيل،

¹ خالد الحسن-إشكالية الديمقراطية و البديل الإسلامي في الوطن العربي-دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع-الطبعة الأولى-2014-ص318
² روسني بن سامح -المرجع السابق- ص 184.
³ نفس المرجع - ص 184.

حيث كان هذا في القرن الثالث عشر الميلادي، ولكن العصر الذهبي لنشر الإسلام في ماليزيا كان في القرن الخامس عشر ميلادي.

1-2-3/ دخول الإسلام عن طريق الصين: كان أول وافد من الدولة الإسلامية إلى الدولة الصينية

سنة 651 م، في عهد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولكن حوادث القتل التي لحقت بالعرب والآخرين في الصين أدت إلى انتشار الإسلام خارج الصين، فالحدث الأول عام 787 م في عهد حكم هي نونج HSI Tsung، الذي أصاب مائة ألف ضحية من أبناء الوافدين، فلجا العرب إلى شبه جزيرة الملايو وفلمبانج. وفي عهد الإمبراطور تانج Tang أصاب المسلمين حادثة ثانية وهي أن خمسة آلاف من الوافدين قتلهم الثوار في ولاية بانج شاو Yangchow، وبسبب هذه الحادثة الثانية اضطر الباقون للسفر إلى أرخبيل الملايو لآجل سلامتهم¹.

1-3/ إمكانات الاقتصاد الماليزي

كان الاقتصاد الماليزي بعد الاستقلال، يعتمد على تصدير المواد الأولية من قصدير ومطاط، التي بلغت 85% من صادرات البضائع. ولكن بعد تطبيق الخطة التنموية (1970-1990)، و الرؤية الاقتصادية (1990-2020) لتشجيع الصناعة والقطاع الخاص، أصبح الاقتصاد الماليزي يتجه نحو تصدير المواد المصنعة. فعلى سبيل المقارنة، بلغت صادرات الاقتصاد الماليزي للمواد الأولية سنة 1990 ما قيمته 46% لتتخفص إلى 23% سنة 2004؛ وهذا الانخفاض عوضه ارتفاع نصيب المواد المصنعة من 54% عام 1990 إلى 76% عام 2004، وتبلغ حصة منتج التكنولوجيا المتقدمة من 38% سنة 1990، إلى 55%

¹ محمد زاهيريوانج مت - مؤسسات التعليم الإسلامية في ولاية كلنتن بماليزيا : نشأتها و تطورها و تقييمها - مذكرة ماجستير - كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك - 1996 - ص 36، 37، 38، 42.

سنة 2004¹، وهذا التطور في هيكل الصادرات، جعل من ماليزيا تحقق مؤشرات اقتصادية جيدة، من خلال حسن استغلالها لمواردها الاقتصادية فنجدها تحقق ناتج محلي خام يقدر حوالي 693.6 مليون دولار أمريكي سنة 2013 و 746.1 مليون دولار سنة 2014 و 788.88 مليون دولار في أبريل 2015، لتحقق بذلك معدلات نمو 4.7% و 6% و 4.8% للسنوات المذكورة سابقا على التوالي² وذلك من خلال:

1-3-1 / الثروة الطبيعية لماليزيا: تعد ماليزيا من أعظم الدول المصدرة للمطاط بنسبة 35%

ونحو 36% للتصدير من إنتاج العالم، وهذا الإنتاج متذبذب تتحكم فيه الأسواق العالمية لشدة الطلب عليه، وينتشر جوز الهند على طول (250 ألف كلم)، أما أشجار نخيل الزيت فتكثر في الأودية وعلى طول السهول الساحلية. وتنتج ولاية جوهور وحدها، نصف ما تنتجه ولاية الملايو من زيت النخيل، والذي تعتبر المادة التي تلقى طلبا فعالا على المستوى العالمي؛ بالإضافة إلى مجموعة من المحاصيل النقدية والمحاصيل المعيشية³. كما أن إنتاج ماليزيا للبتروول ليس بالكبير؛ حيث تنتج 650 ألف برميل في اليوم، فتستخدم 480 ألف وتترك 250 ألف للتصدير، و 82% من صادراتها عبارة عن سلع مصنعة و 18% مواد خام⁴.

1-3-2 / مساهمة الادخار المحلي في تمويل التنمية الماليزية: يمثل قطاع الادخار عامة احد أهم وسائل

تراكم رأس المال المادي في ماليزيا؛ و الذي لعب دورا كبيرا في تمويل الاستثمارات العامة، و تمويل البرامج الاجتماعية دون اللجوء للمصادر الخارجية أو المعونة الأجنبية، فوصل إجمالي الادخار القومي إلى 33.5% من الناتج القومي الإجمالي لسنة 2010، و 34.1% سنة 2011، و 30.9% في 2012 ليصل إلى 29.4

¹ تقرير التنمية البشرية للعام 2006-ص340

² Source: IMF World Economic outlook(WEO),April 2015

³ علي موسى، محمد الحمادي -المرجع السابق- ص320،317

⁴ التجربة الماليزية مال ماليزيا 2011- اطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2014 على موقع: www.youtube.com/watch?v=j5qUnsxGW4c

سنة 2013¹. و لذلك تسعى ماليزيا من خلال التربية المالية؛ وهو برنامج معتمد من طرف البنك المركزي نيجارا، من اجل تنمية الوعي لعملية الادخار للمدارس والثانويات، بإدراكهم للإدارة الجيدة للنقود، وكيف يساهم في التنمية المحلية لماليزيا من خلال:

العمل مع المدرسة: وذلك بمشاركة أكثر من 10.000 مدرسة حكومية؛ من خلال التعاون مع وزارة

التربية والتعليم والمؤسسات المالية. إبرام اتفاقية لنقل المعرفة في مجال الصيرفة والمسائل المالية الأساسية.

تشكيل نوادي المالية للطلاب: حيث شكلت هذه النوادي في أكثر من 2000 مدرسة؛ وتعتبر واحدة

من الأنشطة خارج مناهج الدارسة في المدرسة. حيث يكون الالتزام بالادخار، لتمويل الأنشطة المتعلقة بورش العمل و الألعاب.

و ذلك من خلال توفير الأدوات والموارد، التي تساعد على الوعي بثقافة الادخار، من خلال كتيب الجيب بعنوان "تعلم إدارة الأموال"؛ لغرس ثقافة إدارة الأموال الشخصية بين الطلاب في سن مبكر. كما وضع لهذا الكتيب موقع على الانترنت للمزيد من المعرفة، والتفاعل، وتعزيز محو الأمية المالية بين الطلاب على موقع (duitsaku.com). وهذا الموقع سهل الاستخدام لأطفال المدارس ضعاف البصر، كما انه متاح بلغة البرايل (Braille)².

الأمر الذي جعل المجتمع الماليزي، يمول الجزء الأكبر من الاستثمارات من المصادر الداخلية؛ التي ساهمت ب 47.4 مليار رينغت أو 82.6% من إجمالي الاستثمارات؛ في حين ساهمت مصادر أجنبية 10 مليار رينغت او ما يعادل 4.17%، و هذا يتماشى مع أهداف الحكومة لتشجيع الاستثمارات المحلية لقيادة النمو

¹ بنك البيانات العالمي، مأخوذة من موقع: data

albank al dawli.org/data/report.aspx?source=2&series=NY.GNS.ZS&country=

²Bank Negara Malaysia – Financial consumer Protection in Malaysia- AFI Global Policy Forum,Bali, Indonesia, 28 september 2010 – p 17 .

الاقتصادي والتي من المتوقع أن تولد هذه المشاريع حوالي 48120 وظيفة. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2015، ارتفع قطاع الاستثمارات في الصناعات التحويلية 152.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014. وكان مستوى أعلى من الاستثمارات من مشروع بتروناس في بينجراڠ، جوهر، لبناء مصفاة، وكذلك توسيع وتنويع الأنشطة للشركة الكهربائية والإلكترونية

(E & E) المصنعة للأجهزة والقطاعات الفرعية للموصلات، وكذلك في قطاع البتروكيميا E & E حيث شكلت ما يقارب 29.5 مليار رينغت أو 87.8% من المجموع المعتمد للاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية.

كما ساهمت مشاريع الشركة الكهربائية والإلكترونية E&E في تمويل القطاع غير النفطي بمقدار 4.1 مليار أو 4.49% من الاستثمارات. واستمرت هذه الصناعة لجذب مستويات عالية من الاستثمارات بعد الأداء القوي، والتي سجلت في عام 2014 ما يعادل 11.1 مليار رينغت في 2014.

كما تم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMI)، وذلك بالموافقة على 176 مشروعاً أقل من 100 مليون رينغت لكل مشروع، مقابل 174 مشروع في 2014؛ والمتواجدة في ولايات جوهور، بينانج، سيلانغور، كيدا وملقا، وهوما يمثل 96.1% أو ما مجموعه 32 مليار للاستثمارات المعتمدة في هذا القطاع.

الاستثمار في المشاريع التحويلية بخلق 27553 فرصة عمل، تشمل 1270 في الهندسة الكهربائية والإلكترونية، 1510 مهندسين ميكانيكيين و 1070 للمهندسين الكيميائيين بالإضافة إلى ذلك؛ فان مشاريع الصناعات التحويلية المعتمدة يتطلب أيضا 1827 من الحرفيين المهرة من مشرفين، صناع وميكانيكيين وموظفي تكنولوجيا المعلومات، و التحكم في الجودة، والكهرباء واللحام.

قطاع الخدمات في الثلاثي الأول من 2015، استثمر ما مجموعه 588 مشروعاً ب 22.3 مليار رينغيت ماليزي بنسبة 38.9%. ومن المتوقع أن تولد هذه المشاريع للخدمات المعتمدة 20200 فرصة عمل، منها أكثر من 90% سيكون في تجارة التوزيع، الفنادق والسياحة، والخدمات الصحية ومركز العمليات العالمية. كما تم تمويل قطاع المرافق العامة ب 4.8 مليار رينغيت ماليزي، والتي هي 100% من مصادر محلية وتمت الموافقة، والمساهمة في زيادة قدرها بنسبة 182.4% مقارنة بالثلاثي الأول لسنة 2014 والتي بلغت 1.7 مليار رينغيت ماليزي¹.

3-3-1/ القدرة التنافسية: حسب تقرير التنافسية العالمية 2014 – 2015 الصادر عن المنتدى

الاقتصادي العالمي، تحتل ماليزيا المرتبة 20 من بين 144 اقتصاد قوي، والمرتبة 18 من بين 189 دولة، حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015، حيث شكلت البلدان النامية 55% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي؛ وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب شرق آسيا والتي ارتفعت بـ 10% لتصل إلى 422 مليار دولار أمريكي، تستحوذ ماليزيا لوحدها من الاستثمار الأجنبي المباشر 112,1 مليار رينغيت ماليزي عام 2014؛ بعد تحقيق 103.9 مليار رينغيت ماليزي عام 2013، بزيادة حوالي 8.9%. وهذا يشير إلى أن الشركات المحلية قادرة على التنافس بفعالية، مع الشركات متعددة الجنسيات على الساحة العالمية.

ولكن سجل صافي التدفقات لعام 2014 قيمة 35.3 مليار رينغيت ماليزي، بعد تحقيق 38.2 مليار رينغيت ماليزي لعام 2013. أي بنسبة انخفاض قدرها 7.4% مقارنة مع الانخفاض العالمي بـ 16%.

¹Manufacturing Sector Continues to Soar –at 9/7/2015 –on official site: www.mida.gov.my/home/about-mida/posts/

ولتصحيح هذا الوضع قامت ماليزيا بإعادة هيكلة من خلال اتفاقية التجارة الحرة، بضمان تدفق مستمر للاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات القيمة المضافة العالية؛ التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، والذي يتمشى وتطلعات الاقتصاد الماليزي للدخل المرتفع بحلول عام 2020¹.

1-3-4 / تشجيع التكنولوجيا من خلال الممر السريع للوسائط المتعددة: يشهد العالم تقدما

تكنولوجيا بسرعة تفوق ما كان عليه الحال من قبل في تاريخ البشرية، وهذا التقدم التكنولوجي يحقق قفزات هائلة إلى الأمام، وبطريقة لا يمكن التنبؤ بها في مجال شبكات الاتصال اللاسلكية العالمية القوية. حيث يكمن التحدي الحقيقي لماليزيا في التكيف مع هذه التغيرات في الطلب، وذلك بتوفير هذا الشكل الجديد من الخدمات التي يريدها المستهلكون، بكفاءة وفعالية من خلال أن هذا المجال على المستوى العالمي أكثر إنتاجية وربحية، رغم أنه أشد تنافسا من خلال الاستفادة من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، واليابان والهند²

1-3-4-1 / المركز العالمي لماليزيا للاتصالات اللاسلكية وخدمات الوسائط المتعددة أو مشروع

MSC " : أدخلت ماليزيا قانون الاتصالات اللاسلكية والوسائط المتعددة لسنة 1998، والذي أقره البرلمان، ويعتبر هذا القانون التشريع الأول من نوعه في إطار الجهد العالمي الهادف إلى معالجة المشكلات الناشئة عن التفاوت والاندماج بين صناعات الاتصالات اللاسلكية، وخدمات البث الإذاعي والتلفزيوني، وخدمات الحاسبات الآلية³؛ فمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة يبلغ طوله 50 كيلومتر وعرضه 15 كيلومتر وهو مدينة ذكية بحد ذاتها. ففي منتصف المسافة بين كوالالمبور بسيبي سنتر ومطار كوالالمبور الدولي هناك مدينتين الأولى بوتراجايا العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا، والثانية هي " سير جايا" المدينة الذكية التي تتركز فيها

¹Investor confidence in Malaysia Remains High – Investment development Authority : 7/8/2015 – on The official website : www.mida.gov.my/home/2539/neus/investor

²مهايتز محمد-موسوعة الدكتور مهايتز محمد –المجلد التاسع- القسم الثاني- دار الكتاب المصري- الطبعة الأولى – 2004 – ص 10-09

³ نفس المرجع-المجلد التاسع- القسم الثاني- ص 11.

الصناعات ومرافق البحث والتطوير R&D و جامعة الوسائط المتعددة والمؤسسات العلمية، والشركات المتعددة الجنسيات التي تتولى إدارة أنشطتها الصناعية والتجارية في أنحاء العالم باستخدام الوسائط المتعددة.

1-3-4-2/ أهداف المشروع

-الهدف الاقتصادي لمشروع الوسائط: تعد الخدمة العامة جزء من الآلة التي تجعل ماليزيا دولة متقدمة بحلول 2020؛ فيجب أن تكون الخدمة المدنية صديقة الأعمال التجارية وتيسر التجارة بين الأمم، من خلال التفاوض على الشروط الملائمة للتجارة، وبالتالي تصبح الشريك غير التنفيذي للتنمية. فلا ينبغي أن يقتصر ايزو 9000 على المصانع والقطاع العام وحسب، ولا يمكن أن تكون الإدارة الحكومية الجيدة اقل جودة من عملائها الذين هم في الغالب القطاع الخاص¹. ولهذا الهدف أنشئ مشروع الوسائط ليسهل عملية التنمية؛ من خلال جعل مدينة بوتراجايا العاصمة الإدارية الجديدة للحكومة الفيدرالية، وهي حكومة الكترونية في بيئة حقيقية للحكم، من خلال تقليص الإجراءات الروتينية والبيروقراطية إلى اقل حد ممكن. وذلك بإطلاق بطاقة ذكية واحدة بما كل المعلومات والوثائق والمستندات الرسمية، والتوقيع الالكتروني الخاص بالمعاملات اليومية، والرسوم التي يدفعها لكافة أنواع المواصلات، وإنشاء مدارس ذكية بالإضافة إلى نظم التعليم والطب العلاجي عن بعد.

وبما أن الحكومة الماليزية تشجع التجارة، فهي تسمح بتملك الشركات بنسبة 100 % وتوظيف عمال المعرفة من الخارج بلا حدود، حتى يصبح الموظفون المحليين مؤهلين، فتقوم الشركات الأجنبية بتشغيلهم على أساس علاقات قائمة على المنفعة المتبادلة.

ب-الهدف الاجتماعي من مشروع الوسائط: مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ليس مجرد مبانى، وطرق رئيسية، وإنما هو عبارة عن قوانين تضبط المعلومات والانترنت، لتضمن حماية الملكية الفكرية وتثبت

¹مهايتز محمد-موسوعة الدكتور مهايتز محمد -المجلد الرابع- القسم الأول- دار الكتاب المصري- الطبعة الأولى - 2004 - ص226،231
233،

صحة التوقيعات الالكترونية والتحقق من سلامة المعاملات الالكترونية – وكل الأنشطة لا يغطيها القانون الحالي.

إلا أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ليس فقط على التكنولوجيا، وإنما أيضا على طريقة الحياة في عصر المعلومات الفورية وغير المحدودة، وفي ظل الحرية الليبرالية، وبيئة تتسم بالشفافية التامة خاصة لمشكلة الفساد والانحلال الكامل للأطفال من جراء شبكة الانترنت، وهي تعرض الكم الهائل من موارد الإثارة والعنف والإباحية، ومشكلة الوصول إلى التكنولوجيا البسيطة التي تستخدم في صنع قنابل رخيصة وأسلحة أخرى، وإذا قام أي شخص بتحميل وتوزيع أي من هذه المواد غير القانونية، فسوف يخضع لقوانين البلاد، وبالتالي تعد ماليزيا أكثر حكمة وتعقلا¹.

2/ خصوصية النموذج الماليزي في توجهاته: اعتمدت ماليزيا في مسيرتها التنموية، على مجموعة من

التوجهات التي رأها صالحة ومتوافقة مع معطيات وفرضيات مجتمعتها؛ فلم تكن متأثرة بالنماذج الغربية التي انتهجتها معظم الدول النامية بعد استقلالها. فما هي أهم الأفكار التي تبنتها ماليزيا في مسيرتها؟

1-2/ تبني الاقتصاد الإسلامي: تسعى ماليزيا لتطبيق الاقتصاد الإسلامي من خلال خطط التنمية

التي استهدفت جوهر الإسلام من حيث الاهتمام بالإنسان، والارتقاء بإمكانياته ومساهمته في عملية التنمية؛ من خلال القيم التي تحمي الحياة الكريمة للمجتمع وليس للفرد فحسب، والتأكيد على العلاقات الاجتماعية؛ لا على نواة الأسرة فقط ولا على الزوج والزوجة فحسب؛ بل وعلى الأعمام والعمات وأبنائهم، وكل فرد منهم لديه مسؤولية تجاه الأسرة برمتها لتصبح متصلة². وهو ما انعكس في تبني سياسات تعليمية وصحية واجتماعية واقتصادية أدت إلى ارتفاع معدلات التنمية البشرية والاقتصادية في ماليزيا من خلال:

¹ مهاتير محمد – موسوعة الدكتور مهاتير محمد – المجلد التاسع – القسم الثالث – دار الكتاب المصري – الطبعة الأولى – 2004 – ص96، 97، 98، 99.

² التجربة الماليزية مال ماليزيا 2011- اطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2014 على موقع:

- حماية الملكية المزدوجة، فالإسلام يحمي الملكية الخاصة ويرعاها، ويضع قيد المصلحة العامة على توسع ولي الأمر في الملكية العامة.

- الحرية الاقتصادية التي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، على أن يعمل في إطار المصلحة العامة للمجتمع، من خلال تهيئة المناخ المناسب والمراقبة لتكون متفقا مع قواعد الشريعة الإسلامية.

- في إطار تشجيع التمويل الإسلامي، استطاعت ماليزيا أن تتبنى مشروع عمر إبراهيم باديو، الذي نجح في الحصول على دعم ولاية كلنتان الماليزية بتداول الدينار الذهبي، ليصبح العملة الرسمية بالإضافة إلى الرينت الماليزي وليتم التعامل به في أوت 2010، على مستوى ألف محل تجاري يقبل التعامل بالدينار والدرهم الإسلامي في مدينة كلنتان. وعليه قررت الحكومة دفع 25% من رواتب الموظفين بالدينار الذهبي والدرهم الفضي؛ حتى يتم دفع الزكاة من جديد بالدينار الذهبي، وأعن طريق الدفع العيني مثل الأرز، الذهب والفضة. ولا يجوز أن تدفع بالدين (وعد بالدفع)، او بالقيمة الافتراضية (الأوراق المالية التي لا قيمة ذاتية لها)¹.

- العدالة الاجتماعية والتي تبني على التكافل العام والتوازن الاجتماعي؛ من خلال التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو السن².

- كذلك انتهجت ماليزيا استراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري او التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة³.

2-2/ النظرة إلى الشرق : لقد أسست ماليزيا سياستها وتقدمها على نماذج متنوعة خاصة على

الدول الشرقية، كاليابان وكوريا الجنوبية والتي استطاعت أن تعيد بناء نفسها بعد الدمار الرهيب لبلادها خلال

¹ الدينار الذهبي و الدرهم الفضي عملة رسمية في ماليزيا - تاريخ الاطلاع 2015/07/29 على الموقع : <http://www.youtube.com/watch?v=lqYQKWEZ13Q>

² عبد الحافظ الصاوي - التجربة الماليزية... وفق مبادئ التمويل الاقتصاد الإسلامي - مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية - جويلية 2011 - ص 3 - يوم الاطلاع 2014-04-12 - على موقع : www.aKaShiF.Org

³ عبد الحافظ الصاوي - قراءة في تجربة ماليزيا التنموية - يوم الاطلاع 2015/7/9 - مأخوذة من موقع : http://www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=7863:2012-05-14-20-44-07&catid=232:economy-dev&Itemid=315

الحرب العالمية الثانية¹.

تعلمت ماليزيا الكثير من اليابان، وهي الفترة التي تطلعت خلالها إلى اليابان كنموذج لتطورها لتعلم قيم وأخلاقيات العمل؛ والممارسات الصناعية والتكنولوجيا الحديثة بإرسال الطلاب إليها ليتعلموا المزيد من اليابان وشعبها². وكانت الاستراتيجية التي انتهجتها اليابان في إنتاج سلع جيدة بأسعار زهيدة، ساهمت بشكل كبير في تحقيق تفوقها على المنتجات الأوروبية والأمريكية ذات الأسعار المرتفعة، والتي ساهمت في يقظة وتوعية الشعب الآسيوي مما أطلق عليه "وهم التفوق الأوروبي". فنجحت اليابان في السيطرة على أسواق آسيا وإفريقيا، إضافة إلى إتباع سياسة منهجية في التصنيع، وإيجاد قيادات تتمتع بمستوى علمي فائق، وتتميز بالتطور والإبداع، وعلى المستوى المعنوي نجد في اليابان الالتزام الأخلاقي والمهني بقيم العمل الآسيوية³. وتعتبر اليابان حاليا أكبر مستثمر أجنبي في ماليزيا حيث قدرت حوالي 2,3 مليار رينغت ماليزي في عام 1995، لتصل إلى 4,4 مليار في 1996. ومجمل الاستثمارات تركز على صناعة الأجهزة الكهربائية، والمنتجات الالكترونية لما تحضي به الخبرة اليابانية بسمعة عالية. إذ أن لدى ماليزيا مهارات من القوى العاملة في مجالات معينة، والتي تعتبر رخيصة نسبيا، ويمكن أن تصل إليها الشركات اليابانية حتى إذ لم تكن موجودة في ماليزيا⁴.

2-3/عدم فاعلية النظام العالمي: كما أن عدم فاعلية النظام المالي العالمي في أزمات شرق آسيا، والدول النامية اظهر ضعف سيولة صندوق النقد الدولي، وكان عليه أن يفاوض بشأن ترتيبات جديدة للإقراض (NAB)⁵، حتى يضمن وجود الموارد الكافية لمقابلة الطلب، وقد تم هذا في وقت كان الصندوق ينتظر

¹ محمد محاضير - خطابات محاضير محمد - ترجمة عمر الرفاعي - مكتبة الشروق الدولية- القاهرة- الطبعة الأولى - 2007 - ص 118.
² مهاتير محمد - موسوعة الدكتور مهاتير محمد المجلد التاسع، القسم الثالث، دار الكتاب المصري، مصر القاهرة، الطبعة الأولى 2004،

ص117

³ تاريخ الاطلاع 2015-01-28 على الموقع:

http://islamstory.com/ar/%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B5%D8%A7%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9#_ftn4

⁴ مهاتير محمد - المرجع السابق - ص111

⁵ (NAB) new arrangements to borrow

فيه الموافقة النهائية على الزيادة في الحصص. والذي لا يعتبر أساسا تمويلا مناسباً للمؤسسة المالية الدولية الأولى. إضافة إلى ذلك نقص موارد الصندوق زاد من حدة وعمق الأزمة الآسيوية، وما آلت إليه تايلاند من جراء هذا الانتظار، ومن خلال هذه الأزمة اتخذ صندوق النقد الدولي قراراً لزيادة مواجهة الطوارئ في إبريل 1999، وذلك بتقديم التمويل للبلاد التي تواجه خطر انتقال الأزمات الخارجية بأسعار فائدة أعلى وفترات السداد أقصر¹.

2-4/ الاهتمام بالفكر الإسلامي الحديث: ومن المهم بالدرجة نفسها أن نذكر الاهتمام المتزايد في

أواسط المايزيين بمفكري الشرق الأوسط، خاصة في مرحلة ما بعد الاستعمار و التأثير بمالك بن نبي². حيث نظم معهد الدراسات المتقدمة جامعة مالايا في سبتمبر 1991 بالاشتراك مع معهد الأبحاث السياسية و فرع التاريخ و علم الفلسفة، مؤتمراً عن بن نبي لكتابه "الظاهرة القرآنية" الذي طبع لأول مرة في 1948 تحت عنوان:

« Le phénomène coranique essai d'une théorie sur le coran »

وقد أعيدت طباعته في كوالالمبور؛ وذلك بربط فكرة مالك بن نبي حول المعرفة الإنسانية والقيم الأخلاقية؛ وكيفية تطبيقها ببرنامج أسلمة المعرفة الذي تروجه الجامعة الإسلامية العالمية. فمع تنامي الصحوة الإسلامية ازداد تبني نقد العلم والبحث العلمي؛ فبينما تحاول أصوات مسلمة التنافس على مكان لها في ميدان فلسفة العلم، نجد بعض العلماء المسلمين يؤيدون الغربيين باستيلائهم على العلم والتكنولوجيا الذي يترافق مع التوكيد القوي على البعد الروحي³. هذه الأخيرة شجعها مالك بن نبي خاصة فيما يتعلق بالانتقال التاريخي الذي تم من النظام الصناعي إلى النظام الأخلاقي، والذي سعى إليه المؤتمر الإفريقي المعروف بمؤتمر بانديونغ

¹ محمد الفنيش- البلاد النامية و الأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات و إدارتها - البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب - مكتبة الملك فهد الوطنية - جدة - الطبعة الأولى - 2000 - ص71،69

² عاش العلامة مالك بن نبي الفترة (1903-1973) و هو مهندس جزائري استقر في القاهرة في عام 1952، وعاد للجزائر بعد الاستقلال. كان بن نبي قد تأثر في فترات سابقة بعلماء الدين الإصلاحيين في حلقة بن باديس، ويبدو أنه مزج التجديد الديني بالقومية، وينتقد كلا من إسهامات العالم العربي، و المواقف المسالمة اتجاه النزعات الاستعمارية على وجه الخصوص.

³ منى اباطه-تأثير الاتجاهات الإسلامية الخارجية في ماليزيا-شؤون الأوسط -العدد28-ص30،34،35

لسنة 1955 في اندونيسيا، والتي تتجلى أهميته بجمع تسع وعشرين دولة من إفريقيا وآسيا، بحيث تقف روحانية الإسلام في طرف، وماركسية الصين الشعبية على الطرف الآخر. فهو يمتد اجتماعيا من طنجة إلى جاكرتا، وأخلاقيا من واشنطن إلى موسكو. و يهدف نحو تكامل مزدوج، يرفع الرجل الإفريقي إلى المستوى الاجتماعي للحضارة، ويرفع الرجل المتحضر إلى المستوى الأخلاقي للإنسانية. وهذا التكامل المزدوج يخلق نموذج عالمي لا يسمح ببيع مبدا بكمية من القمح أو شحنة من المعدات الحربية¹.

2-5/ كفاءة القيادة: إن طبيعة الحكم في ماليزيا يجعل الملك أو السلطان يملك ولا يحكم، وبالتالي القيادة تكون للوزير الأول. فكان أول رئيس وزراء بعد جلاء الاستعمار البريطاني تونكو عبد الرحمن الملقب بـ "أبو الاستقلال"، تلاه أبو التنمية "عبد الرزاق حسين"، ثم أبو الوحدة "حسين عون"، وأشهرهم على المستوى العالمي أبو التحديث "مهاتير محمد"² الذي تولى رئاسة وزراء بلاده في عام 1981 إلى 2003، وأتيحت له الفرصة كاملة ليحوّل أفكاره إلى واقع عملي³. وكان نموذجا لعالمنا الإسلامي الذي تمزقه الصراعات الطائفية والعرقية، فهي معادلة معقدة لا نعرف شخصا غيره حققها. فانتشل بني قومه (عرق الملايو المسلم) من هوة التخلف بيد، وسمح بالحريات المنضبطة لبقية الأعراق والقوميات والأقليات الأخرى بيده الثانية. واثبت أن من يسعى لرفعة طائفته أو عرقه، لا يستوجب بالضرورة تقييد حرية الطوائف الأخرى⁴. كما انه منح جائزة الانجاز لمدى الحياة من بيت التمويل الأمريكي (لاريبا)، اعترافا بدوره في معالجة الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد في جويلية 1998⁵.

¹ مالك بن نبي – ترجمة عبد الصبور شاهين-الفكرة الإفريقية الآسيوية...في ضوء مؤتمر باندونغ-دار الوعي-الجزائر-الطبعة الأولى-2013-ص24،26،27

² وثائقي نهضة امة: ماليزيا – اطلع عليه بتاريخ 15 مارس 2014 على الموقع :

www.youtube.com/watch?v=oOjblFY_EQ

³ تاريخ الاطلاع 2015/04/28-على الموقع:

http://islamstory.com/ar/%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B5%D8%A7%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9#_ftn4

⁴ سمير عبد الرسول العبيدي- مهاتير محمد، النموذج و التجربة- مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية- بحوث اقتصادية عربية-

العددان 43- 44 / صيف – خريف 2008-ص83

⁵ محمد مهاتير-موسوعة الدكتور مهاتير محمد - المجلد الأول -القسم الأول -مصر القاهرة -دار الكتاب المصري-الطبعة الأولى- 2004-ص67

2-6/ تحقيق الشراكة الذكية مع دول جنوب شرق آسيا: قال التون حاج عبد الرزاق بن حسين رئيس وزراء ماليزيا سابقا " تسعى ماليزيا في سياستها الخارجية لإقامة علاقة صداقة وتفاهم متبادل مع اكبر عدد ممكن من الأمم، والعمل على دعم العلاقات القائمة مع الدول التي تربطنا بها مصالح وأهداف مشتركة. وذلك لتفادي التوتر، ودعم التعاون الدوليين وزيادة الوعي والإدراك للمصالح المشتركة لجميع الدول في إطار نظام دولي يسوده العدل والمساواة والسلام".

ففي الوقت الحاضر، وعلى الأقل في شرق آسيا التي استطاعت التخلص من سياسة " أفقر جيرانك"، واستبدالها بسياسة " دع جيرانك يزددهرون"، من خلال الشراكة الذكية التي تهدف إلى ربح الطرفين. فثمة حقيقة بسيطة مفادها انه عندما يكون الجيران مزدهرين فان التعرض للمتاعب يكون اقل من جانبهم؛ فصارت التجارة في الآسيان أسرع من التجارة في المنظمات والتكتلات الإقليمية نموا في العالم¹. ولهذا تسعى ماليزيا إلى توطيد علاقاتها مع دول شرق آسيا :

2-6-1/ علاقة ماليزيا بالصين: في 1974 تم إقامة علاقات دبلوماسية بين ماليزيا وجمهورية الصين الشعبية، كما تعد جنوب شرق آسيا من اكبر المناطق التجارية الشريكة للصين، والتي تستخدم العملة على نطاق واسع في التعاملات التجارية، ومع صعود اليوان عالميا وزيادة الاعتراف به كعملة عالمية معتمدة؛ تم إنشاء مصرف المقاصة في ماليزيا، تحت اسم مصرف المقاصة لعملة اليوان الصينية في مدينة بوتراجايا، حيث ستصبح ماليزيا مركزا للعملة الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا. ويهدف هذا المصرف إلى تسهيل التجارة المباشرة في المنطقة، من خلال تدليل العقبات وتخفيض تكاليف المعاملات والاستفادة المتبادلة بين الطرفين وتقليل مخاطر السيولة وتشجيع الخدمات المالية وزيادة التبادل التجاري والاستثماري بين الصين وماليزيا من

¹ مهاتير محمد - موسوعة الدكتور مهاتير محمد- المجلد التاسع- القسم الثالث مصر القاهرة- دار الكتاب المصري - الطبعة الاولى - 2004 - ص93.

خلال استفادة دول المنطقة من المصرف الماليزي الصيني الجديد¹.

2-6-2/ التعاون لبلدان جنوب شرق آسيا: تسعى ماليزيا إلى دعم التعاون بين دول جنوب شرق

آسيا، وأدركت ماليزيا بأنها دولة صغيرة جدا وسوق محدود، وقاعدة سكانية صغيرة نسبيا. فكانت الحاجة إلى التوسع في تمددها إلى الآسيان والتي بها أكثر من نصف مليار نسمة². فصدر البنك الدولي دراساته التي يتناول فيها ذلك النمو المعجز في ثماني دول لليابان و النمور الأربعة³ (كوريا الجنوبية ،هونج كونج ،تاوان ،سنغافورة). و الاقتصاديات الصناعية الحديثة⁴ (اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند). التي وصفت بالاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء المرتفع⁵.

ولاشك أن التكامل الاقتصادي حقق لشرق آسيا كثيرا من الاستقلال؛ خاصة أثناء الازمات حيث أن الحجم الإجمالي لاقتصاد المنطقة وحجم تجارتها الخارجية، يقارب الحجم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وأن إجمالي الاحتياطي النقدي فيها أكبر بكثير من الاحتياطي النقدي لكل من الكنتين⁶.

وللتأكيد على أهمية التعاون الآسيوي لليابان، والصين وكوريا الجنوبية، ورابطة جنوب شرق آسيا؛ اقترح رئيس وزراء مهاتير محمد لجنة عليا لتوجيه أعمال وزراء مالية البلاد الأعضاء والتي تعرف باسم (3+ ASEAN) لمدة ثلاث سنوات متتالية للتعاون في المجال النقدي والمالي والإعلان عن نظام إقليمي لتبادل العملات (Currency Swaps)* ليساعدها على مواجهة أية أزمات مالية آسيوية في المستقبل. من خلال

¹ لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين.... افتتاح مصرف ماليزي صيني جديد - جريدة الأسواق - الاطلاع بتاريخ 2015/7/9 مأخوذة من موقع www.aswaqpress.com/articles/232

² وثائقي نهضة امة :ماليزيا - اطلع عليه بتاريخ 15 مارس 2014 على الموقع :

www.youtube.com/watch?v=oOjblFY_EQ

³ Four Tigre

⁴ Newly Industrializing Economy

⁵ High Performing Asian Economies (HPAES)

⁶ محمد الفنيش- البلاد النامية و الأزمات المالية العالمية : حول استراتيجية منع الأزمات و إدارتها - البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب - مكتبة الملك فهد الوطنية - جدة - الطبعة الأولى - 2000 - ص 87.

* هذا الترتيب يشبه الترتيب الذي أقامته الدول الصناعية العشر في أوائل الستينات عندما واجهت أول الاضطرابات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية.

تكوين سلال مشتركة للعملة وترتيبات التدخل المشترك في الأسواق المالية ، لتحل محل نظام ربط العملات المحلية بالدولار، وإنشاء عملة آسيوية موحدة¹.

2-6-2-1/ خصائص النمو لجنوب شرق آسيا

أ- النمو السريع وعدالة التوزيع: تنفرد هذه الدول بما نجحت فيه من الجمع بين النمو السريع والمستمر، وبين المستوى العالي للعدالة في توزيع الدخل. فمنذ عام 1960 م زادت سرعة النمو في هذه الدول ذات الأداء المرتفع، بأكثر من مرتين من سرعة النمو في بقية دول شرق آسيا، وبحوالي ثلاث مرات سرعة النمو في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، وبحوالي 5 مرات سرعة النمو في إفريقيا جنوب الصحراء. والأكثر من ذلك فان معدلات النمو في هذه الدول فاقت مثيلاتها في الاقتصاديات الصناعية، والدول البترولية الغنية في شرق وشمال إفريقيا.

كذلك زاد الدخل الفردي الحقيقي بأكثر من أربع مرات في اليابان والنمور الأربعة، وبأكثر من الضعف في اندونيسيا وماليزيا وتايلاند.

ومن ناحية أخرى استطاعت هذه الاقتصاديات ذات الأداء المرتفع، إن تحقق نجاحا غير عادي في التوزيع العادل لثمار هذا النمو ؛ فبالمقارنة بين التغيرات في معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي والتغيرات في معامل " جيني " (كميّاس لعدم العدالة في توزيع الدخل) في الفترة 1965-1990، نجد هذه الاقتصاديات ذات الأداء المرتفع هي الاقتصاديات الوحيدة التي صاحبت تحقيق معدلات مرتفعة للنمو فيها؛ و انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر. وعلى نفس المنوال فان مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية الأخرى حققت نفس المعدلات المرتفعة حتى وصلت إلى مستويات تفوق - في بعض الأحيان - مثيلاتها في

¹ نفس المرجع - ص 86.

الدول الصناعية المتقدمة¹. كما أن أزمة 2009 أثرت على النشاط الاقتصادي بتباطؤ وتيرة النمو للفرد في الاقتصاديات الصاعدة والنامية لأقل من 1% وتراجعته بنحو 4% في الاقتصاديات المتقدمة، إلا أن الأولى تعافت بسرعة، مع بلوغ معدل النمو فيها 6% في عام 2010 مقارنة بمعدل نمو 2.3% في الاقتصاديات المتقدمة².

ب-الأصول البشرية: تعتبر الميزة الديمغرافية في آسيا من أهم أصولها الاقتصادية ف منذ عام 2000 وحتى سنة 2014 باستثناء أزمة 2008، سجلت آسيا معدل نمو سنوي قدره 7.5% يمثل 44% من النمو العالمي. ونظرا لأن المنطقة تضم 60% من سكان العالم؛ ودول جنوب شرق آسيا لوحدها تحتوي على 81 مليون أسرة لديها القدرة القوية على الإنفاق³، التي تمثل مصدرا مهما للإيرادات بالنسبة لكثير من الشركات العالمية. ووفقا لتقديرات البنك المركزي الماليزي (نيجارا) بلغ حجم الطلب النهائي في المنطقة قرابة 20% من حجم الإنتاج العالمي في عام 2012 بزيادة أكثر من النصف عام 2000؛ وهناك أكثر من 55% من صادرات آسيا تذهب حاليا إلى بلدان داخل المنطقة. وهذا راجع إلى النمو والتنوع حيث انتقلت اقتصاداتها التي كانت مدفوعة بالصادرات إلى الصادرات المدفوعة أكثر بالطلب المحلي؛ بتشجيع القطاع الخاص، وظهور فئة سكانية من الطبقة المتوسطة الشابة، حيث من المتوقع أن تزيد هذه الطبقة من 500 مليون نسمة إلى ثلاثة مليار نسمة بحلول 2030⁴. وهذا وسوف يمثل زيادة في الطلب الاستهلاكي وازدياد النشاط الاستثماري؛ الذي هو بحاجة إلى 7 ترليون دولار، للقيام بالبنية التحتية و الاستثمار في العقارات من 2013 إلى 2015⁵. خاصة وأن التكامل بين المؤسسات والأسواق المالية يتحسن طرديا؛ الأمر الذي سيؤدي إلى

¹ أسامة محمد احمد الفولي-تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، مجلة المسلم المعاصر السنة 22 ، العدد 77، ص 47، 48.

² كمال درويش - الاقتصاد العالمي التقارب والتكافل والتباعد - مجلة التمويل والتنمية لصندوق النقد الدولي - سبتمبر 2012 ص 12.

³ دعم كبير لتوسع التمويل الإسلامي في جنوب شرق آسيا - بنك نيجارا ماليزيا - ص 2 على الموقع الرسمي :

www.miFc.com/index-php?Ch=28&pg&ac=115&bb=uploadpdf

⁴ زيتري اختر عزيز-صلابة اسيا- مجلة التمويل والتنمية- جوان 2014-ص 23

⁵ دعم كبير لتوسع التمويل الإسلامي في جنوب شرق آسيا - المرجع السابق-ص 2.

تيسير زيادة كفاءة أعمال الوساطة المالية داخل آسيا، من خلال زيادة فعالية إعادة تدوير مدخرات الفائض في الاستثمار المنتج؛ وزيادة تنوع المخاطر والمساهمة في زيادة الاستقرار في النظام المالي الإقليمي¹.

ج- ارتفاع مؤشر الادخار: فارتفاع معدلات الادخار والاستثمار؛ يرجع إلى الجمع بين النجاح غير العادي في توجيه رأس المال إلى الاستثمارات ذات العائد المرتفع، وبين اللحاق بأعلى المستويات التكنولوجية الموجودة في الدول الصناعية، والتي فاقت 20% من الناتج القومي الإجمالي بين 1960 و 1990 م².

3/ القدرة على تجاوز الأزمات الاقتصادية: تعرضت ماليزيا خلال إلى أزميتين اقتصاديتين منذ حصولها على الاستقلال في 31 أوت 1957، وبعد تكوين اتحاد ماليزيا عام 1963. حيث تميزت الأولى بأنها أزمة كل الدول التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية؛ ولكن الثانية والمعروفة بأزمة منطقة جنوب شرق آسيا كانت مفتعلة، لان مؤشرات وأداء الاقتصاد الماليزي كانت جيدة.

3-1/ الأزمة الاقتصادية عام 1985

تعرضت الخطة الماليزية الرباعية الطموحة من 1981 إلى 1985 إلى فشل تام بسبب أسوء أزمة شهدتها ماليزيا؛ وهي ما تسمى بالأزمة الاقتصادية للدول المصدرة للسلع الأولية عام 1985. بسبب طبيعة الاقتصاد الماليزي الذي كان يعتمد على صادرات السلع الأولية؛ التي انخفض الطلب عليها على مستوى العالم فتأثرت الدول النامية. فبانخفاض الطلب على السلع الصناعية التي تعتمد على هذه السلع الأولية، بسبب استخدام طرق وأساليب تكنولوجية حديثة تتطلب قدرا اقل من المواد والسلع الأولية³.

3-1-1/ مؤشرات الأزمة الاقتصادية عام 1985: قبل بداية أي أزمة، يدخل الاقتصاد في حالة

ركود، حيث وصل عجز الميزانية والحساب الجاري إلى 17%، 14% من الناتج القومي الإجمالي (PIB)

¹ زيتي أختر عزيز - المرجع السابق - ص 23.

² أسامة محمد احمد الفولي - المرجع السابق - ص 48.

³ نبيهة فرج أمين الحصري-تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 106، 108، 109.

على التوالي في عام 1982، وتراجعت معدلات التبادل، وفي نهاية 1986 وصل الدين الخارجي إلى 75% من الناتج القومي، أما نسبة خدمة الدين تقدر بـ 20% من إجمالي الصادرات، وانخفض الاستثمار الخاص بنسبة 25%، وتقلصت أسواق الأسهم و الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات المالية¹.

3-1-2/ الخلاص من الأزمة: أدركت ماليزيا بان اعتمادها على تصدير سلعتي المطاط والقصدير إلى

الخارج بصورة رئيسية يعرضها للازمات المستمرة؛ وبالتالي قررت الحكومة إعادة النظر بشكل جذري في السياسات والاستراتيجيات التنموية من خلال خطة خماسية 1990/86، عمادها حفز القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للنمو، فقد عملت الحكومة على السير خطوات كبيرة في مجال الخصخصة، لإدراكها أن ذلك يصب في مصلحة البلاد؛ فكان تخفيف الأعباء المالية والإدارية عن عاتق الدولة، وتحسين كفاءة الإنتاجية، وتقليص حجم ودور القطاع العام في الاقتصاد الوطني من خلال خصخصة 900 شركة بما فيها المؤسسات التي عملت بنجاح في القطاع العام². واستطاعت بعد ذلك سداد ديون قبل ميعادها والتي قدرت 12 مليار رينغت ماليزي وإيقاف الدعم من طرف البنك الدولي في سنتي 1993 و 1994. وبدأت ماليزيا تسجل فائض في الميزانية بنسبة 5%، ومعدل نمو يقدر بـ 9 إلى 10%. ومؤشر التنافسية الذي صنّف ماليزيا في المرتبة 17 في العالم، وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت ماليزيا بالمرتبة الأولى بين دول الآسيان³.

3-2/ الأزمة الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق آسيا 1997: إن التعامل بفكرة العولمة يفرض علينا

التعامل بحذر وحيطة لتجنب المشاكل المرتبطة بتنفيذ الأفكار والمبادئ الجديدة. خاصة وأن معطيات العولمة لا

¹ أسامة محمد احمد الفولي- تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، مجلة المسلم المعاصر-السنة 22- العدد 88- ص 52.

² نبيه فرج أمين الحصري-تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي-دار الفكر الجامعي- الإسكندرية-الطبعة الأولى-2009-ص54

³ التجربة الماليزية مال ماليزيا 2011- اطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2014 على موقع: www.youtube.com/watch?v=j5qUnsxGW4c

تناسب معطيات وفرضيات اقتصاديات جميع الدول ، فعلى هذه الأخيرة أن تكيف العولمة على حسب شروط ومقدرة اقتصادياتها حتى تضمن لنفسها الأمن، والاستقرار والتحرر من الهيمنة الأجنبية. ولما كانت وسيلة العولمة الحرة المطلقة ، فإنها قادت الأسواق ورؤوس الأموال إلى الفوضى، رغم أن المؤشرات الاقتصادية سليمة ونامية وتعمل في بيئة صحية كما هي حالة ماليزيا.

3-2-1/ ماليزيا قبل الأزمة: احتلت بلدان جنوب شرق آسيا، مركزا مرموقا بين دول العالم خلال

السنوات التي سبقت الأزمة خاصة للفترة (1990 - 1996)، حيث اتسم نموذج التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا بعدة سمات أهمها¹:

- استراتيجية استثمارية تقوم على إحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد ، خاصة في مكونات الهيكل الصناعي، والحديد في تجربة البلدان الآسيوية أما ركزت في هيكلها الصناعي على الصناعة الحديثة عالية التكنولوجيا.

- البعد الثقافي والمؤسسي، من حيث احترام قيمة العمل والجودة والإتقان والاهتمام برأس المال البشري وتنميته.

- إتباع بلدان جنوب شرق آسيا لنموذج الإوز الطائر².

حيث تمتع الاقتصاد الماليزي بأداء جيد، ومؤشراته الاقتصادية دالة على ذلك. ففي نهاية 1996 زاد الناتج الداخلي الحقيقي بنسبة 7.5% لمدة عشر سنوات، وفي سنة 1997 وصل إجمالي التجارة الخارجية لأكثر من 158 مليار دولار أمريكي، مما جعل ماليزيا وطبقا لمنظمة التجارة العالمية، الدولة رقم 18 من بين أكبر الدول المصدرة والدولة رقم 17 من بين أكبر الدول المستوردة في العالم، وكانت الدولة عموما تتمتع

¹ نادية العقون – العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية : الوقاية والعلاج – أطروحة متقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – باتنة – 2012 ، 2013 – ص 100 .

² نموذج الإوز الطائر يرتبط بصورة المنتج التي تمر بثلاث مراحل: المرحلة الأولى حيث يبدأ البلد الأخذ بالنمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في آسيا (اليابان مثلا) و كمرحلة ثانية يحاول البلد الأخذ بالنمو إنتاج السلعة على أرضه، بتمويل مشترك أو من دون تمويل البلد المتقدم. أما المرحلة الثالثة فيبدأ البلد الأخذ بالنمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما.

بفائض مالي، وعموما هبط الدين الخارجي ليصل إلى 40% من إجمالي الناتج القومي وكان الحساب الجاري لميزان المدفوعات بعجز 10% إلى 5% من إجمالي الإنتاج القومي، والتضخم بنسبة 2.1%¹.

3-2-2 / مؤشرات الأزمة المالية لسنة 1997

في منتصف جويلية عام 1997، تسلمت ماليزيا بطاقة امتياز وتفوق + A من مايكل كاماديسس بنفسه، كما تعهدت ماليزيا بدفع 1 مليار دولار أمريكي كمساعدة مالية لتايلاند، و 1 مليار دولار أمريكي آخر لإندونيسيا) ضعف المبلغ الذي تعهدت استراليا بدفعه لتايلاند كمساعدة مالية). وبعدها بأيام قليلة كان مقال "بيزنس ويك" عن ماليزيا على النحو التالي: "وفجأة نجد الشركات تسقط مثل جوز الهند، ويهدد تيار مرتفع من حالات الإفلاس بانتلاع الاقتصاد الماليزي".

وبعدما ضربت الأزمة، كان لابد من دعم الطلبات المحلية والاستثمارية، ولكن الخطأ القاتل الذي ارتكبه الحكومة هو تخفيض الإنفاق المالي الحكومي بنسبة 21%، وبدلا من الإبقاء على أسعار الفائدة أو حتى تخفيضها، كان القرار رفع تكاليف الاقتراض لمعدلات لا يمكن لأي تجارة أن تستمر في ظلها، وكان يجب أن تترك البنوك وحدها، وبدلا من ذلك، تم إيقاف استخدام نظام القرض المدموم الأداء الذي تبلغ مدته 06 أشهر، وتبني نظام القرض المدموم الذي تبلغ مدته 03 أشهر بدلا منه، وتم القضاء على المشاريع التجارية في أسرع وقت، وعدم الإقراض لما يسمى بالأنشطة غير الإنتاجية.

فتقلص إجمالي الإنتاج المحلي في الربع الثاني من عام 1998 لمستوى لم تشهده ماليزيا منذ إقامتها عام 1957، وانخفضت العملة من 2.5 رينغت مقابل الدولار الأمريكي إلى 4.8 رينغت دفعة واحدة، واستوردت ماليزيا ما قيمته حوالي 70 مليار دولار أمريكي سلعا وخدمات، فكانت الخسارة في القوة

¹ محمد مهاتير-موسوعة الدكتور مهاتير محمد - المجلد الخامس -القسم الثاني -دار الكتاب المصري- مصر القاهرة-الطبعة الأولى 2004-ص 139.

الشرائية 48 مليار دولار أمريكي ، وهبط دليل سوق الأسهم المالية من 262 نقطة إلى 1000 نقطة في أوت 1998؛ وانخفضت رسملة السوق من 800 مليار رينغت إلى اقل من 300 مليار رينغت¹.

3-2-3/ أسباب أزمة 1997 على ماليزيا: لم تكن ماليزيا تعاني من ضعف في أدائها الاقتصادي

والمالي؛ على عكس اقتصاد تايلاند الذي خسر قيمة كبيرة من سعر صرفه الباهت. ولكن ترابط مراكز رؤوس الأموال لدول جنوب شرق آسيا، جعل المضاربين لعملة الرينغت الماليزي مصدر ربح وفير، حيث اقتربوا الرينغت ثم باعوه عدة مرات فخفضوا قيمته بنسبة 100%؛ فصارت الثروة الماليزية نصف ما كانت عليه لشراء السلع المستوردة. كما أن سوق الأوراق المالية أغرقوها بكميات كبيرة من الأسهم وبسعر زهيد لبيع قصير الأجل؛ وذلك عن طريق سجل المضاربات المركزي الذي يعمل بسنغافورة (CLOB)، والذي تتاجر بالأسهم الماليزية بدون ادن بورصة كوالالمبور (KLSE) أو الحكومة الماليزية، فتم تسجيل جميع الأسهم الخاصة لآلاف المستثمرين تحت أسماء شركات قليلة معينة؛ وهذه الأخيرة استطاعت أن تقرض الأسهم للمضاربين اللذين باعوها بيعا قصير الأجل، وتسببوا في خفض مؤشر كوالالمبور من 260 نقطة إلى 1200 نقطة، و ماين انخفاض سعر الرينغت والهبوط في أسعار الأسهم تدهورت الشركات والبنوك بسرعة².

3-2-4/ الخلاص من الأزمة: كان ينتظر من ماليزيا التوجه لصندوق النقد الدولي طالبة المساعدة

بالطبع، لكنها رأت انه لم يكن قد فعل شيئا للاقتصاد المنكوب في بلاد أخرى في شرق آسيا، لان الذي فعله صندوق النقد الدولي كان تغيير الدائنين فقط، ومازال على هؤلاء المدينين أموال مطلوب سددها، ويمكن أن تكون عمالتهم مستمرة في تخفيض قيمتها حتى ذلك الوقت. كما هبطت أسواق الأسهم المالية بالإضافة إلى توجيه اقتصادهم لأسياد أجاناب، هدفهم الوحيد هو استعادة القدرة على سداد الديون الخارجية وحده. الأمر الذي يؤدي لحالات البؤس الناتجة عن البطالة الجماعية، ومأساة الأطفال الذين يطردون من المدارس والقضاء

¹ محمد مهاتير نفس المرجع-المجلد الخامس -القسم الثاني- ص 24، 29، 31.

² محمد مهاتير-موسوعة الدكتور مهاتير محمد - المجلد الثالث -القسم الأول -مصر القاهرة -دار الكتاب المصري-الطبعة الأولى 2004-ص 53.

على الجزء الأكبر من الطبقة المتوسطة التي أمضيت ماليزيا جيلا كاملا في بنائها¹، فنجحت ماليزيا في بناء نموذج منفرد واثبت نجاعته في اختبار أزمة 1997، وقد اعتمدت الحكومة على العنصر البشري الذي قام بإدارة هذه الأزمة، وهو العامل الحاسم والمهم في مختلف جوانب العملية و ذلك من خلال:

أ- حسن استغلال وتوظيف الموارد المحلية، والذي هو قيمة سائدة مبعثها البساطة وعدم الإسراف، اللذان يؤديان تلقائيا إلى زيادة معدلات الادخار بنسبة 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ الذي بلغ مرحلة تكفي لتمويل 95٪ من جملة المشاريع الاستثمارية في البلاد

ب- اعتماد ترتيبات الدفع الثنائي مع 26 دولة من البلدان النامية، من اجل خفض الاعتماد على العملات الأجنبية لتمويل التجارة؛ فازداد حجم التجارة مع البلدان النامية بنسبة 400٪².

ت- اعتماد ماليزيا على النظام المزدوج، فوفرت كل الشروط اللازمة لتمكين النظام المصرفي الإسلامي من العمل وأداء وظائفه، جنبا إلى جنب مع النظام المصرفي السائد. هذا النظام لم يصمم لخدمة المسلمين فحسب، بل أتيحت خدماته لجميع المواطنين بمن فيهم غير المسلمين³. مما أدى إلى جلب موارد مالية بشكل أفضل كما يتضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (03) نسبة الودائع في المصارف الإسلامية

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المصارف و النوافذ الإسلامية	90.3	51.9	56.8	52.6	55.8	55.5
النوافذ الإسلامية	52.3	46.5	53.5	55.6	71.2	84.2

رايس حدة-نفس المرجع-ص374

¹ محمد مهاتير-المرجع السابق-المجلد الخامس -القسم الثاني-ص32،361.

² محمد مهاتير-المرجع السابق-المجلد الثالث -القسم الأول-ص69.

³ محمد مهاتير-نفس المرجع -المجلد الأول -القسم الأول-ص68.

من الملاحظ ارتفاع الإقبال على المصارف الإسلامية عام 1998م ، ومرد ذلك إلى كون ذلك العام عام الأزمة المالية التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا، وأدت إلى إغلاق العديد من المصارف التقليدية نتيجة إفلاسها. إلا أنها أثبتت تماسك المصرفية الإسلامية، في ظروف الأزمات المالية من خلال وقفة الشعب الماليزي بتوظيف أموالهم فيها، و الذي ساعد من تخفيف حدتها، و الدعم المستمر و المتزايد من البنك المركزي للبنوك الإسلامية عند الحاجة إلى ذلك.

ث- وأكدت الحكومة جهودا لتعزيز سوق الأسهم، من خلال سيطرتها على صندوق ادخار الموظفين (EPF)، و الذي يجمع أكثر من 10 مليار رينغت من الأسهم الماليزية، من خلال سمسرة سنغافورة، ومقرها هونج كونج لتوجيه اهتمام المستثمرين الأجانب للسوق الماليزي. وهذا لم يسجل أي مظاهرات خلال الأزمة.

ج- تطبيق تجميد حسابات الرينغت الماليزي بالخارج غير المقيمة بالبنوك الماليزية، وهذا الإجراء سمح لغير المقيمين بالاستثمار في ماليزيا بكل حرية، مستخدمين مدخراهم بالرينغت الماليزي، لكنه حرمهم من إمكانية إقراض أو بيع المدخرات للخارج¹.

ح- في 1 سبتمبر عام 1998، أدخلت السلطات الماليزية ضوابط على العملة من خلال تثبيت سعر الصرف في حدود 3.8 رينغت ماليزي مقابل الدولار، مقارنة مع معدل ما قبل الأزمة الذي عادل 2.5 رينغت².

خ- في عام 1997 أقامت ماليزيا مجلسا وطنيا للنشاط الاقتصادي (CAIC)، وكانت لجنته التنفيذية تجتمع يوميا على مدى الأزمة، لتفحص النشاط والأداء التجاري للبلاد. فخفضت الواردات غير الضرورية، بينما دعم التصدير، وتحول ميزان المدفوعات الذي كان عاجزا لعدة سنوات إلى فائض ضخم تحقق في الميزان التجاري، بزيادة الاحتياطي من 20 مليار دولار أمريكي إلى 30 مليار دولار على مدى 6 أشهر، وزيادة

¹ Jomo Kwanme Sundaram. Pathways Through Financial Crisis : Malaysia. Global Governance 12 (2006) . p495.

² Op.cit. p496

إجمالي الناتج القومي في عام 1999 بنسبة 1%؛ وهذا بفضل ثلاث شركات كانت كل واحدة مسؤولة على¹:

-شركة داناهارتا لإدارة الأصول والتي تمكنت بحلول 31 مارس 1999 من استخلاص ديون معدومة بلغت 12 مليار رينغت.

-شركة دانامودال لإعادة رسملة البنوك (إعادة تمويل رأس المال)، و التي تمكنت من رسملة 10 مؤسسات بنكية بنحو 62 مليار رينغت.

-تشكيل لجنة ديون الشركات وإعادة الهيكلة (CDRC)، و التي انشأ لمعالجة مشاكل الديون المعدومة، وإعادة رسملة البنوك، وهيكلية الشركات الضخمة التي تأثرت بالأزمة².

د-قررت الحكومة وقف تداول العملة ادا لم يعد الرينغت إلى داخل البلاد خلال شهر واحد، وبعدها لا يسمح لعودته على الإطلاق، حيث يكون عديم القيمة بعد هذه الفترة. أما (CLOB) فقد توقف البيع قصير الأجل بجرمان الشركات المعنية بالاحتفاظ بأسهم عملاتها، ولا بد أن تسجل في بورصة كوالالمبور (KLSE) باسم المساهمين، ولا يعترف بالبيع خارج البورصة³.

¹ محمد مهاتير نفس المرجع - المجلد الثالث-القسم الأول-ص53.

² محمد مهاتير-المرجع السابق- المجلد الأول -القسم الأول-ص77،69.

³ محمد مهاتير-المرجع السابق- المجلد الثالث-القسم الأول-ص53.

الخلاصة:

استندت ماليزيا إلى حد كبير على مبادئ الاقتصاد الإسلامي، من خلال تعبئة الادخار، و القدرة على تمويل القطاع الخاص لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، الذي رفع مستوى الثقة في الحكومة الماليزية، لقدرتها على التشخيص الأمثل للمشكلة الاقتصادية. من خلال أزمة الدول المصدرة للمواد الاولية لسنة 1985 حين انتهجت الحكومة سياسة الخصخصة؛ والأزمة المالية لدول جنوب شرق اسيا عام 1997، التي استطاعت الحصول على موارد مالية بأقل تكلفة، و دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وتشبثها بالقدرات الذاتية الماليزية على مواجهة الأزمة.

الفصل الثاني: الركائز الأساسية التي تعتمدها ماليزيا في تطبيق المالية الإسلامية

تمهيد:

اعتمدت ماليزيا في تطبيق المالية الإسلامية على ركيزتين أساسيتين؛ جعلت منها الرائدة على المستوى العالمي، فأولت اهتماما كبيرا بالتعليم الإسلامي المحلي مند السبعينات إلى حد اليوم، كما أن تعليم المالية الإسلامية في مراكز عالمية؛ جعلها وجهة للطلبة من جميع أنحاء العالم، لتجعل من مخرجاتها البشرية ذات الخبرة و الكفاءة، وسيلة دعم للمالية الإسلامية. و جهزت نظامها المالي المدعم من طرف البنك المركزي بقوانين خاصة لعمل البنوك الإسلامية؛ لتسد احتياج الفئة المسلمة الماليزية؛ من خلال إيداع أموالها فيها بما يضمن لها صفاء الأموال من شوائب الربا. فكان قيام أول بنك إسلام ماليزيا سنة 1983، ثم بنك معاملات ماليزيا سنة 1999، بالإضافة إلى مجموعة من النوافذ الإسلامية التي تدعم مسيرتها.

1/ إسلامية التعليم المحلي والعالمي

توجد بماليزيا ثمانون جامعة حكومية وخاصة، ومنها ما هو مصنف الأحسن عالميا، خاصة وأنها انتهجت وتبنت النظام التعليمي البريطاني والألماني¹؛ حيث بلغ حجم الإنفاق العام على التعليم ما نسبته 5.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 لترتفع إلى 8٪ سنة 2004، متجاوزة بذلك حجم الإنفاق المخصص للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية والمقدر بنسبة 5.1٪ سنة 2004². فبدأت ماليزيا بتوسيع التعليم الإسلامي منذ السبعينات في الولايات والمقاطعات الإقليمية بين الفئة المسلمة؛ حتى تستطيع هذه الأخيرة من النهوض بالاقتصاد الماليزي، وجعله يكون مخرجات بشرية تخلق قيمة مضافة وقادرة على تسيير المؤسسات المالية الإسلامية، وهذا التعليم تعدى المحلية ليشمل طلابا من جميع البلدان حتى المتقدمة منها.

1-1/ تشجيع التعليم الإسلامي من طرف الحكومة الماليزية في السبعينات

منذ السبعينات وماليزيا تشجع تعليم الإسلام؛ فتولت إدارة التعليم الإسلامي مهمة التنظيم والإشراف بالنسبة للأمور التالية:

1. تدريس الدين الإسلامي في المدارس الثانوية التي تتلقى إعانة كاملة من الوزارة.
 2. تقدم الحكومة الفيدرالية منح مالية للمدارس الإسلامية الشعبية.
- وفي عام 1974 بلغت نفقات التعليم الإسلامي التي صرفت على المدارس الابتدائية، والتي تتلقى معونة كاملة من الوزارة 19,048 مليون رينغت ماليزي، وفي المدارس الثانوية 7,15 مليون رينغت ماليزي،

¹ مهاتير محمد-إصلاح نظام التعليم كان أساس النهضة في ماليزيا - تاريخ الاطلاع 2014-07-24 على الموقع: www.youtube.com/watch?v=EDS14NWiHAC.

² تقرير التنمية البشرية للعام 2006 ص348

أما المنح المالية للمدارس الشعبية فقد بلغت 230 ألف قدمت ل 468 مدرسة إسلامية في غرب ماليزيا¹

1-1-1/ التعليم بواسطة التلفزيون: بدأ تنفيذ برامج التعليم بواسطة التلفزيون في 19 جويلية

1972، حيث بلغت نفقات تنفيذ برامج التعليم بالتلفزيون 1387307 ريغت، كما بلغت نفقات التنمية 3 مليون دولار . وقد اعتمد هذا المشروع من خلال الخطة الخماسية الثانية مبلغ 11,2 مليون ريغت لشراء أجهزة تلفزيون وأدوات مختلفة لتوليد كهرباء للمدارس ، وبناء استديوهات للتلفزيونات في كوالالمبور. وفي عام 1974 تم إعداد وتقديم 24 برنامجا تلفزيونيا للمدارس الابتدائية والثانوية ، وتنظيم ورشات عمل لتدريب المشرفين على خدمات التعليم بواسطة أجهزة الإعلام في المناطق التعليمية ، ثم قام هؤلاء المشرفون بتنظيم ورش عمل لتدريب لمدراء ومعلمي المدارس الابتدائية والثانوية².

1-1-2/ التعليم بواسطة الإذاعة: من خلال تقديم برامج إذاعية والتي تقدم ب أربع لغات : الماليزية

والانجليزية والصينية و التاميلية، وإلى جانب البرامج العادية التي تقدم في الأيام الدراسية فهناك برامج خاصة تذاع خلال العطلات التعليم بواسطة الأجهزة السمعية البصرية وتقدم هذه الخدمات بواسطة مكاتب الأفلام والشرائح ويتولى هذا القسم إنتاج وتوزيع الوسائل التعليمية على المدارس ، كما يقوم بتدريب المدرسين عمليا على استخدامها .

وفي عام 1974 تم إنتاج 1000 شريط سجل بالبرامج المدرسية وأربع لوحات مصورة، وجهاز

سمعي بصري إلى جانب اسطوانات النشيد الوطني والأغاني الأجنبية، وهذه كلها استخدمت في المدارس³.

1-2/ إسلامية التعليم عالميا: ومع أن ظاهرة الدراسة هي ظاهرة عالمية حيث تشير الإحصائيات أن

80 % من طلاب الدول النامية يدرسون خارج أقطارهم ، ولكن العقدين الأخيرين شهد إقبالا على تلقي

¹ محمد تقي الدين قناديل- ماليزيا موجز الكتاب السنوي 1984 - مطابع شركة ماس للطباعة كوالالمبور- ماليزيا- بدون طبعة - 1986- ص118.

² نفس المرجع- ص114.

³ نفس المرجع-ص115.

العلم في الخارج ، حتى من قبل أبناء الدول الغنية ، وذلك لاكتساب خبرات ثقافية ، بل ولتحقيق الإحساس بالتميز (prestige) . و تتزامن هذه الزيادة مع الوعي بأهمية الاعتماد العالمي في التربية والتي أصبحت مطالبة بالمساهمة في السلم والتفاهم الدوليين من خلال تطوير الإحساس بالمواطنة العالمية من أجل ذلك لا بد من فهم الشعوب والثقافات الأخرى. و يختلط هذا الهدف المثالي بهدف عملي آخر وهو أن فهم الشعوب الأخرى ضروري لتعزيز المقدرة على التنافس في عالم شديد الترابط. و تعد الدراسة في الخارج وسيلة لتحقيق هذه الأهداف حيث يكتسب الطالب خبرة مباشرة من الحياة في بيئة أخرى. ومن هنا أصبح الوعي الدولي والتوجه العالمي هدفا من أهداف التعليم العام والعالي¹.

1-2-1 / إسلامية المعرفة في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا

تنبعت قيادة ماليزيا إلى دور الإسلام في تحريك كوامن الطاقة في شعبها المسلم، فأنشأت بتأثير من المؤتمر الإسلامي الأول للتعليم المنعقد في مكة المكرمة عام 1977 بالجامعة الإسلامية العالمية في كوالالمبور عام 1983 باتفاقية دولية مع منظمة المؤتمر الإسلامي ، ضمن سلسلة الجامعات التي هدفت المنظمة أن تعني في برامجها بالثقافة الإسلامية. ولمدة 10 سنوات من 1988 إلى 1999 تم بناء الجامعة لتضم برامجها في الحرم الرئيسي في كوالالمبور؛ كافة علوم الدراسات الإسلامية والإنسانية، إلى جانب علوم العمارة والهندسة والطب في الحرم الطبي².

حيث قدر عدد الطلاب حوالي خمس عشرة ألف طالب، فهذه الجامعة لم تقتصر على الإبداع والتجديد في مناهجها وبرامجها بل تعداه إلى جمال عمارته الإسلامية وخطة بنائه ، مما جعل من أجمل الحرم الجامعي في العالم، فالحرم الجامعي يتوسطه المسجد الذي يمثل مركزه الروحي ، كما جاء توزيع مواقع السكن

¹- عارف عطاوي-الوعي العالمي لدى الطلاب في الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا و اتجاهاتهم نحو بعض القضايا الدولية-مجلة مركز البحوث التربوية-جامعة قطر-السنة الثامنة-العدد15-يناير1999-ص230،231.

² عبد الحميد أبو سليمان -إسلامية الجامعة و تفعيل التعليم العالي بين النظرية و التطبيق الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا نموذجاً -مجلة الجامعة الإسلامية العدد3-ص19.

والترفيه والرياضة؛ ملتزما بالضوابط الإسلامية التي توفر لكل جنس من الجنسين، الخصوصية والحرية والتزام أخلاق الإسلام في علاقة الجنسين، والاستجابة للحاجات النفسية والاجتماعية والثقافية والترويجية والرياضية كافة.

1-1-2-1/ الموارد و التمويل: كانت الحكومة الماليزية تحمل أعباء تمويل برنامج الجامعة وتمويل

مؤسساتها ومبانيها؛ فمد البنك الإسلامي للتنمية يد العون في تمويل مبانيها، وتمويل صندوق المنح الدراسية والمؤتمرات العلمية الدولية. كما لم تتخلف المؤسسات الخيرية ورجال الأعمال عن دعم الجامعة، وصندوق تمويل المنح الدراسية، لدعم الألف من الطلاب المتميزين¹.

1-2-1-2/ أهداف الجامعة الإسلامية: و رسالة الجامعة الإسلامية العالمية هي رسالة إسلامية عالمية

أصلا، من خلال الموارد البشرية المتميزة المنضمة إلى هيئة التدريس، والإسهام بعلمها وقدرتها على دعم برامجها العلمية والتعليمية والتربوية، كما أنها الجامعة الوحيدة في ماليزيا التي تستخدم اللغة الانجليزية والعربية وليس اللغة القومية؛ وذلك لإتاحة الفرصة لأكثر عدد من الطلبة الأجانب للدراسة فيها. ولا يقبل الطلبة الأجانب إلا بترشيح من الهيئات الإسلامية في بلدانهم. فالطلبة الأجانب يتوزعون على 75 جنسية، فالجنسية الآسيوية هي الأكثرية ويعود ذلك إلى القرب الجغرافي وأواصر الدين والثقافة واللغة والعرق، ويأتي ذلك العرب و الأفرقة بأعداد متقاربة و أوربا الشرقية (البوسنة خاصة) فتشكل نسبة صغيرة². والأهداف الأساسية التي تسعى لها الجامعة الإسلامية العالمية هي:

● التركيز في خطة عمل إدارة الجامعة، في التصدي للتشوه المعرفي والمنهجي الذي أصاب فكر الأمة؛ وشل قدرتها على الإصلاح والبناء وإيجاد الأطارات المثقفة العاملة البديلة وكان من بين أهم الميادين هو ميدان العلوم الإسلامية والإنسانية³. و على أساس نظام التخصص المزدوج، فان أي طالب يكون تخصصه الرئيسي هو

¹ عيد الحميد أبو سليمان-نفس المرجع-ص29.

² عارف عطاوي-نفس المرجع-ص239،240.

³ عيد الحميد أبو سليمان- المرجع السابق-ص20،21.

الدراسات الإسلامية، عليه أن يختار تخصصا فرعيا في أحد العلوم الإنسانية والعكس بالعكس. ومن يمدد دراسته عاما دراسيا إضافيا، يمكن أن تكون لديه درجة جامعية ليسانس في الدراسات الإسلامية؛ ودرجة جامعية في العلوم الاجتماعية في الميدان الذي اختاره الطالب تخصصا فرعيا في الأساس.

● كما توفر الجامعة للطالب مجالا وظيفيا، وليس في مجال الحرف التي لا تناسب طبيعة قدراته وإعداداته خاصة في بلاد الأقليات الإسلامية والبلاد الإسلامية الفقيرة، التي تقل فيها فرص العمل، لاسيما مجال الخدمات الدينية. حيث يمكن للخريج أن يعمل بمؤهله في العلوم الاجتماعية مع إجادته اللغة الإنجليزية التي درس بها المواد الفنية، إلى جانب إجادته اللغة العربية التي درس بها الدراسات الإسلامية، ودرجة جامعية في العلوم الاجتماعية في الميدان الذي اختاره الطالب تخصصا فرعيا. حتى يشتغل في مجال العمل الحكومي أو التدريس أو في مجال الشركات لتكريس فكرة "إسلامية المعرفة وإصلاح الفكر والثقافة والتربية الإسلامية".

● البدء في تدريس مهارات الإبداع ضمن المقررات العلمية الجامعية، وهو الخطوة العملية التي اتخذتها إدارة الجامعة؛ من خلال تشكيل لجنة من أعضاء هيئة التدريس في تخصصات مختلفة، لصياغة المقرر سنة 1995 الذي يكرس التفكير في ضوء القرآن والسنة، والتفكير الإبداعي، والتفكير النقدي، وعوائق التفكير الإبداعي والمنهج العلمي والمنطق، وأخطاء التفكير، وطرق تقويم الأدلة والمجموعات والاحتمالات واتخاذ القرار واللغة والتفكير، على أن يخصص للمقرر ثلاث ساعات أسبوعية¹. فبدأ تدريس المادة في الفصل الثاني للسنة الدراسية 1996/1997، كمادة اختيارية بتشجيعهم على الانخراط فيها على أن لا يزيد حجم الشعبة 25 طالب. كما يتم التعامل بصفة استثنائية؛ مع الطلاب الذين لديهم ضعف أو قصور في فهم المهارات و استعمالها، من خلال تصحيح الامتحانات النصفية والتدريبات التطبيقية. فتتم مناقشة أخطاء الطلاب وكيفية تجاوزها، ويخبر كل طالب على ورقته بمواطن الخلل والقصور، ونقاط القوة والتمكن. وقيامهم بعد ذلك

¹ جمال أحمد بادى-تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا في تدريس مادة التفكير الإبداعي مجلة إسلامية المعرفة، السنة الحادية عشر، العدد 41، صيف 1426هـ/2005م-ص 168.

بتطبيقات إضافية خلال مدة أقصاها أسبوع واحد؛ ليعطي درجة إضافية تشجيعية يصل مجموعها إلى 5 درجات للطلاب الذين يلاحظ الأستاذ تحسنا في أدائهم بالإضافة إلى تنويع وسائل الاستشارة واتصال الطلاب بأساتذة المادة كل آخر خمس عشرة دقيقة من الدرس، وساعة مكتبية كل يوم من أيام الأسبوع، والاستشارة عبر هاتف المكتب الذي يوفر رقمه مع جدول الاستشارة للطلاب في بداية الفصل الدراسي والاستشارة عبر البريد الإلكتروني، على أن يصبح هذا المقياس متطلبا جامعا لكل طلبة الجامعة بقرار مجلس الجامعة في اجتماعه 253 في 2001/02/23¹.

● كما تهدف الجامعة إلى الإلمام بالدراسات الغربية تاريخيا وفكرا وحضارة؛ لحسن الاستفادة من التواصل والحوار مع الغرب. لإنجاح مشروع الإصلاح الإسلامي، خاصة في مجال الدراسات العلمية الفيزيائية والهندسية، فإن إسلامية المعرفة فيها لا تتعلق بالحقائق العلمية، لأن إدراكها يستوي فيه جميع البشر، ولكن الاختلاف يتأتى من منهج التعامل معها والاستفادة منها من خلال أخلاقيات التعامل معها إصلاحا أو إفسادا، ويتوخى النفع أو جلب الضرر. وهذا كله من باب فلسفة العلوم وأخلاقيات البحث العلمي ومزاولة المهنة².

1-2-2/ الأكاديمية العلمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA)³

قد انشأ البنك المركزي صندوق وقف بمبلغ 500 مليون رينغت ماليزي لدعم مبادرة رأس المال الفكري فأُسست الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، التي تم تأسيسها في شهر مارس 2008 بكوالالمبور. وقد جاء إنشاء الأكاديمية لتعزيز مسيرة المالية الإسلامية ببعدها المحلي والدولي؛ في إطار الجهود الرامية لجعل ماليزيا مركزا ومرجعا عالميا للمالية الإسلامية من خلال، إجراء البحوث مع التحالفات الاستراتيجية كمجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومجمع الفقه الدولي، وبيت التمويل الكويتي الإسلامية المعروفة بهيئة المحاسبة

¹ نفس المرجع ص 172، 170.

² عبد الحميد أبو سليمان -إسلامية الجامعة و تفعيل التعليم العالي بين النظرية و التطبيق الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا نموذجا - مجلة الجامعة الإسلامية-العدد 3- ص22.

³ ISRA : International Shariah Research Academy for Islamic Finance

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. عن طريق نشر التفاهم والاحترام المتبادل بين الآراء الفقهية المختلفة التي يقوم بها مجلس العلماء التابع (ISRA)¹.

1-2-3/ المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF)²

من أهم الانجازات التي تم تحقيقها لتعزيز التنمية لرأس المال الفكري هو تأسيس المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي، الذي بدأ أعماله في عام 2006 م، بعد أن قام رئيس وزراء ماليزيا بالإعلان عن تأسيس المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي؛ في قمة آسيان الثالثة للأعمال التجارية والاستثمارية في 10 ديسمبر 2005، و هذا المركز يسعى إلى أن يكون مركزا دوليا للتفوق العلمي في مجال التمويل الإسلامي من خلال:

1. برامج الشهادات الاحترافية؛ المعروفة بشهادة الاحتراف المالي الإسلامي لموظفي قطاع التمويل الإسلامي المؤهلين .

2. برامج الدراسات العليا: فيقدم المركز برامج الماجستير والدكتوراه للإمام الجيد بمجال التمويل الإسلامي وقدرات كبيرة في مجال الأبحاث والتنمية .

3. برامج الأبحاث والنشر: والذي يوفر مراجع أكاديمية، من خلال نشر الكتب والمجلات العلمية وأوراق العمل والدراسات العليا. لتوفير قاعدة شاملة للمعلومات المالية المحلية والدولية³.

1-2-4/ الهدف من تعليم المالية الإسلامية: تهدف الجامعة الإسلامية الى اسلامية المعرفة الأكاديمية

العالمية للبحوث الشرعية والمركز الدولي الإسلامي لتدريب المالية الإسلامية، من خلال اصلاح منهج التعامل على اساس ربط المعرفة المالية بالقيم الاخلاقية. بملء الفجوة التي توجد في الصناعة الإسلامية؛ وذلك من خلال

¹ زاهر الدين محمد الماليزي – تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة المصرفية الإسلامية – مؤتم المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول – دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري بدبي – 31 ماي: 3 جويلية 2009- ص 31، 32، 35.

² INCEIF : International Center for Education in Islamic Finance

³ زاهر الدين محمد الماليزي – نفس المرجع – ص 21، 22.

كيفية المعالجة للقضايا الملحة في السوق و التركيز على البحوث التطبيقية.

وينظر إلى منتجات سوق رأس المال الإسلامي (ICM¹) كأدوات لتسهيل إدارة السيولة الفعالة للبنوك الإسلامية. ولذلك فتسعير الصكوك في ماليزيا يكون أكثر تشددا من السندات التقليدية، بما يتماشى مع قانون المصارف الإسلامية لعام 1983 الذي يتطلب الالتزام بالشريعة الإسلامية، وعدم وجود تسرب في الأسواق التقليدية، حيث أن هذا التسرب يحدث حين يستخدم البنك التقليدي العائدات التي حصل عليها من سلعة المراجعة؛ لتمويل الأنشطة التقليدية وغير الشرعية من خلال النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية. فتضطر الصناديق الإسلامية للعثور على الأصول الإسلامية، حتى من قاعدة المستثمرين التقليديين، وهذا هو السبب في أن الصكوك الماليزية ارحص بنحو 3 إلى 20 نقطة من السندات التقليدية، مع العلم أن الصناديق الإسلامية تدير أكثر من 1.3 ترليون دولار أمريكي².

2/ خلق نظام مالي إسلامي إلى جانب النظام التقليدي

كانت هناك دعوات من الأفراد والجماعات للحكومة الماليزية؛ لإنشاء بنوك إسلامية لتلبية احتياجات المسلمين في ماليزيا خلال المؤتمر الاقتصادي الوطني بومبيوترا سنة 1980 . وذلك بالسماح لمجلس الحج والعمرة (المعروف باسم لمباجا تابونج حاجي) بإنشاء بنك إسلامي؛ لغرض جمع واستثمار أموال يملكها مسلمون، وتماشيا مع هذه الطلبات عينت، الحكومة لجنة وطنية حول الخدمات المصرفية الإسلامية في 30 جويلية 1981 برئاسة تان سري رجارجاموهار. فأسندت مهام السكرتارية لمجلس إدارة الحج والعمرة. حيث أن هذه اللجنة درست هذه القضية مع بنك فيصل الإسلامي المصري؛ وبنك فيصل الإسلامي السوداني

¹ Islamic Capital Market

²Shabnam Mokhtar – The Relationship between leakage in commodity Murahbaha and Sukuk pricing – Bulletin ISRA- vol 01 /Dec 08 – pp7,8.

وأعدت تقريرها النهائي في 05 جويلية 1982. وقدمت التوصيات التالية¹:

- 1- يجب إنشاء بنك إسلامي يتوافق مع مبادئ الشريعة.
- 2- يتم إدراج البنك الإسلامي كشركة تحت رعاية قانون الشركات لسنة 1965.
- 3- لا ينطبق قانون المصارف لعام 1973 على البنوك الإسلامية، وإنما قانون 1982 الخاص بها والذي سيكون من مسؤولية البنك المركزي.

4- على المصارف الإسلامية إنشاء مجلس الرقابة الشرعية الخاصة بها؛ والتأكد من شرعيتها.

2-1/ اندماج البنوك الإسلامية في النظام المصرفي التقليدي: في ماليزيا التشريعات واللوائح المصرفية

الإسلامية موجودة جنبا إلى جنب مع النظام المصرفي التقليدي؛ لذلك يفرض بنك نيجارا ماليزيا و هو البنك المركزي، مجموعة من القوانين والالتزامات على البنوك التقليدية، ليصدر في الجريدة الرسمية قانون المصارف الإسلامية، ويدخلها حيز التنفيذ في 07 افريل 1983 الذي يحدد عمله، ويتم إعداد نظام يسمح للمؤسسات المالية القائمة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية، ومحاوله قيام سوق مالي إسلامي بين البنوك الإسلامية، لما له دور في إعادة تجديد السيولة. ذلك من خلال تبني إدارة أجنبية للمؤسسات المالية ، برقابة البنك المركزي نيجارا ماليزيا، لتحسين الكفاءة التسييرية في البنوك الإسلامية والتقليدية.

حيث يوجد بماليزيا بنكين إسلاميين "بنك إسلام ماليزيا" الذي تأسس عام 1983، و"بنك معاملات ماليزيا" الذي أنشئ في 1999. ويخضعان لرقابة البنك المركزي الماليزي؛ وعلى صعيد الانضباط المصرفي يلتزم البنكان، بالقواعد التنظيمية ذاتها المفروضة على البنوك الأخرى التي تقدم خدمات مصرفية تقليدية، و يجب أن يلتزما بحد أدنى من رأس المال المرجح بالمخاطر نسبته 8%، اعتبارا من الأول من يناير عام 1992، كما

¹FADZLANSUFIAN ,Phd-FAKARUDIN KAMA RUDIN – NOR HALIDA HAZIATON MOHD NOOR – Determinants of Revenue Efficiency in the Malaysian Islamic Banking Sector – JKAU :Islamic Economic ,vol .25 .NO .2 -2012 –PP 197,198 ,199,200

يلتزم بالاحتفاظ بحساب احتياطي قانوني (إلزامي) لدى البنك الماليزي، وقد بلغت في عام 1993م نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي) المطلوبة 7,5% من إجمالي المطلوبات المعنية. يضاف إلى ذلك، أنه يجب أن يلتزم بنسبة سيولة أولى (أصول سائلة) قدرها 10% من المطلوبات المعنية، ماعدا مطلوبات الحسابات الاستثمارية وبنسبة سيولة ثانية قدرها 5% من إجمالي مطلوبات الحسابات الاستثمارية¹.

وتشمل المطلوبات المعنية جميع الودائع، وصافي الاقتراض من مؤسسات مالية أخرى، وصافي عمليات (اتفاقات) إعادة الشراء². بينما الأصول السائلة تتضمن النقد، وأرصدة لدى البنك المركزي باستثناء الاحتياطي القانوني وشهادات الاستثمار الحكومية GIC. ولقد كانت نسب السيولة في بنك إسلام ماليزيا بنهاية شهر جويلية 1993م أعلى من الحدود الدنيا المقررة لها. وفي إطار برنامج الخصخصة، تم إدراج أسهم بنك إسلام ماليزيا في اللوحة الرئيسية للتداول في سوق كوالالمبور للأوراق المالية اعتبارا من 1992/01/17؛ ولكن الخطوة الأهم جاءت بعد 10 سنوات، بدخول "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد"³ في العمل ابتداء من 4 مارس 1993، وبقيام أول سوق نقدي إسلامي، وبموجب هذا النظام فإن كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات التأمين لها حق المشاركة فيه؛ ويتم تمويل صندوق العمليات المصرفية بدون فوائد، بمخصص يحدده المركز الرئيسي للبنك والذي يتمتع بالخصائص التالية⁴:

1- يوضع صندوق العمليات المصرفية بدون فوائد تحت إشراف وحدة العمليات المصرفية بدون فوائد؛ لتمويل عمليات نظام العمليات المصرفية بدون فوائد.

2- يستخدم الصندوق للإنفاق على المصروفات غير المباشرة؛ والأمور الأخرى المتعلقة بعمليات نظام العمليات المصرفية بدون فوائد.

¹ أسامة محمد أحمد الفولي نفس المرجع ص57.

² Repurchase Agreements

³ scheme Terest-free banking

⁴ نفس المرجع ص57.

3- تقييد الأرباح والرسوم التي يتم تحصيلها من النظام لحساب صندوق العمليات المصرفية بدون فوائد.

2-1-1/ عمليات البنوك الإسلامية

تشتمل عمليات البنوك الإسلامية المطبقة من البنك المركزي الماليزي (نيجارا)، على العمليات التالية:

2-1-1-2/ الاستثمارات الإسلامية فيما بين البنوك¹

يقصد بالاستثمارات الإسلامية فيما بين البنوك؛ استطاعة أي بنك من بنوك "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد"، أن يستثمر فائض أمواله في بنك آخر من بنوك النظام الذي يكون لديه عجز، وذلك على أساس المضاربة (المشاركة في الربح)، و خصائص هذه الآلية كما يلي :

1- تتراوح فترة الاستثمار من يوم إلى اثني عشر شهرا.

2- الحد الأدنى لمبلغ الاستثمار هو 50000 ربحت ماليزي (19,5 ألف دولار).

3- تعتمد نسبة المشاركة في الربح على فترة الاستثمار ، كما يلي :

أ- الفترات التي تقل عن أو تعادل شهرا واحدا، تكون نسبة المشاركة في الربح 70% لصاحب رأس المال.

ب- أما الفترات التي تزيد عن شهر وحتى ثلاثة شهور، تكون نسبة المشاركة في الربح 80% لصاحب رأس المال.

ت- للفترات التي تزيد عن ثلاثة شهور، تكون نسبة المشاركة في الربح 90 : 10.

وفيما يلي المعادلة الخاصة باحتساب مبلغ الربح الذي يجب دفعه لصاحب المال.

$$\text{مبلغ الربح (ماليزي رينغت)} = \frac{\text{أصل مبلغ الاستثمار} \times \text{معدل الربح الاجمالي} \times \text{نسبة المشاركة الربحي}}{36500}$$

¹ نفس المرجع ص-71.

2-1-1-2 / النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين البنوك¹ IICCS

أدخل البنك المركزي الماليزي نظاما جديدا للمقاصة في "بنك إسلام ماليزيا" BIM، ولوحدات البنوك التجارية المشتركة في نظام العمليات المصرفية بدون فوائد، ويعرف هذا النظام باسم "النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين البنوك"²، و بموجب هذا النظام فإنه تم اعتبارا من 1994/01/03 م فصل الشيكات الخاصة بهذه المؤسسات عن الشيكات التقليدية لأغراض المقاصة. ويقوم هذا النظام على أساس مبادئ "الوديعة" و"الوكالة" و"المضاربة"، فالمؤسسات المشتركة تلتزم بفتح حسابات مقاصة في بنك نيجارا ماليزيا وفقا لمبدأ الوديعة؛ حيث يضمن البنك المركزي أرصدة هذه الحسابات ، ويكون له الحرية الكاملة لاستثمارها في التوظيف الذي يراه، بشرط موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية. ويتبع ذلك التزام المؤسسات المشتركة بأن توافق على أن يعمل البنك المركزي كوكيل عنها - وفقا لمبدأ الوكالة- في توزيع وتسوية المراكز المالية، لكل من بنوك الفائض وبنوك العجز المشتركة في النظام. وفي الساعة الثانية عشرة في منتصف الليل ، وأثناء إجراء عملية مقاصة الشيكات أليا في البنك المركزي الماليزي؛ يتم بصورة آلية تمويل بنوك "النظام" (بما فيها "بنك إسلام ماليزيا برهاد") ذات العجز ، وذلك من فائض الأموال لدى بنوك "النظام" الأخرى على أساس مبدأ المضاربة . وإذا ما استمر العجز بعد عملية التمويل هذه، يقوم البنك المركزي الماليزي بتمويله على أساس نفس المبدأ ، أي المضاربة. وتبلغ نسبة الربح لهذه الآلية 70 : 30 (أي 70% للمستثمر) ويتم السداد في صباح اليوم التالي³.

2-1-1-3 / توسيع قاعدة الخدمات والأدوات المصرفية الإسلامية

¹(IICCS) DaiyL Islamic Interbank Cheque Cleaning System

³ نفس المرجع- ص62.

مع بداية عام 1992م نجح البنك المركزي الماليزي في تطوير 21 خدمة (منتج) مصرفية إسلامية؛ بإدخال أداتين مصرفيتين إسلاميتين جديدتين و هما الكمبيالات الإسلامية المقبولة، والتسهيلات الخاصة بعمليات إعادة التمويل الإسلامي لائتمان الصادرات؛ وبالتالي تحقق عنصر توافر تشكيلة واسعة ومتنوعة من الخدمات والأدوات المالية والإسلامية، بما يفي بالاحتياجات المختلفة لكل من المؤسسات المالية والعملاء¹. وفي ديسمبر 2011، أعلن البنك المركزي الماليزي اعتماد البنوك الإسلامية معايير رأس المال والسيولة لبازل 3. والتي تنص على أن التطبيق يكون تدريجي للمعايير في بداية 2013 حتى 2019. ولذلك اتخذ البنك المركزي في 2012 مجموعة من الإصلاحات لتناسب قواعد رأس المال، فضلا عن مراقبة معايير السيولة ونسبة الرافعة المالية².

جدول رقم (04) الخدمات المصرفية الإسلامية المتداولة في البنوك الماليزية

اسم الخدمة أو المنتج	المفهوم الإسلامي لها
1- الحساب الجاري.	الوديعة أو الضمانة.
2- حساب الادخار أو التوفير.	الوديعة أو الضمانة
3- حساب الاستثمار العام.	المضاربة
4- حساب الاستثمار الخاص.	المضاربة
5- الاستثمار في شهادات الاستثمار الحكومية.	القرض الحسن
6- الاستثمار في الأسهم /تمويل الأسهم	الوكالة أو المضاربة أو البيع بالثمن الأجل
7- تمويل السكن	البيع بالثمن الأجل
8- تمويل شراء المركبات.	البيع بالثمن الأجل أو الإجارة ثم البيع
9- تمويل رأس المال العامل.	المراجحة
10- تمويل المشاريع	المضاربة أو المشاركة
	البيع بالثمن الأجل

¹-نفس المرجع ص62.

²Bank Negara Malaysia, Website :<http://www.bnm.gov.my>

	11- تمويل اقتناء الأصول.
المراجعة / بيع الدين	12- إعادة تمويل ائتمان التصدير الإسلامية
بيع الدين	أ- قبل الشحن.
	ب- بعد الشحن.
	13- الكمبيالات (الصكوك) المقبولة الإسلامية :
المراجعة / بيع الدين	أ- الواردات / المشتريات
بيع الدين	ب- الصادرات / المبيعات.
الوكالة أو المراجعة أو المشاركة	14- تسهيلات خطابات الاعتماد
الكفالة	15- ضمان الشحن.
الكفالة	16- خطابات الضمان
القرض الحسن	17- تسهيلات السحب على المكشوف.
الإجارة	18- التأجير
الأجر	19- ضمان السندات الإسلامية.
الأجر/الوكالة	20- عمليات الأوراق التجارية.
القرض الحسن	21- القروض الخيرية
المضاربة : بيع الدين	22- سندات "كاجاماس" للمضاربة (ابتداء من مارس
	1994م)

أسامة محمد أحمد الفولي - نفس المرجع - ص 63

2-1-1-4/ الجمعية التعاونية: إن تعديل جملة من المواد القانونية العامة للمصارف التقليدية، ومن

أهمها السماح بالنوافذ الإسلامية من ممارسة كافة الأعمال والخدمات المصرفية التي يمارسها المصارف الإسلامية

في الدولة وعلى رأسها تجارة العقارات وسواها، يسمح بتكوين جمعية تعاونية بين المصرف الإسلامي؛ والنوافذ

الإسلامية المنتشرة داخل المصارف التقليدية، وعرفت بجمعية المصارف الإسلامية، وهذه الجمعية قوانينها وأنشطتها¹.

وهذا المشروع سجل نمو مطرد لفروع المصارف والنوافذ الإسلامية؛ والإقبال المتزايد على ودائع المصارف الإسلامية بزيادة مواردها المالية مقارنة بالبنوك التقليدية في ماليزيا.

جدول رقم(05) تطور عدد المصارف التقليدية والإسلامية في ماليزيا

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد المصارف الإسلامية	1	2	2	2	2	2
عدد المصارف التقليدية	25	23	21	14	14	13

رايس حدة-نفس المرجع- ص 373

إن ملاحظة هذا الجدول بين قلة عدد المصارف الإسلامية؛ وذلك بإنشاء بنك إسلامي آخر في 01 أكتوبر 1999؛ وهو بنك معاملات ماليزيا بيرهاد، فالبنك المركزي الماليزي سمح لهذه المصارف، بفتح فروع لها ونوافذ بالبنوك التقليدية بأعداد كبيرة تسمح له باستقبال ودائع الأفراد، واستثمارها في مختلف المجالات والقطاعات باستخدام الصيغ الإسلامية. وفيما يلي الجدول يوضح النمو المتزايد لفروع ونوافذ البنوك الإسلامية السابقة في ماليزيا².

جدول رقم(06) تطور عدد فروع المصارف والنوافذ الإسلامية في ماليزيا

¹ قطب مصطفى سانو- في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجا - المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر- البحرين - 2012 - ص 1562.

² رايس حدة -دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة- ابتراك للطباعة و النشر و التوزيع-القاهرة، مصر-الطبعة الأولى-2009- ص 373

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
فروع المصارف الإسلامي	80	120	122	122	128	132
النوافذ الإسلامية	7	6	7	8	8	13

رايس حدة-نفس المرجع-ص374

فبالرغم من قلة المصارف الإسلامية إلا أن ذلك لم يؤثر على إمكانية التوسع في نشاطها بفضل قدرتها على فتح فروع ونوافذ لها في البنوك التقليدية ، فمثلا عام **2003م** ، تمكن البنكين الإسلاميين في ماليزيا بفتح **132** فرع، و **13** نافذة في البنوك التقليدية؛ و **04** بنوك استثمار إسلامية و **05** مؤسسات تنمية تقدم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية¹.

2-1-2 / وسائل السياسة النقدية الإسلامية

2-1-2-1 / شهادات الاستثمار الحكومية: لم يكن بمقدور بنك إسلام ماليزيا **BIM** عند إنشائه وبداية عملياته في عام **1983** شراء الأوراق المالية الحكومية **(MGS)**² أو أذون الخزانة **(MTB)**³؛ وكانت هناك حاجة ماسة لأن يحتفظ البنك بأوراق مالية عالية السيولة، حتى يمكنه الوفاء بمتطلبات السيولة **(RR)**⁴.

ومن ثم تلازم صدور قانون العمل المصرفي الإسلامي، مع تأسيس "بنك إسلام ماليزيا"، مع إصدار "قانون الاستثمار الحكومي" لعام **1983م**؛ سماحا للحكومة بأن تصدر شهادات لا تحمل فائدة **Non Interest bearing**، والمعروفة باسم "شهادات الاستثمار الحكومي" **(GIC)**⁵. و بموجب المادة **275**، أدخلت الحكومة شهادات الاستثمار الحكومي مماثلة لسندات المضاربة، تستثمر الحكومة الأموال

¹FADZLANSUFIAN ,Phd-FAKARUDIN KAMA RUDIN – NOR HALIDA HAZIATON MOHD NOOR – Determinants of Revenue Efficiency in the Malaysian Islamic Banking Sector – JKAU :Islamic Economic ,vol .25 .NO .2 -2012 –p 197,198 ,199,200 .

² MALAYSIAN GOVERNMENT SECURITIES BILLS

³ MALAYSIAN TREASURY BILLS

⁴Reserve requirements

⁵ GOVERNMENT INVESTEMENT CERTIFICATES

المتولدة من خلال الشهادات من تلقاء نفسها في مشاريع مربحة؛ وتوزع الأرباح بين أصحاب الشهادة سنويا. فيتم إصدار شهادات الاستثمار الحكومية في إطار مفهوم القرض الحسن؛ ويجوز للحكومة وفقا لتقديرها، إعطاء عائد أو أرباح على هذه القروض للمقرض وإنها تغطي 6.5% من إجمالي دين الحكومة المحلية¹.

و تطبيقا لهذا المبدأ تم تشكيل لجنة تضم ممثلين عن إدارة رئيس الوزراء (وحدة التخطيط الاقتصادي) وقسم الشؤون الدينية؛ وممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي، وذلك لتشير على الحكومة أي معدل عائد يمكن تحديده على هذه الشهادات. وتصدر الحكومة عادة شهادات لمدة عام أو عامين أو خمسة أعوام. وهناك شهادات بآجال أطول تصدرها الحكومة لتعميق وتطوير سوق التعامل في هذه الشهادات، ولمقابلة احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية. وإذا كان مبدأ القرض الحسن لا يلزم المقرض بإعطاء أي عائد، إلا أن الحكومة الماليزية أعلنت على مدار السنوات الماضية، عائدا مرضيا لهذه الشهادات تراوح بين 5,5% و7.92% في المتوسط سنويا بالنسبة للشهادات ذات أجال استحقاق من واحد إلى خمسة أعوام، وذلك في الفترة من 1989-1992م.

وعندما بدأ البنك الإسلامي الماليزي أعماله؛ كان سقف الإصدار من هذه الشهادات محددا بجوالي 390 مليون دولار، ولكن تمت مضاعفة هذا السقف في مارس 1993م ليصل إلى 781 مليون دولار. وذلك بسبب بداية العمل بنظام العمل المصرفي بدون فائدة **SPTF**، و في يناير 1994م رفع السقف إلى 2 مليار أمام تزايد الطلب، وفي 30 جوان 1994 م بلغ الرصيد القائم من هذه الشهادات 1,8 مليار دولار، منها 63% بحوزة "بنك إسلام ماليزيا **BIM** و 37% بحوزة المؤسسات المشتركة في نظام العمل المصرفي بدون فائدة².

¹Abdul Awwal Sarker – ISLAMIC FINANCIAL INSTRUMENTS :DEFINITION AND TYPES- Review of Islamic Economics ,vol .4,n°1,(1995) – p8

²أسامة محمد أحمد الفولي-نفس المرجع ص-66

2-2-1-2 / الكمبيالات الإسلامية المقبولة: تم إدخال الكمبيالات الإسلامية المقبولة (IAB)¹ أو

القبولات المصرفية الإسلامية (IBA)² ، بدءاً من عام 1991م على أساس مبدأي "المضاربة" و"بيع الدين". و تستخدم هذه الكمبيالات IAB بصدد نوعين من التمويل؛ أولهما تمويل الواردات والمشتريات المحلية وفقاً لمبدأ المضاربة، حيث تتمثل في دخول البنك الإسلامي كصاحب رأس المال، تتمثل في صك Securities يأخذ شكل الكمبيالة المسحوبة من البنوك والمقبولة من العميل. وإذا قرر البنك أن يبيع الكمبيالة إلى شخص ثالث، فيستند هنا إلى مبدأ "بيع الدين" حيث يمكن بيع الكمبيالة بأقل من ثمنها، بإجراء خصم على قيمتها. وثاني أنواع التمويل هو تمويل الصفقات الخاصة بالصادرات وبالمبيعات المحلية.

ويتم تداول هذه الكمبيالات في السوق الإسلامي لمعاملات ما بين البنوك (IIM)³ استناداً لمبدأ "بيع الدين"؛ وفي هذا الصدد أصدر البنك المركزي الماليزي تعليمات خاصة لهذه "القبولات" وحدد قائمة السلع المحظور تداولها.

2-2-1-3 / سندات "كاجاماس" للمضاربة: تقوم فكرة سندات "كاجاماس" للمضاربة

CMB⁴ والتي بدأ العمل بها في مارس 1994م، على تحويل ديون الإسكان الإسلامية IHD⁵ إلى صكوك أو أوراق مالية Securities على أساس إسلامي.

وفقاً لهذه الفكرة تقوم "كاجاماس" أو "المؤسسة الأهلية للائتمان العقاري"⁶ ، بشراء ديون الإسكان الإسلامية القائمة على أن تقوم في المقابل بعملية إصدار سندات تعرف باسم "سندات كاجاماس للمضاربة" CMB، وذلك لتمويل عملية شراء الديون. ويتم هذا الشراء وفقاً لمبدأ "بيع الدين" بينما تصدر السندات

¹Islamic Accepted Bills

²Islamic Bankers Acceptances

³Islamic Interbank Market

⁴Cagamas Mudarabah Bonds

⁵Islamic Housing Debts

⁶Cagamasor the National Mortgage Corporation

وفقاً لمبدأ "المضاربة" أو اقتسام الأرباح، حيث تقتسم "كاجاماس" مع حاملي السندات الأرباح المحققة وفقاً لنسبة محددة. وتتولد هذه الأرباح من عمليات الشراء التي تقوم بها "كاجاماس" لديون الإسكان الإسلامية وإعادة استثمارها لأموالها. وستمكن هذه السندات المؤسسات المصرفية الإسلامية التي تقدم تسهيلات خاصة بالتمويل الإسلامي للإسكان، من الحصول على تسهيلات بإعادة تمويل مستمر من "كاجاماس"، الأمر الذي يمكن هذه المؤسسات من تقديم خدمات التمويل الإسلامي للإسكان، لقطاع كبير من الأفراد وبتكلفة معقولة.

2-1-3/ دور بنك نيجارا ماليزيا في تفعيل السياسة النقدية الإسلامية:

في جويلية 2007 ازداد عدد البنوك المشاركة الماليزية الإسلامية؛ فجدبت البنوك الأجنبية لفتح عملياتها في ماليزيا منها بيت التمويل الكويتي وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار. و في نهاية 2010 زادت الأصول الموافقة للشريعة الإسلامية بقيمة 116 مليار دولار فارتفع إجمالي دخل البنوك من 9.71 مليار رينغت ماليزي عام 2009 إلى 11.80 رينغت ماليزي في ديسمبر 2010، فكان صافي الدخل (الربح) قد حقق زيادة من 6.10 مليار رينغت ماليزي عام 2009 إلى 6.84 مليار رينغت ماليزي في ديسمبر 2010¹. و في عام 2011 قدم البنك المركزي الماليزي اثنين من الأدوات النقدية الإسلامية الجديدة؛ وهي سندات بنك نيجارا الاستثمارية، وسندات بنك نيجارا للبيع بالثمن الآجل. و يستند إصدار السندات الاستثمارية إلى بنية محفظة الاستثمارات في الإجارة و المراجعة.

وهي قابلة للتداول في السوق الثانوية. و في الوقت نفسه، سندات بنك نيجارا للبيع بالثمن الآجل، هي أدوات هجينة تمثل المديونية الناشئة عن الدفع المؤجل على سلعة المراجعة بين الجهات المصدرة والمستثمرين. وتمشيا مع الاتجاهات الإقليمية شهدت ماليزيا تدفقات رأسمالية كبيرة في عام 2011 لاسيما في النصف

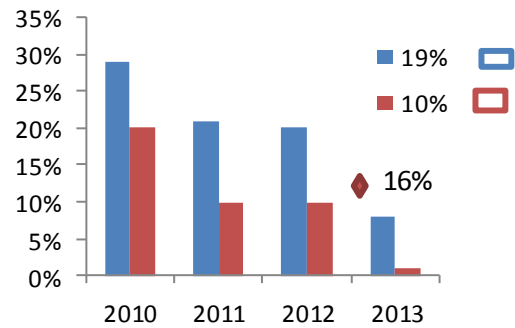
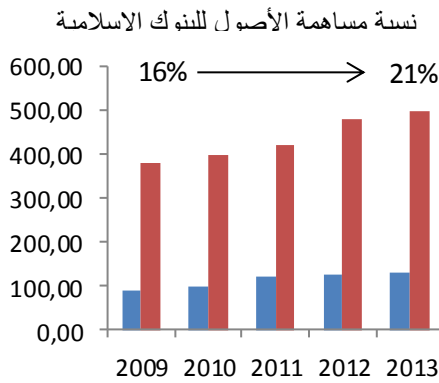
¹FADZLANSUFIAN ,Phd-FAKARUDIN KAMA RUDIN – NOR HALIDA HAZIATON MOHD NOOR.op.cit. p197.198.199.200.

الأول من العام؛ حيث استمر هذا الارتفاع في الارتفاع حتى جويلية 2011، بدعم من التطورات الايجابية في المنطقة، ووسط ضعف عام في الدولار الأمريكي، والتطورات السلبية في منطقة الاورو، التي أدت إلى تخفيض الرافعة المالية¹. وفيما يلي التطورات الحاصلة في إجمالي الأصول البنكية بالمقارنة مع النظامين الإسلامي والتقليدي في ماليزيا للفترة 2009 إلى 2013.

شكل رقم(02) إجمالي الأصول البنكية

إجمالي الأصول البنكية²

معدل نموالأصول السنوي



SOURCE :Bank Negara Malaysia

معدل النمو السنوي للبنوك الإسلامية لفترة 2013-2009
معدل النمو السنوي للبنوك التقليدية لفترة 2013-2009
نمو العملة المحلية

إن السياسة النقدية المفروضة من بنك نيجارا ماليزيا أو البنك المركزي؛ والمتبعة من طرف المؤسسات المصرفية الإسلامية، تحقق مؤشرات مالية موجبة وأداء جيد للفترة (2013-2009)، ففيما يخص إجمالي الأصول البنكية لسنة 2013؛ حققت البنوك الإسلامية 130 مليار رينغت، مقابل 498 مليار للبنوك التقليدية. إلا أن معدل نمو الأصول السنوي للبنوك الإسلامية يحقق 19%؛ في الوقت الذي تحقق البنوك

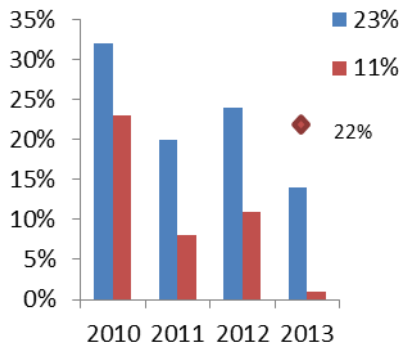
¹Bank Negara Malaysia, Website :<http://www.bnm.gov.my>

² World Islamic Banking Competitiveness Report 2014 ;2015-December 2014,Kingdom of Bahrain-p62

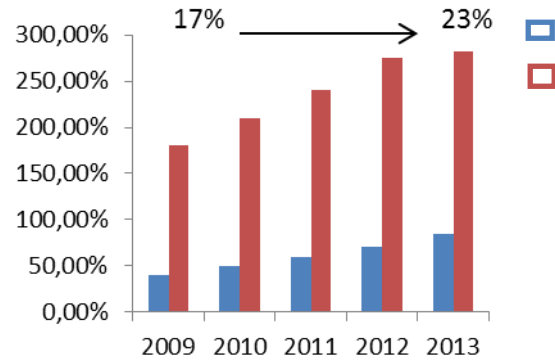
التقليدية فقط 10%؛ و هذا راجع لاعتماد البنوك التقليدية على المشاريع العالية الخطر من خلال أسعار الفائدة، و التداولات المالية للمشتقات المالية، مما أدى إلى نمو العملة بنسبة 16%.

شكل رقم (03) إجمالي الأصول التمويلية

نسبة مساهمة الأصول التمويلية الإسلامية



معدل النمو السنوي للتمويل



SOURCE :Bank Negara Malaysia

تشكل الأصول التمويلية الإسلامية لسنة 2013 ما قيمته 85 مليار؛ في الوقت الذي تحقق فيه الأصول التمويلية التقليدية 282 مليار. وبالتالي معدل النمو السنوي التمويلي الإسلامي يسجل 23% و هذه النسبة مضاعفة مقارنة بالنسبة للبنوك التقليدية التي تمثل 11%. وهذا ناتج أن ما تقدمه البنوك الإسلامية من قروض وصيغ مختلفة، لتمويل الأنشطة التجارية و الصناعية أو تقديم الخدمات؛ تمتاز بتدفق مالي منتظم في حساباتها المالية، الأمر الذي يسجل عدم انتظام التدفقات المالية للبنوك التقليدية. مع تسجيل نمو للعملة المحلية بنسبة 15%.

شكل رقم (04) الودائع الإجمالية

الودائع الإجمالية

معدل النمو السنوي للودائع

نسبة مساهمة الودائع للبنوك الإسلامية



SOURCE :Bank Negara Malaysia

وفيما يخص الودائع الإجمالية، فكانت نسبة مساهمة الودائع للبنوك الإسلامية من 17 إلى 23٪ للفترة 2009 إلى 2013، محققة بذلك معدل نمو سنوي للودائع الذي يقدر بـ 19٪، و 9٪ بالنسبة للنمو السنوي للودائع التقليدية؛ والواضح الإقبال الكبير على خدمات توظيف الادخار في البنوك الإسلامية في أنشطة ربحية؛ التي تعرض مكاسب و سمعة جيدة في استثمار الادخار المعبأ. و من خلال هذه المؤشرات، فان البنوك الإسلامية تحقق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالبنوك التقليدية، فنسبة مساهمة البنوك الإسلامية في السوق يقارب ضعف ما تحققه البنوك التقليدية.

2-2/ السوق المالي الماليزي

2-2-1/ إنشاء السوق المالي الإسلامي لماليزيا: تم طرح فكرة إنشاء سوق المال الإسلامي في ماليزيا

في 03 يناير 1994 كحل قصير الأجل؛ يهدف إلى توفير مصدر جاهز لتمويل الاستثمارات قصيرة الأجل، وفقا للشريعة الإسلامية وذلك لمساعدة المصارف الإسلامية، وغيرها من المصارف المشتركة في النظام المصرفي الإسلامي، على تلبية متطلبات التمويل على نحو ايجابي وفعال.

و كان الإصدار الأول للسندات الإسلامية في 1995 عن طريق شركة شيل؛ ثم تم تطوير أدوات عديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تمخضت عن سوق مالي إسلامي أكثر عمقا واتساعا، وتوجد في هذه السوق المالية العديد من المنتجات المالية الإسلامية¹، و مع بداية تأسيس هذا السوق كان لابد أن يحكم باللجنة الشرعية للمؤسسات المالية؛ لتنسيق وظائف اللجان الشرعية ومهامها التي دخلت حيز التنفيذ في 01 أبريل 2005، وقسم سوق رأس المال الإسلامي إلى اللجنة الاستشارية الشرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية، و اللجنة الإدارية لهيئة الأوراق المالية الماليزية؛ المسؤولة عن تطوير وتدعيم سوق رأس المال على المستوى المحلي والدولي؛ فعلى الصعيد المحلي أنشئت هيئة المعايير المحاسبية الماليزية (MASB²)، لتطوير المعايير المحاسبية والتقارير المالي في ماليزيا، بما في ذلك الإعداد والاستخدام والرقابة؛ وعلى الصعيد العالمي أنشئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB³)، الذي يعزز تطوير دقة الأعمال والشفافية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية؛ بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فالمجلس يشمل 178 عضوا فضلا عن صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية والبنك الإسلامي للتنمية، ومصرف التنمية الآسيوي، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمملكة العربية السعودية⁴.

2-2-2/ عمليات السوق المالي الإسلامي:

وهي ثلاث عمليات نوضحها فيما يلي:

2-2-2-1/ العمليات العاجلة: وهي العمليات التي يتم فيها تسليم الأوراق المالية المباعة، وتسلم

الثلث أثناء العقد أو بعده مباشرة، ومن أهم أنواعها:

¹ نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح – أصول المصرفية و الأسواق المالية الإسلامية – عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع-عمان، الاردن الطبعة الأولى 2014 – ص 197.

² Malaysian Accounting Standards Board

³ Islamic Financial Services Board

⁴ زاهر الدين محمد الماليزي- تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية- بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول- ايام 31ماي:03جويلية 2009-ص12،25.

2-2-2-2/ الشراء بكامل الثمن: ويقصد به قيام البائع ببيع الأصل الذي يملكه للمشتري، ويدفع

له المشتري الثمن كاملا وفورا قبل أن يتفرقا من المجلس. وقد يتأخر التسليم ثلاثة أيام أو أكثر.

2-2-2-3/ البيع علي المكشوف: وتتمثل هذه العملية في اقتراض مستثمر أوراق مالية؛ وبيعها قبل

تملكها عن طريق السماسرة، ثم إعادة شراء نفس الأوراق لإعادتها إلى المقرض¹.

وقد تم التعامل بالبيع على المكشوف وفق نظام اقتراض الأوراق المالية لأول مرة في نهاية سنة 1995،

ولكن في أعقاب أزمة 1997، أجريت عليها دراسات مكثفة وقررت اللجنة الاستشارية جوازها في عام

2006 بشرط الخضوع لقواعد الإقراض والاقتراض.

2-2-3/ المشتقات المالية: هناك عقدين متوافقين مع الأحكام الشرعية الإسلامية، من أصل تسعة

عقود في سوق المشتقات المالية الماليزية. وهما المستقبلات لزيت النخيل الخام التي اقر بجوازها في سنة

1997؛ أيضا عقود الأسهم الواحدة التي أقرت شرعيتها في افريل 2006 من قبل اللجنة الاستشارية الشرعية

وكانت أهم حججها ما يلي:

▪ عقود المستقبلات على السلع والأسهم لا تتضمن عنصر الربا المحرمة شرعا

▪ عقود المستقبلات على السلع ليست من بيع ما ليس عند المتعاملين؛ لان السلعة في الحقيقة موجودة

في المخازن، كما حددتها البورصة في ماليزيا إلى غير ذلك من الحجج².

2-2-4/ المؤشرات الإسلامية: ويوجد نوعان من المؤشرات الإسلامية في سوق ماليزيا وهما:

2-2-4-1/ المؤشر الإسلامي لرشيد حسين المحدودة داوجونز: ورشيد حسين المحدودة هو احد

البنوك المشهورة في ماليزيا؛ وتم طرح هذا المؤشر في سنة 1996، وأصبح خاضعا لرقابة اللجنة الاستشارية

¹ بو عبد الله علي - أهمية الصكوك المالية الإسلامية في سوق الأوراق المالية في ماليزيا - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة المسيلة-ص08.

² نفس المرجع-ص08.

الشرعية في 2005 وقيس هذا المؤشر حركة الأسعار لجميع الأسهم المتوافقة مع أحكام الشرعية الإسلامية المدرجة في اللوحة الرئيسية للبورصة، وتوجد في هذا المؤشر 25 شركة مدرجة فيه.

2-2-4-2 / المؤشر الشرعي كوالالمبور: تم طرح هذا المؤشر في سنة 1999 لتلبية طلبات

المستثمرين المحليين والأجانب الذين يريدون الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد قررت بجواز تداول هذه المؤشرات لان الأسهم المدرجة فيه ممثلة لشركات نشاطها جائز، و أيضا لاعتبار أن المؤشر يعبر عن كمية معلومات وسعر محدد، وبذلك ينفي عنصر الغرر والمقامرة، وترى اللجنة الشرعية بان تداول هذه المؤشرات فيه مصلحة عامة لماليزيا، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لتداول عقود المستقبلات للمؤشرات¹.

2-2-5 / شروط التداول للأدوات المالية الإسلامية: تسعى اللجنة الاستثمارية الشرعية بوضع

ضوابط وحدود؛ لجعل السوق المالي الإسلامي في أكفا حالاته؛ بتوفير السيولة للسوق الذي يجب أن يرتبط بعدم التعامل بالربا وبيع الغرر، والتطور الحقيقي لسوق المال الإسلامي من خلال تداول الصكوك بتطبيق المعايير التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أما الأسهم، فلا تزال هيئة الأوراق المالية تواصل اجتهاداتها المستمرة، من اجل تحسين العملية التمويلية.

2-2-5-1 / الشروط اللازمة لتداول الصكوك: تعد إصدارات الصكوك الإسلامية متفاوتة من

سنة لأخرى، ففي سنة 2008 حققت إصدارات الصكوك انخفاضا لوجود الأزمة، و كانت قيمتها 85.7 مليار دولار أمريكي، و ارتفعت سنة 2014 الى 118.84 مليار. بينما حققت 18.7 مليار دولار أمريكي في الثلاثي الأول لسنة 2015، و ذلك بمساهمة كل من ماليزيا بنسبة 42.3% و التي تبقى متصدرة المرتبة الأولى طيلة السنوات الماضية، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 18.2%، ثم البحرين 14.2%،

¹ نفس المرجع - ص 09.

14.1% إندونيسيا، 5% لكل من تركيا و المملكة العربية السعودية، 0.05% غامبيا و 0.001%

لبنغلا ديش¹.

يشمل سوق الصكوك مجموعة من الشروط؛ حتى تؤمن السير الحسن لتداولها والتي تتمثل في:

- يجوز تداول الصكوك واستردادها إذا كانت تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات من أعيان أو منافع أو خدمات، بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط. أما قبل بدء النشاط فتراعي الضوابط الشرعية لعقد الصرف، كما تراعي أحكام الديون إذا تمت التصفية وكانت الموجودات ديونا، أو تم بيع ما تمثله الصكوك بثمن مؤجل.

- في الصكوك القابلة للتداول يجوز أن يتعهد مصدر الصك في نشرة إصدار الصكوك، بشراء ما يعرض عليه من هذه الصكوك، بعد إتمام عملية الإصدار، بسعر السوق، ولكن لا يجوز أن يكون وعد الشراء بالقيمة الاسمية للصك.

- يجوز تداول الصكوك بأي طريقة متعارف عليها فيما لا يخالف الشرع؛ كتقييدها في السجلات، أو الوسائل الالكترونية، أو المناولة إذا كانت لحاملها.

- يجوز تداول صكوك ملكية الموجودات المؤجرة أو الموعود باستئجارها منذ لحظة إصدارها بعد تملك حملة الصكوك للموجودات وحتى نهاية أجلها².

- يجوز استرداد صكوك ملكية الموجودات المؤجرة من مصدرها قبل أجلها بسعر السوق؛ أو بالسعر الذي يتراضى عليه حامل الصك ومصدره حين الاسترداد.

¹ Global SUKUK REPORT 1Q-Bank Negara Malaysia-p1: www.Mific.com

² محمد أكرم لال الدين - سعيد بوهراوة- إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية - منتدى المالية الإسلامية الحادي عشر بكوالالمبور- 10 نوفمبر 2014 - ص 18.

- يجوز تداول صكوك ملكية منافع الأعيان (الموجودات) المعينة قبل إعادة إجارة تلك الأعيان، فإذا أعيدت الإجارة كان الصك ممثلاً للأجرة، وهي حينئذ دين في ذمة المستأجر الثاني، فيخضع التداول حينئذ لإحكام وضوابط التصرف في الديون.

- يجوز للمصدر أن يسترد صكوك ملكية منافع الأعيان (الموجودات) المعينة من حاملها؛ بعد التخصيص ودفع ثمن الاكتتاب أو مبلغ الاسترداد مؤجلاً، وهذا ما ينص عليه البند 4/3 من المعيار الشرعي رقم (9) بشأن الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك.

- لا يجوز تداول صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة قبل تعيين العين التي تستوفي منها المنفعة؛ إلا بمراعاة ضوابط التصرف في الديون، فإذا تعينت جاز تداول الصكوك.

- يجوز تداول صكوك ملكية الخدمات التي تستوفي من طرف معين؛ قبل إعادة إجارة تلك الخدمات، فإذا أعيدت الإجارة كان الصك ممثلاً للأجرة، وهي حينئذ دين في ذمة المستأجر الثاني فيخضع التداول حينئذ لأحكام وضوابط التصرف في الديون.

- لا يجوز تداول صكوك ملكية الخدمات التي تستوفي من طرف موصوف في الذمة قبل تعيين الطرف الذي تستوفي منه الخدمة؛ إلا بمراعاة ضوابط التصرف في الديون. فإذا تعين الطرف جاز تداول الصكوك.

- يجوز إجراء موازنة على عين بنفس مواصفات المنفعة لحملة الصكوك في الصور المشروعة في البندين 8/2/5 و 10/2/5، أو خدمة بشرط عدم الربط بين عقدي الإيجار¹.

- يجوز للمشتري الثاني لمنافع الأعيان (الموجودات) المعينة أن يبيعها أيضاً وأن يصدر صكوكاً بذلك.

- يجوز تداول أو استرداد صكوك الاستصناع؛ إذا تحولت النقود إلى أعيان مملوكة لحملة الصكوك في مدة الاستصناع. أما إذا دفعت حصيلة الصكوك ثمناً في استصناع مواز أتم تسليم العين المصنعة للمستصنع فان

¹ نفس المرجع ص 19.

تداولها يخضع لأحكام التصرفات في الديون.

- لا يجوز تداول صكوك السلم.

- لا يجوز تداول صكوك المراجعة بعد تسليم بضاعة المراجعة للمشتري، أما بعد شراء البضاعة وقبل بيعها

للمشتري فيجوز التداول.

-يجوز تداول صكوك المشاركة وصكوك المضاربة وصكوك الوكالة بالاستثمار؛ بعد قفل باب الاكتتاب

وتخصيص الصكوك وبدء النشاط في الأعيان والمنافع.

- يجوز تداول صكوك المزارعة والمساقات بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط

سواء كان حملة الصكوك مالكي الأرض أم الملتزمين بالغرس¹.

وفيما يلي جدول يوضح إجمالي الصكوك مقارنة بالسندات في السوق المالي الماليزي.

جدول رقم (07) يوضح إجمالي الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات في بورصة ماليزيا

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الصكوك الإسلامية (بالمليار RM)	43.32	42.02	121.3	43.2	34	40.33	78.9	71.09
مجموع السندات الكلية (بالمليار RM)	62.66	75.83	158.8	140	57.5	63.58	112.33	103.3
نسبة الصكوك إلى السندات الكلية (%)	69.13	55.41	76.4	30.85	59.13	63.43	70.23	68.81

بوعبد الله علي - المرجع السابق - ص 10

¹ نفس المرجع - ص 20.

الاستنتاج الواضح من إجمالي الصكوك، انه يتم تمويل المشروعات منها بنسبة تقترب من المتوسط إلى حدود 50%، الأمر الذي يحفز جميع القطاعات على التداول في سوق المال الإسلامي، إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى ما دون 30% بسبب أزمة 2008، و سرعان ما ارتفعت إلى 60% في السنة الموالية وهذا ما يشجع تمويل الاستثمارات المتوافقة للشريعة الإسلامية. حيث ان النسبة تبقى مرتفعة حتى السنة الأخيرة من الدراسة.

2-2-5-2/ الشروط الخاصة بالأسهم:

وحتى لا تصبح المسألة غير منضبطة قامت اللجنة الاستشارية الشرعية بوضع ضوابط ومعايير اجتهادية للحكم على شرعية الأسهم في الشركات المختلطة، فإذا كانت حجم أنشطة الشركات الغير المشروعة أكثر من حجم الأنشطة المشروعة؛ فأسهم هذه الشركات خارجة من قائمة الأسهم العادية المتوافقة مع أحكام الشريعة في ماليزيا. وأهم هذه المعايير ما يلي¹:

أ/ المؤشر 5 %

هذا المؤشر يستخدم لقياس المستوى المختلط بين مساهمة المستثمرين في أنشطة مشروعة؛ و أخرى محرمة شرعا مثل تعامل الشركات بالربا، والقمار، والخمر، ولحم الخنزير. وإذا كانت نسبة تعامل الشركات بهذه العناصر أكثر من 5%، فيحرم على المستثمرين المسلمين شراء الأسهم الصادرة من هذه الشركات.

ب/ المؤشر 10 %

ويشمل المساهمة في أسعار الفائدة في حساب الإيداع الثابت من المصارف التقليدية؛ والأنشطة المتعلقة بالتبغ.

¹ نبيل خليل طه سمور- سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا - مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال - جامعة اليرموك - اربد، عمان - 1428 هـ 2007 م - ص 131 .

ج/المؤشر 25 %

يستخدم هذا المؤشر لقياس المستوى المختلط لمساهمة المستثمرين في الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة بصورة عامة ، ولكنه هناك عناصر أخرى تؤثر على متزلة الشريعة في هذه الأنشطة ومنها ؛ أنشطة وعمليات الفنادق والمصارف، وتعاملات الأسهم، والسمسرة وغيرها لان هذه الأنشطة قد تتضمن أنشطة أخرى غير مشروعة. وبناء على الضوابط والمؤشرات السابقة فان اللجنة الاستشارية؛ قد طرحت معايير الشركات المختلطة بين الأنشطة المشروعة والمحرمة شرعا. ومنها كما يلي¹

-أن تكون الأنشطة الرئيسية للشركة متوافقة مع الشريعة، وأن تكون العناصر المحرمة المستخدمة في أنشطتها قليلة جدا في عمل الشركة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بقاعدة عموم البلوى والعرف وحقوق غير المسلمين المقررة في الشريعة.

-أن تكون الشركة ذات سمعة حسنة من وجهة نظر المجتمع.

-أن تكون أنشطتها الرئيسية للمصلحة العامة، سواء أكانت من المجالات السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية.

مما تقدم يتضح أن الرأي القاضي بجواز الاستثمار في الشركات المساهمة في ماليزيا التي تعتبر أنشطتها الرئيسية مباحة ولكن أنشطتها الفرعية مختلطة بعناصر محرمة شرعا طالما كانت تقوم على معايير؛ وضوابط أقرها اللجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية. و ضوابط شرعية إضافية اقرب إلى منهج التشريع الإسلامي القائم على التسيير ورفع الحرج الذي يتماشى مع متطلبات تغيير الواقع باتجاه منهج الإسلام لضمان المصلحة العامة لدى المستثمرين المسلمين المحليين والأجانب؛ في إيجاد فرص الاستثمار الأكثر توسعا في ماليزيا.

¹ نفس المرجع ص-132.

و هذا لوجود حرج للشركات في تجنب العناصر المحرمة شرعا في البيئة الاقتصادية المتقدمة في ماليزيا؛ و لا يعني عدم الحاجة إلى البدائل الشرعية والسعي لإيجادها، لان الهدف من وراء شراء أسهم هذه الشركات تغييرها نحو الحلال المحض¹.

جدول رقم(08) تطور نسب عدد الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية و رسملة السوق

الإسلامية في ماليزيا (2005 – 2013)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من إجمالي الأسهم) %	85	86.1	86	87	88	88	89	89	71
رسملة السوق المالية الإسلامية من إجمالي السوق	63.28	64.56	63.7	64.2	63.8	59.3	63	64.28	60.49

بوعبد الله علي - المرجع السابق -ص12

¹ نفس المرجع -ص133 .

نلاحظ من خلال الجدول سيطرة السوق المالي الإسلامي؛ في تمويل القطاع العام والخاص في ماليزيا من خلال جميع الأدوات المالية خاصة بالأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي فاقت في جميع سنوات الدراسة 71%. و هذا يدل على دعم هذا السوق للتنمية الاقتصادية الماليزية والنتائج المحلي الإجمالي، من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها في استثمارات نافعة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أي آن هناك أهمية اقتصادية كبيرة لسوق المال الإسلامي في ماليزيا. كل هذا أدى إلى تدعيم النظام المالي الإسلامي في ماليزيا؛ وجعلها سوقا ماليا إسلاميا دوليا يجذب رؤوس الأموال الأجنبية في الدول الإسلامية.

2-2-6/ الاختلافات الفقهية لتداول الأوراق المالية الإسلامية الماليزية: إن هيئة الرقابة الشرعية

التابعة لهيئة الأوراق المالية الماليزية؛ والتي أسستها هيئة الأوراق المالية بماليزيا، لتنظيم إصدارات الأوراق المالية الإسلامية، ولمعاونة قسم سوق المال الإسلامي التابع للهيئة، تكمن وظيفتها في¹ :

-إصدار الفتاوى الشرعية في الأمور التي تتعلق بالأوراق المالية الإسلامية.

-توثيق جميع الإرشادات، والقوانين المتعلقة بإصدارات الأوراق المالية الإسلامية، قبل إعلانه للزبون

والعوام.

-تقديم التوجيهات لقسم سوق المال الإسلامي فيما يتعلق بالقضايا الشرعية.

و هذه الإصدارات للأوراق المالية الإسلامية ينبغي أن يقرها المستشار الشرعي. كما ورد في قانون

إرشادات عروض الأوراق المالية الإسلامية تحت بند (6.0) بتعيين مستشار شرعي، و الذي يجب أن تتوفر فيه

المؤهلات الآتية:

-ليس ممن أعلن بإفلاسه.

-لم يرتكب أي جريمة تستحق العقوبة الجنائية.

¹ النظام القانوني لإصدار الأوراق المالية في ماليزيا- ص 04.

- يتمتع بالأخلاق و السمعة الطيبة.

- لديه المؤهلات العلمية في فقه المعاملات وأصول الفقه؛ مع الخبرة في أعمال المصرف التي لا تقل عن

ثلاث سنوات.

لكن هذه الفتوى الشرعية الماليزية تبيح بيع العينة وبيع الدين، الأمر الذي لم يجعل الأوراق المالية الإسلامية الماليزية مقبولة لدى المستثمرين الأجانب أو السوق الأجنبي (خارج ماليزيا)، لان كل المعايير الشرعية المصدرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قد قررت بعدم جواز بيع العينة وبيع الدين بالنقص أو الزيادة؛ و توصي بإعادة تنظيم إصدار الأوراق المالية الإسلامية على مبدأ المشاركة والمضاربة التي تستقيم مع أحكام الفقه الإسلامي؛ لان المضاربة والمشاركة من عقود الاشتراك.

أما العينة فقد أفتت هيئة الرقابة الشرعية بالبنك المركزي الماليزي، وهيئة الأوراق المالية الماليزية بجوازها تماشيا مع المذهب الشافعي؛ و انه لا يميز العينة إذا كانت مشروطة في العقد¹، أما بيع الدين فهو جائز إذا كان مبني على بيع وليس قرض، واشتروا فيه انتفاء الغرر، والتأكد من القدرة على التسليم².

وبخصوص صكوك الإجارة فتصدر مؤسسة الصكوك الماليزية دفعة للمستثمرين، لتستخدم الحصيلة في شراء عدد من قطع الأراضي في كوالالمبور وحولها ، وذلك من جهة حكومية أخرى، ثم تقوم بتأجير هذه الأراضي للحكومة المركزية. و عند انقضاء مدة الإيجار، توافق الحكومة المركزية على شراء هذه الأراضي من مؤسسة الصكوك الماليزية، وذلك بالقيمة الاسمية للإصدار الأصلي للصكوك. ويتم تحويل جميع عائدات هذه الأراضي إليهم والتي تشمل مدفوعات الإيجار و ثمن شراء الحكومة المركزية لهذه الأراضي. ويمكن القول أن التدفقات النقدية المقترنة بهذه العملية؛ تناظر التدفقات النقدية للسندات، مع فارق حل الأولى وحرمة الأخيرة.

¹ النظام القانوني لإصدار الأوراق المالية في ماليزيا ص 13، 18.

² نفس المرجع-19.

فمدفوعات الإيجار لحاملي الصكوك تناظر الكوبون الذي يدفع لحاملي السندات، كما أن استرداد قيمة الأراضي بعد قيام الحكومة المركزية بإعادة شرائها، يناظر استهلاك رأس مال السند في نهاية اجله¹.

قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المخالف؛ بان تداول المؤشرات الإسلامية، نوع من المقامرة البحتة².

3-2/ العقود النازمة لصناعة التكافل في ماليزيا

ان الفرق بين التامين المتبادل او التكافل و التامين التقليدي؛ تقع في الطريقة التي تتم بها تقييم المخاطر و التعامل معها، و كذلك كيفية التعامل مع صندوق التكافل، على اساس ان علماء الشريعة يوافقون هذا التامين اذا كانت العلاوة تدفع على اساس التبرع (هبة، هدية، مساهمة). و يستند مفهوم التكافل على المسؤولية و التعاون و المساعدة المتبادلة؛ و علاوة على ذلك يحاول تجنب تدخل المعاملات الربوية، و هي طريقة لضمان مشترك بين مجموعة ضد الخسارة او الضرر. هذا النظام يحاول ان يتماشى مع مبادئ الشريعة الاسلامية الذي تم التعامل به في السودان و المملكة العربية السعودية و دار المال في سويسرا التي قدمت توصيات؛ و عليه تم قبول تقرير لجنة العمل من قبل الحكومة الماليزية بموجب قانون التكافل لسنة 1984³.

ينص قانون تكافل 1984 على تسجيل وتنظيم أعمال التكافل، وأعمال التكافل الدولي لأغراض تتعلق او ترتبط بشركات التكافل، مشغل التكافل الدولي، ووكيل التكافل⁴. حيث تملك ماليزيا اكبر سوق تمويلية في العالم؛ والتي تقدر نسبتها 26% من أصول التكافل العالمي، التي تقدر طبقا لبنك نيجارا الماليزي 4 مليار دولار أمريكي؛ نتيجة قيام الحكومة الماليزية، بوضع خطة استراتيجية لمدة 10 سنوات من 2001 إلى 2010

¹ نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح - أصول المعرفية الإسلامية و الأسواق المالية الإسلامية - عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع - اربد - الأردن- الطبعة الأولى - 2014 - ص 238.

² بو عبد الله علي - نفس المرجع - ص 14.

³ Mohd Roslan Mohd Nor.Ahmad Termizi Abdulllah.AbdulKarim Ali.Mohamad Fauzi Zakaria-Historical development of Islamic Institution: a case of Malaysian government. African Journal of Buisness Management.vol 6(8).29 february 2012.p 2769 .avalaibal at. www.academicjournal.org/AJBM

⁴Bank Negara Malaysia, Website :<http://www.bnm.gov.my>

لتعزيز الصناعة المالية المتداولة لصناعة التكافل من خلال تحييد بعض الضرائب؛ وإعفاء بعضها الآخر، للشركات التي توفر خدمات التكافل¹. ولقد اعتمد المجلس الاستشاري الشرعي الوطني التابع للبنك المركزي الماليزي، والمهينات الشرعية لشركات التكافل في تطبيقها لصناعة التكافل، تكييف مجمع الفقه الإسلامي الدولي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمتمثل في العلاقات التعاقدية الآتية:

-علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون بما الشركة من خلال النظام الأساسي وما يتصل به، هي عقد المشاركة اذا كانت تديره شركة.

-العلاقة بين الشركة وصندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة، او وكالة بالاستثمار.

-العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر.

أما تطبيقات هذه العلاقة بين المشتركين وشركات التكافل فتتناول أربعة أنواع رئيسية²:

2-3-1/ التكافل على أساس الوكالة الخالصة:

- يضع المشتركون الأقساط في صندوق التكافل، على أساس التبرع للتعاون على تفتيت الأخطار.
- تدير شركة التكافل صندوق التبرع من حيث دفع التعويضات، ومتابعة المطالبات على أساس الوكالة باجر.

- يوكل إلى شركة التكافل استثمار قسط من أموال الصندوق، وهي بهذا تستحق أجره الوكالة بالاستثمار.

¹ أكرم لال الدين- نملك اكبر سوق تكافلية في العالم -جريدة الشرق الأوسط-الثلاثاء 20 مارس-العدد12166-بتاريخ 31 أوت 2015 على الموقع: www.archive.aawsat.com/details.asp?section=58&article=668780&issueno=12166#.veWIH024vI
² محمد أكرم لال الدين - سعيد بوهراوة- تجربة التامين التعاوني الماليزي - الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد و التمويل - الملتقى الثالث للتأمين التعاوني - 7: 2011/12/8 - ص 303.

2-3-2/ التكافل على أساس الوكالة المعدلة: الفرق الرئيسي بين الوكالة الخالصة و الوكالة المعدلة؛

هو اشتراك شركة التكافل مع المشتركين في الفوائد التأمينية؛ إن كان على أساس الحافز (تكييفها على الجمالة)، أو ما يسمى بمكافأة الأداء (Performance Fees).

2-3-3/ التكافل على أساس الوكالة و المضاربة: هذه العلاقة التعاقدية تتفق مع الوكالة الخالصة

فيما يتعلق بالوكالة على إدارة النشاطات التأمينية من حيث أخذ أجرة الوكالة، وتختلف معها في الشق الثاني حيث تعتمد الأولى الوكالة بالاستثمار، وتعتمد هذه المضاربة، فهي لا تضمن حال الخسارة إلا عند التعدي أو التقصير، غير أنها لا تأخذ أجرا وإنما تشارك الصندوق في الربح في قسط المضاربة إن كان¹.

2-3-4/ التكافل على أساس الوديعة: يقوم عقد التكافل على أساس الوديعة على العلاقات

التعاقدية الآتية:

- يشارك المشتركون في صندوق التكافل على أساس الالتزام بالتبرع أو الشركة التعاونية، ويكون للصندوق شخصية اعتبارية.

- تقوم العلاقة التعاقدية فيما يتعلق بأموال الصندوق فيما يخص التعويضات واجر الوكالة على أساس الوديعة المقيدة المضمونة، وتشبه الوديعة هنا الحساب المصرفي المشترك بحكم الشخصية الاعتبارية للصندوق.

- لا يطالب المشتركون بنصيب في عائد استثمارات شركات التكافل، كما أنهم لن يكونوا مسئولين على أية خسارة قد تتعرض لها الشركة.

- يعود فائض التأمين بكامله إلى المشتركين، إلا اذا ألزمت لوائح البنك المركزي الإبقاء على قسط للاحتياط أو المشاركة في إعادة التكافل².

¹ نفس المرجع- ص 306.

² نفس المرجع- ص 308.

خلاصة:

استطاعت ماليزيا أن تحقق نمواً و أداءً جيداً لنظامها المالي الإسلامي، دون أن ننسى الدور الفعال الذي تلعبه مؤسسات تعليم المالية الإسلامية، و ما يضيفه للأولى من دعم بالموارد البشرية المتخصصة ذات الكفاءة، فاستطاع هذا النظام أن يحقق مطالب الشعب المسلم في التعامل بلا فائدة، كما كرس البنك المركزي جهوده من خلال صندوق وقف لدعم البحوث في المالية الإسلامية. هذه الركائز الأساسية لا تزال في طور التقدم، حتى تطبق المبادئ الكاملة التي تهدف لها المالية الإسلامية ؛ من خلال وجود بعض النواقص في التداولات كبيع العينة و السحب على المكشوف و تعاملات المؤشرات الإسلامية المشبوهة و حدوث بعض التسرب من خلال عملية المراجعة لتمويل الأنشطة التقليدية.

الفصل الثالث: النماذج الماليزية الناجحة في المالية الإسلامية

تمهيد:

أفرزت المعطيات الاقتصادية والاجتماعية ؛ نوعا من المؤسسات لتقدم خدماتها إلى فئة معينة كانت شبه ضائعة في المجتمع الماليزي، ومحرومة من المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهي فئة البوميوترا، أو السكان الأصليون الماليزيون المسلمون. وعندما أتاحت لها الفرصة ، كانت مشاركتها أعمق في عالم المال والاقتصاد في البلاد من خلال مساهمتها في صندوق الحج و سوق الحلال. و فيما يخص " ليمباجا تابونج حجي " أو " صندوق الحج " تعد إحدى المؤسسات المالية الاقتصادية الأهم في البلاد الذي تديره الدولة منذ 1963 م؛ لقيامها بدور ايجابي في إدارة شؤون ومناسك الحج لمسلمي ماليزيا. حيث من أهم مشاريعها شؤون الحج، فهي تعمل على توفير الخدمات الاستثمارية والفرص التجارية لادخار أموال الحجاج واستثمارها وفق الضوابط الشرعية.

وسوق الحلال الذي يعتبر سوقا للتمويل بالمنتج والخدمة الحلال؛ الذي اقتصت به ماليزيا بالعلامة التجارية الموافقة للشريعة الإسلامية. هذه السوق التي تعمل على إدماج فئة البوميوترا و كل المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛ لتجعل منها مصدرا للدخل وتساهم في التنمية الاقتصادية.

1/ مؤسسة الحج كهيئة مالية إسلامية

1-1/ تاريخ رحلات الحج لماليزيا وإنشاء صندوق الحج

لم يكن هناك اهتمام بما يعانيه المسلمون الملايو من ضيق اقتصادي لسنوات عديدة ، حيث كانوا يحتفظون بمدخراتهم في الوسائد وتحت الفراش وتحت البلاط وفي أوعية فخارية يدفونها في الأرض أو الجدران. كما كانوا يدخرون عن طريق شراء الأراضي والمواشي ثم يبيعونها فيها بعد، لتغطية رحلتهم إلى الأراضي المقدسة، وكانت هذه الأساليب التقليدية في الادخار تعود على بعض الأفراد بالضرر؛ وكان السبب للحوادث إلى هذه الطريقة في الادخار؛ هو رغبتهم في التأكد الكامل من أن أموالهم المدخرة للحج، لم تلوث بالربا أو بشائبة منه.¹

1-1-1/ رحلات الحج

1-1-1-1/ رحلات القرن السابع عشر: أوضحت سجلات تاريخية تدل على وجود رحلات

الحج في القرن السابع عشر الميلادي والقرن الثامن عشر، في متحف ولاية ترناجو الماليزية، وخاصة الرحلة التي قام بها منشي عبد الله بن عبد القدير، الأديب والمؤلف الملايو الشهير رحلته لأداء مناسك الحج. وقد وصف تلك الرحلة بأنها رحلة شاقة يواجه فيها هو ومن معه في الرحلة، أمواج البحر المخيفة يمينا و شمالاً، إن أولى السجلات التاريخية، التي تم اكتشافها في القرن العشرين، هي رحلة السلطان زين العابدين الثالث، و هو الحاكم الحادي عشر من الأسرة الحاكمة لولاية ترناجو الذي حكم ما بين سنة 1911م إلى سنة 1918م و قام بزيارة الأراضي المقدسة مع رفقائه. وبالرغم من كثرة تلك الرحلات، لا توجد هيئة أو مؤسسة تم إيجادها من قبل حكومة الملايو، لإدارة شؤون الحج والحجاج.²

¹ Mohammed Obaidullah Abdullah Azim-Financial and shariah analysis of hajj-The Muslim World League journal-MAKKAH MUKarramah-march 2003,vol.31,No.1,pp30.31

² أحمد بن يوسف – بحث ندوة طرق الحج الآسيوي كوالالمبور – ماليزيا: 15-16/12/2009 – منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة: ايسيكو1431هـ - 2010م – ص247.

1-1-1-2 / رحلات الحج عهد الاحتلال البريطاني: في سنة 1920 ظهر لحكومة الاحتلال

البريطاني، أن التدخل في شؤون الحج أمر مهم، وهذا بناءً على مذكرة طويلة كتبها "أر. جيه. فيرر" موظف إداري بريطاني في الملايو، وهو خبير في شؤون المسلمين، فقد ذكر في مذكرته عن تفشي بعض الأوبئة الفتاكة في السفن أثناء رحلا المسلمين لأداء فريضة الحج إلى الأراضي المقدسة. لتختار حكومة الاحتلال البريطاني أول موظف للحج في تاريخ الملايو الحاج عبد المجيد بن زين الدين سنة 1924، والذي يتولى مراقبة كل شؤون الحج.

1-1-1-3 / رحلات الحج بعد الاستقلال: وفي عام 1959 جاء الأستاذ أنكو عبد العزيز من

جامعة ملايا، وأحد الكبار المتخصصين في الاقتصاد الريفي، وقدم بحثاً إلى الحكومة يقترح فيه إنشاء مؤسسة ادخارية للحجاج، لتوفير التسهيلات للمسلمين بتمكينهم من الادخار والاستثمار بطريقة تعود عليهم بمزيد من الربح بعنوان " خطة مقترحة لتحسين الوضع الاقتصادي للحجاج في المستقبل "؛ ولم تنفذ إلا في عام 1962، حين قام الشيخ محمد شلتوت شيخ جامع الأزهر في القاهرة، بزيارة ماليزيا والذي أثنى وحث على هذه الخطة، ولما استعود بالنفع العظيم على المسلمين¹. وارتبط ظهور فكرة إنشاء صندوق الحج بتأسيس مجلس الإدارة المالية المسفولة عن إدارة أموال المودعين الراغبين في أداء فريضة الحج عام 1969، واعتباراً بما شهدته صندوق الحج من نمو مطرد لعدد المودعين وحجم الودائع في الصندوق والذي قدرت حوالي 12 مليون رينغت، لتصل نهاية السبعينات 338 مليون رينغت، وأما عدد المودعين فقد كان يقدر وقت تأسيسه حوالي 47970 مودع، وأصبح عددهم في نهاية السبعينات حوالي 535900 مودع.

وانطلاقاً من حرص الصندوق على استثمار هذه الودائع في الأنشطة الاقتصادية والمالية التي لا تتعارض مع مبادئ الشريعة؛ واعتباراً بالصحة الفكرية والاجتماعية التي عمت أرجاء العالم الإسلامي في بداية

¹ داتو الحاج حنيفة أحمد -تنظيم إدارة هيئة صندوق ادخار شؤون الحجاج بماليزيا - البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب - مكتبة الملك فهد الوطنية- جدة - الطبعة الثانية - 1422هـ-2002 م - ص 13

الثمانينات؛ أحس العديد من المفكرين الاقتصاديين الإسلاميين في الدولة بأهمية حث القيادة السياسية على التفكير الجاد في تأسيس المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. وفعلا صدر قرار عن المؤتمر الاقتصادي للماليزيين الأصليين عام 1980، يطلب من الحكومة السماح لمجلس هيئة إدارة صندوق الحج بتأسيس مصرف إسلامي يتم من خلاله استثمار ودائع الصندوق، فاقنعت الدولة بالفكرة، فتم تأسيس لجنة وطنية عام 1981 تضم 20 خبيرا اقتصاديا ومفكرين متحمسين للصيرفة الإسلامية¹.

1-1-2/ قانون إنشاء صندوق الحج الماليزي: تأسيس صندوق الحج أخذ مراحل ومر بتطورات

مختلفة حسب القوانين التالية²:

1-1-2-1/ القانون رقم 8 سنة 1969: و هو لقانون الذي بموجبه تم دمج شركة مدخرات

الحجاج لمسلمي الملايو مع مكتب شؤون الحج، لتكون مؤسسة واحدة باسم " مجلس إدارة شؤون الحج وصندوق الادخار" ، وقد تمت عملية الدمج في 08 أوت 1969. والغرض من هذا الدمج هو تنسيق أعمال المؤسساتين لوزارتين مختلفتين، الأولى تابعة لوزارة التنمية الريفية، والثاني تابع لوزارة الخارجية.

1-1-2-2/ القانون 168 (تعديل) سنة 1973: وبعد مرور أربع سنوات من إنشاء مجلس إدارة

شؤون الحج وصندوق الادخار، جرى تعديل خاص بتقليل عدد أعضاء مجلس الإدارة من تسعة وعشرين فردا إلى عشرة أفراد، وذلك لتسهيل عملية اتخاذ القرار.

1-1-2-3/ القانون رقم 535 سنة 1995: وهذا القانون يمثل نقلة نوعية في تاريخ صندوق

الحج الماليزي من خلال تحديات عصر العولمة قبل بدء الألفية الثالثة ، خاصة في توسيع نطاق أنشطة صندوق الحج وتعزيز دوره، وكان من نتائج تلك الدراسة ، اعتماد القانون الجديد الذي يجزئه من بعض القيود

¹ قطب مصطفى سانو- في أفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية- تجربة ماليزيا نموذجا - المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر- بدون سنة - ص 1556،1557

² أحمد بن يوسف- بحوث ندوة طرق الحج الآسيوي - كوالالمبور - ماليزيا - 15-16/12/2009 - منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة: ايسيسكو 1431 هـ - 2010م - ص 252.

القانونية التي عرقلته من توسيع أنشطته ودوره، إضافة إلى إدارة المدخرات وشؤون الحج، فقد سمح له القيام بكثير من الأنشطة بالدخول في شراكة، وامتلاك وشراء الأسهم، وفتح شركات فرعية وغيرها، وتحديدًا في 28 أوت 1995، تم تغيير اسم "مجلس إدارة شؤون الحج وصندوق الادخار" إلى "مجلس صندوق الحج" أو "صندوق الحج" أو كما يعرف بالملاوية "تابونج حاجي".

1-2/ تعريف تابونج حاجي: تابونج حاجي أو ما يسمى بمؤسسة صندوق الحج، هو مؤسسة أنشئت

سنة 1995 بموجب قانون 535؛ ويقع المقر الرئيسي في كوالالمبور، فيشارك صندوق الحج أساسًا في إدارة عمليات الحج، وقبول الودائع من المودعين وإدارتها في الأنشطة الاستثمارية وتأجير العقارات¹؛ إن صندوق الحج هو مؤسسة استثمارية معتمدة طبقًا للسياسة الاقتصادية الجديدة للحكومة الماليزية، والتي تقتصر العضوية فيه على المواطنين الماليزيين المسلمين فقط للنهوض بالفئة المسلمة حتى تحقق 30٪ من ثروة البلاد. وصندوق الحج يحتكر الخدمات المتعلقة بالحج، ومن وجهة النظر التجارية يضمن هذا الوضع الاحتكاري للصندوق، تدفقًا متصلًا من إيداعات الحجاج كل عام²، و بسبب الخدمات التي يقدمها الصندوق، تصل تكلفة الحج في ماليزيا إلى 2300 دولار، بينما تصل تكلفة الحج في الدول الآسيوية المجاورة إلى حوالي 5300 دولار في سنغافورة و 3200 في اندونيسيا³.

1-2-1/ عمليات صندوق الحج: ينتهج صندوق الحج و مجموعة الشركات التابعة له، الصيغ

الخاصة بالمالية الإسلامية، و المتمثلة فيما يلي:

1-1-2-1/ البيع بالثمن الآجل: يتم تمويل المدفوعات المؤجلة خلال فترة محددة من الزمن (بيع

المؤجل) على سبيل المثال، الإسكان و المركبات الآلية. فيحدد تابونج حاجي أولًا المتطلبات و فترة و طريقة

¹Lembaga Tabung haji –financial statemants for the Year Ended 31 december 2012-p210

²داتو الحاج حنيفة أحمد- المرجع السابق-ص65،66.

³ أحمد محمد علي- سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك رقم3- دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية-البنك الإسلامي للتنمية- الرياض-ص13

السداد و يشتري الأصول ثم يبيع تابونج حاجي في وقت لاحق الأصول بسعر متفق عليه؛ الذي يتألف من التكلفة الفعلية و هامش الربح.

1-2-1-2 / المشاركة: يقوم المساهمون بتمويل المشروع، و يتم تقسيم الأرباح كما هو متفق عليه

من قبل الأطراف، هذه الصكوك يمكن تأمينها عن طريق إصدار شهادة الدين (الكمبيالات أو شهادات الدين)، و هذا قد مهد الطريق لا نشاء وتداول أدوات الدين الإسلامية.

1-2-1-3 / المضاربة: في عقد المضاربة يتم الاتفاق على رأس المال، و التي يتم توفيرها من قبل

طرف واحد، أما الطرف الآخر فيوفر الخبرات الإدارية، و يتحمل الخسائر في المشروع من قبل مزود رأس المال؛ على سبيل المثال: الاستثمار الخاص و العام في بنك إسلام ماليزيا، هذا الصك هو في الأساس ودائع البنك، الذي يستثمرها بشكل جماعي على مدى فترة محددة؛ و يتم تقسيم العوائد وفقا لذلك.

1-2-1-4 / المراجعة: هذا النوع من التمويل يتكون من السداد المتفق عليه من جانب كل الأطراف

التي تتضمن تحقيق الربح. فعلى سبيل المثال، يتم إصدار هذا الصك بنك إسلام ماليزيا، في إطار الكمبيالات الإسلامية المقبولة (IAB) التصدير / الاستيراد الصادرة عن بنك نيجارا¹.

1-2-1-5 / القرض الحسن: فمن خلال القرض الحسن الذي يضمن على الأقل الجزء الرئيسي من

رأس المال، و الذي يتم من خلال شهادات الاستثمار الحكومية؛ التي يتم إصدارها من قبل حكومة ماليزيا لتمكين المؤسسات المالية الإسلامية؛ لتلبية احتياجاتها من السيولة على المدى القصير.

1-2-1-6 / الإيجار: للحصول على الحق في استخدام خدمات لأصل معين، عادة تابونج حاجي

يستخدم هذا المرفق الذي يقدمه له بنك إسلام ماليزيا لشراء المعدات مثل أجهزة الكمبيوتر²

¹ TABUNG HAJI AS AN ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTION –IDB Prize Winners Lecture Series n° .4 – ISLAMIC DEVELOPMENT BANK JEDDAH, SAUDI ARABIA – First Edition 1995 – pp 38.

² Ibid –p 39.

1-3/ الهيكل الإداري والوظيفة المالية وهدف صندوق الحج: يعتبر صندوق الحج مؤسسة استثمارية

له هيكل إداري، ووظائف يقوم بها من اجل تحقيق أهداف معينة من خلال:

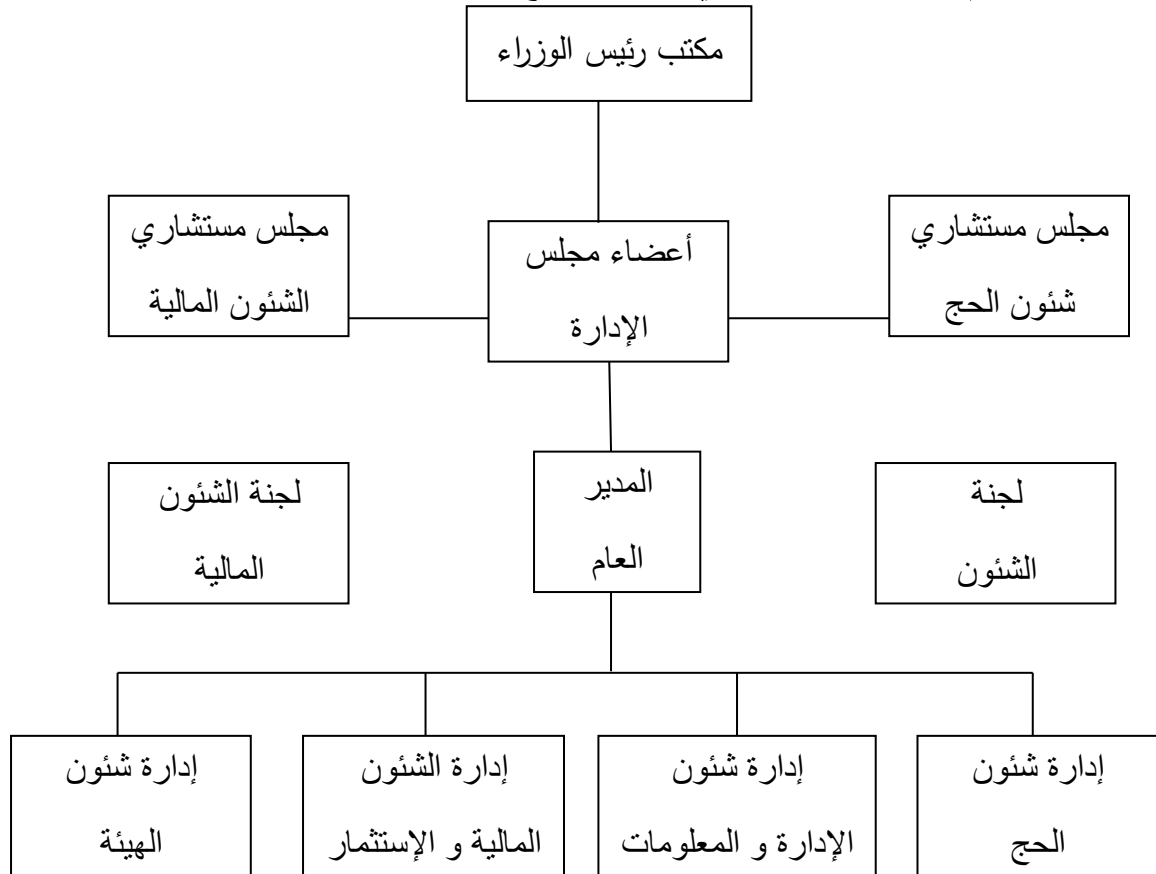
1-3-1/ الهيكل الإداري لصندوق الحج: إن كفاءة أي مؤسسة وفعاليتها يتوقفان على الكيفية التي

تنظم بها المهام لتحقيق الأهداف المحددة والمعلنة. وبالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة، لا بد أن تكون أهدافها المعلنة قابلة للقياس وممكنة التحقيق من الناحية الإنسانية، وهذا ما هو معمول به في صندوق الحج.

1-1-3-1/ الهيكل التنظيمي للهيئة¹: يعتبر صندوق الحج من مهام الوزير الأول، والذي لديه

مجالسه التابعة له من خلال الهيكل التالي:

شكل رقم (05) للهيكل التنظيمي لصندوق الحج



داتو الحاج حنيفة احمد-المرجع السابق-ص15

¹ داتو الحاج حنيفة أحمد-المرجع السابق-ص15.

أ- مجلس الإدارة:

تعتمد الهيئة شأنها في ذلك شأن أي منظمة أخرى، طريقة عمل خاصة بها وفقا لما هو منصوص عليه في وثيقة التأسيس. وقد أنشئت كهيئة قانونية تابعة لمكتب رئيس الوزراء و يتولى إدارتها مجلس إدارة يتألف من :

أ- الرئيس

ب- نائب الرئيس

ت- ممثل عن مكتب رئيس الوزراء

ث- ممثل عن وزارة الخزانة

ج- مدير عام

ح- 5 أعضاء على الأكثر يعينهم الوزير

خ- ممثل عن وزارة الصحة (يحضر بناء على دعوة توجه إليه)

وفيما عدا الأعضاء المعنيين بحكم مناصبهم، يلزم أن يكون جميع أعضاء المجلس المعنيين أو المرشحين من المواطنين المسلمين تعيين الرئيس؛ ونائب الرئيس، وكذلك المدير العام بمقتضى مرسوم صادر عن الملك¹.

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة في إدارة الأموال وكافة الشؤون الأخرى المتعلقة برعاية الحاج ووضع السياسات المتصلة بذلك والقيام بأية واجبات أخرى ينص عليها قانون الهيئة.

ويسترشد المجلس في أداء مهامه بمنشور مجلس مستشاري الشؤون المالية ومجلس مستشاري شؤون الحج ،

وهما مجلسان منشآن بحكم القانون².

¹ نفس المرجع ص 16.

² نفس المرجع ص 16.

ب- مجلس مستشاري الشؤون المالية: أنشئ هذا المجلس، لإعطاء المشورة والمساعدة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتوجيه أموال الصندوق إلى مجالات الاستثمار المختلفة.

وتتألف عضوية هذا المجلس من:

أ- المدير العام

ب- مدير الشؤون المالية

ت- أربعة أعضاء يعينهم الوزير.

ويتعين على المجلس أن يجتمع على الأقل مرة واحدة كل ثلاثة أشهر ويقدم تقاريره وتوصياته إلى مجلس

إدارة الهيئة

أ- مجلس مستشاري شؤون الحج¹: أنشئ هذا المجلس بحكم القانون للاطلاع بما يلي :

أ- تقديم المشورة العامة إلى الوزير في المسائل المتعلقة برعاية الحجاج

ب- تقديم المشورة إلى الوزير في أي أمر يحيله الوزير إلى المجلس.

وتتألف عضوية هذا المجلس من:

أ- الرئيس، و هو نفسه رئيس مجلس إدارة الهيئة.

ب- ممثل عن مكتب رئيس الوزراء

ت- ممثل عن وزارة الخزانة

ث- ممثل عن وزارة الخارجية

ج- المدير العام الذي يقوم بدور أمين المجلس.

¹ نفس المرجع ص-16.

ح- ممثل عن كل ولاية ماليزيا.

ويتعين على هذا المجلس أن يجتمع مرة أخرى على الأقل كل عام.

ويتولى الجهاز الإداري للهيئة تنفيذ مقررات مجلس الإدارة مسترشدا بتوجيهات المجلسين الاستشاريين

وتحت إشراف لجننتين منشأتين بحكم القانون وهما لجنة الشؤون الاجتماعية.

ب- لجنة الشؤون المالية و الاجتماعية¹: تنبثق هاتان اللجنتان عن مجلس إدارة الهيئة ويتولى المدير العام

رئاسة كل منهما ، وتحكم أعمال هاتين اللجنتين مجموعة من الإجراءات التي يتضمنها الجزء الثاني من

القانون، وتتألف عضوية لجنة الشؤون المالية من:

أ- المدير العام، رئيسا.

ب- مدير الشؤون المالية، أمينا

ت- ممثل عن مكتب رئيس الوزراء

ث- ممثل عن وزارة الخزانة.

ج- عضو واحد يعين من قبل مجلس إدارة الهيئة.

ووفقا لسياسات مجلس الإدارة، تتولى لجنة الشؤون المالية مسؤولية إدارة الصندوق واستثمار الأموال

وتمارس الصلاحيات المفوضة لها من مجلس الإدارة

وهناك لجنة الشؤون الاجتماعية التي تنبثق هي الأخرى عن مجلس الإدارة ويرأسها المدير العام . وتتألف

عضوية هذه اللجنة من:

أ- المدير العام ، رئيسا

ب- مدير الشؤون الاجتماعية، أمينا.

¹ نفس المرجع ص17.

ت- ممثل عن مكتب رئيس الوزراء

ث- عضو واحد يعين من قبل مجلس إدارة الهيئة .

وتتولى هذه اللجنة من مسؤولية رعاية الحجاج وحمايتهم وفقاً للسياسات التي يضعها المجلس كما تمارس الصلاحيات المفوضة إليها من المجلس.

وبالإضافة إلى المجلسين الاستشاريين واللجنتين المالية والاجتماعية ، يحق لمجلس إدارة الهيئة أن ينشئ لجانا أخرى لمساعدته في أداء مهامه ، وقد أنشأ المجلس اللجان التالي بيانها .

للقيام ببعض أعباء ومهام المجلس طبقاً للصلاحيات المفوضة إليها منه¹ :

1) لجنة الخدمة: وتتولى مسؤولية الشؤون المتصلة بإنشاء الوظائف وشروط الخدمة وتعيين الموظفين و

رعايتهم وفقاً للوائح الخدمة في الهيئة الصادر في عام 1983

2) لجنة الانضباط: وهي مسئولة عن حسن سير وسلوك جميع موظفي الهيئة ووفقاً للوائح.

هـ) لجنة العطاء و الأسعار: وتتولى كافة المسائل المتعلقة بالعطاءات والأسعار مع الالتزام بإجراءات الهيئة ووزارة الخزانة.

و) اللجنة الاستشارية لتوعية الحجاج: وهي مسئولة عن إعداد كافة المنشورات والمطبوعات المتصلة بموضوع الحج واستكمالها وتطويرها من وقت لآخر².

ي) اجتماعات مؤسسة الحج: تجتمع أعضاء مؤسسة الحج مرة واحدة على الأقل في كل ثلاثة أشهر من

اجل دراسة:

¹ نفس المرجع ص17.

² نفس المرجع ص17.

-الرسوم والأموال المكتسبة أو الناشئة عن مؤسسة الحج التي نص عليها القانون؛ أي الممتلكات، والاستثمار، والرهن العقاري، الإيجار والسندات.

-كسب المال من خلال تشغيل أي مشروع، وكالة، مخطط أو مؤسسة تمول من الصندوق.

-جمع المنح والتبرعات والهبات المقدمة من أو لصالح مؤسسة الحج.

1-3-2/ الوظيفة المالية

1-2-3-1/ التمويل والمساعدة المالية: بموجب قانون الشركات 1965، ووفقا لقانون 125

لتشجيع الاستمرارية أو الانخراط في أي نشاط لبرنامج مؤسسة الحج. يجوز لمؤسسة الحج وبموافقة خطية من الوزير الأول، منح التمويل أو المساعدة المالية إلى أي شركة متصلة بها.

1-2-3-2/ صندوق الاحتياطي: تقوم مؤسسة الحج بإنشاء وإدارة صندوق الاحتياطي داخل

الصندوق. ويجوز نقل الأصول من الصندوق الاحتياطي للصندوق؛ أو من الصندوق إلى صندوق الاحتياطي. ويتم تحديد التحويلات إلى صندوق الاحتياطي، من قبل مؤسسة الحج والتحويلات من الصندوق الاحتياطي بقرار من الوزير الأول.

1-2-3-3/ توزيع الأرباح لمؤسسة الحج: تقوم مؤسسة الحج وبموافقة الوزير بالإعلان عن مبلغ

الربح الذي يكون قابل للتوزيع وبتحديد الطريقة والوقت لتوزيعه على كل مودع. ويعلن عن الأرباح غير قابلة للتوزيع ليوجهها لصندوق الاحتياط قبل نهاية السنة¹.

1-2-3-4/ موجودات الصندوق: موجودات الصندوق لا تقل عن إجمالي المطلوبات للصندوق،

والمبالغ المستحقة للمودعين يتم حسابها كما لو دفعها فوراً. و بموجب قانون 1965، للمادة 370 فجميع الأموال غير المطالب بها يحتفظ بها صندوق الحج والتي تكون مدونة في سجل الرئيس التنفيذي. تدفع تلك إلى

¹Tabung Haji – ACT 353 - the commissioner of law Revision, Malaysia-2006-p18,20,21

المودعين الذين ظلوا بدون اجر لمدة تفوق اثني عشر شهرا بعد أن تصبح واجبة السداد. وتضم أيضا حساب المودع الذي لم يتم تشغيل حسابه أم. عن طريق إيداع أو سحب لمدة لا تقل عن سبع سنوات¹.

1-4/ الغرض من إنشاء الهيئة: أنشئت هيئة صندوق وشؤون الحجج بماليزيا؛ لتقديم أفضل الخدمات

الممكنة للحجاج الماليزيين فيما يتصل لفريضة الحج، وتحقيق أعلى عائد ممكن على استثمارات المدخرين

1-4-1/ المهام: تتمثل مهام بصفة عامة فيما يلي :

-تجميع المدخرات عن طريق المكاتب الفرعية للهيئة والتي تتكون من 65 مكتبا للإيداع، و564 مكاتب بريد منها المتنقلة. وكذلك عن طريق الخصم من رواتب العاملين بصفة شهرية في القطاعين العام والخاص. وفي 1977 قامت الهيئة بتشجيع نظام الادخار للأطفال، بفتح حساب لهم في صندوق الحج من خلال حملة في المدارس؛ ببيع صناديق توفير مصنوعة من البلاستيك مقابل 5 رينغيت للصندوق الواحد، كما أن أقساط المشاركة الشهرية للأطفال تبلغ 10 رينغيت².

جدول رقم (09) يبين عدد المودعين ونسب عوائدهم

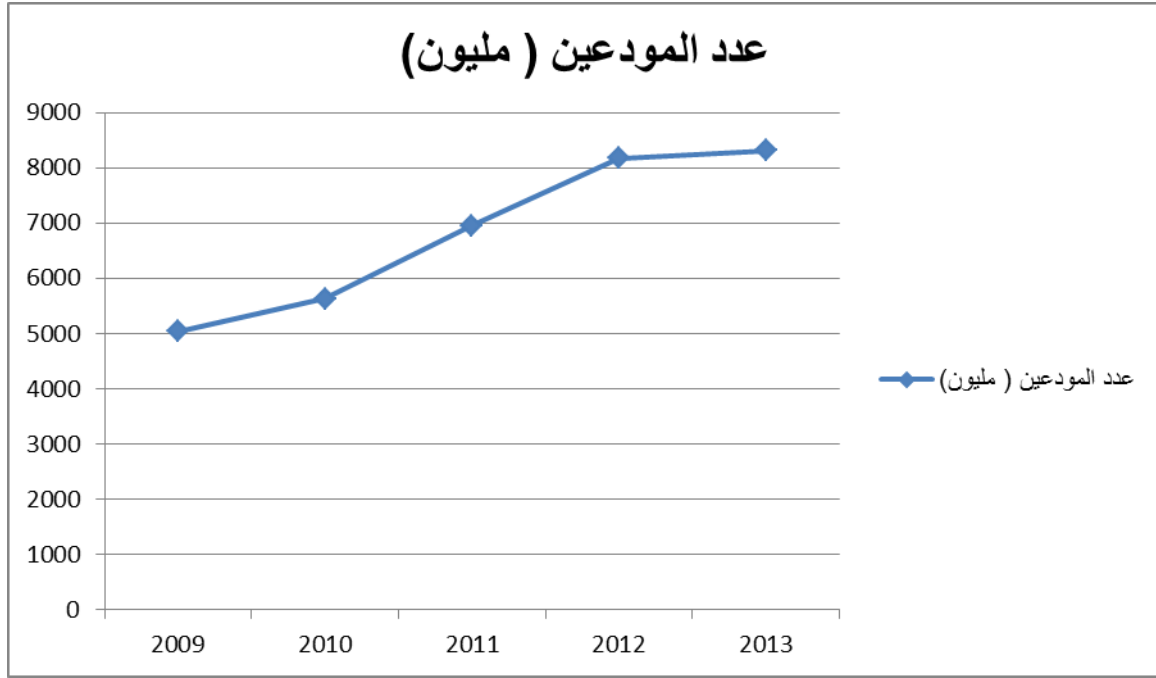
السنوات	2013	2012	2011	2010	2009
عدد المودعين (مليون رينغيت)	8.304	8.171	6.956	5.627	5.041
عوائد المودعين %	8%	12%	11%	10%	9%

Lembaga Tabung Haji 2013.p11

¹Tabung Haji –op.cit-p20,21

²داتو الحاج حنيفة أحمد – مرجع سابق-ص10

شكل رقم (06): عدد المودعين لفترة 2009-2013



Lembaga Tabung Haji 2013.p11

حيث يلاحظ:

- أ- النمو المستمر لعدد المودعين من سنة لأخرى، ويصل عددهم 5 ملايين مودع سنة 2009، لترتفع إلى 6 ملايين سنة 2011، وتبلغ 8 ملايين في 2013. وقد تمكنت على مر الأعوام من ترسيخ سمعتها الطيبة، كمؤسسة استثمارية تتمتع بخبرات عالية في مجال إدارة الأموال؛ لتوزع صافي الأرباح على الأعضاء بنسب متفاوتة حسب إيراداتها فنجدها عالية بنسبة 12٪ سنة 2012، ومنخفضة بحدود 8٪ سنة 2013.
- ب- استثمار المدخرات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛ حيث فيلتزم صندوق الحج بمبدأ وديعة الوكالة المطلقة، بمعنى أن المودعين يوافقون على أن يقوم الصندوق بإدارة ودائعهم لغرض الاستثمار؛ وتأتي وظيفة الهيئة كمؤسسة ادخارية في المرتبة الثانية، وذلك بالنسبة إلى مهمتها الرئيسية في كونها مؤسسة لإدارة شؤون الحج.

ج-الإشراف على شئون الحج مثل عقد دورات لتوعية الحجاج وتوفير الخدمات الطبية وإصدار جوازات سفر الحجاج، وتوفير وسائل النقل للحجاج، ورعايتهم اجتماعيا وطبيا سواء في ماليزيا أو في المملكة العربية السعودية.

د-إخراج الزكاة بنسبة 2.5٪ عن أرباحها المكتسبة؛ وعن رأس المال العامل في نهاية السنة القمرية، وذلك قبل توزيع الأرباح على الأعضاء¹.

1-4-2/ أهداف الهيئة: إن وضوح الأعراس التي أنشئت الهيئة من أجلها يمكن جهاز الإدارة المسئول

عن الهيئة من توشي الأهداف التالية:

أ- إتاحة الفرصة للمسلمين لادخار أموالهم تدريجيا، لتغطية نفقاتهم عند أداء فريضة الحج؛ أو الإنفاق منها على الأوجه الأخرى النافعة.

ب- تمكين المسلمين عن طريق مدخراتهم؛ من الإسهام في مجالات استثمار الأموال، من صناعة وزراعية وعقارية وذلك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ج- توفير الرعاية للحجاج أثناء أدائهم فريضة الحج، وذلك بتقديم كافة الخدمات والتسهيلات اللازمة لهم. و لتحقيق هذه الأهداف روعي في تنظيم الهيئة، توفير المرونة الكافية لها لضمان الكفاءة في قيامها بمهامها. وتتمتع الهيئة باعتبارها مؤسسة قانونية بالتححرر من قيود البيروقراطية وعوائقها؛ مما يمكنها من العمل بفاعلية أكبر لمواجهة ما يطرأ من ظروف واحتياجات².

1-5/ أعمال صندوق الحج: يقوم صندوق الحج بأعمال استثمارية بنفسه، ومن خلال الشركات

التابعة له. ويمكن أن يتكبد خسائر أو يحقق ربحا، اذا تبين أن الشركات المساهمة فيه لا تتفق مع اتجاه الهيئة، فتعتمد على التخلص من أسهمها المستثمرة فيه.

¹ داتو الحاج حنيفة أحمد - المرجع السابق - ص 109

² المرجع السابق - ص 14

1-5-1/الاستثمار في صندوق الحج:

يقوم صندوق الحج بتحقيق استثمارات ناجحة محليا و خارجيا؛ من خلال الاستثمار في الصكوك الاستثمارية الإسلامية، وشهادات الاستثمار الحكومية. و القيام بعملية المضاربة من خلال الشركات التابعة له؛ التي تعتبر جزء من استراتيجياته لتشارك في القطاعات الحيوية، فكل رؤوس أموال الشركات الفرعية تأتي من الصندوق بنسبة 100% و يشارك في إدارتها بشكل فعال؛ بحيث أن الموظفين والعاملين فيها تابعين للصندوق، كما حدد الصندوق مجال نشاطات هذه الشركات¹؛ والتي تتمثل في شركة المزارع، البناء والتطوير العقاري، شركة الحج والعمرة، وشركة إدارة الممتلكات.

1-1-5-1/ الشركات التابعة لهيئة صندوق ادخار وشؤون الحجاج بماليزيا

أ- شركة مزارع صندوق الحج: أنشئت هذه الشركة في 20 أوت 1982، وكان رأس مالها المصرح به 10 ملايين دولار. وقد جرى بعد ذلك زيادة رأس المال إلى 50 مليون دولار، عندما تبين أن هناك نموا سريعا في أنشطة الشركة. وحتى شهر ماي 1986 بلغ رأس المال المدفوع 45 مليون دولار. ثم زاد رأس المال إلى 50 مليون دولار بنهاية عام 1987 لتمويل المشاريع الإضافية.

وهذه الشركة مملوكة بالكامل للهيئة وتقوم بدور فعال في مجال النشاط الزراعي. وحتى 31 ديسمبر

1985، كانت المساحات المزروعة بنخيل الزيت كما يلي :

أ) لادانغ كوتا يهاغيا 4102 هكتار

ب) لادانغ سونجيمير شونخ 1923 هكتار

¹Zuhaira hHasan.Ridha Watihj Zakaria-Customer bu Tabung Hai Seremban-university Teknologi Mara-Malaysia-October 2009-p6

ت) لادانغ اولوشوكاي 914 هكتار

ث) لادانغ بوكيت لاويانغ 4049 هكتار

ج) لادانغ سونجي بوان 1337 هكتار

وتقوم الشركة كذلك بإدارة مشروعات زراعية مشتركة في مختلف أنحاء البلاد. وتشمل هذه المشروعات مزارع نخيل الزيت و الكاكاو و المطاط. وقد أثبتت الشركة نجاحها في هذه المشروعات. وجاءت النتائج مشجعة للغاية¹. حيث يملك الصندوق الآن 200 ألف هكتار من الأراضي في ماليزيا و اندونيسيا لمزارع نخيل الزيت، وتوظف 580000 عامل ولديها 12 مصنعا تعالج الفواكه و نخيل الزيت من 10 إلى 120 طن متري في الساعة كقدرة إنتاجية².

ب- شركة صندوق الحج للبناء والتطوير العقاري: أسست هذه الشركة في أكتوبر 1983م؛ وكان الهدف الرئيسي من إنشائها هو بناء المساكن وبيعها لأعضاء الهيئة وللجمهور، وتعمل الشركة أيضا كبنك للأراضي.

وقد كان أول مشروعين للشركة، في سبتمبر 1984 بناء وحدة سكنية و 26 وحدة تجارية. وقد اكتمل العمل في هذه الوحدات في مارس 1985³. كما قامت هذه الشركة ببناء مشاريع أساسية سنة 2010، فواحد في سيلانغور بقيمة 14.3 مليون دولار أمريكي، والثاني مجمع تجاري بني على ارض وقف بقيمة 25.2 مليون دولار، وبناء معهد التدريب للإحصاء بقيمة 140670 مليون دولار، وصنع

¹ المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب-هيئة إدارة صندوق الحج و شؤون الحج و شؤون الحجيج بماليزيا المملكة العربية السعودية- دو الحجة 1407هـ/أوت 1987- ص37.

² Mohd Shuhaimi Bin Haji Ishak –TABUNG Haji as an ISLAMIC financial Institution For Sustainable Economic Development – 2nd International CONFERENCE On Humanities, Historical and Social Sciences IPEDR vol.17(2011, Singapore) – p 237

³ المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب-المرجع السابق- ص38

سفينتين، والقيام بالاستكشافات النفطية في أعماق البحار مع الشركات المتعددة الجنسيات كبتروناسو شلوموبيل وغيرها¹

ج- شركة صندوق الحج للحج والعمرة: أنشئت هذه الشركة في عام 1972 م للأغراض التالية:

الرحلات الخاصة للحجاج: بترتيب رحلات خاصة للحجاج على شركة الطيران الوطنية توفير الاحتياجات الأساسية للحجاج: ويشمل ذلك ملابس الإحرام والأحزمة والحقائب، وأشرطة التسجيل التي توضح كيفية أداء الشعائر، وأوعية للأشياء المأهية بمياه زمزم وبعض الأشياء الأخرى. وكالة سفريات: و ذلك بالعمل كوكالة سفريات للحجاج، والعمل كوكالة مبيعات للخطوط الماليزية²، كما أن النشاط الرئيسي هو إنتاج الطعام والشراب الحلال، تحت اسم العلامة التجارية حلال، وتقديم خدمات إطعام الحجاج خلال موسم الحج³.

د- شركة إدارة الممتلكات: تقوم هذه الشركة بمهام الإشراف والإدارة للمباني التابعة للهيئة كما قامت بأعمال الإشراف وتقوم كذلك بخدمات الأمن والصيانة الفنية لمباني الهيئة في جميع أنحاء البلاد⁴.

المؤشرات المالية لمجموعة صندوق الحج: استطاعت هذه المجموعة تحقيق مؤشرات مالية خلال الفترة

الممتدة من 2009 إلى 2013، وكيف أنها ساهمت في التمويل الإسلامي من خلال النتائج الآتية:

¹Mohd Shuhaimi Bin Haji Ishak-ibid-p238

²المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب-المرجع السابق-ص38

³Mohd Shuhaimi Bin Haji Ishak-op.cit -p239

⁴المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب-المرجع السابق-ص38

جدول رقم (10) المؤشرات المالية لمجموعة صندوق الحج

2009	2010	2011	2012	2013	مجموعة تابونج حاجي
3.739	5.287	5.554	6.367	7.130	الإيرادات
1.725	2.374	2.412	2.881	3.209	الأرباح التشغيلية
1.425	2.013	2.058	2.249	2.510	أرباح السنة
23.590	27.115	31.694	38.284	45.719	ادخار المودعين (مليون رينغت)
1.067	1.332	1.678	2.458	2.632	مكافأة المودعين
26.298	30.805	35.010 4	43.027	49.547	صافي الأصول (مليار رينغت)

Lembaga Tabung Haj Annual Report 2013, p 10

لقد استطاعت مجموعة صندوق الحج من تحقيق مؤشرات مالية جيدة تتمتع بالنمو؛ فمن خلال هذا الجدول؛ بلغت صافي أصول المجموعة سنة 2009 ما قيمته 26 مليار رينغت ماليزي، مقابل ما قيمته 30 مليار رينغت سنة 2010، و35 مليار سنة 2011، لتبلغ 43 مليار محققة سنة 2012 و49.5 مليار بالنسبة لسنة 2013 .

كما بلغت الإيرادات لهذه المجموعة 3.739 مليون رينغت ماليزي سنة 2009، وهذه الإيرادات هي متزايدة كل سنة لتبلغ حوالي 5.287 مليون سنة 2010، و تزيد قيمة الإيرادات عام 2011 لتصل 5.554 مليون، أما قيمة 6.367 مليون رينغت فهي محققة سنة 2012، و لتبلغ اعلي قيمتها سنة 2013 بحوالي 7.130 مليون رينغت. و هذا ناتج عن إدارة الأموال في مجالات متنوعة، و الهدف منه توزيع الخطر، لضمان تحقيق الإيرادات.

حيث أن الأرباح التشغيلية التي حققتها مجموعة الحج، من نشاطاتها الاستثمارية مرتفعة ، لتحقق سنة 2009 حوالي 1.725 مليون رينغت، و2.374 مليون سنة 2010 و2.412 مليون عام 2012، و3.209 مليون لسنة 2013.

أما أرباح السنوات فهي تعكس نجاح مجموعة الحج، فكانت سنة 2009 تقدر بحوالي 1.425 مليون، لتبقى مرتفعة حتى 2.5 مليون رينغت سنة 2013. و هي مقارنة بمؤشرات صندوق الحج اقل منه، لأنه يستثمر في مجالات أوسع.

1-5-1-2/ المساهمة في رؤوس الأموال: يعتبر صندوق الحج احد كبار المساهمين في بنك إسلام

ماليزيا بيرهاد (BIMB)، و تكافل ماليزيا بيرهاد (Syarikat(TM)، و هو حاصل على حصة أغلبية ب51% و65.2% على التوالي. مع العلم أن بنك إسلام ماليزيا بيرهاد لديها الآن 101 فرعا في جميع أنحاء ماليزيا؛ كما انه يتم سرد كل من بنك إسلام ماليزيا وتكافل ماليزيا في بورصة ماليزيا، التي تعد واحدة من اكبر البورصات في آسيا. والهيئة توظف فوائضها في الاستثمارات قصيرة الأجل مع البنك الإسلامي؛ وتبني أرباح على أساس المشاركة¹.

1-5-1-3/ الاستثمار قصير المدى: يستثمر صندوق الحج في البنك الإسلامي للتنمية، من خلال

الودائع الاستثمارية. حيث يقوم البنك الإسلامي باستثمارها مع جزء من أمواله في تمويل عمليات التجارة الخارجية، يهدف إلى تزويد المستثمرين بديل إسلامي شرعي للاستثمار قصير الأجل، عن طريق المساهمة في عمليات التمويل التي يقوم بها البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تدر عائدا معقولا عن استثماراتهم². كما أن الاستثمار في الصناديق التي تحكمها الشريعة الإسلامية حيث بلغت القيمة الدفترية

¹Mohd Shuhaimi Bin Haji Ishak –op.cit– p 239

² محمد رحيمي عثمان- محمد رحيمي عثمان – صندوق الحج بماليزيا باعتباره مؤسسة استثمارية – كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية – جامعة اليرموك – الأردن – 1996-ص 133

لاستثمارات الملكية حوالي 3.9 مليار دولار أمريكي، والتي جنت أرباح قدرت حوالي 274.2 مليون دولار¹. كما أن نسبة المشاركة في الربح تقدر حوالي (75:25) لصندوق الحج. هذا الفائض هو الذي يتم بموجبه المحافظة على الأموال المودعة في الحساب الجاري واستثمارها من قبل المشاركة في تقاسم الخسائر والأرباح بنسبة (30:70)².

1-5-1-4 الاستثمار في الأسهم: يستثمر صندوق الحج في الأسهم والسندات للشركات المدرجة

وغير المدرجة في سوق المال، وكذلك الشركات المنشأة حديثاً. حيث يفضل الاستثمار في الشركات المدرجة التي يتم تداولها من قبل بورصة كوالالمبور (KLSE) والتي يمكن أن تتداول بسهولة؛ وفي بعض الحالات إن المشاركة في رأس المال لا تجعله احد المساهمين الرئيسيين؛ ومع ذلك يأخذ صندوق الحج دوراً نشطاً في إدارة الشركة، كما انه يهتم بحماية استثماراته، وضمان أن يولد عوائد مرضية. وفي الحالة التي تكون فيها الحصة أكثر من 5٪ لحقوق مساهمي الشركة (كمساهم كبير)، فيطلب أن يوضع في مجلس إدارة الشركة احد مسؤوليه لتمثيل ورعاية مصالح صندوق الحج³. بحيث أن الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المدرجة، هي واحدة من الأنشطة الأساسية لصندوق الحج في توليد الدخل. فالأهداف الرئيسية من الاستثمار في الأسهم المدرجة لصندوق الحج هو توليد عوائد تنافسية على مستوى مخاطر مقبولة. وخلال عام 2013 وعلى أساس متوسط حجم أصول 12.4 مليار رينغت ماليزي، سجل صندوق الحج دخل كلي يقدر بـ 1.4 مليار رينغت ماليزي من استثماراتها في الأسهم المدرجة. وذلك تمشياً مع أداء مؤشر الشريعة إيماس FBM و KLCI التي سجلت 13٪ و 10٪ عوائد على التوالي⁴.

فاستثمار صندوق الحج في أسهم الشركات المدرجة عام 2013 على أساس القطاع كان كالآتي:

¹Mohd Shuhaimi Bin Haji Ishak –op.cit– p 240

²TABUNG HAJI AS AN ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTION-ibid-p42.

³TABUNG HAJI AS AN ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTION.op.cit.p.p38.41

⁴Lembaga Tabung Haji- Annual Report 2013-p112

27٪ المزروعات

26٪ المالية.

26٪ للتجارة والخدمات

6٪ الملكية

6٪ البناء

4٪ المنتجات الصناعية

2٪ منتجات استهلاكية

2٪ البنية التحتية

1٪ تكنولوجيا

يستثمر صندوق الحج في قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة 1٪؛ من خلال شركة THETA المدرجة في بورصة ماليزيا مع حصة تقدر ب 65%؛ وهي رائدة في تكنولوجيا الاتصالات أنشئت سنة 1984؛ ويشترك THETA والشركات التابعة لها في القراءة عن بعد، وخدمات تكامل الاتصالات والتكنولوجيا الفضائية، وادرجت في اللوحة الرئيسية لبورصة ماليزيا في 01 نوفمبر 1999. حيث سجلت سنة 2009 مثلا في هذا القطاع إيرادات تقدر ب 25.3 مليون، وحققت 2.7 مليون رينغت ماليزي كربح بعد خصم الضرائب والزكاة¹.

¹Mohd Shuhaimi Bin Haji Ishak.op.cit. p 239

جدول رقم (11) المؤشرات المالية لصندوق الحج

2009	2010	2011	2012	2013	صندوق الحج
1.752	2.056	2.176	2.835	3.730	الإيرادات
1.307	1.648	1.741	2.357	3.012	الأرباح التشغيلية
1.120	1.497	1.689	2.146	2.634	أرباح السنة
23.590	27.115	31.694	38.284	45.719	ادخار المودعين (مليون ريغت)
1.067	1.332	1.678	2.458	2.632	مكافأة المودعين (مليون ريغت)
24.275	28.289	32.036	40.125	48.169	صافي الأصول (مليار ريغت)

Lembaga Tabung Haj Annual Report 2013, p 10

يعتبر صندوق الحج وعاء يمكن توظيفه، لزيادة القدرات التمويلية و الاستثمارية في الدولة. و هو يحقق

بدوره مؤشرات مالية جيدة للفترة (2009-2013)، فبلغت الأصول الصافية من 24.275 مليار ريغت

سنة 2009، لتتزايد مع كل سنة على التوالي.

كما أن الإيرادات المنجزة بلغت حوالي 1.752 مليون ريغت سنة 2009، 2.056 مليون لعام

2010، 2.176 مليون لسنة 2012 و 2.835 مليون ريغت للسنة 2013.

وعلمنا أن الصندوق يقوم بأعمال استثمارية، فهو يحقق من ورائها أرباحا تشغيلية وهي متزايدة لده

الفترة والمقدرة بحدود 1.741 مليون ريغت ماليزي لسنة 2011، و 2.357 مليون لسنة 2012،

و 3.012 مليون لعام 2013.

أما أرباح السنة فهي في حدود 1.120 مليون رينغت لسنة 2009، و 1.49 مليون رينغت محققة في 2010، أما سنة 2011 فحققت 1.689 مليون رينغت؛ و 2.146 مليون لعام 2012، و 2.634 مليون لسنة 2013.

وبفضل حملتها التسويقية المنتهجة من طرف الصندوق بتشجيع الادخار لجميع فئات المجتمع، بلغ ادخار المودعين سنة 2009 حوالي 23.59 مليون رينغت ماليزي، لتصل 27.115 مليون سنة 2010، و 31.694 مليون عام 2011، ولتحقق 38.284 مليون 2012، و 45.719 مليون خلال 2013. هذا الادخار كان عائده السنوي يرتفع كل سنة بالنسبة لأعضاء الصندوق، والتي كانت مشجعة بمعدلات نمو تصل إلى 46٪، كما هو مبين بالنسبة للسنتين 2012 و 2011 التي حققت عوائد للمودعين بحدود 2.458 مليون و 1.678 مليون رينغت على التوالي. وفي سنة 2013 حققت ما يقدر 2.632 مليون رينغت.

لقد استطاع صندوق الحج تشجيع فكرة الادخار بين المسلمين الماليزيين من عمال أجراء وطلاب؛ فممكنهم من أداء فريضة الحج، بعدما كانت هذه الفريضة تثقل ميزانية المواطن الماليزي، بل حتى أنهم يستفيدون من أموالهم المدخرة من خلال توفير الخدمات الاستثمارية، و الفرص التجارية التي يقوم بها الصندوق. وهذا راجع إلى حسن إدارة الصندوق لأموال المودعين والسمعة الحسنة التي يتمتع بها، و من خلال نشاطاته المتنوعة، يحقق عوائد للمساهمين في رأس مال الصندوق، و يبقى هدفا هاما و هو البقاء بعيدا عن التعامل مع البنوك التجارية؛ و ما يتعلق بها من قلق من ناحية العقيدة.

1-5-2/ خدمات الحج

1-5-2-1/ تنظيم رحلات الحج¹: إن تنظيم الحج في ماليزيا يبدأ بعشر أشهر قبل بداية موسم

الحج؛ على عكس الدول الإسلامية الذي يبدأ عشرة أيام. وهذا ما يجعل خدماتها من حيث تكوين الحاج، والخدمات المقدمة في البقاع المقدسة شاملة؛ والتي تكون على مرحلتين، مرحلة قبل الذهاب في ماليزيا، ومرحلة الحج في المملكة العربية السعودية.

1-5-2-1-1/ تنظيم رحلات الحج في ماليزيا

تشمل هذه المرحلة كل التجهيزات والتدابير التي يسعى صندوق الحج إلى توفيرها؛ بالتعاون مع وكالات الصندوق والمرشدين والمساجد في كل الولايات، لتوضيح عملية الحج وتفسير كل الملاحظات التي يطرحها الحجاج، وذلك من أجل إنجاز موسم الحج في كل سنة².

1-التسجيل: ويتم بنظام التسجيل المفتوح في أي مكتب من مكاتب ماليزيا طوال العام، أو عن طريق

وكلاء مؤسسة الحج الماليزية المعيّنين؛ أو على الموقع الشبكي لمؤسسة الحج الماليزية

www.tabunghaji .gov.my

واختيار المؤهلين يتم حسب الأول فالأول، وحسب المقاعد المتاحة للحجاج الماليزيين.

2-اختيار المؤهلين: في بداية كل سنة هجرية يتم إرسال طلبات أداء مناسك الحج للعام الحالي.

3-برنامج التوعية: للحصول على الإرشادات الجيدة من مؤسسة الحج الماليزية؛ يقوم المؤتمر الوطني

للحج في كل عام ومرشدي الحج؛ بالقيام بدورات تدريبية لأداء مناسك الحج. حيث تقوم بالدورات النظرية

¹ وزارة الحج الماليزية – مؤسسة الحج الماليزية – تاريخ الاطلاع 21-07-2015 على الموقع: <http://www.youtube.com/watch?v=TYdSs1QhqWQ>

² وزارة الحج الماليزية – مؤسسة الحج الماليزية – تاريخ الاطلاع 21-07-2015 على الموقع: <http://www.youtube.com/watch?v=TYdSs1QhqWQ>

والتطبيقية التي تقام في الجوامع على مستوى المنطقة، وكل المرشحين يقومون بدورة تقام على مستوى الولاية بعملية مشاهدة لمناسك الحج الحقيقية. وهناك دورة خاصة للحجاج الذين لم يستوعبوا المناسك في الدورات الأولى والذين أغلبهم من المرضى والكبار في السن، والذين لم ينجحوا في اختبار الاستيعاب.

4- الفحص الطبي: وجوب الخضوع للفحص الطبي بالتعاون مع وزارة الصحة الماليزية؛ والذين يجتازون

الفحوص الطبية بنجاح سوف يسمح لهم بالحج.

5- إجراءات السفر: والتي تتم في اقرب إدارة للهجرة والجوازات

6- جدول رحلات الطيران والحصول على تأشيرات الحج: والتي تتم بالتنسيق مع السفارة السعودية

في ماليزيا، ووزارة الصحة الماليزية، والهجرة و الجوازات الماليزية وشرطة ماليزيا والجمارك الماليزية وشرطة مطار ماليزيا. بالإضافة إلى شركة الطيران الماليزية وشركة الطيران السعودية والدفاع الوطني الماليزي.

7- تنظيم رحلات الذهاب: والتي تتم جوا¹.

1-5-2-1/ تنظيم رحلات الحج في الأراضي المقدسة

وتشمل هذه المرحلة، كل التنظيمات التي يتم فيها استقبال الوفود الماليزية من مطاري مكة المكرمة

والمدينة المنورة؛ حتى قيامهم بالشعائر الدينية وعودتهم إلى ماليزيا.

8- استقبال الفوج: وذلك في مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة، ومطار الأمير محمد بن عبد

العزيز بالمدينة المنورة الدولي. حيث يتم استقبالهم من طرف موظفي مؤسسة صندوق الحج.

9-تنسيق الأفواج: حيث ينقل الحجاج من المطار إلى مساكن الحجاج بالحافلات لمؤسسة الحج

الماليزية.

¹ وزارة الحج الماليزية – مؤسسة الحج الماليزية – تاريخ الاطلاع 21- 07- 2015 على الموقع:

<http://www.youtube.com/watch?v=TYdSs1QhqWQ>

10-السكن: لكل حاج له مساحة 4 م²، وموقع السكن يجب أن يكون اقل من 200 متر من

المسجد النبوي بالمدينة المنورة. واقل من 1000 متر من المسجد الحرام بمكة المكرمة.

11-الإعاشة: حيث تقدم وجبات الغداء والعشاء، والسكر والشاي، القهوة، الماء الساخن خلال 24

ساعة ليخدم الحجاج أنفسهم بالمشروب.

12-خدمات إرشادية: يعين مرشد ومرشدة في كل المساكن لإرشاد الحجاج، وهناك عالم خبير

ومرشد ديني في المكتب الرئيسي لمؤسسة الحج المالية بمكة.

13-الاستشارات النفسية: وذلك لتحليل وعلاج الضغوط النفسية في الأراضي المقدسة.

14-الاستعلامات والشكاوي: في حالة حدوث اي مشكلة فيمكن للحجاج الرجوع لهذا المكتب

التابع لصندوق الحج المالية. وحرصا على تقديم احدث الأنباء والمعلومات للحجاج الماليين تم إنشاء قناة خاصة تسمى بمعلومات الحج.

15-خدمات المصرف والسحب: ليس هناك حاجة للتعامل بالنقود، لان هناك خدمة سحب الأموال

من حساب التوفير للبنك المالي والذي يكون بالريال السعودي.

16-الخدمات الصحية: في حالة مرض أي حاج فهناك المكتب الرئيسي، ومكاتب الحج المالية بمكة،

ومواقع في المدينة المنورة. وفي الوقت نفسه هناك مستشفى ماليزية في منطقة العزيزية، ومستشفى في شيشا للأمراض المستعصية.

17-تجهيز الجنازة: وهي خدمة خيرية، والتي تعنى بتسجيل الوفيات، وتجهيز الجنازة¹.

¹ وزارة الحج المالية - مؤسسة الحج المالية - تاريخ الاطلاع 2015-07-21 على الموقع :

<http://www.youtube.com/watch?v=TYdSs1QhqWQ>

18-الخدمات الأخرى مع جهة ثالثة: والتي تختص بخدمة دفع الدم والأضحية للحجاج؛ من خلال

الدفع نقداً أو بالحسم من حساب التوفير في بنك الحج الماليزي، كما تشمل:

- خدمة شحن الأمتعة إلى ماليزيا بأسعار معتدلة.

- وأيضاً خدمة الاتصالات الهاتفية التي تقوم بها مؤسسة الحج الماليزية مع جهة ثالثة من خلال خدمة

مسبقة الدفع للاتصال بالوطن من الأراضي المقدسة.

- خدمة كافتيريا في كل المساكن للوجبات الخفيفة والمشروبات.

-عملية الشعائر والقيام بزيارة إلى مواقع المخيمات والحجاج الماليزيين في عرفة ومنى، للتحضيرات قبل

الوقوف.

-الخروج للرمي حسب جدول السلطة السعودية.

19-رحلات المغادرة: العودة إلى الوطن.

1-5-2-2 / الخدمات المقدمة من صندوق الحج: ولم تقف خدمات الصندوق للحجاج الماليزيين

وعلى المستوى المحلي فحسب وإنما تعداها إلى البلاد المجاورة غير المسلمة ليشمل المستوى الدولي ليقدم خدماته

إلى الأقليات المسلمة من هذه البلاد. ففي عام 1982 قام الصندوق بإدارة شؤون وتنظيم رحلات الحج إلى

الحجاج من الأقليات المسلمة؛ في مناطق جنوب شرقي آسيا و جنوب المحيط الهادي. وتم هذا البرنامج بالتعاون

مع المجلس الإقليمي للدعوة الإسلامية؛ في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادي والخطوط الجوية الماليزية¹.

و بما أن صندوق الحج يعتبر مؤسسة مالية إسلامية، فإنها تقوم بتحصيل زكاة أموال المدخرون، ثم

بعد ذلك توزيع الأرباح عليهم. وذلك وفقاً لقرار المجلس الوطني للإفتاء في ماليزيا. و قام الصندوق في عام

1976 بإنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية للحجاج؛ حيث يقدم هذا الصندوق القروض الحسنة للحجاج في

¹محمد رحيمي عثمان - صندوق الحج بماليزيا باعتباره مؤسسة استثمارية - كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك - الأردن-1996- ص 105،106

أثناء وجودهم في الأراضي المقدسة. يتم تسديد هذه القروض عند رجوعهم إلى ماليزيا بالتقسيط. إضافة إلى الخدمات المذكورة أعلاه، يقوم الصندوق بتقديم تبرعات مالية إلى مؤسسات اجتماعية في داخل ماليزيا وخارجها، مثل دار الأيتام، مؤسسة تأليف المسلمين الجدد، وجمعية النساء المسلمات، وكما يقوم بتقديم الجوائز للطلاب المتفوقين في الجامعات؛ و أما في الخارج فيقوم بتقديم التبرعات لبناء المساجد في بعض الدول غير المسلمة¹. كما ساهم صندوق الحج من خلال التركيز الدائم على شركاته المسئولة اجتماعيا، والتي تتماشى مع المبادئ الإسلامية بتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمسلمي ماليزيا؛ من خلال توفير دعم الحج كل عام والتي بلغت سنة 2013 حوالي 93.4 مليون رينغت ماليزي. هذا الدعم ساعد كل حاج بقيمة 5575 رينغت ماليزي، حتى يقوم الحاج بدفع تكاليفه والتي قدرت 9980 رينغت ماليزي، والتي بلغت في إجمالها الفعلي حوالي 15555 رينغت ماليزي².

جدول رقم(12) حصيلة الزكاة لصندوق الحج

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
الزكاة (مليون رينغت)	39	41	44	47	53

Lembaga Tabung Haj Annual Report 2013, p 11

لقد ساهم الصندوق في رفع المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة؛ من خلال دفع الزكاة عن طريق أموال المدخرين في الصندوق نيابة عنهم؛ و يقوم بتوزيع الأموال على مستحقيها؛ من خلال إدارة الشؤون الإسلامية في ولايات ماليزيا. حيث بلغت أموال الزكاة المدفوعة عام 2009 حوالي 39 مليون رينغت ماليزي، لتصل

¹ المرجع السابق-108،109

² Lembaga Tabung Haj- Annual report 2013-P146

41 مليون عام 2010، ولتحقق 47 و 44 و 53 مليون للسنوات 2011 و 2012 و 2013 على التوالي. وهذه الحصيلة لها مساهمة جيدة في التنمية الاجتماعية.

2/ سوق الحلال العالمي

حتى منتصف تسعينات القرن الماضي، كان منتج الكوشر¹ هو السائد في تجارة المواد الغذائية في العالم، حيث يوجد 92 ألف شركة تقوم بتصنيع منتجات مرخصة كوشر، ما يقارب 2500 منتج جديد يتم إنزاله إلى الأسواق سنويا. كما أن اتحاد اليهود الأرثوذكس في الولايات المتحدة الأمريكية هو احد الهيئات التي تملك ختم الكوشر، والذي يقوم بمراقبة 4500 مصنع تابع لأكثر من 2400 شركة في 68 دولة، ويعمل تحت إدارته 500 حاخام، حيث يمثل استهلاك اليهود منها 45٪ أما المسلمون يستهلكون 20٪ أي تقريبا 30 مليار دولار². ولأن صناعة الحلال سجلت نموا جيدا، كان التوجه لهذه الصناعة أمرا مغريا؛ خاصة وأن نسبة تكاثر المسلمين عالية مقارنة بباقي أتباع الديانات الأخرى، الذي يعتبر احد العوامل التي تبشر بنمو الطلب على المنتجات الحلال للمدى الطويل. وفيما يلي جدول يبين توسع تجارة سوق الحلال في مختلف القارات، فقدرت قيمة الاقتصاد العالمي للحلال سنة 2012 ما يقارب 3.2 ترليون دولار أمريكي، والذي من المتوقع أن يتضاعف إلى 6.4 ترليون دولار بحلول عام 2018. وهذا النمو الهائل هو تقاطع عوامل العرض والطلب لعدد من القطاعات بما في ذلك التغذية والملابس والتمويل والسياحة. حيث هذه الصناعة تتجاوز دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC)³ لتشمل المملكة المتحدة وتايلاند. والخاصية التي تتمتع بها صناعة الحلال، أن لديها

¹ الكوشر كلمة عبرية الأصل معناها يشير إلى كل ما هو صالح و شرعي، وهي تستخدم لتدل على أصناف الطعام الذي يأكله اليهود المعدة وفقا لتعاليم الشريعة اليهودية.

² خالد النجار-الكوشر هل هو منتجات من اليهود إلى اليهود؟-تاريخ الاطلاع 2015/04/10 على

الموقع: <http://www.alukah.net/culture/0/38128>

³(OIC) Organisation of Islamique coopération.

مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات، التي هي قادرة على دعم الاحتياجات التمويلية لشركات صناعة الحلال بغض النظر عن حجمها ونضجها¹.

جدول رقم (13) تجارة الحلال على مستوى القارات

القارات	2004	2005	2009	2010
1. إفريقيا	136.9	139.5	150.3	153.4
2. قارة آسيا	369.5	375.8	400.1	416.1
مجلس تعاون الخليج ²	38.4	39.5	43.8	44.7
اندونيسيا	72.9	73.9	77.6	78.5
الصين	18.5	18.9	20.8	21.2
الهند	21.8	22.1	23.6	24.0
ماليزيا	6.6	6.9	8.2	8.4
3. أوروبا	64.3	64.4	66.6	67.0
فرنسا	16.4	16.5	17.4	17.6
روسيا الفدرالية	20.7	20.8	21.7	21.9
المملكة المتحدة	3.4	3.5	4.1	4.2
4. استراليا	1.1	1.1	1.5	1.6
5. أمريكا	15.3	15.5	16.1	16.2
الولايات المتحدة الأمريكية	12.3	12.5	12.9	13.1
كندا	1.4	1.5	1.8	1.9
حجم سوق الحلال الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	587.2	596.1	634.5	651.5

Source : World Halal forum2012

¹ The sustainable Financial System An evolutionary Journey-Bank Negara Malaysia – P6 :www.miFc.com/index.php?Ch=28&pg=72&ac=122&bb=uploaded.

² مجلس تعاون الخليج: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، عمان، قطر.

نلاحظ من خلال الجدول أن تجارة سوق الحلال منتشرة في جميع القارات، ومتزايدة من سنة لأخرى، فتحتل قارة آسيا المرتبة الأولى طيلة الفترة المحددة في الجدول، فعلى سبيل التوضيح نجدها سنة 2010 تساهم في حجم هذه السوق بقيمة 416.1 مليار دولار أمريكي ما يمثل نسبة 63.86 %، لتتبعها قارة أفريقيا بمساهمة تقدر بـ 153.4 مليار دولار بنسبة 23.55 %، تم قارة أوروبا بحجم 67 مليار دولار، وفي المرتبة الرابعة القارة الأمريكية بحجم 16.2 مليار أمريكي، ليكون حجم هذا السوق في استراليا بقيمة 1.9 مليار أمريكي. أما ماليزيا فهي تحقق أكبر حجم في السوق الآسيوية، مقارنة بحجم السكان المسلمين، فما هي العوامل التي ساهمت في نجاح سوق الحلال في ماليزيا؟

2-1/ السياسات الاقتصادية المتبعة لتحسين وضع البومبيوترا:

تهدف السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة الماليزية منذ الاستقلال وحتى الآن إلى تفعيل البومبيوترا؛ أو أبناء ماليزيا الأصليين المسلمين في الاقتصاد، وجعله شريكا استراتيجيا بنسبة 30% من الناتج القومي لأنه سيفعل الاقتصاد الإسلامي، لتحقيق رؤيتها بان تكون ماليزيا دولة متقدمة سنة 2020.

2-1-1/ هندسة توزيع الثروة: شهدت ماليزيا حدثا مهما في 13/05/1969، تمثل بحوادث

الشغب العرقية التي وقعت بكوالامبور، وقد مثلت صدمة كبيرة للرأي العام كونها أخلت بحالة التعايش الهش بين مكونات الشعب المتوارثة منذ أيام الاستعمار البريطاني. فتعرض أبناء الملايو للتهميش خلال الفترة الاستعمارية لصالح الأقليات الصينية والهندية؛ كما أنهم صنفوا كمواطنين من الدرجة الثانية¹. فطبقا لدراسة أعدّها مكتب رئيس الوزراء سنة 1970، لتوزيع الثروة بناءً على ملكية الأسهم، وجد أن الملاو أو سكان البلاد الأصليين يشكلون نحو 60% من السكان، ويمتلكون أقل من 2% من أسهم الشركات العامة المدرجة

¹ سمير عبد الرسول العبيدي، مهاتير محمد: النموذج و التجربة، مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية-بحوث اقتصادية عربية- العددان 43- 44 / صيف - خريف 2008-ص 80.

في البورصة. بينما يمتلك الصينيون الذين يشكلون أقل من 30% من سكان ماليزيا ما يقارب 30% من الأسهم، والأجانب يمتلكون 60% من الأسهم؛ وغالبيتهم أوروبيون أسسوا شركات محدودة مساهمة عامة وكبيرة تسيطر على مزارع المطاط، ومناجم القصدير، والمؤسسات الوسيطة منذ زمن الاستعمار، وباقي الأسهم امتلكها ماليزيون من أصول هندية أخرى.

فصاغت الحكومة برئاسة تون عبد العزيز حسين "السياسة الاقتصادية الجديدة" عام 1970، من أجل توزيع الثروة بين الأعراق المختلفة ليكون أكثر مساواة، وهدفت لزيادة دخل الملاو وهي سياسة حظيت بالرضا والقبول من الجميع لأنها تمت بموافقة الأقليات الأخرى. وتقرر أن يمتلك الملايو، أو السكان الأصليون 30% من ثروات الشركات، وأن يمتلك الصينيون والهنود 40%، وأن تخفض ملكية الأجانب إلى 30% من ثروات الشركات. والهدف من هذه السياسة ليس مصادرة الثروة ونقلها إلى الملاو على العكس، كان هدفها إيجاد ثروة جديدة وتوزيعها. وذلك من خلال تخصيص الفرص، والتراخيص والعقود للسكان الأصليين¹.

2-1-2/ مهام مجلس الوصاية الشعبية MARA للنهوض باليوميات: تماشيا مع أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة، يقوم مجلس الوصاية الشعبية بتشجيع وتدريب طائفة "بوميوترا"، والمساهمة بصورة ايجابية في التجارة والصناعة من خلال الوسائل التالية :

2-1-2-1/ تكوين القوة العاملة: سعت ماليزيا إلى تمويل احتياجات البلاد من خلال زيادة عدد العاملين المدربين الأكفاء من طائفة بوميوترا، ورفع مستوى الكفاءة في التدريب على أساس منح دراسية، فبلغ مجموع المنح الدراسية والقروض التي أعطيت للطلبة 1836 وذلك للفترة (1971-1974)، وتقديم توجيهات وإرشادات خاصة بالسلك الوظيفي لحوالي 453 طالبا بطريق الاتصال الشخصي و1836 بطريق المراسلة، وألقت 24 محاضرة في مختلف المدارس، وتوزيع 31664 رسالة صغيرة تتضمن معلومات عن

¹مهاتير محمد - ترجمة أمين الأيوبي - مذكرات الدكتور مهاتير محمد - الشبكة العربية للأبحاث والنشر - بيروت - الطبعة الأولى 2014 - ص551

السلك الوظيفي ، وأيضا من خلال التدريب على المهارات المختلفة في معهد مازا لإعداد الفنيين ، والثاني للتدريب أثناء الخدمة ، وإرسال مبعوثين إلى الخارج من بين العاملين الذين سبق تدريبهم لتلقى تدريبات إضافية ترفع مستوى كفاءتهم وتمكنهم بعد ذلك من المساهمة في تدريب غيرهم¹.

2-1-2 / الخدمات الاستشارية وبرنامج التنمية التجارية في 1974: ينظم هذا القسم دورات

تدريبية لتعريف بوميوترا بأساليب؛ التكنولوجيا الحديثة وطرق التنظيم والإدارة والحاسبة والتمويل والتسويق وأعمال السكرتارية للشركات والأعمال الهندسية. وقام هذا القسم عام 1974 بتنفيذ 63 نوعا من الدورات الدراسية التجارية حضرها 2276 من طائفة بوميوترا، و تزويدهم بالأسمال اللازم لاقتحام مجالات تجارية وصناعية جديدة بقيمة تقدر ب 3092200 رينغت، فأنشئ 30 نوع من الأعمال التجارية والصناعية والحرفية².

2-1-3 / البرامج الاستثمارية

أ- المجمعات التجارية: تقدم تسهيلات لطائفة بوميوترا للحصول على محلات؛ ففي 1974 تم إنشاء

76 مجمعا تجاريا، و عدد المحلات التجارية بهذه المجمعات هو 1228 محلا³.

ب- المساكن الرخيصة: من أجل الرفع من المستوى الاجتماعي لطائفة بوميوترا في المناطق الريفية، من

خلال تمكين الفئات المحدودة الدخل من امتلاك مساكن يقيمون فيها. فقدمت قروض بمبلغ 3928454

دولار ماليزي لبناء 1627 مسكنا سنة 1974.

¹ محمد تقي الدين قناديل-المرجع السابق-ص138

² نفس المرجع-ص139.

³ نفس المرجع-ص 139.

ج- الشركات: ترمي سياسة المجلس إلى معاونة طائفة بوميوترا على النجاح في أعمالهم التجارية؛ وتسليمها لهم بعد أن تستقر وتمضي في الطريق الصحيح. فكانت 10 شركات قدمت فرص عمل لحوالي 2954 في عام 1974¹.

د- برنامج القروض: ويهدف لتشجيع بوميوترا وجميع الطوائف على اقتحام مجالات التجارة والصناعة ويشمل برنامج القروض:

- قروض لرأس المال لبدء أعمال تجارية أو صناعية.
 - قروض لرأس المال، لتوسيع المشروعات باستخدام أساليب حديثة فيها.
 - ضمانات للبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية الكبرى، لأغراض التجارة والمشروعات الصناعية، والذي بلغ مجموعها حوالي 59,4 مليون رينغت ل 7263 مشروعا.
- ه- برنامج النقل: في خلال 1974 كان هناك 11 مشروعا و14 شركة للنقل تحت إدارة المجلس، بملكية تامة للمجلس وبعضها الأخر ملكيتها مشتركة².

و- المعهد القومي للبحوث العلمية والصناعية: رغبة في دعم كفاءة البحوث العلمية والصناعية فقد عهد إلى المعهد القومي للبحوث العلمية والصناعية القيام بمشروعات البحوث من خلال:

مشروعات بحث وتنمية في مجالات:

○ إنتاج الاسمنت من سرس الأرز.

○ آلات تجهيز الفول السوداني.

○ آلات التجهيز الخاصة بصناعة التايوكا.

¹ نفس المرجع ص140.

² نفس المرجع ص142.

الخدمات الاستشارية

- قام المعهد بتطوير 60 آلة حاسبة الكترونية وتم عرضها وتشغيلها.
- صناعة ألواح لينة من ألياف قشر نخيل الزيت المنافس للأنواع الأخرى الموجودة في السوق.
- تحويلات فضلات قصب السكر إلى علف الماشية.
- تعبئة البن المطحون المنتج محليا في عبوات جيدة.
- بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية فنية متعلقة بصناعة الورق و الطوب و البطاريات والخيزران واستخلاص أنواع من الزيوت¹.
- هـ- خدمات الإعلام الصناعي: وذلك من خلال توسيع نطاق الخبرة الصناعية ، وأيضا للمساهمة في حل بعض المشكلات؛ لا سيما إذا كان المشروع جديد حتى تستفيد الشركات الصناعية والمصانع المختلفة من خدمات هذا المعهد¹.

2-1-3/ الخطة التكميلية لدعم البومبيوتورا: من اجل مساهمة البومبيوتورا في تحقيق الثروة، قامت الحكومة بتوزيع الأسهم من عمليات الطرح الأولي للاكتتاب العام لها، و ايضا عند توسيع الشركات لأعمالها، أو إعادة هيكلة أقسامها. لكن ما إن خصصت تلك الأسهم للسكان الأصليين حتى باعوها للصينيين الذين هم مستعدون دائما لشرائها، وهذا البيع للأسهم لقاء أرباح معجّلة؛ أحبط الجهود المبذولة لزيادة ملكية السكان الأصليين من ثروة الشركات، وذلك لأنهم لم يكن لديهم رأسمال، ولم يمتلكوا المهارات الإدارية، أو الدراية بالأعمال التجارية، لأنّ الاستثمار في أسواق الأسهم يتطلب خبرة، وهم لم يعطوها الأهمية التي يعطونها لتملك الأراضي والحليّ الذهبية، وقد احتاجوا إلى زمن طويل ليروا في ملكية الأسهم طريقة مناسبة و استراتيجية لحيازة الثروة².

¹ المرجع السابق-ص148

² مهاتير محمد -المرجع السابق- ص 551،552،553.

2-1-3-1/ إنشاء صناديق حصص الاستثمار: تم إنشاء هيئة لإدارة صناديق حصص الاستثمار

سنة 1981؛ حتى تشتري الأسهم المخصصة للسكان الأصليين؛ بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة وتبعتها لهم، وإذا أرادوا بيعها فيكون الشاري احد مدراء الصناديق. ففي هذه الحالة لن تباع الأسهم لغير السكان الأصليين؛ ولتشجيع فكرة هيئة إدارة صناديق حصص الاستثمار، وجه مهاتير محمد إلى حاكم بنك نيجارا دراسة حصص الهيئة؛ على أن تكون عائدات استثماراتها أعلى من عائدات الاستثمار في الودائع الثابتة في المصارف. فأودعت الحكومة 200 مليون رينجيت ماليزي؛ كرأس مال أولي في المؤسسة الاستثمارية للمواطنين الأصليين. وقيام المؤسسة بإنشاء شركة المساهمة الوطنية وتمويلها لشراء الأسهم المخصصة للسكان الأصليين، ثم تنقل ملكية الأسهم إلى هيئة تدير صندوق حصص الاستثمار (أمانة سهام ناسيونال). ويمكن بيع الوحدات وشراؤها شرط أن يكون بيعها لشركة المساهمة الوطنية. فخصصت وزارة التجارة الخارجية والصناعة أكثر من 2.5 مليار رينجيت من الأسهم للشركة المساهمة الوطنية، وجميع هذه الأسهم مخصصة للسكان الأصليين، واشترت الشركة المساهمة شركة غوتري الزراعية العملاقة مقابل مليار رينجيت واشترت مزارع هاريسون الملايوية وسمتها مزارع الأمل الذهبي، وشركة لندن للقصدير وسمتها شركة بيرهارد الماليزية للتنقيب عن المعادن، وشركة يونتايد موتور ووركس، وكومبليكس كيوانغان ماليزيا بيرهاد. ونظراً لزيادة ضخامة رأسمالها تأسست شركة صندوق حصص استثمار ثانية، تسمى أمانة سهام بوميوترا، لتبلغ سنة 1990 ما قيمته 4.3 مليون مستثمر في الشركتين، وبلغت العائدات التي وزعت 4.15 مليار رينجيت، مع تخصيص علاوة خاصة مقدارها 2.52 مليون رينجيت لأمانة سهام ناسيونال¹.

فكانت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة تكسب ثروة لعدد قليل من سكان البلاد الأصليين الذي نجحوا فيها، أما الذين لم ينجحوا فحرصت الشركة الوطنية المحدودة للاستثمار، على إتاحة فرصة الاستثمار لهم من خلال أن يتيح للأفراد امتلاك أسهم في الصندوق مقابل مبلغ صغير قد يصل إلى 10 رينجيت. ومقابل

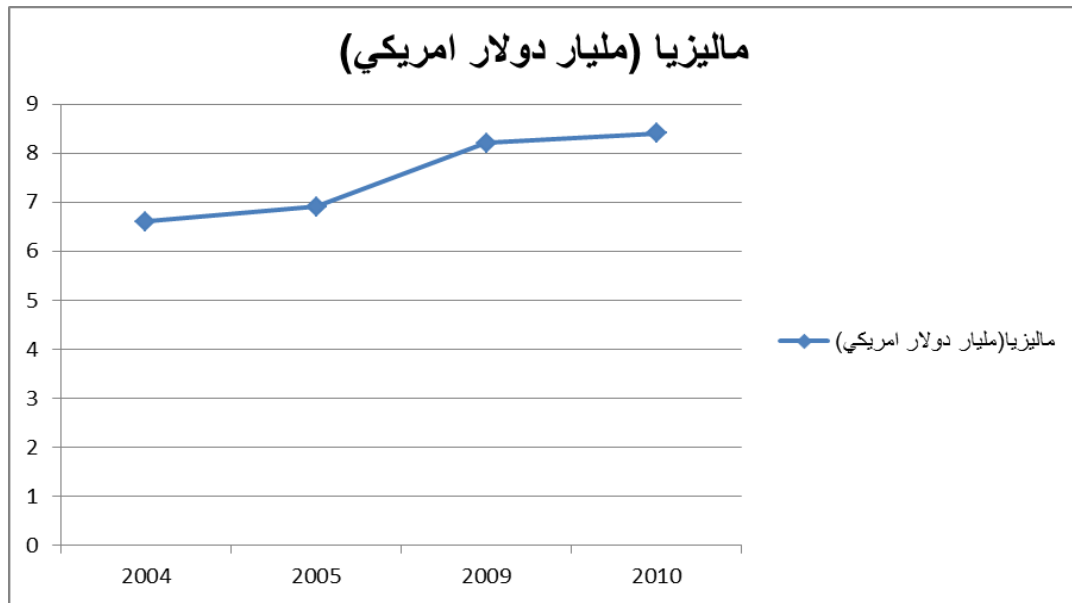
¹نفس المرجع- ص555،556،557،558.

استثمار 10 رينغات، ستخصص لهم 100 وحدة وليس 10 وحدات، على أن يتم دفع ثمنها من الأرباح التي تتراكم بالتدريج. و في سنة 1996 تقرر منح شراء الأسهم وبيعها لجميع الماليزيين، بما في ذلك السكان غير الأصليين. ليصل سنة 2008، عدد مالكي الحسابات في الصندوق وحصص الاستثمار التابع للشركة الوطنية المحدودة الاستثمار 8.9 مليون مستثمر، مقارنة بـ 840 ألف مستثمر سنة 1981¹.

2-2/ حصة ماليزيا من سوق الحلال العالمي:

لقد استطاعت السياسة الاقتصادية المتبعة، أن تدعم البومبيوترا في شكل مؤسسات متوسطة وصغيرة، حتى أنها مدرجة في بورصة كوالالمبور. والتي تميزت بصناعة الحلال الذي جعل من ماليزيا الدولة الأولى التي أسست شهادة ومؤسسة الحلال؛ وواحدة من الدول التي تمنح تراخيص الحلال للمواد الغذائية، ومواد التجميل والأدوية؛ وأفضل وجهة سياحية حلال بتوفير الاغذية الحلال، وأماكن الصلاة وكيف يتم التأقلم في شهر رمضان.

شكل رقم (07): مساهمة ماليزيا في سوق الحلال



Source : World Halal forum2012

¹ نفس المرجع - ص 559،560.

الشكل يوضح مساهمة ماليزيا المتزايدة في سوق الحلال، و الذي حققت 6.6 مليار دولار أمريكي سنة 2004، وفي سنة 2005 ترتفع إلى 6.9 مليار، لتزيد الارتفاع إلى 8.2 مليار سنة 2009، ثم تحقق 8.4 مليار دولار سنة 2010. و هذا ناتج عن فاعلية السياسة الاقتصادية التي تبنتها ماليزيا في التسهيلات المقدمة و الدعم؛ للرفع من مستوى مساهمة البومبيوترا في الاقتصاد.

ومازالت الحكومة الماليزية تعمل على زيادة صادرات المنتج الحلال، تماشيا مع التوسع التجاري الكلي في البلاد. فصدرت ما قيمته 15.7 مليار رينغت لسنة 2013، والتي ساهمت شركات بومبيوترا الحلال المعتمدة بأكثر من 1.6 مليار رينغت أو 14.4 في المائة، وذلك بعد أن شهد توقيع مذكرة ترتيب تعاوني لنمو الصادرات الحلال في ماليزيا بين مؤسسة تنمية صناعة الحلال (HDC)¹ وبنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتة البومبيوترا و صندوق جدول الأعمال التوجيهية (Teraju). واستنادا إلى إحصاء الصادرات كانت ماليزيا أكبر مصدر للمنتجات الحلال؛ بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأسواق التصدير الرئيسية للمنتجات الحلال في الصين وسنغافورة والولايات المتحدة واندونيسيا وهولندا واليابان. وفي الوقت نفسه، قامت مؤسسة تنمية الحلال مع بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و Teraju بدعم صندوق تنمية الحلال بقيمة 280 مليون رينغت².

2-2-1/ التأكيد على دور القطاع الخاص للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في صناعة الحلال:

تؤكد ماليزيا على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في تحقيق طموحها لان تصبح دولة متقدمة بحلول عام 2020 بتحقيق معدل نمو 6%؛ الذي ينعكس هذا على طول الخطة الصناعية الرئيسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة 2012 – 2020. ولهذا الصدد، فالمؤسسات المالية الإسلامية لديها فرص وفيرة لفتح

¹(HDC) Halal Industry Development Corporation

²BERNAMA – MITI Weekly Bulletin volume 262 – 24 October 2013 – www .miti.gov.my -p 14 .

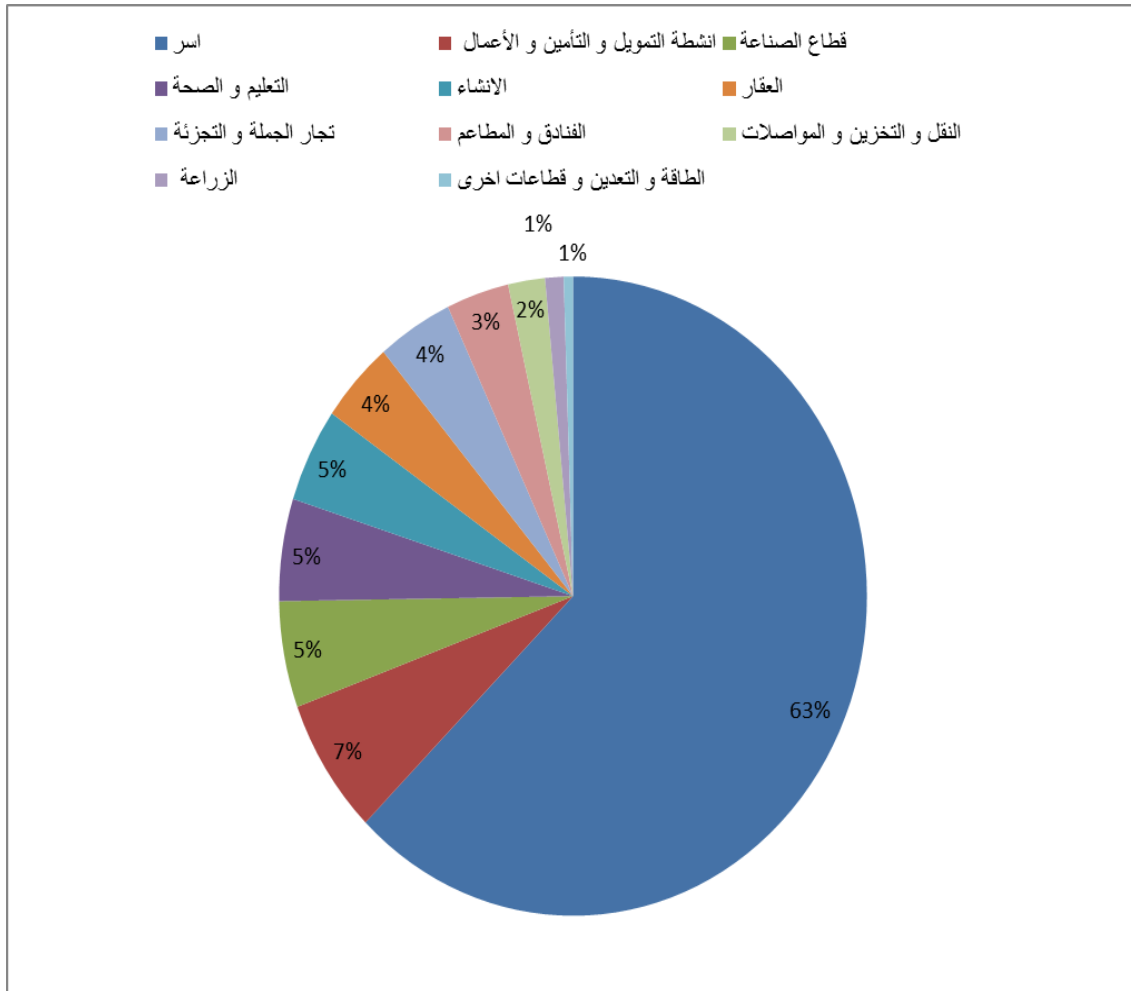
أعمال جديدة تلي احتياجات المالية لأصحاب مصلحة صناعة الحلال التجارية؛ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بتمويل رأس المال العامل، والمواد الخام أو رفع رأس المال لتمويل النفقات من خلال الصكوك في أسواق رأس المال الإسلامية¹. فمن خلال فترة يناير إلى نوفمبر 2014 تم توجيه 22% من الأموال التي تم الحصول عليها من البنوك لشراء مركبات النقل. بينما بلغت حصة تمويل شراء العقارات السكنية ورأس المال العامل 24.5% و24.4% على التوالي. حيث أن استخدام 61.6% من التمويل الإسلامي لنفس الفترة، كان من قطاع الأسر لشراء العقارات بعقود المشاركة المتناقصة (مشاركة متناقصة عن طريق التأجير) والإجارة ومراجعة السلع، وفي الوقت نفسه، قامت إحدى الشركات الرائدة في قطاع الاتصالات بتأمين مراجعة سلعية مشتركة بمبلغ 766.3 مليون رينغت ماليزي، لدعم رأسمالها العامل ولتعزيز خطط التوسع².

1- التمويل حسب القطاع

¹ SECURITIES COMMISSION MALAYSIA- annual report 2014 – p 5

² التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي و التعزيز المشترك – بنك نيجارا ماليزيا – ص 7 على الموقع الرسمي:
www.miFc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=1168&bb=upload pdf

شكل رقم (08): التمويل الإسلامي حسب القطاع من جانفي إلى نوفمبر 2014

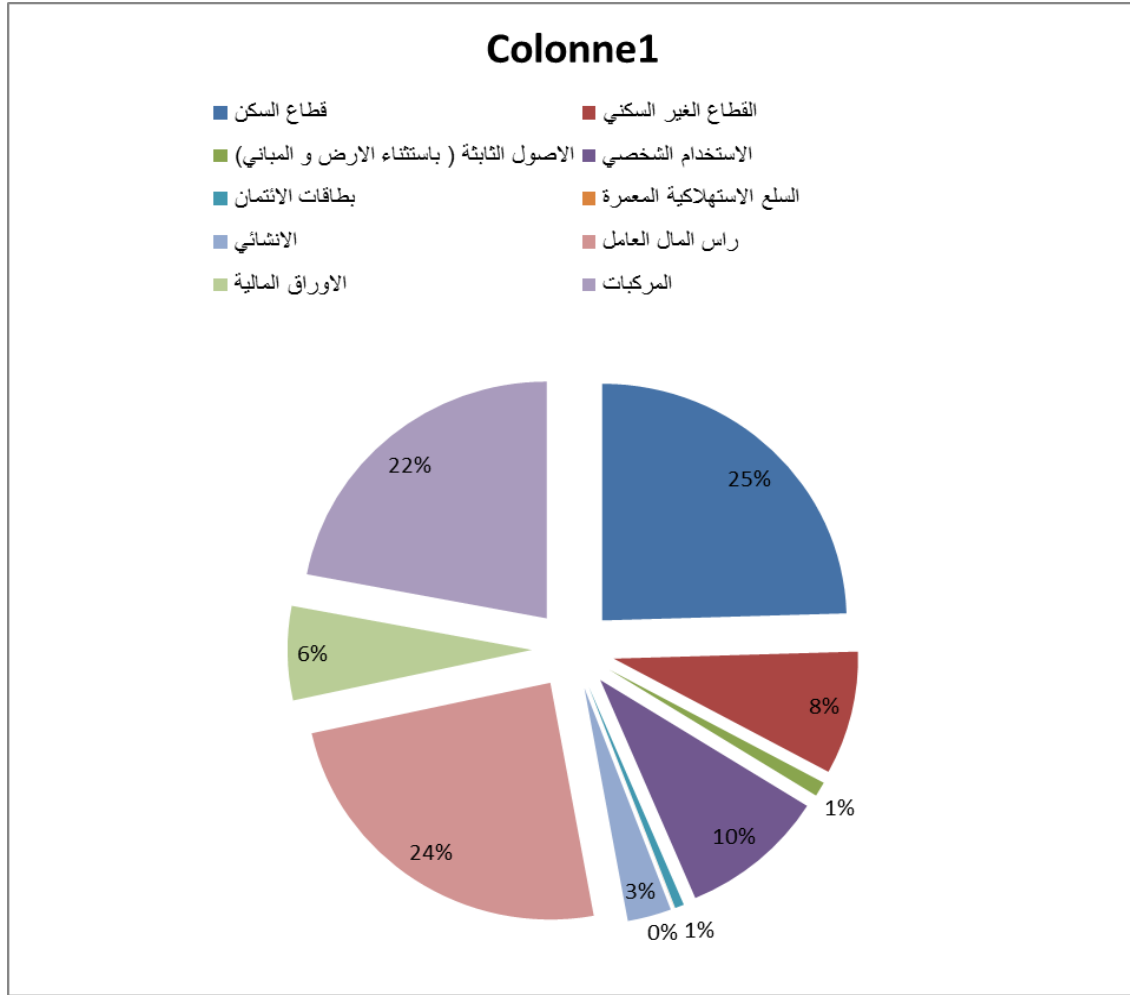


بنك نيجارا ماليزيا-ص7

وعلى جانب الأعمال التجارية، نجد أن أهم المقترضين عبارة عن مجموعة متنوعة بدءاً من شركات القطاع الصناعي، والتعليم الخاص والصحة. فيحتل قطاع الأسر النسبة الأكبر بحوالي 61.6%؛ وهذا يدل على توسيع قاعدة المتعاملين في السوق الإسلامي. ومع استمرار توسع الاقتصاد الماليزي فسيظل التمويل الإسلامي يلعب دوراً رئيسياً في دعم الأنشطة الاقتصادية.

ب- التمويل الإسلامي حسب الغرض: والذي يشمل القطاعات الآتية:

شكل رقم (09): التمويل الإسلامي حسب الغرض من جانفي إلى نوفمبر 2014

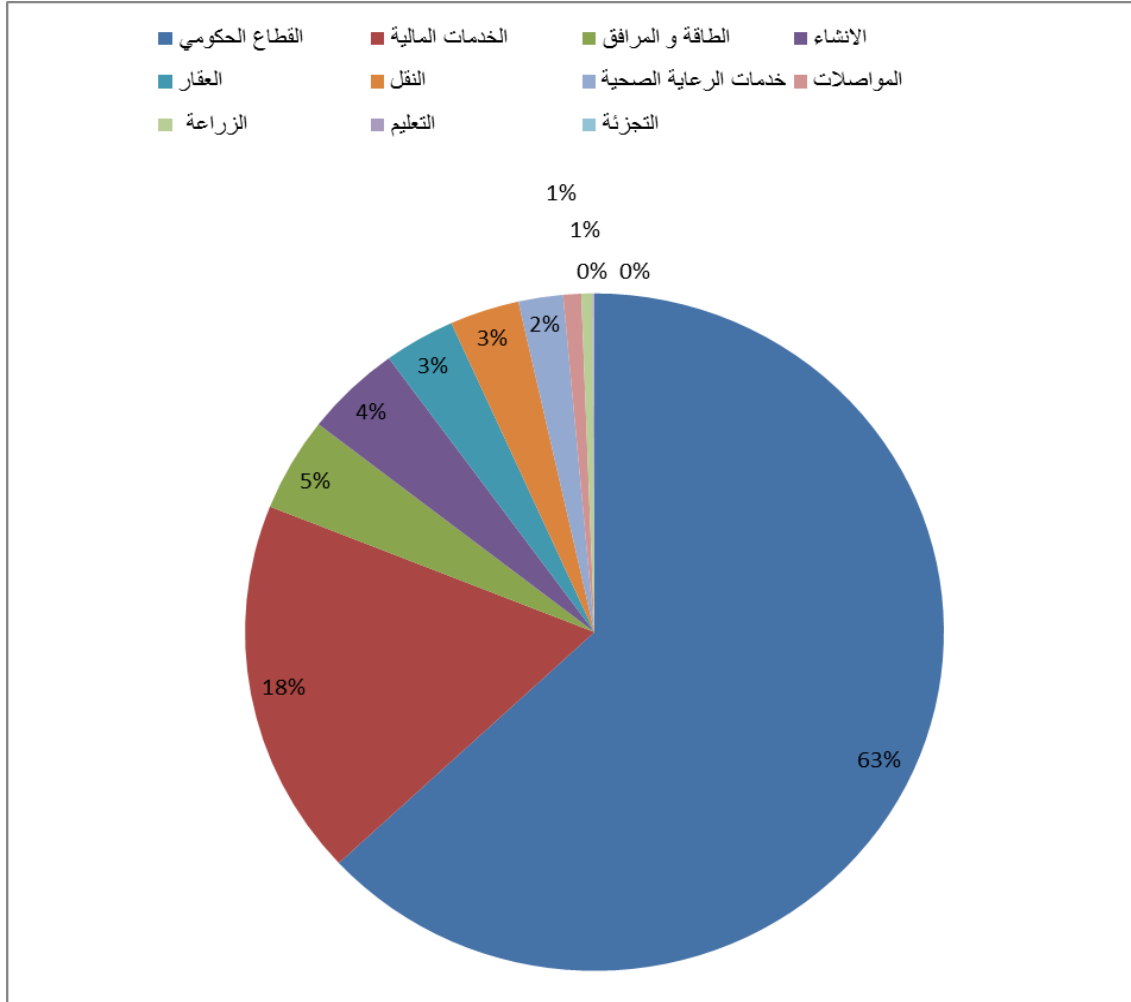


بنك نيجارا ماليزيا - ص 8

إن التمويل الإسلامي بحسب الغرض يجعل قطاع السكن من أهم المقترضين بنسبة 24.5%؛ ليليه تمويل رأس المال العامل بنسبة 24.4% الخاص بالتجارة و الصناعة، أما 22% فتوجه لشراء المركبات، و 9.7% للاستخدام الشخصي، 8.40% للقطاع غير السكني، 6.40% للأوراق المالية، 2.9% للقطاع الانشائي، 1% للصول الثابتة باستثناء الارض و المباني؛ لتصل اصغر نسبة لبطاقات التمويل والسلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة 0.6% و 0.01% على التوالي.

ت-التمويل الإسلامي حسب القطاع المحلي: ويشمل ذلك المستثمرين من المؤسسات المحلية¹

شكل رقم (10): إصدارات الصكوك حسب القطاع المحلي من جانفي إلى نوفمبر 2014



بنك نيجارا ماليزيا - ص 8

يساهم التمويل الإسلامي في إقراض المؤسسات الحكومية المحلية من خلال 66% من إجمالي التمويل

المحلي، و18.82% لقطاع الخدمات المالية، و4.68% لكل من الطاقة والمرافق وقطاع الإنشاء. لتتوزع

0.08% للتعليم و0.02% لقطاع التجزئة و0.87% للمواصلات و النسبة المتبقية لخدمات الرعاية الصحية.

¹ التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي و التعزيز المشترك - بنك نيجارا ماليزيا - ص 8 على الموقع الرسمي:
www.miFc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=1168&bb=upload pdf

2-2-2/ ميزة المنتج الماليزي: تهم ماليزيا بالبيئة والحفاظ على الطبيعة، حيث أن مرسوم النوعية

البيئية يضع مواصفات للماء والهواء وأحكام إجبارية لها. هذا ما جعل ماليزيا تملك قرابة 30% من كل أنواع الشجر و50% من السحليات التي ليست موجودة في أي مكان آخر. هذا التنوع البيولوجي لا بد من الحفاظ عليه؛ لأنه يحل محل بعض العقاقير الصناعية التي تستخدم في مركبات دوائية جديدة، وهذا ما يجعلها تنفرد بالميزة التنافسية¹. كما أن إنتاج نخيل الزيت الذي تشتهر به ماليزيا على المستوى العالمي؛ يعوض بشكل كبير المكملات الغذائية لمنتوج الحلال².

2-2-3/ مؤسسة المعايير الماليزية: أنشئت مؤسسة المعايير الماليزية عام 1966، لتقوم بنوعين من

الأعمال الفنية وهي تطوير وإعداد المعايير وشهادة المنتجات. وهناك 11 لجنة لمعايير الصناعة المسئولة عن برنامج توحيد معايير الصناعات الكبرى في ماليزيا، والتي تشمل المواد الكيميائية والأقمشة والمنتجات الزراعية والهندسة الكهربائية والهندسة الالكترونية والهندسة الميكانيكية، والهندسة المدنية، البناء، التشييد، والسلع الاستهلاكية والمناجم، وقواعد الممارسة المهنية، والمنتجات الطبية ونحوها³. وتتولى هذه الشركة منح شهادات الجودة للشركات المحلية؛ مع السهر على مطابقة مواصفات الجودة والمحافظة على البيئة بل أكثر من ذلك، فقد قامت هذه الشركة بوضع مواصفات قياسية إضافية انطلاقا من طابع تكوين المجتمع الماليزي، مثل مواصفات السلع الغذائية التي تطابق الشريعة الإسلامية، ومواصفات الآداب العامة وتعدد الثقافات⁴.

2-2-4/ المؤسسات المالية الإنمائية المدعمة لصناعة الحلال: تعتبر شركة سيريم بيرهاد (SIRIM

Berhad) شركة مملوكة بالكامل للحكومة الماليزية؛ وهي تابعة لوزارة المالية المدرجة في البورصة، ولها أكثر

¹ محمد مهاتير-موسوعة الدكتور مهاتير محمد - المجلد العاشر -القسم الثاني-مصر القاهرة -دار الكتاب المصري-الطبعة الأولى 2004-ص162،164

² في عمق الحدث: ماليزيا أول بلد مصدر للمنتجات الحلال-بتاريخ 02 أوت 2015- على

الموقع: www.youtube.com/watch?v=pxdsOcSHYro

³ محمد تقي الدين قنديل - ماليزيا : موجز الكتاب السنوي 1974 - مطابع شركة ماس للطباعة - كوالالمبور- ماليزيا - 1975-ص71

⁴ عبد الرحمن بن سانية-المرجع السابق-ص12

من 40 عاما من الخبرة والتجربة، وهي مكلفة بالبحث وتطوير التكنولوجيا لمساعدة الشركات المتوسطة والصغيرة¹. كم أن هناك مؤسسات مالية متخصصة² DFIs، تم تأسيسها من المؤسسات الإنمائية من قبل الحكومة، لدعم القطاعات الرئيسية التي يتم اعتبارها ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلاد كالزراعة والمشاريع المتوسطة والصغيرة والبنية التحتية والملاحة والقطاعات الموجهة للتصدير بالإضافة للصناعات الكثيفة رأس المال والصناعات عالية التكنولوجيا .

وكونها متخصصة فإنها تقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية، التي تتلاءم مع احتياجات المحددة للقطاعات الاستراتيجية المستهدفة، وتقديم خدمات استشارية ونصائح خاصة عند إصدار قانون المؤسسات المالية الإنمائية في عام 2002 لتقرير السلامة المالية والتشغيلية للمؤسسات المالية الإنمائية عن طريق الممارسات المستدامة، والإطارات التنظيمية والرقابة اللازمة بتعيين البنك المركزي؛ كهيئة مركزية تنظيمية ورقابية على المؤسسات المالية الإنمائية، للتأكد من أنها تؤدي الأدوار المنوطة. فالطريقة حكيمة ومدعومة بأفضل الممارسات، و بحكومة مؤسسة قوية وهذه المؤسسات المالية هي³ :

–بنك ماليزيا بيرهاد لتنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة: و الذي يقدم خدمات تمويلية و إستثمارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في التصنيع.

–بنك بيمبا نجونان ماليزيا بيرها: و الذي يقدم تمويلا متوسط وطويل الأجل لمشاريع البنية التحتية والملاحة البحرية، والصناعة كثيفة رأس المال ، والصناعات عالية التكنولوجيا في قطاع التصنيع وغيره من القطاعات المختارة الأخرى والذي يتماشى مع سياسة تنمية الوطنية

¹ في عمق الحدث:ماليزيا أول بلد مصدر للمنتجات الحلال-بتاريخ 02 أوت 2015- على الموقع:

www.youtube.com/watch?v=pxdsOcSHYro

² (DFIs)Development Financial Instituts

³ الخدمات المصرفية و المالية و مسؤول سعر الصرف – هيئة تنمية الاستثمار الماليزية يوم الاطلاع 2015 /05/18 مأخوذة من موقع : www.mida.gov.my/home/banking,-finance-exchange-administration/posts/posts/?lg=ARAB&

–بنك كيرجاساما راكيات ماليزيا بيرها: و هو بنك تعاوني يشجع الادخار ويقدم خدمات مالية لأعضائه وكذلك من ليسوا أعضاء فيه.

–بنك ماليزيا بيرها للتصدير و الاستيراد: و الذي يقدم تسهيلات ائتمانية لتحويل ودعم صادرات وواردات البضائع والمشاريع الخارجية ، وتقديم خدمات التأمين على قروض التصدير وضمان المنشآت.

–بنك سيمبانا ناسيونال: الذي يركز على الخدمات المصرفية للأفراد والتمويل الشخصي وخاصة لصغار المدخرين، ويدعم أجندة الدمج المالي عن طريق تقديم خدمات التمويل متناهية الصغر وخدمات الوكيل المصرفي.

–بنك بيرتانيان ماليزيا برهاد أوالبنك الزراعي: و الذي يقبل الودائع الادخارية، ويقدم خدمات تمويلية واستشارية، لدعم تنمية قطاع الزراعة والمجتمعات الزراعية.

خلاصة:

يعد صندوق الحج في الوقت الحاضر مؤسسة مالية راسخة تستحق الإعجاب و تدعو إلى الفخر، وهي مؤسسة فريدة في ذاتها؛ إذ أنها الوحيدة من نوعها في العالم الذي يعبر عن نجاح المسلمين ونجاح الحكومة. هذه الهيئة التي بدأت على شكل صندوق توفير، لاستقبال الودائع من الراغبين في أداء الحج، قد تطورت منذ نشأتها حتى أصبحت مؤسسة ادخار واستثمار لعموم المسلمين. و يكفي سرد بعض الاعترافات والجوائز التي حصل عليها صندوق الحج الماليزي، كجائزة البنك الإسلامي للتنمية بجدة (1991)، شهادة الايزو 9002 لخدمة الحج (1997 و 1998)، و جائزة آسيا والمحيط الهادي للجودة (2000)؛ جائزة الايزو 9001 (2010) إطار خدمات الحج، صكوك 2009¹.

كما أن سوق الحلال يعتبر من المشاريع التي انتهجتها ماليزيا، بعدما فطنت الحكومة إلى ضرورة إحداث شيء من التوازن الاقتصادي داخل المجتمع الماليزي؛ للحيلولة دون سيطرة عنصر معين على أمور الاقتصاد في البلاد دون باقي العناصر، و الذي جعل ماليزيا توفر فرص العمل، وتزيد في تنمية مصادر الدخل للمسلمين بإدماجهم في العملية التنموية للدليل على إرشاد الحكومة، فأصبح جزء من هذه السوق يمول بالمالية الإسلامية؛ و اكتسبت ماليزيا المزيد من الثقة بالنفس والاعتزاز بالقدرات الذاتية للشعب الماليزي.

¹ احمد بن يوسف- المرجع السابق - ص 256.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال هذا البحث استعرضنا المفاهيم العامة للمالية الإسلامية، كما أن هدفها في تحقيق العدالة الاجتماعية و التركيز على المبادئ الأخلاقية، جعلها متداولة في الدول الغربية بالنسبة للبنوك و باسم المالية الدائمة عند المنظمات العالمية، هذا التداول الواسع جعل من المالية الإسلامية الحل للازمة العالمية التي بتداعياتها السلبية اثبتت هشاشة النظام المالي العالمي، و هو ما يتطلب اعادة النظر بالنظام الرأسمالي القائم.

كما بينا أهم الركائز المتعلقة بتجربة ماليزيا في تطبيق المالية الإسلامية؛ واستطعنا من خلال هذه التجربة تقويم الإجراءات الإسلامية المحلية، التي كانت سياسات اقتصادية و مخططات تنمية تسعى إلى النهوض بالشرعية الإسلامية، و الثقة بالله عز و جل والتوكل عليه، ثم الثقة بقدرات الإنسان المسلم من حكومة و شعب، و الدلالة على ذلك المشروعات التي أبلت بلاء حسنا في محاولتها للقضاء على الفقر بالنسبة لفئة البوميوترا من خلال البنوك الإسلامية و المؤسسة المالية تابونج حج للاستثمار بأموال الحجيج و جعل فريضة الحج استطاعة كاملة للماليزيين، و مازالت الجهود مبذولة لحد الساعة فيما يخص الهندسة المالية الإسلامية بابتكار ادوات مالية، من خلال الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، و المركز الدولي لتعليم المالية الإسلامية، و مجموعة كبيرة من الجامعات.

هذه البرامج المحققة من طرف ماليزيا اتسمت بخطتها الاستراتيجية على المستوى الجزئي؛ بمعنى معالجة مشكلة معينة، ينبغي تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية لحل المشكلة الرئيسية، فتقوم الحكومة حينئذ بتحديد هذه الأهداف الفرعية و استخدام القوى التي تخدمها للوصول للأهداف الفرعية و تحقيق الهدف الرئيسي، كما فعلت مع البوميوترا و من خلال تشجيع القطاع الخاص بالتمويل الاسلامي حتى استطاع أن يحقق المنتج الحلال كبديل إسلامي لمنتج الكوشر في السوق العالمية؛ و يجعل من الركن الخامس للإسلام مؤسسة تقوم على إيداع ادخار الحاج، و تفعيله في الاقتصاد من خلال العملية الاستثمارية ليعود بأرباح للصندوق و للمودعين.

- و من فحوى هذا التحليل للنموذج الماليزي في المالية الإسلامية؛ نستطيع أن نتوصل إلى النتائج التالية:
- تشهد المالية الإسلامية تطورا كبيرا في الدول الإسلامية لتنتشر في الدول الغربية؛ حيث ترى هذه الأخيرة أن المالية الإسلامية قريبة من مفهوم المالية الدائمة التي تركز على الأخلاق، بتمويل القروض المصغرة بدون ربا، و عدم فرض شروط قاسية في حالة عدم التسديد المستحق، و احترام كرامة الإنسان، و هذا ما سيشهد توسعا اكبر للتعامل بها في المستقبل.
 - كما أن توفير الخدمات الاجتماعية من خلال التكافل و دور الأسرة الفعال، و المساهمة في جمع الزكاة و الصدقات، و تقديم القروض الحسنة و الكافرات و النذر، تجعل من المالية الإسلامية متعددة الموارد.
 - للمالية الإسلامية أهداف سامية تسعى لتحقيقها، فاستطاعت أن تقوم بالكثير من الأنشطة و الأعمال التمويلية بأسلوب شرعي بعيدا كل البعد عن أشكال الربا، و المساهمة في الخطط التنموية للمجتمعات المسلمة من خلال المشاريع الحقيقية التي تجعل الاقتصاد متوازن في شقيه النقدي و الحقيقي.
 - استطاعت ماليزيا أن تطبق سياستها الخاصة للقضاء على المشكلات العرقية من خلال العدالة الاجتماعية؛ و ليس بجرمان الفئات الأخرى من حقها في الثروة الاقتصادية للبلاد و إنما بتحقيق نمو اكبر في الناتج المحلي القومي، و إدماج عنصر الملاو المسلم أو السكان الأصليين في تكوين الثروة بزيادة الفرص التي كانت سببا في الاستقرار الاجتماعي و السياسي، و انطلاقا للنمو الاقتصادي من خلال مساهمة جميع العناصر المشكلة للمجتمع الماليزي من مسلمين و سيخ و بوديين.... الخ. و لكن الزيادة في ثروة البلاد سوف تكون بمساهمة العنصر المسلم من خلال منحه فرص في المشاريع و القروض حتى يشارك في هذه الثروة بنسبة 30%، مع بقاء حق العنصر الهندي و الصيني بنسبة 40% و في حدود مشاركة المستثمر الأجنبي في التنمية بنسبة 30%.

- استطاعت المطالبة الاجتماعية للفئة المسلمة الماليزية، خلق مؤسسات مالية إسلامية لتعبئة ادخار الحجاج، و التي دعمها البنك المركزي الماليزي بقانون 1982 الخاص بالبنوك الإسلامية.
- أفلحت ماليزيا في طرح منتجات إسلامية للاستفادة من موسم الحج، من خلال صندوق الحج، و الذي يعد إحدى اهم المؤسسات المالية الاقتصادية في البلاد، من خلال ملكيته لرؤوس أموال بنك إسلام ماليزيا و تكافل ماليزيا بنسبة تفوق النصف؛ حيث يعمل على توفير الخدمات الاستثمارية و الفرص التجارية لادخار أموال الحجاج و استثمارها وفق الضوابط الشرعية، بتقديم خدمات الحج بالشروط و المعايير العالية الجودة.
- استطاعت ماليزيا تحقيق معدلات نمو مرتفعة و الانفراد بتجربتها؛ من دون إتباع النظام الرأسمالي المسيطر على النشاط الاقتصادي الدولي، و هو ما عجزت عنه الكثير من الدول النامية، التي لا تملك بالمقابل سوى تنفيذ ما تمليه عليه الدول الغربية الغنية دون اختبار أو اختيار.
- أدركت ماليزيا أن حلول المشكلات الاقتصادية هو تطبيق المالية الإسلامية، فقد قدمت لذلك مجموعة من الوسائل الممكنة من خلال تأسيس بنك إسلام ماليزيا سنة 1983، و التي أصدرت في نفس السنة شهادات الاستثمار الحكومية الإسلامية بديلا عن سندات الخزينة، لكي تواءم النظام المالي الإسلامي، حيث أن العمل الجدي كان في 1993 عند إطلاق قانون العمليات المصرفية بدون فوائد لدعم شبكة النظام المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية محاولة منها جذب المدخرات الإسلامية، و تفعيل السوق المالية الإسلامية بزيادة المشاركين فيها و إنشاء المؤشرات الشرعية للتداول في الأسواق المالية.
- تعزيز الرأسمال الفكري لدعم المالية الإسلامية، بتأسيس الجامعة الإسلامية العالمية و المركز الدولي لتعلم المالية الإسلامية و الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية المدعومة من طرف البنك المركزي الماليزي (نيجارا)، ليقف طلاب دول العالم بما فيها الدول الغربية؛ طوابير من اجل تكوين مخرجات بشرية ذات كفاءة و خبرة، من خلال تجسيد الهندسية المالية الإسلامية، و القدرة على تسيير المؤسسات المالية بحنكة اكبر.

- واجهت ماليزيا التبعية الخارجية للغرب، من خلال تمسكها و تطبيقها للمبادئ الاقتصادية و المالية الإسلامية أكثر من غيرها من دول العالم الإسلامي؛ و لكن هذا لا يعني تطبيقها الكامل لكل مبادئ المالية الإسلامية، و كان أهم ما صنعه في هذا الشأن، معرفة أسباب أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997. بمعالجتها، دون اللجوء للمؤسسات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي؛ من خلال فهم المشكلة الاقتصادية و ارتباطها بالواقع الداخلي و الخارجي، و مهارة الحكومة الماليزية في تدبير الموارد المالية المحلية و الخارجية الأقل خطورة على الاقتصاد الماليزي؛ و تثبيت سعر صرفها ، بتطبيق قاعدة اخف ضرر.

- بالرغم من الانجازات النسبية فيما يخص عمل السياسة النقدية و التداول الخاص في الأسواق المالية الإسلامية لماليزيا؛ إلا أنها ما تزال في حاجة إلى المزيد من الاجتهاد و البحث و التطوير. فتستخدم ماليزيا و بكثرة في تمويلها الإسلامي بيع العينة، و بجواز بيع الدين و الإجارة التي هي شبيهة بإطفاء السندات و عملية البيع على المكشوف، الأمر الذي يجعلها تخالف الجامع الفقهي الأخرى، كما أن البنوك الإسلامية تتعامل جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية؛ حتى أن هذه الأخيرة تفتح نوافذ إسلامية لتسيير معاملات المسلمين، و ما يفتح انتقادات شديدة في خلط المال الربوي و غير الربوي و صفاء الربح من الزيادة .

- تسعى ماليزيا إلى تحسين علاقاتها مع دول المنطقة خاصة منظمة الآسيان على أساس الشراكة الذكية، التي تجني منها جميع الأطراف الأرباح، على عكس شراكة النظام الرأسمالي الذي يلزم احد الطرفين على الخسارة، و هذا التعاون يدعو إليه الإسلام من اجل نشر السلام و الأمن و التعاون المحلي و الدولي للتوسيع من الدائرة التمويلية.

- نجحت الحكومة الماليزية في دعم فئة البومبيوترا، و استطاعت أن توسع من قاعدة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من خلال تمويلها بالصكوك الإسلامية و المؤسسات الإنمائية، حتى أصبحت رائدة في سوق الحلال و تساهم بنسبة 20% من إنتاج الحلال في ماليزيا، و هذه الأخيرة التي تصدر إنتاج الحلال على المستوى العالمي.

- اكتسبت ماليزيا المزيد من الثقة بالنفس و الاعتزاز بالقدرات الذاتية للشعب الماليزي؛ من خلال ارتفاع مؤشر الادخار الذي ساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية المحلية، و الذي يصب في مبادئ المالية الإسلامية من خلال النهي عن التبذير و الإسراف، بترشيد الاستهلاك و تفعيل الادخار في العملية الاستثمارية، و جعلت من مالية الدولة مسؤولية الجميع بتشجيع الادخار من خلال التعاون مع وزارة التربية و التعليم و المؤسسات المالية، لنقل المعرفة في مجال الصيرفة و المسائل المالية الاساسية.

الاقتراحات:

يقول الخالق عز و جل في كتابه الكريم: "اليوم أكملت لكم دينكم و أتممت عليكم نعمتي و رضيت لكم الإسلام ديناً"(سورة المائدة: الآية 03)؛ و تبين هذه الآية الكريمة أن الله سبحانه و تعالى أكمل لنا الدين و أتم علينا النعمة؛ فليس احد بأحسن منا نعمة اذا طبقنا مبادئ ديننا الحنيف على الوجه الصحيح، فلا نكتفي فقط بالمعرفة النظرية و لكن الجديد الذي يمكن أن نقدمه، إلى أي مدى صار الاخذ بمبادئه و أحكامه على ارض الواقع؟ فاستطاعت ماليزيا أن تحقق هذه الأحكام في التعايش بين المجموعات الدينية على أساس العدل و المساواة؛ و سد احتياجات الفئة الماليزية المسلمة، من طرف المؤسسات التعليمية الاقتصادية و المالية التي ساهمت في رفع مستوى الثقة بالحكومة؛ و على أساس التعاون على البر استطاعت تحقيق أهداف التنمية و إشراك المجتمع في تحقيقها، فعلى الدول الإسلامية جعل نموذج ماليزيا مثالا للتحرر من وجوب انتهاج النظام العالمي؛ و قدرته على تجاوز نقائصه بمعرفة المعطيات الاجتماعية و القانونية.

و من اجل امكانية تعميم النموذج الماليزي في المالية الاسلامية؛ ندعو إلى نقل الخبرات و التجارب الماليزية التي أثبتت نجاحها و فعاليتها في معالجة الكثير من المشكلات التي تعاني منها الدول الإسلامية، خاصة المشكلات الاجتماعية و الخصخصة و التعاون الإقليمي، في الوقت التي تمتلك الدول الاسلامية ثروات طبيعية و موارد اقتصادية و رؤوس اموال، و هي موارد معطلة عن الاستغلال كما اشرنا اليه في الفصل الاول من الباب الاول لهذا البحث، لدى نقترح ما يلي:

- تجسيد التعاون الإسلامي في جميع المجالات و ما ينجم عنه من قوة و امتياز للمنظمات الإسلامية و العربية؛ كما الذي حققته ماليزيا حيث أنها رأت في الوحدة الداخلية و التكامل للدول المجاورة لها من خلال حسن الجوار أن يحققوا مكاسب متبادلة في ظل تكامل الآسيان، أو كعضو في المؤتمر العالمي الإسلامي و ذلك من باب التعاون على البر.

-التعاون مع الجامعات الإسلامية الماليزية، و الاستفادة من خبرتها في إعداد اليد العاملة المؤهلة من باحثين و متخصصين في المالية الإسلامية، من اجل ضمان قيام المصارف الإسلامية على الكفاءة و الخبرة، و ما يستوجب من معرفة مناسبة بالشريعة الإسلامية لاسيما فقه المعاملات، و القدرة على البحث و التطوير المستمر من خلال مؤسساتها التعليمية للمالية الإسلامية.

-رأت ماليزيا في تطبيق المالية الإسلامية أنها المناسبة لتمويل القطاع الخاص للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة من خلال صيغها، و بساطة ضماناتها و تعدد مواردها، و تشارك النتيجة في الربح و الخسارة، حيث أن شباب اليوم يعزف عن التمويل بالقروض التقليدية لما تحويه من ربا و لما تتطلبه من ضمانات كبيرة تفوق قدرتهم على السداد، و ما يشكل عائق في وجه التنمية؛ ففي الجزائر مثلا لم يدخل قطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية بل اعتمد على المؤسسات الكبرى؛ إلا انه و بعد التسعينات من القرن الماضي شهدت الجزائر تطورات اقتصادية هامة، و إصلاحات هيكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، رغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و في ظل الشراكة الاورومتوسطية و الانفتاح الاقتصادي و العولمة، أصدرت الدولة وزارة خاصة تهتم بتنمية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة سنة 1993¹.

-تعزيز البنوك الإسلامية بالإطار القانوني؛ فجعلت ماليزيا من قانون المصارف 1983 يوضح حدود و اطر العلاقة بين البنوك الإسلامية و البنك المركزية، من خلال إعطائها خصوصيات و مميزات، و منحها صلاحيات أوسع تمكنها من استخدام العمليات الاستثمارية الخاصة بها، بتشجيع التعاون بين المصارف

¹ رايح خوني، رقية حساني - رقية حساني - المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها -إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع - الطبعة الأولى - 2008 - ص 34

الإسلامية من خلال إنشاء بنك إسلامي عالمي يتولى مهمة جمع فوائض الأموال لجميع البنوك الإسلامية في مشاريع مشتركة و منتجة؛ تعود بالنفع على المجتمعات المسلمة و تعود بالأرباح للبنوك الإسلامية، بما يضمن الاستقرار للنشاط الحقيقي داخل البلد، بدلا من أن تستخدم أموال هذه المصارف في الأسواق المالية العالمية التي تتعامل بالمشتقات و المستقبلات و المضاربات السعرية.

- ضرورة إبقاء البرامج التربوية الإسلامية في كافة مراحل التعليم، حيث انتهجتها ماليزيا لأنها رأت الحماية الحقيقية للعالم الإسلامي و مصالحه الاقتصادية لن تتم إلا بتربية الأفراد إسلاميا و توعيتهم إلى واجباتهم الشرعية؛ و ضرورة تماسكهم على المستويين الوطني و العالمي، حيث أن العمل بالسياسات الاقتصادية المستوردة لم يحقق لنا تقدما اقتصاديا أو تماسكا اجتماعيا أو ثقافيا أو استقلالاً سياسيا.

- تفعيل قطاع الحج في العملية المالية و الاستثمارية و الذي يصب في صالح الاقتصاد الإسلامي؛ بدلا من حصره في الجانب الديني و الاجتماعي، و لما سيكون له من مساهمات في التنمية الاقتصادية لجميع الدول الإسلامية لو انتهجت نفس الفكرة، و ذلك بتفاعل أطراف عديدة من أهل العلم و الخبرة لفقه المعاملات الإسلامية، و رجال الأعمال من المسلمين، و رؤساء حكومات الدول الإسلامية، الذي سيدعم إقامة السوق الإسلامية المشتركة، حيث أن سبعة و خمسون (57) دولة مسلمة تزخر كل واحدة منها بثروات طبيعية، و رؤوس أموال و طاقة بشرية و مقومات دينية مشتركة؛ خاصة و نحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية.

- تشجيع الباحثين في المجالات المختلفة التي لها علاقة بالاقتصاد الإسلامي؛ و تقديم جميع التسهيلات لهم، لكي يكون العطاء و افرا و الإنتاج كثيرا.

- تكتيف الندوات و المحاضرات لشرح فكرة المصارف الإسلامية؛ ليمكن من خلالها الأشخاص من إيداع فوائضهم المالية و النقدية فيها، خاصة و أن إشاعة تشابه عمل البنوك الإسلامية بالتقليدية هو أمر رائع، مع العلم أن حجم هذه الفوائض المكتنزة في البيوت اكبر من حجم الأموال الموظفة في البنوك التقليدية، الأمر الذي يفوت مشاريع استثمارية مهمة.

-دعم التعاون و الاندماج الإسلامي و توحيد الأحكام الخاصة بفقہ المعاملات؛ من خلال التجمعات الدورية التي تضم كبار علماء الشريعة الإسلامية من كل دولة إسلامية لشتى المذاهب، و مناقشة القضايا الهامة التي تواجه المسلمين بإيجاد حلول مناسبة لها وسط المستجدات والتغيرات العالمية، و ضرورة وجود رقابة شرعية تتولى مهمة متابعة و مراقبة سير المعاملات وفقا لأحكام الشريعة؛ و حيث أن بعض هذه المصارف تقتصر على مستشار شرعي واحد، لدى فمن الأولى أن تكون هيئة ورقابة شرعية موحدة.

المصادر و المراجع

المصادر:

● القرآن الكريم

● السنة النبوية الشريفة

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- إبراهيم فاضل الدبو-الاقتصاد الإسلامي- دراسة و تطبيق- دار المناهج للنشر و التوزيع-الأردن-الطبعة الأولى 2004.
- إبراهيم محمد البطاينة ، زينب نوري الغريري- النظرية الاقتصادية في الإسلام - دار الامل للنشر و التوزيع و الطباعة - عمان، الأردن - الطبعة الاولى 2011.
- إبراهيم محمد البطاينة، محمد سميرات، زينب الغريري- مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور اسلامي - دار الامل للنشر و التوزيع و الطباعة - عمان، الأردن - الطبعة الاولى 2005.
- أبو سعيد لبعيد بن احمد -أحكام البيع و آدابه في الكتاب و السنة - دار الإمام مالك للكتاب 2008
- احمد أمين- موسوعة الحضارة الإسلامية- المجلد 11- دار نوبلي- بيروت، لبنان- الطبعة الأولى 2006.
- احمد بن علي بن حجر العسقلاني- فتح الباري شرح صحيح البخاري- دار الريان للشرائط- بدون طبعة 1986.
- احمد سليمان خصاونة- المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة- استراتيجية عالم الكتب الحديث- اربد، الأردن- الطبعة الأولى 2008.
- احمد عبد العظيم محمد- المنهج الإسلامي في الرقابة على الإسلام- المركز الأصيل للطبع و النشر و التوزيع- القاهرة، مصر- الطبعة الأولى 2004.

- احمد محي الدين العجوز- الميراث العادل في الإسلام بين الموارث القديمة و الحديثة و مقارنتها مع الشرائع الأخرى- مؤسسة المعارف- بيروت- الطبعة الأولى-1986.
- أسامة السيد عبد السميع- الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم- دار الفكر الجامعي-الطبعة الأولى2009.
- الصادق عبد الرحمن الغرباني- أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي- دار الكتب الوطنية- عمان، الاردن-الطبعة الأولى - 2002.
- بدران أبو العينين بدران-تاريخ الفقه الإسلامي و نظرية الملكية و العقود-دار النهضة العربية للطباعة و النشر- بيروت- بدون طبعة- و بدون سنة.
- ثناء محمد إحسان الحافظ- التبادل الاقتصادي و ضبطه بمقصد الشريعة- دار الفكر-دمشق-الطبعة الأولى-2010.
- جلال وفاء البدري محمددين- البنوك الإسلامية :دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت و دول أخرى- دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية-2008.
- حسام الدين بن موسى عفانة-يسألونك عن الزكاة -منشورات لجنة زكاة القدس- الطبعة الأولى-2007.
- حسين عبد الحميد احمد رشوان- الأخلاق - مؤسسة شباب الجامعة - مصر - 2008.
- حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك - محاسبة المصارف الإسلامية - دار المسيرة للنشر و التوزيع-الأردن-الطبعة الثانية-2011.
- حمدي عبد العظيم- غسيل الاموال في مصر و العالم- الدار الجديدة للنشر- الطبعة الاولى - 1997.
- خالد احمد سليمان شبكة- التكييف الشرعي للأوراق النقدية و ما ينبني عليه من أحكام فقهية - دار الفكر الجامعي- الإسكندرية مصر- الطبعة الأولى- 2008.
- خالد الحسن- إشكالية الديمقراطية و البديل الإسلامي في الوطن العربي-دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع-الطبعة الأولى-2014.

- داتو الحاج حنيفة أحمد-ت تنظيم إدارة هيئة صندوق ادخار شؤون الحاج بماليزيا - البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب - مكتبة الملك فهد الوطنية- جدة - الطبعة الثانية - 1422هـ - 2002 م .
- راييس حدة -دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة- ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع-القاهرة، مصر-الطبعة الأولى-2009.
- رفيق يونس المصري- النظام المصرفي الإسلامي- دار المكتب للطباعة و النشر و التوزيع- الطبعة الأولى 2007.
- رفيق يونس المصري- بحوث في الاقتصاد الإسلامي-دار المكتبي-دمشق، سوريا-الطبعة الثانية-2009.
- سامر مظهر قنطقجي- ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية- مراكز البحوث - أكتوبر 2008.
- سامي بن إبراهيم السويلم - التحوط في التمويل الإسلامي - البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر - جدة - الطبعة الأولى - 2007
- سيف الدين الكاتب - دلائل الإعجاز العلمي في القرآن الكريم - دار الشرق العربي - لبنان - بيروت - الطبعة الأولى - 2006
- صادق راشد الشمري - أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، اليازوري، الأردن، الطبعة الأولى- 2011
- الصادق عبد الرحمن الغربي- أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي- دار الكتب الوطنية- الطبعة الأولى- 2002.
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي - العولة المالية و إمكانية التحكم - دار الفكر الجامعي- الإسكندرية- الطبعة الأولى-2003.
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي- العولة المالية و تبييض الأموال- دار الجامعة الجديدة- 2008

- عبد الرحمن الجويير- المنظمات الدولية الإسلامية و التنظيم الدولي- الدار العربية للموسوعات - بيروت، لبنان - الطبعة الثانية - 2011.
- عبد الرحمن النجدي-هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - المنامة، البحرين- 1413 هـ ، 2010م.
- عبد الرحمان النجدي-التنظيم الفقهي و التنظيم القانوني للسوق المالية الاسلامية-دار ابن حزم- بيروت، لبنان-الطبعة الاولى-2011.
- عبد الرحمن يسرى احمد - دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي- دار الإسكندرية - 2007
- عبد الرزاق رحيم جدي الهيبي - المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق- دار أسامة للنشر و التوزيع - الأردن - الطبعة الأولى- 1998.
- عبد الله بن محمد بن أبي شيبة - المصنف أحاديث الأحكام - دار الفكر - بدون طبعة-1994.
- عبد الملك عبد الرحمن السعدي- الوقف و أثره في التنمية، هيئة إدارة و استثمار أموال الوقف المكتبة الوطنية - بغداد، العراق - الطبعة الاولى-2002.
- علي عبد الستار علي حسين- الأرباح التجارية من منظور الفقه الإسلامي-دار النفائس للنشر و التوزيع-الأردن-الطبعة الأولى-2011.
- علي موسى ،محمد الحمادي - جغرافيا القارات - دار الفكر المعاصر - بيروت، لبنان- بدون طبعة- 1998.
- عماد عادل أبو مغلي- العلاقات الاجتماعية في القرآن الكريم -دار الكندي - اربد،الأردن - الطبعة الأولى- 2009.
- عمر يوسف عبد الله عبان- الأزمة المالية المعاصرة- عالم الكتب الحديث-اربد،الأردن-الطبعة الأولى- 2001.
- عوف محمد الكفراوي-النظام المالي الإسلامي، دراسة مقارنة- مؤسسة الثقافة الجامعية- الإسكندرية- بدون طبعة- 2003.

- كامل صكر القيسي- مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي- ترجمة رفيق يونس المصري- دار الفكر- دمشق- الطبعة الثانية -2005.
- كامل صكر القيسي- ترشيد الاستهلاك في الإسلام- دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري بدبي - الطبعة الأولى-2008.
- مالك بن نبي- ترجمة عبد الصبور شاهين- الفكرة الإفريقية الآسيوية...في ضوء مؤتمر باندونغ- دار الوعي- الجزائر- الطبعة الأولى-2013.
- محسن احمد الخضيرى-الاقتصاد الإبداعي-ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع-القاهرة-الطبعة الأولى-2009.
- محمد الفينش- البلاد النامية و الأزمات المالية العالمية : حول استراتيجية منع الأزمات و إدارتها - البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب - مكتبة الملك فهد الوطنية - جدة - الطبعة الأولى -2000.
- محمد أيوب- النظام المالي في الإسلام- أكاديميا أنترناشيونال- بيروت- بدون طبعة- 2009.
- محمد أيوب - النظام المالي في الإسلام-أكاديميا انترناشيونال و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم- بيروت، لبنان-2007.
- محمد باقر الصدر- اقتصادنا- دار التعارف للمطبوعات- بيروت-الطبعة الثانية- 2009.
- محمد تقي الدين قناديل- ماليزيا موجز الكتاب السنوي 1984 - مطابع شركة ماس للطباعة كوالالمبور- ماليزيا- بدون طبعة- 1986.
- محمد تقي الدين قناديل- ماليزيا : موجز الكتاب السنوي1974- مطابع شركة ماس للطباعة - كوالالمبور، ماليزيا-1975.
- محمد حلمي الطوايبي- اثر السياسات المالية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة- دار الفكر الجامعي- الإسكندرية- الطبعة الأولى- 2007.
- محمد رامز عبد الفتاح العزيزي- مشروع إنشاء بنك إسلامي لا يقوم على الحيل الربوية و المخالفات الشرعية المكتبة الوطنية- عمان، الأردن- الطبعة الأولى-2008.

- محمد رحيمي عثمان- صندوق الحجاج بماليزيا باعتباره مؤسسة استثمارية - كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك - اربد-1996.
- محمد محاضير- خطابات محاضير محمد - ترجمة عمر الرفاعي - مكتبة الشروق الدولية - القاهرة - الطبعة الأولى - 2007.
- محمد محمود العجلوني-البنوك الاسلامية(احكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية)- دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة-عمان، الاردن- الطبعة الاولى،2008.
- محمد محمود المكاوي- التمويل المصرفي و الإسلامي- المكتبة العصرية للنشر و التوزيع - المنصورة، مصر- الطبعة الأولى-2010.
- محمد مهاتير- موسوعة الدكتور مهاتير محمد - المجلد الأول- مصر، القاهرة- دار الكتاب المصري-الطبعة الأولى-2004.
- محمد مهاتير- موسوعة الدكتور مهاتير محمد- المجلد الثالث- مصر، القاهرة- دار الكتاب المصري-الطبعة الأولى- 2004.
- محمد مهاتير- موسوعة الدكتور مهاتير محمد- المجلد الخامس- مصر القاهرة- دار الكتاب المصري-الطبعة الأولى-2004.
- محمد مهاتير- موسوعة الدكتور مهاتير محمد- المجلد العاشر- مصر القاهرة - دار الكتاب المصري-الطبعة الأولى-2004.
- محمود عبد الكريم ارشيد- النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي- دار النفائس-عمان-الطبعة الأولى-2011.
- محمود محمد سليم الخوالدة- المصارف الإسلامية- دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان، الاردن- 2007.
- مهاتير محمد- مذكرات الدكتور مهاتير محمد - الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت - الطبعة الأولى- 2014.

- مهاتير محمد - موسوعة الدكتور مهاتير محمد- المجلد التاسع- مصر القاهرة- دار الكتاب المصري - الطبعة الأولى- 2004.
 - مهاتير محمد- موسوعة الدكتور مهاتير محمد -المجلد الرابع-- دار الكتاب المصري- الطبعة الأولى- 2004.
 - مهدي محفوظ- علم المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي، دراسة مقارنة- جامعة بيروت للاقتصاد- بيروت، لبنان- 1994.
 - نبيهة فرج أمين الحصري- تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي- دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، مصر- الطبعة الأولى- 2009.
 - نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح- أصول المصرفية الإسلامية و الأسواق المالية الإسلامية - عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع- اربد، الأردن- الطبعة الأولى- 2014.
 - وضاح نجيب رجب -التضخم و الكساد الأسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي- دار النفائس للنشر و التوزيع-الأردن-الطبعة الأولى- 2011.
- المنتقيات و تقارير:**
- احمد حلف ، حسين الدخيل ، مناجر ناصر حمد الجبوري - الموازنة بين الزكاة و النظرية العامة للضريبة- الملتقى الدولي الأول لجامعة تكريت لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي- الواقع و رهانات المستقبل للفترة 23 - 24 فيفري 2011.
 - أحمد بن يوسف- بحوث ندوة طرق الحج الآسيوي- كوالالمبور، ماليزيا- 15 و16/12/2009 - منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة: ايسيسكو 1431هـ - 2010م.
 - بكر الريحان- دور المصارف الإسلامية في الحد من الآثار السلبية للعولمة -الملتقى الإسلامي تحت عنوان تحديات العولمة للمصارف الإسلامية- عمان (المملكة الأردنية الهاشمية) (19-21) /05/2001.
 - خثير مسعود ، بوقرين عبد الحليم- الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، عنوان المداخلة مشروعية المضاربة في الاقتصاد الإسلامي- المركز الجامعي بغرداية.

- رحيم حسين، سلطاني محمد رشدي - الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، المداخله بعنوان نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات صغيرة و المتوسطة : المضاربة ، السلم و الاستصناع-يومي 21 و 22 /11/ 2006.
- زاهر الدين محمد الماليزي- تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة المصرفية الإسلامية- مؤتم المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول- دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري بدبي - 31 ماي: 3 جويلية 2009.
- سامي حسن حمود - البنك الإسلامي للتنمية و تحديات العولمة - الملتقى الإسلامي تحت عنوان تحديات العولمة للمصارف الإسلامية-عمان -المملكة الأردنية الهاشمية أيام (19-21)2001/5.
- سلمي الحمود-إطار العولمة للاقتصاد الإسلامي-الملتقى الإسلامي تحت عنوان: تحديات العولمة للمصارف الإسلامية-عمان، المملكة الاردنية الهاشمية- ايام(19-21)/05/2001.
- شاد سليم فاروقي - دستور دولة ذات أغلبية مسلمة: النموذج الماليزي - منتدى صناعة الدستور أيام 24 - 25 ماي 2011- بالخرطوم، السودان - المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بدعم من الأمم المتحدة .
- عبد الباري مشعل- تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية ، 26 - 27 ماي 2010- مملكة البحرين.
- عثمان بابكر - التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة-البنك الإسلامي للتنمية- ندوة رقم 43-الدار البيضاء، المغرب- الطبعة الأولى-2005.
- قطب مصطفى سانو- في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية و المصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجا - المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر- 2012.
- محمد أكرم لال الدين - سعيد بوهراوة- إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية - منتدى المالية الإسلامية الحادي عشر بكوالمبور- 10 نوفمبر 2014.

- محمد أكرم لال الدين - سعيد بوهرارة- تجربة التامين التعاوني الماليزي - الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد و التمويل - المنتدى الثالث للتامين التعاوني - 7: 2011/12/8.
- تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 ماليزيا - البند 47 - الجمعية العامة - الأمم المتحدة - فبراير 2009.
- الأزمة المالية العالمية لعام 2008، 2009- مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية-منظمة المؤتمر الإسلامي-جويلية 2009 .
- المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب-هيئة إدارة صندوق الحج و شؤون الحج و شؤون الحجيج بماليزيا المملكة العربية السعودية- دو الحجة 1407هـ/أوت 1987.
- بوعبد الله علي- أهمية الصكوك المالية الإسلامية في سوق الأوراق المالية في ماليزيا - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- جامعة المسيلة.
- النظام القانوني لإصدار الأوراق المالية الماليزي.
- تقرير التنمية البشرية لهيئة الامم المتحدة للعام 2006.

المجلات و الجرائد:

- أسامة محمد احمد الفولي-تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، مجلة المسلم المعاصر السنة 22- العدد 77.
- بشير مصيطفى- الزكاة في الإسلام أو الحل الاقتصادي المنسي - جريدة الشروق- العدد 3207.
- بيل كلنتون - قوة التعاون - مجلة التمويل والتنمية - ديسمبر 2012.
- جمال أحمد بادى- تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا في تدريس مادة التفكير الإبداعي مجلة إسلامية المعرفة- السنة الحادية عشر- العدد 41- صيف 1426هـ / 2005م.

- حسين محمد حسين سمحان - تطبيق المصارف الإسلامية لمعيار المحاسبة المالية رقم (4) في عمليات المشاركة المتناقصة- هيئة المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المجلة العربية للإدارة- مج 30، ع2- ديسمبر2010.
- رغداء زيدان - كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية - مجلة الشهاب - العدد الثاني - أفريل 2011.
- روسني بن سامح - دراسة لأثار الإسلام و العربية في العلوم و الثقافة في ماليزيا - المنارة- المجلد8- العدد 3-2002.
- سمير عبد الرسول العبيدي، مهاتير محمد: النموذج و التجربة، مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية-بحوث اقتصادية عربية- العددان43-44 / صيف - خريف 2008.
- عارف عطاوي- الوعي العالمي لدى الطلاب في الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا و اتجاهاتهم نحو بعض القضايا الدولية- مجلة مركز البحوث التربوية- جامعة قطر-السنة الثامنة-العدد15-يناير1999.
- عبد الحافظ الصاوي- اندماج المصارف الإسلامي في عصور العولمة - دراسات اقتصادية- جامعة القاهرة.
- عبد الحميد أبو سليمان- إسلامية الجامعة و تفعيل التعليم العالي بين النظرية و التطبيق الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا نموذجاً- مجلة الجامعة الإسلامية-العدد 3-2010.
- عبد العظيم جلال أبو زيد- فقه الربا، دراسة مقارنة و شاملة للتطبيقات المعاصرة- مؤسسة الرسالة ناشرون- 2003.
- عمار بلحيمر- البنوك الأوروبية تتاسلم- جريدة الخبر الأسبوعي- العدد 439-2007.
- عمار بلحيمر- اندماج المصارف الإسلامية في عصر العولمة-مجلة الدراسات الاقتصادية-دار الخلدونية-العدد9.
- فريد كورتيل- الأزمة المالية العالمية... التنبؤ بالأزمة فرض الاستثمار المتاحة في ظلها و الحلول الممكنة لمواجهتها - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة سكيكدة -الجزائر.

- كمال درويش- الاقتصاد العالمي التقارب والتكافل والتباعد- مجلّة التمويل و التنمية لصندوق النقد الدولي- سبتمبر 2012.
- المرسي السيد الحجازي- دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية-مجلة جامعة الملك عبد العزيز-م 19، ع 2-2006.
- منى أباطه-تأثير الاتجاهات الإسلامية الخارجية في ماليزيا- شؤون الأوسط- العدد 28
- نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية -دولة الكويت- ديسمبر 2009- يناير 2010 - العدد الثاني.
- مذكرات ماجستير و رسائل دكتوراه:
- خالد خديجة- عدالة البنوك الإسلامية تحليل نظري و رياضي-رسالة دكتوراه- كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية-تلمسان-2008، 2007.
- عبد القادر بن عزوز- فئة استثمار الوقف و تمويله في الإسلام- رسالة دكتوراه- جامعة الجزائر- 2003، 2004.
- محمد زاهير يوانج مت- مؤسسات التعليم الإسلامية في ولاية كلنتن بماليزيا : نشأتها و تطورها و تقسيماتها- مذكرة ماجستير- كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية- جامعة اليرموك-اربد، عمان- 1996.
- محمد نور الدين أردنية- القرض الحسن و أحكامه في الفقه الإسلامي- مذكرة ماجستير- كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية- نابلس، فلسطين- 2010.
- نادية العقون- العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية : الوقاية والعلاج- أطروحة متقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة باتنة - 2012، 2013.
- نبيل خليل طه سمور- سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا - مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال منشورة- جامعة اليرموك- اربد، عمان- 1428 هـ 2007 م.

- يوسف أبو خليل تحت إشراف عاطف صدقي و زكريا البري- الضريبة في الإسلام و التشريع الوضعي، دراسة مقارنة -رسالة دكتوراه- جامعة القاهرة، كلية الحقوق.

المواقع:

- البشير عبد الكريم -الحل الإسلامي لمعضلة تناقص الميل الحدي للاستهلاك- يوم 18-11-2014 عن موقع .
www.conference.qfis.edu.qa/app/media/7137

- بوخاري عبد الحميد، زرقون محمد- دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي - جامعة ورقلة- بتاريخ 2013/04/16 عن موقع:

[Faculty.mu.edu..sa/ download.php.PFid = 44365](http://Faculty.mu.edu.sa/download.php.PFid=44365)

- بنك البيانات العالمي، مأخوذة من موقع:

[Data albank al dawli.org/data/report.aspx?source=2&series=NY.GNS.](http://Data.albankal dawli.org/data/report.aspx?source=2&series=NY.GNS)

ICTR.ZS&country=

- سامر مظهر قنطقجي- ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية- بتاريخ 2010/10/12 عن موقع :
[www. kantakji. Com](http://www.kantakji.Com)

- المعيار الشرعي رقم (31) ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية عن موقع :

[iefpedia. Com/ arab/wp – content/ uploads/2009/12/ 2sd. pdf](http://iefpedia.Com/arab/wp-content/uploads/2009/12/2sd.pdf)

- مصطفى بن شمس الدين - أثر الظروف الطارئة في عقد الرهن في الفقه الإسلامي- اطلع عليه بتاريخ 2014/08/06-مأخوذة عن موقع:

[http : //majles.alukah.net/t4698](http://majles.alukah.net/t4698)

- إسماعيل علوي، عادل مباح- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام -عنوان المداخلة: الحرية الاقتصادية و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مأخوذة من

موقع: [www.iefpedia.com/arabe/WP- content/uploads/2011 :03 ;PDF](http://www.iefpedia.com/arabe/WP-content/uploads/2011:03;PDF)

- نجاح ميدني المحور- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام عنوان المداخلة- دور الدولة في الرقابة على النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي- بتاريخ 2012/02/12 مأخوذة عن موقع :

[www.iefpedia.com/Arab/WP- content/uploads/2011 :03 ;pdf](http://www.iefpedia.com/Arab/WP-content/uploads/2011:03;pdf)

- محمد عبد الحليم عمر- المنهج الإسلامي في الإنتاج-مأخوذة عن موقع:
[www.Kantakji.com/media / 3816/496.doc](http://www.Kantakji.com/media/3816/496.doc)
- منذر قحف-الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته- بتاريخ 2014/12/12- مأخوذة عن موقع:
[www.Mozer.kahf.com/books/Arabic/al-waqf-al-islami__ partonepdf](http://www.Mozer.kahf.com/books/Arabic/al-waqf-al-islami__partonepdf)
- رحيم حسين- تصكيك مشاريع الوقف المنتج، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية- العدد 23 افريل 2014-بتاريخ 2014/10/10 عن موقع :
www.gjem.info/files/issue/vol_23.pdf
- مزارع الراجحي جنة على الأرض-ALANTV- بتاريخ 2014/12/05-مأخوذ عن الموقع:
www.youtube.com/watch?v=ARXN2HuD20
- اسماعيل خالدي- الضوابط و القواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية - الهيئة الشرعية للبنك الكويتي التركي-اطلع عليها بتاريخ: 2014/09/23 مأخوذ من موقع:
lefpedia.com/arab/wp_content/uploads/2011/03.pdf
- فتح الرحمن علي محمد صالح: أدوات سوق النقد الإسلامية للهندسة المالية الإسلامية، إدارة التطوير وتنمية الآمال- بنك الاستثمار المالي- مأخوذة عن موقع: www.islamonline.net
- التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي و التعزيز المشترك - بنك نيجارا ماليزيا - مأخوذة من الموقع الرسمي:
[www.mifc.com/index.php? ch=28&pg=192&ac=116&bb=uploadpdf](http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=116&bb=uploadpdf)
- www.Alaswaque.net/article/2008/20024
- عبد الكريم قندورة : " الهندسة المالية " الدور الأهمية و الآثار 18 - 03 - 2011 - على الموقع:
www.gmail.com
- المصارف الإسلامية-انتشار كبير و تحديات اكبر- تاريخ الاطلاع 10-10-2010على الموقع:
www.danalhayat.com

- التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي و التعزيز المشترك - بنك نيجازا ماليزيا -تاريخ الاطلاع 2015/05/15-على الموقع الرسمي:
www.miFc.com/index.php ?ch=28&pg=192&ac=1168&bb=upload pdf
- التجربة الماليزية مال ماليزيا 2011- اطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2014 على الموقع:
www.youtube.com/watch?v=j5qUnsxGW4
- الدينار الذهبي و الدرهم الفضي عملة رسمية في ماليزيا- تاريخ الاطلاع 2015/07/29 على الموقع:
<http://www.youtube.com/watch ?V=lqYQKWEZ13Q>
- عبد الحافظ الصاوي - التجربة الماليزية ...وفق مبادئ التمويل الاقتصاد الإسلامي - مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية- جويلية، 2011- يوم الاطلاع 12-04-2014-على موقع :
www:aLKaShiF.Org
- عبد الحافظ الصاوي- قراءة في تجربة ماليزيا التنموية- يوم الاطلاع 2015/7/9 - مأخوذة من موقع :
http://www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=7863
economy-dev&Itemid=315 :2012-05-14-20-44-07&catid=232
- 2015/04/28-على الموقع:
http://islamstory.com/ar/%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B5%D8%A7%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9#_ftn
- لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين ...افتتاح مصرف ماليزي صيني جديد - جريدة الأسواق -
الاطلاع بتاريخ 2015/7/9 مأخوذ عن موقع :
www.aswaqpress.com/articles/232
- وثائقي نهضة امة ماليزيا - اطلع عليه بتاريخ 15 مارس 2014 على الموقع :
www.youtube.com/watch?v=oOjbLFY_EQ

- دعم كبير لتوسع التمويل الإسلامي في جنوب شرق آسيا - بنك نيجارا ماليزيا على الموقع الرسمي :
[www.miFc.com/index-php? Ch=28&pg&ac=115&bb= uploadpdf](http://www.miFc.com/index-<u>php</u>? Ch=28&pg&ac=115&bb= uploadpdf)
- التجربة الماليزية-مال ماليزيا-بتاريخ 2014/03/27- على الموقع:
www.youtube.com/watch?v=j5qUnsxGW4
- في عمق الحدث- ماليزيا أول بلد مصدر للمنتجات الحلال-بتاريخ 02أوت2015-على الموقع:
[www/youtube.com/watch?v=pxdsOcSHYro](http://www.youtube.com/watch?v=pxdsOcSHYro)
- التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي و التعزيز المشترك - بنك نيجارا ماليزيا على الموقع الرسمي:
www.miFc.com/index.php ?ch=28&pg=192&ac=1168&bb=uploadpdf
- وزارة الحج الماليزية - مؤسسة الحج الماليزية- تاريخ الاطلاع 2015/07/21 على الموقع:
<http://www.youtube.com/watch?v=TYdSs1QhqWQ>
- خالد النجار- الكوشر هل هو منتجات من اليهود إلى اليهود؟-تاريخ الاطلاع 2015/04/10 على
الموقع:
<http://www.alukah.net/culture/0/38128>
- أكرم لال الدين- نملك اكبر سوق تكافلية في العالم- جريدة الشرق الأوسط- الثلاثاء 20 مارس-
العدد12166-بتاريخ2015/08/31
www.archive.aawsat.com/details.asp?section=58&article=668780&issueno=12166 #.veWIH024vl
- الخدمات المصرفية و المالية ومسؤول سعر الصرف- هيئة تنمية الاستثمار الماليزية يوم الاطلاع: 05/18/2015 مأخوذ عن موقع :
www.mida.gov.my/home/banking,-finance-&-exchange-administration/posts/posts/?lg =ARAB
- مهاتير محمد- إصلاح نظام التعليم كان أساس النهضة في ماليزيا- تاريخ الاطلاع 2014-07-24 على الموقع:

www.youtube.com/watch?v=EDS14NWiHAC.

• المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdul AwwalSarker – ISLAMIC FINANCIAL INSTRUMENTS :DEFINITION AND TYPES– Review of Islamic Economics ,vol .4,n°1,(1995)
- AndrèaneFulconisTielens- pour une finance durable – Banque Stratégie,N°294 juillet – Aout 2011
- Bank Negara Malaysia – Financial consumer Protection in Malaysia- AFI Global Policy Forum,Bali, Indonesia, 28 september 2010
- Christian Sautter- états généraux de l'économie social et Solidaire- Banque Stratégie n° 294juillet – Aout 2011 .
- FADZLANSUFIAN ,Phd-FAKARUDIN KAMA RUDIN – NOR HALIDA HAZIATON MOHD NOOR – Determinants of Revenue Efficiency in the MalaysianIslamicBankingSector – JKAU :IslamicEconomic,vol .25 .N0 .2 -2012
- Finance et développement durable – groupe caisse d'épargne – Extrait du document de référence 2008
- Human Rights and Labor-Bureau of Democracy-International Religious Freedom Report for 2011
- Imane Karich- le système financier Islamique, larcier, PARIS,2002
- JomoKwanmeSundaram – PathwaysThrough Financial Crisis : Malaysia – Global Governance 12 (2006)
- Michel leIart -de la finance éthique al éthique de la finance-document de recherche n03 ,2014
- Mohammed Obaidullah Abdullah Azim-Financial and shariah analysis of hajj-The Muslim World League journal-MAKKAH MUKarramah-march 2003,vol.31,No.1
- ShabnamMokhtar – The Relationship betweenleakage in commodity Murahbaha and Sukuk pricing – Bulletin ISRA- vol 01 /DecO8
- Source: IMF World Economic outlook(WEO),April 2015
- World Islamic Banking Competitiveness Report 2014 ;2015-December 2014,Kingdom of Bahrain
- ZuhairahHasan.RidhaWatihjZakaria-Customer buTabungHaiSeremban-university Teknologi Mara-Malaysia- October 2009-
- Mohamed Shuhaimi Bin Haji Ishak –TABUNG Haji as an ISLAMIC financial Institution For Sustainable Economic Development – 2nd International

CONFERENCE On Humanities, Historical and Social Sciences IPEDR
vol.17(2011, Singapore)

- Lembaga Tabung Haji- Annual Report 2013
- Lembaga Tabung haji –financial statements for the Year Ended 31 december 2012
- Tabung Haji – ACT 353 - the commission of law Revision, Malaysia-2006

المواقع الاجنبية:

- <http://www.cibafi.org/arabic/news/artical.asp?ID=72636>
- Technology and Innovation In Islamic Banking-Bank Negara Malaysia :www.micf.com/index.php?ch=28&pg=72&ac=1198&bb=upload.pdf
- Global Sukuk Report 1Q2015-Bank Negara Malaysia-:www.mifc.com
- CIS Region a growing opportunity for Islamic Finance _ bank Negara Malaysia _www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=72&ac=113&bb=upload.pdf
- Manufacturing Sector Continues to Soar –at 9/7/2015 –on official site:www.mida.gov.my/home/about-mida/posts/
- Investor confidence in Malaysia Remains High – Investment development Authority : 7/8/2015 – on The official website : www.mida.gov.my/home/2539/news/investor
- Bank Negara Malaysia, Website :<http://www.bnm.gov.my>
- The sustainable Financial System An evolutionary Journey-Bank Negara Malaysia :www.mifc.com/index.php?Ch=28&pg=72&ac=122&bb=uploaded.
- BERNAMA – MITI Weekly Bulletin volume 262 – 24 October 2013 – www.miti.gov.my
- Mohd Roslan Mohd Nor.Ahmad Termizi Abdullaha.AbdulKarim Ali.Mohamad Fauzi Zakaria-Historical development of Islamic Institution: a case of Malaysian government. African Journal of Business Management.vol 6(8).29 february 2012.p 2769 available at: www.academicjournal.org/AJBM

